سلطنة عُمان
مجلس التعليم

مسيرة التعليم
في سلطنة عُمان

٢٠١٤م

صدق الله العظيم

الآية (١) ، سورة القلم

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم
حفظه الله ورعاه

الفهرس

جدول المحتويات

الباب الأول التعليم المدرسي

١,١	الفصل الأول: مدخل عن تطور مسيرة التعليم المدرسي	٢٢
١,١,١	نبذة تاريخية	٢٣
١,١,٢	الجهات المشرفة على التعليم المدرسي	٢٣
١,١,٢,أ	وزارة التربية والتعليم	٢٣
١,١,٢,ب	مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم	٢٤
١,١,٢,جـ	الجهات العسكرية والأمنية	٢٤
١,١,٢,د	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (مدارس تحفيظ القرآن الكريم)	٢٥
١,١,٢,هـ	وزارة القوى العاملة (مراكز ومعاهد التدريب المهني)	٢٦
١,١,٢,و	وزارة التنمية الاجتماعية	٢٧
٢,١	الفصل الثاني: أنواع التعليم المدرسي	٢٨
١,٢,١	التعليم قبل المدرسي	٢٩
١,٢,١,أ	أبرز التحديات التي تواجه التعليم قبل المدرسي	٣٠
١,٢,١,ب	التوجهات المستقبلية	٣١
١,٢,٢	التعليم المدرسي الحكومي	٣١
١,٢,٢ أ	التعليم الأساسي	٣١
١,٢,٢.ب	التعليم ما بعد الأساسي	٣٢
١,٢,٢.جـ	مدارس وبرامج التربية الخاصة	٣٢
١,٢,٢.د	التعليم المستمر	٣٥
١,٢,٢.هـ	أبرز التحديات التي تواجه التعليم المدرسي الحكومي	٣٨
١,٢,٢.و	التوجهات المستقبلية	٣٨
١,٢,٣	التعليم المدرسي الخاص	٣٩
١,٢,٣.أ	مدارس تعليم القرآن الكريم الخاصة	٣٩
١,٢,٣.ب	المدارس الخاصة	٣٩
١,٢,٣.جـ	المدارس الدولية	٤٠
١,٢,٣.د	أبرز التحديات التي تواجه التعليم المدرسي الخاص	٤٠
١,٢,٣.هـ	التوجهات المستقبلية	٤١
٣,١	الفصل الثالث: الالتحاق بالتعليم المدرسي	٤٢
١,٣,١	النمو في أعداد الطلبة (المدارس الحكومية)	٤٣
١,٣,٢	الكثافة الطلابية	٤٤
١,٣,٣	المساواة بين الذكور والإناث	٤٤
١,٣,٤	معدل طالب لكل معلم	٤٥
١,٣,٥	نسب الالتحاق في جميع المراحل الدراسية	٤٦
١,٣,٦	نسب الانقطاع عن الدراسة	٤٧
١,٣,٧	نسب الإعادة	٤٨
١,٣,٨	أبرز التحديات التي تواجه الالتحاق بالتعليم المدرسي	٥٠
١,٣,٩	التوجهات المستقبلية	٥٠
١,٤	الفصل الرابع: الموارد البشرية (الهيئة التدريسية والوظائف المرتبطة بها)	٥٢
١,٤,١	النمو في أعداد المعلمين والإداريين	٥٣
١,٤,٢	التعمين	٥٤
١,٤,٣	نصاب المعلم من الحصص	٥٥
١,٤,٤	برامج إعداد المعلمين والإداريين	٥٥
١,٤,٥	البرامج المرتبطة بالإنماء المهني	٥٨
١,٤,٦	معايير وضوابط تعيين الهيئات التدريسية	٥٩
١,٤,٧	أبرز التحديات التي تواجه الهيئة التدريسية والوظائف المرتبطة بها	٥٩
١,٤,٨	التوجهات المستقبلية	٦١
١,٥	الفصل الخامس: البنية الأساسية والتكنولوجية	٦٢
١,٥,١	عدد المباني والتجهيزات الدراسية	٦٣
١,٥,٢	غرف مصادر التعلم ومختبرات الحاسوب	٦٣
١,٦	الفصل السادس: المناهج الدراسية	٦٦
١,٦,١	السياسة التعليمية المتعلقة بالمناهج الدراسية	٦٧
١,٦,٢	جهود الوزارة في مجال المناهج	٦٨
١,٦,٢أ	الخطة الدراسية	٦٨
١,٦,٢ ب	مشروع بناء معايير المناهج العمانية	٦٨
١,٦,٢.جـ	تطوير الكتب المدرسية وأدلة المعلمي	٦٩
١,٦,٢.د	البيئة التعليمية	٦٩
١,٦,٣	مشاريع تربوية مرتبطة بتطوير المناهج الدراسية	٧٠
١,٦,٤	أبرز التحديات التي تواجه عملية تطوير المناهج وتنفيذها	٧١
١,٦,٥	التوجهات المستقبلية	٧١
١,٧	الفصل السابع: تقويم الطلبة	٧٢
١,٧,١	وثائق التقويم العامة والخاصة	٧٣
١,٧,٢	المركز الوطني للتقويم التربوي والامتحانات	٧٤
١,٧,٣	المشاركة في الدراسات الدولية	٧٤

٤,٧,١ أبرز التحديات التي تواجه تقويم الطلبة ٧٤
٥,٧,١ التوجهات المستقبلية ٧٥

٨,١ الفصل الثامن: الإبداع والابتكار في التعليم المدرسي ٧٦
١,٨,١ أبرز التحديات التي تواجه الإبداع والابتكار في التعليم المدرسي ٧٧
٢,٨,١ التوجهات المستقبلية ٧٨

٩,١ الفصل التاسع: الشراكة مع المجتمع وقطاع الأعمال ٨٠
١,٩,١ الشراكة مع المجتمع ٨١
٢,٩,١ الشراكة مع قطاع الأعمال ٨٢
٣,٩,١ أبرز التحديات التي تواجه الشراكة مع المجتمع وقطاع الأعمال ٨٣
٤,٩,١ التوجهات المستقبلية ٨٤

١٠,١ الفصل العاشر: المواءمة بين مخرجات التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي ٨٦
١,١٠,١ أبرز التحديات التي تواجه المواءمة بين مخرجات التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي ٨٨
٢,١٠,١ التوجهات المستقبلية ٨٨

١١,١ الفصل الحادي عشر: مؤشرات التعليم المدرسي ٩٠
١,١١,١ تحليل الوضع الراهن للتعليم المدرسي ٩١
٢,١١,١ مؤشرات إحصائية حول نظام التعليم المدرسي مقارنة مع أنظمة التعليم المدرسي في بعض الدول المتقدمة ٩١

١٢,١ الفصل الثاني عشر: برامج التعاون التربوي بين الدول والمنظمات المختلفة ٩٨
١,١٢,١ أبرز التحديات التي تواجه برامج التعاون التربوي بين الدول والمنظمات المختلفة ١٠١
٢,١٢,١ التوجهات المستقبلية ١٠١

الباب الثاني: التعليم العالي

١,٢ الفصل الاول: نبذة عن التعليم العالي ١٠٦

٢,٢ الفصل الثاني: مؤسسات التعليم العالي ١١٠
١,٢,٢ تطور مؤسسات التعليم العالي ١١١
٢,٢,٢ مؤسسات التعليم العالي الحكومية ١١١
٢,٢,٢ أ جامعة السلطان قابوس ١١١
٢,٢,٢ ب كليات العلوم التطبيقية ١١٢
٢,٢,٢ جـ الكليات التقنية ١١٣
٢,٢,٢ د كلية الدراسات المصرفية والمالية ١١٥
٢,٢,٢ هـ كلية العلوم الشرعية ١١٥
٢,٢,٢ و المعاهد الصحية ١١٦
٣,٢,٢ مؤسسات التعليم العالي الخاصة ١١٧

٣,٢ الفصل الثالث: الالتحاق بالتعليم العالي ١٢٠
١,٣,٢ مركز القبول الموحد ١٢١
٢,٣,٢ الطلبة الجدد بالتعليم العالي ١٢١
٣,٣,٢ الطلبة الدارسون بالتعليم العالي ١٢٣
٤,٣,٢ معدل الالتحاق بالتعليم العالي ١٢٥
٥,٣,٢ الخريجون في مؤسسات التعليم العالي ١٢٥
٦,٣,٢ البعثات والمنح ١٢٧
٧,٣,٢ الطلبة من ذوي الإعاقة ١٢٨
٨,٣,٢ أبرز التحديات التي تواجه الالتحاق بالتعليم العالي ١٢٩
٩,٣,٢ التوجهات المستقبلية ١٢٩

٤,٢ الفصل الرابع: الموارد البشرية (الهيئات الأكاديمية والإدارية) ١٣٠
١,٤,٢ العاملون بمؤسسات التعليم العالي في السلطنة ١٣١
٢,٤,٢ الهيئات الأكاديمية ١٣٢
٣,٤,٢ الهيئات الفنية والإدارية ١٣٥
٤,٤,٢ التنمية المهنية والبرامج التدريبية للموارد البشرية ١٣٦
٥,٤,٢ أبرز التحديات التي تواجه الموارد البشرية ١٣٨
٦,٤,٢ التوجهات المستقبلية ١٣٩

٥,٢ الفصل الخامس: المرافق والبنى الأساسية والتكنولوجية ١٤٠
١,٥,٢ المرافق والبنى الأساسية لمؤسسات التعليم العالي ١٤١
٢,٥,٢ البنية التكنولوجية ١٤٢
٣,٥,٢ أبرز التحديات التي تواجه المرافق والبنى الأساسية والتكنولوجية ١٤٤
٤,٥,٢ التوجهات المستقبلية ١٤٤

٦,٢ الفصل السادس: الدراسات العليا ١٤٦
١,٦,٢ برامج الدراسات العليا ١٤٧

٢,٦,٢ طلبة الدراسات العليا ١٥٠
٣,٦,٢ برنامج الألف بعثة ١٥٢
٤,٦,٢ التحديات التي تواجه الدراسات العليا ١٥٣
٥,٦,٢ التوجهات المستقبلية ١٥٣

٧,٢ الفصل السابع: البحث العلمي والابتكار ١٥٤
١,٧,٢ المراكز البحثية في مؤسسات التعليم العالي ١٥٥
١,٧,٢ أ المراكز البحثية في جامعة السلطان قابوس ١٥٥
١,٧,٢ ب مركز البحث العلمي بكليات العلوم التطبيقية ١٥٦
١,٧,٢ جـ مراكز البحث العلمي بالجامعات الخاصة ١٥٧
٢,٧,٢ الكراسي البحثية في مؤسسات التعليم العالي ١٥٧
٢,٧,٢أ كراسي السلطان قابوس العلمية ١٥٧
٢,٧,٢ب الكراسي العلمية بجامعة السلطان قابوس ١٥٧
٢,٧,٢جـ الكرسي البحثي بجامعة نزوى ١٥٧
٣,٧,٢ النشر العلمي والمؤتمرات العلمية ١٥٧
٤,٧,٢ تمويل البحث العلمي ودعمه ١٥٩
٥,٧,٢ الابتكار وريادة الأعمال في مؤسسات التعليم العالي ١٦١
٦,٧,٢ أبرز التحديات التي تواجه البحث العلمي ١٦٢
٧,٧,٢ التوجهات المستقبلية ١٦٢

٨.٢ الفصل الثامن: التعليم العالي وسوق العمل ١٦٤
٢-٨-١ مراكز التوجيه الوظيفي في مؤسسات التعليم العالي ١٦٥
٢-٨-٢ التدريب العملي في مواقع العمل ١٦٥
٢-٨-٣ المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ١٦٦
٢-٨-٤ أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي وسوق العمل ١٦٨
٢-٨-٥ التوجهات المستقبلية ١٦٨

٩.٢ الفصل التاسع: التعاون الدولي أو (الحراك الدولي) ١٧٠
٢,٩,١ مذكرات التفاهم ١٧١
٢,٩,٢ برامج تبادل الطلبة والأساتذة والباحثين ١٧٣
٢,٩,٣ البرنامج العماني للتعاون الثقافي والعلمي ١٧٤
٢,٩,٤ المشاركات الدولية الأخرى ١٧٤
٢,٩,٥ الملحقيات الثقافية ١٧٤
٢,٩,٦ إصدار النشرة الإخبارية Norrag News باللغة العربية ١٧٤
٢,٩,٧ أبرز التحديات التي تواجه التعاون الدولي ١٧٥
٢,٩,٨ التوجهات المستقبلية ١٧٥

٢,١٠ الفصل العاشر: الشراكة المجتمعية ١٧٦
٢,١٠,١ مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر في مؤسسات التعليم العالي ١٧٧
٢,١٠,٢ مشاركة مؤسسات التعليم العالي في حل المشكلات المجتمعية ١٧٩
٢,١٠,٣ أبرز التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية ١٨٠
٢,١٠,٤ التوجهات المستقبلية ١٨٠

الباب الثالث: الجودة في التعليم

٣,١ الفصل الأول: الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي ودورها في جودة التعليم ١٨٤
٣,١,١ إنشاء الهيئة وتابعيتها ١٨٥
٣,١,٢ مهام الهيئة واختصاصاتها ١٨٦
٣,١,٣ دور الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في إدارة جودة التعليم ١٨٦
٣,١,٣ أ تنظيم جودة التعليم العالي بالسلطنة ١٨٦
٣,١,٣ ب وضع نظام وطني لإدارة الجودة في التعليم العالي ١٨٨
٣,١,٣ جـ تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي ١٨٨
٣,١,٣ د اعتماد مؤسسات التعليم العالي ١٨٩
٣,١,٣ هـ اعتماد برامج التعليم العالي المحلية والاعتراف بالبرامج الأجنبية ١٩٠
٣,١,٣ و تطوير الإطار الوطني للمؤهلات العلمية وتحديثه ١٩١
٣,١,٣ ز التنسيق مع وزارة التعليم العالي بشأن أنشطة الهيئة ١٩١
٣,١,٣ حـ توقيع مذكرات الاعتراف مع المجالس المتخصصة الأجنبية ١٩٢
٣,١,٣ ط التواصل مع مجلس التعليم ١٩٣
٣,١,٣ ي نشر نتائج تدقيق الجودة والاعتماد ١٩٣
٣,١,٤ التأثير الناتج عن أنشطة الهيئة ١٩٤
٣,١,٥ أبرز التحديات التي تواجه الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي ١٩٤
٣,١,٦ التوجهات المستقبلية ١٩٥

٣,٢ الفصل الثاني: جودة التعليم المدرسي ١٩٦
٣,٢,١ الإشراف التربوي ١٩٧
٣,٢,٢ تطوير الأداء المدرسي ١٩٧
٣,٢,٣ مشروع نظام إدارة الجودة (الأيزو ٩٠٠١:٢٠٠٨) ١٩٧

٤,٢,٣ أدوات قياس جودة التعليم المدرسي في السلطنة ١٩٨
٤,٢,٣ أ قياس أداء الطلاب محليا ١٩٨
٤,٢,٣ ب المشاركة في الاختبارات الدولية ١٩٩
٥,٢,٣ أبرز التحديات التي تواجه جودة التعليم المدرسي ١٩٩
٦,٢,٣ التوجهات المستقبلية ٢٠٠

٣,٣ الفصل الثالث: جودة التعليم العالي ٢٠٢
١,٣,٣ المسؤولية عن جودة التعليم العالي في السلطنة ٢٠٣
١,٣,٣ أ الجهات المسؤولة عن الأنظمة الداخلية لإدارة الجودة ٢٠٣
١,٣,٣ ب الجهات المسؤولة عن -أو التي تدعم- النظام الخارجي لإدارة الجودة ٢٠٤
٢,٣,٣ النظام الوطني لإدارة الجودة في التعليم العالي ٢٠٥
٢,٣,٣ أ ترخيص مؤسسات التعليم العالي ٢٠٧
٢,٣,٣ ب اعتماد مؤسسات التعليم العالي ٢٠٧
٢,٣,٣ جـ ترخيص البرامج الأكاديمية ٢١٠
٢,٣,٣ د اعتماد البرامج الأكاديمية ٢١٠
٢,٣,٣هـ الإطار الوطني للمؤهلات العلمية ٢١٢
٢,٣,٣ و إطار تصنيف مؤسسات التعليم العالي ٢١٣
٢,٣,٣ ز إطار التصنيف المعياري للتعليم في سلطنة عمان ٢١٣
٢,٣,٣ حـ نظام الاعتراض والتظلم ٢١٣
٣,٣,٣ أدوات قياس جودة التعليم العالي في السلطنة ٢١٤
٤,٣,٣ أبرز التحديات التي تواجه جودة التعليم العالي ٢١٦
٥,٣,٣ التوجهات المستقبلية ٢١٦

الباب الرابع: تمويل التعليم

١,٤ موازنة قطاع التعليم ٢٢٠
٢,٤ الإنفاق على التعليم المدرسي ٢٢١
٣,٤ الإنفاق على التعليم العالي ٢٢٢
٤,٤ دور القطاع الخاص في الاستثمار بالتعليم ٢٢٣
٥,٤ أبرز التحديات التي تواجه تمويل التعليم ٢٢٣
٦,٤ التوجهات المستقبلية ٢٢٤

الباب الخامس: إدارة وحوكمة التعليم

١,٥ مرجعية إدارة وحوكمة التعليم في السلطنة ٢٢٨
٢,٥ مجلس التعليم ٢٢٩
٣,٥ قانونا التعليم ٢٣١
٤,٥ إدارة وحوكمة التعليم المدرسي ٢٣١
١,٤,٥ أبرز التحديات التي تواجه إدارة وحوكمة التعليم المدرسي ٢٣٣
٢,٤,٥ التوجهات المستقبلية ٢٣٤
٥,٥ إدارة وحوكمة التعليم العالي ٢٣٤
١,٥,٥ أبرز التحديات التي تواجه إدارة التعليم العالي ٢٣٦
٢,٥,٥ التوجهات المستقبلية ٢٣٦

الجداول

الباب الأول التعليم المدرسي

١,١ الفصل الأول: مدخل عن تطور مسيرة التعليم المدرسي

جدول (١,١,١) توزيع الشعب والطلاب في معاهد العلوم الإسلامية للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م ٢٤

جدول (١,١,٢) توزيع المعلمات والأطفال في رياض الأطفال التابعة لوزارة الدفاع للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م ٢٤

جدول (١,١,٣) توزيع الطلاب الذكور في كلية الحرس السلطاني العماني التقنية وفقاً الصف وعدد الشعب للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م ٢٥

جدول (١,١,٤) توزيع الطلاب والمعلمين في مراكز التعليم قبل المدرسي التابعة لشرطة عمان السلطانية وفقاً للنوع للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م ٢٥

جدول (١,١,٥) توزيع الطلاب والمعلمين وفقاً للنوع في مدارس تحفيظ القرآن الكريم الحكومية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية على مستوى المحافظات للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م ٢٥

جدول (١,١,٦) عدد المتدربين المقيدين بمراكز التدريب المهني ومعاهد التدريب المهني ومعاهد تأهيل الصيادين لعام ٢٠١٣/٢٠١٤م ٢٦

جدول (١,١,٧) أعداد مؤسسات التعليم قبل المدرسي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والأطفال المستفيدين ٢٧

١,٢ الفصل الثاني: أنواع التعليم المدرسي

جدول (١,٢,١) أعدد مدارس رياض الأطفال والطلاب الملتحقين بها في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م ٢٩

جدول (١,٢,٢) بيانات صفوف التهيئة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م ٢٩

جدول (١,٢,٣) أعداد الطلبة والمعلمين بمدارس التربية الخاصة للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م ٣

جدول (١,٢,٤) عدد مدارس الدمج والشعب والطلبة والمعلمين من ٢٠٠٥/٢٠٠٦م-٢٠١٣/٢٠١٤م ٣٣

جدول (١,٢,٥) أعداد المشرفين والمعلمين والمدارس المطبقة لبرنامج صعوبات التعلم ٣٤

جدول (١,٢,٦) تطور نسبة الأمية لكل من العمانيين والوافدين في الفئة العمرية من ١٠ سنوات فأكثر خلال الأعوام (١٩٩٣-٢٠٠٣-٢٠١٠م) ٣٦

جدول (١,٢,٧) تطور نسبة انخفاض الأمية لكل من الذكور العمانيين والإناث العمانيات (٢٠٠٣-٢٠١٠م) ٣٦

جدول (١,٢,٨) تطور أعداد المتحررين من الأمية سنوياً خلال الأعوام الأخيرة وحتى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م ٣٦

جدول (١,٢,٩) الملتحقون ببرامج تعليم الكبار في الدراسة الحرة والمنتظمة في السلطنة بين عامي ٢٠١١-٢٠١٤م ٣٧

جدول (١,٢,١٠) تطور أعداد المدارس والطلبة والمعلمين في المدارس الخاصة ٤٠

١,٣ الفصل الثالث: الالتحاق بالتعليم المدرسي

جدول (١,٣,١) توزيع المدارس الحكومية وفقاً نوع التعليم والنوع على مستوى المحافظات للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م ٤٣

جدول (١,٣,٢) تطور أعداد الطلبة بالمدارس الحكومية خلال الأعوام الدراسية ٢٠١٠/٢٠١١م-٢٠١٣/٢٠١٤م ٤٤

جدول (١,٣,٣) متوسطات الكثافة الطلابية خلال الأعوام الدراسية ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤م ٤٤

جدول (١,٣,٤) تطور نسبة النوع في المدارس الحكومية ٤٥

جدول (١,٣,٥) تطور متوسط نصيب المعلم وفق المحافظة خلال الاعوام ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٣/٢٠١٤م ٤٥

جدول (١,٣,٦) تطور نسب الالتحاق وفق الصفوف الدراسية ٤٦

جدول (١,٣,٧) تطور نسب الانقطاع عن الدراسة في المدارس الحكومية من العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٢/٢٠١٣م ٤٧

جدول (١,٣,٨) تطور نسب الإعادة للمدارس الحكومية والخاصة وفقاً للصف والنوع ٤٩

١,٤ الفصل الرابع: الموارد البشرية (الهيئة التدريسية والوظائف المرتبطة بها)

جدول (١,٤,١) تطور إجمالي عدد المعلمين والإداريين من العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م إلى ٢٠١٣/٢٠١٤م ٥٣

جدول (٢,٤,١) أعداد المعلمين العمانيين والوافدين خلال الأعوام ٢٠١٠/٢٠١١م-٢٠١٣/٢٠١٤م ٥٤

جدول (٣,٤,١) نسبة التعمين حسب المحافظات والنوع للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م ٥٤

جدول (٤,٤,١) إحصائيات بالبرامج اللامركزية على مستوى المديريات العامة بالمديريات التعليمية ٥٧

٥,١ الفصل الخامس: البنية الأساسية والتكنولوجية

جدول (١,٥,١) تطور عدد المباني المدرسية حسب المحافظات من العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م إلى ٢٠١٣/٢٠١٤م ٦٣

جدول (٢,٥,١) متوسط طالب/حاسوب للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م ٦٤

٧,١ الفصل السابع: تقويم الطلبة

جدول (١,٧,١) نسب التقويم المستمر والامتحانات في الصفوف الدراسية المختلفة ٧٣

الباب الثاني: التعليم العالي

٢,٢ الفصل الثاني: مؤسسات التعليم العالي

جدول (١,٢,٢) مؤسسات التعليم العالي في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١١١

جدول (٢,٢,٢) عدد الأقسام العلمية تبعاً للكليات في جامعة السلطان قابوس ١١١

جدول (٣,٢,٢) البرامج والتخصصات المطروحة في كليات العلوم التطبيقية في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١١٣

جدول (٤,٢,٢) البرامج والتخصصات المطروحة في الكليات التقنية ١١٤

جدول (٥,٢,٢) البرامج والمؤهلات المطروحة في كلية الدراسات المصرفية والمالية ١١٥

جدول (٦,٢,٢) المعاهد الصحية والتخصصات المطروحة فيها ١١٦

جدول (٧,٢,٢) الطلبة الدارسون بمؤسسات التعليم العالي الخاصة في العام الاكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١١٨

٣,٢ الفصل الثالث: الالتحاق بالتعليم العالي

جدول (١,٣,٢) الناجحون بدبلوم التعليم العام والطلبة الجدد في التعليم العالي على النفقة الحكومية (٢٠١٠/٢٠١٤) ١٢١

جدول (٢,٣,٢) توزيع الطلبة الجدد في مؤسسات التعليم العالي والبعثات والمنح على النفقة الحكومية للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٢٢

جدول (٣,٣,٢) توزيع الطلبة الجدد بالتعليم العالي وفق التخصص للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٢٢

جدول (٤,٣,٢) توزيع الدارسين بالتعليم العالي على مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤ م ١٢٤

جدول(٥,٣,٢) توزيع الخريجين في مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة تبعاً المؤسسة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٢٦

جدول (٦,٣,٢) الطلبة الجدد ببرنامج البعثات والمنح الخارجية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣م) ١٢٧

جدول (٧,٣,٢) الطلبة الجدد ببرنامج البعثات والمنح الداخلية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣م) ١٢٨

٤,٢ الفصل الرابع: الموارد البشرية (الهيئات الأكاديمية والإدارية)

جدول (١,٤,٢) أعداد العاملين بمؤسسات التعليم العالي وفق المؤسسة والنوع والجنسية ونوع العمل للعام الأكاديمي (٢٠١٣/ ٢٠١٤م) ١٣١

جدول (٢,٤,٢) أعداد أعضاء الهيئة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي وفق المؤسسة والنوع ونسب التعمين في العام الأكاديمي (٢٠١٣-٢٠١٤م) ١٣٣

جدول (٣,٤,٢) عدد موظفي مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة المبتعثين وفق المؤسسة التعليمية والمؤهل والنوع (٢٠١٣/ ٢٠١٤) ١٣٦

٥,٢ الفصل الخامس: المرافق والبنى الأساسية والتكنولوجية

جدول (١,٥,٢) المرافق والبنى الأساسية في جامعة السلطان قابوس ١٤١

جدول (٢,٥,٢) المرافق والبنى الأساسية في مؤسسات التعليم العالي في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٤٢

جدول (٣,٥,٢) عدد مختبرات وأجهزة الحاسوب في مؤسسات التعليم العالي لعام ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٤٣

٦,٢ الفصل السادس: الدراسات العليا

جدول (١,٦,٢) البرامج الأكاديمية التي تطرحها جامعة السلطان قابوس لدرجة الماجستير وفق الكليات ١٤٧

جدول (٢,٦,٢) برامج درجة الدكتوراة المقدمة في جامعة السلطان قابوس في العام الأكاديمي ٢٠١٣/ ٢٠١٤م ١٤٨

جدول (٣,٦,٢) برامج الماجستير المطروحة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٣ / ٢٠١٤م ١٤٩

جدول (٤,٦,٢) أعداد طلبة الدراسات العليا المقيدين في مؤسسات التعليم العالي وفق المؤسسة التعليمية والمؤهل المطلوب والنوع للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٥٠

جدول (٥,٦,٢) أعداد طلبة الدراسات العليا الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة وفق المؤسسة التعليمية والمؤهل الحاصل عليه والنوع للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٥٨

٧,٢ الفصل السابع: البحث العلمي والابتكار

جدول (١,٧,٢) البحوث المنشورة والمؤتمرات العلمية في مؤسسات التعليم العالي خلال العام الأكاديمي (٢٠١٣/٢٠١٤م) ١٥٨

جدول (٢,٧,٢) أعداد المجلات العلمية الصادرة عن جامعة السلطان قابوس وأعداد الأوراق البحثية المنشورة فيها في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م ١٥٩

جدول (٣,٧,٢) أعداد المنح الدراسية المقدّمة من مجلس البحث العلمي ضمن المقترحات البحثية المعتمدة وفق المؤسسات التعليمية لعام٢٠١٣-٢٠١٤م ١٦٠

جدول (٤,٧,٢) أعداد البحوث المقدّمة والمعتمدة من مجلس البحث العلمي لطلبة المؤسسات الأكاديمية لعام٢٠١٣-٢٠١٤م ١٦١

٨.٢ الفصل الثامن: التعليم العالي وسوق العمل

جدول (١,٨,٢) أعداد الطلبة الخريجين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة وفق المؤسسة التعليمية والمؤهل الحاصل عليه والنوع للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٦٧

٩.٢ الفصل التاسع: التعاون الدولي أو (الحراك الدولي)

جدول (١,٩,٢) مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي وقعتها جامعة السلطان قابوس حتى عام ٢٠١٤م ١٧١

١٠,٢ الفصل العاشر: الشراكة المجتمعية

جدول (١,١٠,٢) أعداد الدورات التدريبية التي نظمتها مؤسسات التعليم العالي خلال العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٧٧

الباب الثالث: الجودة في التعليم

١,٣ الفصل الأول: الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي ودورها في جودة التعليم

جدول (١,١,٣) أعداد الزيارات التدقيقية للمؤسسات التعليم العالي ١٨٩

جدول (٢,١,٣) أعداد مؤسسات التعليم العالي خلال مراحل التدقيق المختلفة والتقارير الصادرة عن الهيئة بنهاية العام ٢٠١٤م ١٩٤

٣,٣ الفصل الثالث: جودة التعليم العالي

جدول (١,٣,٣) الحد الأدنى من الساعات المعتمدة وفق الإطار الوطني للمؤهلات ٢١٢

الباب الرابع: تمويل التعليم

جدول (٤,١) نسبة الإنفاق عل التعليم من الناتج المحلي الإجمالي وجملة الإنفاق الحكومي ٢٢٠

جدول (٤,٢) إجمالي الإنفاق على التعليم المدرسي ونسبة الإنفاق الجاري منه ٢٢١

جدول (٤,٣) نسبة الإنفاق على التعليم المدرسي من الناتج المحلي الإجمالي ومن الإنفاق الحكومي ٢٢٢

جدول (٤,٤) إجمالي الإنفاق على التعليم العالي ونسبة الإنفاق الجاري منه ٢٢٢

جدول (٤,٥) نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي ومن الإنفاق الحكومي ٢٢٣

الأشكال

الباب الأول التعليم المدرسي

٢,١ الفصل الثاني: أنواع التعليم المدرسي

شكل (١,٢,١) أنواع مدارس التعليم المدرسي الخاص ٣٩

٤,١ الفصل الرابع: الموارد البشرية (الهيئة التدريسية والوظائف المرتبطة بها)

شكل (١,٤,١) البرامج المركزية من العام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣م ٥٦

شكل (٢,٤,١) أعداد الملتحقين والخريجين الذين أنهوا دراستهم من العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٣م ٥٧

شكل (٣,٤,١) أعداد المستهدفين الذين تم تدريبهم في برامج المركز التخصصي منذ تدشينه في يونيو ٢٠١٤م ٥٨

١١,١ الفصل الحادي عشر: مؤشرات التعليم المدرسي

شكل (١,١١,١) مقارنة الالتحاق الصافي المعدلة للصفوف (١-٦) للعام ٢٠١٢م ٩٢

شكل (٢,١١,١) مقارنة نسب الالتحاق الصافي المعدلة للصفوف (٧-٩) للعام ٢٠١٢م ٩٢

شكل (٣,١١,١) مقارنة نسب الالتحاق الصافي المعدلة للصفوف (١٠-١٢) للعام ٢٠١٢م ٩٣

شكل (٤,١١,١) مقارنة معدل طالب/معلم للصفوف (١-٦) للعام ٢٠١٢م ٩٤

شكل (٥,١١,١) مقارنة معدل طالب/معلم للصفوف (٧-٩) للعام ٢٠١٢م ٩٤

شكل (٦,١١,١) مقارنة معدل طالب/معلم للصفوف (١٠-١٢) للعام ٢٠١٢م ٩٤

شكل (٧,١١,١) مقارنة معدل الانقطاع للعام ٢٠١٢م للصفوف (١-٦) ٩٥

شكل (٨,١١,١) مقارنة معدل الانقطاع للعام ٢٠١١م للصفوف (٧-٩) ٩٦

شكل (٩,١١,١) مقارنة معدل الإعادة للعام ٢٠١١م للصفوف (١-٦) ٩٦

شكل (١٠,١١,١) مقارنة معدل الإعادة للعام ٢٠١١م للصفوف (٧-٩) ٩٧

الباب الثاني: التعليم العالي

٣,١ الفصل الثالث: الالتحاق بالتعليم المدرسي

شكل (١,٣,٢) الطلبة الدارسون بالتعليم العالي للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٢٣

شكل (٢,٣,٢) الطلبة الدارسون في التعليم العالي في المؤسسات الحكومية والخاصة خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠١٣م ١٢٤

شكل (٣,٣,٢) توزيع الطلبة الدارسين في التعليم العالي داخل السلطنة تبعاً للتخصص في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٢٥

شكل (٤,٣,٢) الطلبة الخريجون في مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة للدرجة الجامعية الأولى تبعاً للتخصص في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٢٦

شكل (٥,٣,٢) التوزيع النسبي لطلبة البعثات الخارجية تبعاً لبلد الدراسة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٢٧

٤,٢ الفصل الرابع: الموارد البشرية (الهيئات الأكاديمية والإدارية)

شكل (١,٤,٢) نسبة الأكاديميين بمؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٣٢

شكل (٢,٤,٢) نسبة التعمين بين الأكاديميين في مؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٣٣

شكل (٣,٤,٢) نسبة الهيئات الأكاديمية العاملة في مؤسسات التعليم العالي وفق نوع المؤسسة والنوع ١٣٤

شكل (٤,٤,٢) نسب التعمين في الهيئات الأكاديمية العاملة في مؤسسات التعليم العالي وفق نوع المؤسسة والنوع ١٣٤

شكل (٥,٤,٢) عدد الفنيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية وفق النوع والجنسية للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٣٥

شكل (٦,٤,٢) عدد الفنيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة وفق النوع والجنسية للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٣٥

شكل (٧,٤,٢) نسب الهيئات الإدارية العاملة بمؤسسات التعليم العالي الخاصة وفق نوع المؤسسة والنوع ١٣٦

٦,٢ الفصل السادس: الدراسات العليا

شكل (١,٦,٢) أعداد المقيدين ببرنامج الألف بعثة وفق الدرجة العلمية في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٥٢

شكل (٢,٦,٢) التوزيع النسبي للطلبة المقيدين ببرنامج الالف بعثة وفق بلد الدراسة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٥٢

٧,٢ الفصل السابع: البحث العلمي والابتكار

شكل (١,٧,٢) البحوث الممولة في مؤسسات التعليم العالي من برنامج المنح المفتوحة ٢٠١٣/٢٠١٤م ١٦٠

٩.٢ الفصل التاسع: التعاون الدولي أو (الحراك الدولي)

شكل (١,٩,٢) عدد الباحثين والطلبة والأساتذة الزائرين لجامعة السلطان قابوس ١٧٣

شكل (٢,٩,٢) عدد الباحثين الزائرين حسب الدول ١٧٣

١٠,٢ الفصل العاشر: الشراكة المجتمعية

شكل (١,١٠,٢) أعداد المشاريع الاستشارية وفق المجال البحثي ١٨٠

الباب الثالث: الجودة في التعليم

١,٣ الفصل الأول: الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي ودورها في جودة التعليم

شكل (١,١,٣) تابعية الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وخطوط تواصلها مع الجهات المعنية بالتعليم ١٨٥

٣,٣ الفصل الثالث: جودة التعليم العالي

شكل (١,٣,٣) الجهات ذات العلاقة بضمان الجودة والارتقاء بمستوى التعليم العالي في السلطنة ٢٠٣

شكل (٢,٣,٣) اعتماد مؤسسات التعليم العالي ٢٠٨

شكل (٣,٣,٣) ضمان جودة البرامج الأكاديمية التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي ٢١١

الباب الرابع: تمويل التعليم

شكل (١,٤) إجمالي الإنفاق والإنفاق الجاري على التعليم خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤م ٢٢٠

شكل (٢,٤) التوزيع النسبي لجملة الإنفاق على التعليم خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤م ٢٢١

شكل (٣,٤) التوزيع النسبي للإنفاق على التعليم العالي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤م ٢٢١

شكل (٣,٤) التوزيع النسبي للإنفاق على التعليم العالي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤م ٢٢٢

خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي

وزير ديوان البلاط السلطاني

رئيس مجلس التعليم

كلمة رئيس مجلس التعليم

يعدُّ التعليم بمختلف أنواعه ومراحله المحرك الأساسي للتنمية المستدامة، وعماد الموارد البشرية التي تُعدُّ حجر الزاوية لهذه التنمية، وتأكيداً لهذا المعنى فقد تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله – وأكدَّ على ذلك في خطابه السامي في دور الانعقاد السنوي للفترة الخامسة لمجلس عمان لعام ٢٠١١م: «لقد أكدنا دائماً اهتمامنا المستمر بتنمية الموارد البشرية وذكرنا أنها تحظى بالأولوية القصوى في خططنا وبرامجنا، فالإنسان هو حجر الزاوية في كل بناء تنموي وهو قطب الرحى الذي تدور حوله كل أنواع التنمية...». كما دعى جلالته - أبقاه الله- ضمن خطابه السامي في دور الانعقاد السنوي للفترة الخامسة بمجلس عمان ٢٠١٢م إلى ضرورة النهوض بمستوى التعليم والعمل على ضمان جودته في سبيل نجاح الخطط التنموية للبلاد: « لا يخفى أنّ التعليم أساس التنمية، ففي مراحله المتعددة ومن خلال مناهجه المتنوعة تعد القوى العاملة الوطنية اللازمة لإدارة عجلة التنمية وتنفيذ برامجها في شتى الميادين؛ لذلك كان لابدّ لنجاح خطط التنمية وبرامجها التنفيذية على النحو المبتغى والمستوى المطلوب من ضمان جودة مخرجات التعليم والنهوض بمختلف أنواعه ومراحله، وفقاً للسياسة العامة للدولة وبما يؤدي إلى بلوغ الأهداف التي نسعى جميعاً إلى تحقيقها...».

وتنفيذاً للتوجيهات السامية من لدن جلالته - حفظه الله - واستلهاماً من فكره الحكيم وقيادته الواعية، فإن مجلس التعليم ومنذ إنشائه بموجب المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٢/٤٨) سعى إلى رسم السياسات والخطط التي تهدف إلى الانتقال بقطاع التعليم في السلطنة نحو دعم جودته ورفع مستوى أداء مؤسساته، وعلى اختلاف مراحلها وأنواعها، وأعد في سبيل ذلك استراتيجيات واضحة وسياسات طموحة، لا سيما فيما يتعلق بتطوير الكفاءات الوطنية، وترسيخ ثقافة الجودة والاعتماد، وبناء الهياكل والآليات المناسبة لعمليات التقويم والتطوير بجميع مستوياته، وذلك جنباً إلى جنب مع تطوير المناهج التعليمية والرقي بعمليات التعليم والتعلم، إضافة إلى غرس القيم الأصيلة لدى الناشئة وتنمية مهاراتهم وقدراتهم، بما يكسبهم مهارات القرن الحادي والعشرين ويؤهلهم لإدارة حركة التنمية في وطنهم والإسهام في التقدم العالمي في مختلف المجالات.

وفي هذا الإطار؛ يسر مجلس التعليم أن يقدم هذا التقرير عن مسيرة التعليم في سلطنة عمان حتى عام ٢٠١٤م، والذي يهدف إلى تقديم معلومات وبيانات عن واقع قطاع التعليم للتربويين والمهتمين بهذا القطاع سواء داخل السلطنة أو خارجها، والمنجزات التي تحققت في هذا القطاع فيقدم التقرير في بدايته نبذة تعريفية عن مجلس التعليم ودوره واختصاصاته التي يسعى إلى تحقيقها، ثم يتطرق إلى عدد من الموضوعات المهمة في قطاع التعليم، مثل: أنواع ومراحل التعليم، ونسب الالتحاق فيها، والموارد البشرية، والبنى الأساسية والتكنولوجية، والجهود التطويرية للبرامج والمناهج التعليمية، والحوكمة،

والشراكة مع المجتمع والقطاع الخاص، إضافة إلى المواءمة بين التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي، وتوضيح برامج التعاون التربوي مع المنظمات العالمية المختلفة.

وإيماناً بأهمية ضمان جودة قطاع التعليم باعتبارها عاملاً رئيساً في نجاح الأنظمة التعليمية وفاعليتها، يوضح التقرير دور الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي والجهات الأخرى المعنية بالتعليم في مجال تقييم واعتماد المؤسسات والبرامج التعليمية، ويتطرق التقرير كذلك إلى تمويل التعليم بجميع مراحله وأنواعه، ويختتم بالطريق الى المستقبل الذي يعكس جهود المجلس في وضع الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠م، ومتابعة تنفيذها، بالإضافة إلى عمله على ضمان تنفيذ ما ورد في وثيقة فلسفة التعليم وقانوني التعليم المدرسي والتعليم العالي في السلطنة.

و في هذا الصدد يُثمن مجلس التعليم الجهود المتواصلة التي تبذلها الوزارات المعنية بقطاع التعليم والأمانة العامة للمجلس في سبيل الارتقاء بالمنظومة التعليمية الواسعة، كما يقدر المجلس جهود اللجنة المختصة والفريق الفني في إعداد هذا التقرير، والذي يؤمل أن يضع صورة واضحة أمام جميع المعنيين والمطلعين عن واقع قطاع التعليم في السلطنة، وأن تعكس المؤشرات والمعلومات التي تضمنها ما يشهده هذا القطاع من تطوّرات خلال هذه المرحلة، وكذلك ما يواجهه من تحديات مستقبلية، تستدعي - في الواقع - تضافر جهود الجميع في سبيل تحقيق الأهداف المرجوة.

ونسأل الله تعالى أن يحقق لهذا الوطن العزيز كل النماء والخير، والعزة والرقي، وأن يحفظ مجدد حضارته ومعلم أجياله مولانا صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - أبقاه الله -.

والله تعالى الموفق.

مقدمة

إن التعليم كان ولايزال ضمن أبرز الأولويات التي يؤكد عليها صاحب الجلالة السلطان قابوس- حفظه الله ورعاه- حيث نص خطاب جلالته في عام ١٩٧٥م على : « أننا نهدف إلى نشر التعليم في جميع أنحاء السلطنة، لكي ينال كل نصيبه في التعليم وفق قدراته، كما نعمل على وضع خطة للقضاء على الأمية، ونركز بصورة خاصة على التعليم المهني والعالي؛ حتى نلبي حاجة البلاد من القوى البشرية العمانية المدربة»، واستناداً إلى هذا النهج السامي تحققت على أرض السلطنة إنجازات واضحة للعيان في قطاع التعليم بشقيه المدرسي والعالي، وعلى المستويين الكمي والنوعي، وتعكس تلك الإنجازات إيمان الحكومة بدور التعليم في دفع عجلة التنمية المستدامة بالبلاد؛ فعملت على تسخير الإمكانيات المادية والبشرية كافة من أجل الارتقاء بهذا القطاع.

وقد أشاد عدد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل: منظمة اليونسكو، والبنك الدولي، ومكتب التربية العربي لدول الخليج، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتلك الجهود، وعلى وجه الخصوص التزام السلطنة بتوفير التعليم للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسيين في التعليم، والمبادرة بإدخال مواد حديثة في الخطة الدراسية مثل: المهارات الحياتية، وتطوير التعليم ما بعد الأساسي، وتضمين المناهج الدراسية مفاهيم ومهارات مرتبطة بالسلام والتسامح وحقوق الطفل وحقوق الإنسان والسلامة المرورية والبيئة وغيرها، إضافة إلى الاهتمام بالتنمية البشرية وإعداد كوادر وطنية، قادرة على تلبية احتياجات سوق العمل والحياة في القرن الحادي والعشرين.

وقد مرت مسيرة التعليم في السلطنة بعدة مراحل منذ فجر النهضة المباركة، فقد كان الاهتمام منصباً في بداية السبعينيات إلى منتصف التسعينيات بشكل أساسي على التطور الكمي للتعليم، بينما تم التركيز على التطوير النوعي منذ منتصف التسعينيات، ثم تلا ذلك تقييم مسيرة التعليم سعياً للجودة منذ عام ٢٠١١م.

وعليه؛ فإن مجلس التعليم ارتأى من الأهمية رصد تلك المسيرة من خلال تقرير يهدف إلى تقديم صورة متكاملة وشاملة عن واقع قطاع التعليم بشقيه المدرسي والعالي حتى عام ٢٠١٤م، فشكّل لجنة إشرافية لمتابعة إنجاز هذا التقرير، وفريق عمل من متخصصين وخبراء ومستشارين تولّى صياغته وتبويبه، وفق ما توافر من معلومات ومستجدات شهدها القطاع.

وقد جاء التقرير مدعوماً بالبيانات والإحصاءات والتحليل النوعي للإنجازات التي تحققت في القطاع والتحديات التي تواجهه، موضحاً ملامح الطريق إلى المستقبل؛ ليكون مرجعاً للخبراء والباحثين والمهتمين والعاملين في مجال التعليم.

يحتوي التقرير على خمسة أبواب بالإضافة إلى ملخص تنفيذي. وقد خصص الباب الأول لقطاع التعليم المدرسي، ويشمل على اثني عشر فصلاً تطرقت إلى عدد من الموضوعات منها: نبذة تاريخية عن تطور

مسيرة التعليم المدرسي، وأنواع التعليم المدرسي، والالتحاق بالتعليم المدرسي من حيث نمو أعداد الطلبة ونسب الالتحاق وغيرها من المؤشرات التعليمية الإحصائية، والموارد البشرية العاملة في قطاع التعليم المدرسي من حيث برامج إعدادهم ومعايير تعيينهم وبرامج تدريبهم، والبنية الأساسية والتكنولوجية، والمناهج الدراسية من حيث إعدادها وتطويرها وتقويمها، وتقويم تعلم الطلبة بنوعيه التكويني والختامي، والإبداع والابتكار في التعليم المدرسي، والشراكة مع المجتمع وقطاع الأعمال، والمواءمة بين مخرجات التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي، وبرامج التعاون التربوي مع الدول والمنظمات المختلفة، إضافة إلى تحليل الوضع الراهن للتعليم المدرسي، مدعوماً بالمؤشرات، ومبيناً للتحديات والتوجهات المستقبلية.

أما الباب الثاني؛ فقد ركز على قطاع التعليم العالي، ويتكون من عشرة فصول فأعطى في بدايته نبذة تعريفية عن هذا القطاع ثم تناول عدة موضوعات، منها: مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، ونسب الالتحاق، والموارد البشرية العاملة فيه، وإدارة التعليم العالي والحوكمة، وجهود وزارة التعليم العالي في برامج الابتعاث والدراسات العليا، والمرافق والبنى الأساسية والتكنولوجية، والبحث العلمي والابتكار في التعليم العالي، والمواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، وكراسي السلطان قابوس في الجامعات المحلية والدولية، وبيان التعاون الدولي في مجال التعليم العالي، مع التركيز في كل فصل على بيان التحديات والتوجهات المستقبلية.

وفيما يتعلق بالباب الثالث؛ فقد تم تخصيصه للجودة في التعليم باعتبارها عاملاً رئيساً في نجاح الأنظمة التعليمية وفاعليتها، ويتضمن هذا الباب ثلاثة فصول، حيث يعرض الفصل الأول نبذة عن الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي من حيث نشأتها ومهامها، ودورها في إدارة جودة التعليم، أما الفصل الثاني فقد تم تخصيصه لجودة التعليم المدرسي، وتضمن ذلك الإشراف التربوي، وتطوير الأداء المدرسي، ومشروع نظام إدارة الجودة، والمشاركة في الاختبارات الدولية، بينما تطرق الفصل الثالث لجودة التعليم العالي مع توضيح الجهات المسؤولة عن الأنظمة الداخلية والخارجية لإدارة الجودة، والنظام الوطني لإدارة الجودة في التعليم العالي، ومنح التراخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة مع التركيز في الفصول الثلاثة على بيان التحديات والتوجهات المستقبلية.

أما الباب الرابع؛ فقد أفرد لموضوع تمويل التعليم والتحديات التي تواجهه، والباب الخامس لإدارة وحوكمة التعليم حيث تطرق لدور مجلس التعليم، وإدارة وحوكمة التعليم المدرسي، وإدارة وحوكمة التعليم العالي مع توضيح التحديات التي تواجه إدارة وحوكمة التعليم المدرسي والعالي والتوجهات المستقبلية.

وفي ختام هذه المقدمة، نأمل أن يكون التقرير قد قدم رصداً موضوعياً لواقع التعليم والتحديات التي تواجهه، ورسم بعض التوجهات المستقبلية لهذا القطاع، ونتطلع أن يسهم في رسم السياسات التعليمية المستقبلية، وأن يكون مرجعاً للباحثين والمهتمين بقطاع التعليم، سائلين المولى عز وجل التوفيق والسداد، وأن يحفظ وطننا الغالي عمان وباني نهضته والمعلم الأول جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه -.

الباب الأول

التعليم المدرسي

الفصل الأول

مدخل عن تطور مسيرة التعليم المدرسي

١,١,١ نبذة تاريخية

مرَّ التعليم في سلطنة عمان بمراحل مختلفة واكبت مستجدات التطوير ومتطلباته، واستندت كل مرحلة منها إلى منطلقات وموجهات اشتقت من احتياجات كل مرحلة، فقد كان الاهتمام بنشر التعليم هو الهاجس الأول في بداية النهضة المباركة، لذا كان التركيز على التوسع الكمي للتعليم لضمان وصول الخدمة التعليمية إلى أبناء السلطنة كافة من خلال الخطط الخمسية (١٩٧٥- ١٩٩٥م)، وقد تحقق هذا الإنجاز في فترة قياسية أكدته العديد من التقارير المحلية والدولية منها: التقرير الصادر عن البنك الدولي (٢٠٠١م)، الذي ذكر أن تطور النظام التعليمي في سلطنة عمان خلال الفترة من ١٩٧٠م إلى ٢٠٠٠م متقدم ولا يضاهيه أي تطور لأي نظام تعليمي في الدول الأخرى.

ثم جاءت المرحلة الثانية (١٩٩٦-٢٠١٠) استكمالاً للمرحلة الأولى، حيث كان الاهتمام بالتطوير النوعي للتعليم، واستمدت هذه المرحلة موجهاتها من توصيات مؤتمر «الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠» الذي عقد في عام ١٩٩٥م، والذي خرج باستراتيجية تنموية شاملة لتنمية الموارد البشرية في السلطنة، وبناءً عليه؛ فقد تبنت وزارة التربية والتعليم في الخطط الخمسية الخامسة (١٩٩٦-٢٠٠٠م) والسادسة (٢٠٠١-٢٠٠٥م) والسابعة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) نظام التعليم الأساسي وما بعد الأساسي؛ بهدف تعزيز جودة النظام التعليمي، وتحقيق الغايات المتوقعة منه، والمتمثلة في إكساب المخرجات التعليمية مهارات التفكير الناقد والتحليل البناء بما يمكنهم من مواكبة متطلبات العصر، واحتياجات مؤسسات سوق العمل من المهارات الفنية.

كما عملت الوزارة على تحسين الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي، وجودة الإدارة المدرسية، وتطوير برامج التعليم ومناهجه بما يواكب المستجدات التربوية الحديثة، وتحسين نوعية المباني المدرسية وغيرها. ورغم ما تحقق في تلك المراحل من تطوير للعملية التعليمية، إلا أنَّ الحاجة ما زالت قائمة لمخرجات أفضل في نظام التعليم بالسلطنة، لذا جاءت المرحلة الثالثة في العام (٢٠١١م) كمرحلة للتقييم الشامل، وهي المرحلة التي وجه بها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم - حفظه الله ورعاه - في مجلس عمان في أكتوبر ٢٠١١م، بضرورة إجراء التقييم الشامل للمنظومة التعليمية.

وقد جاءت الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥م) ملبية لهذا الهدف؛ حيث جاء من أولوياتها تطوير نظام التعليم وفق معايير جودة تتلاءم مع الغايات والسياسات التربوية، ورفع كفاءة نظام تقويم أداء الطلاب ليُسهم في الارتقاء بمستوى التحصيل الدراسي، إلى جانب التوسع في توظيف التقانة بما يتواكب مع استراتيجية مجتمع عمان الرقمي، والتوسع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة والمجيدين، ورفع كفاءة برامج الرعاية والتوعية الطلابية النفسية والاجتماعية والصحية والمهنية بالمدارس وغيرها.

٢,١,١ الجهات المشرفة على التعليم المدرسي

تشرفُ وزارة التربية والتعليم على جُل التعليم المدرسي إلا أنها ليست الجهة الإشرافية الوحيدة المنوطة بذلك، وسيعرض هذا المدخل الجهات المختلفة التي تشرف على التعليم المدرسي بأنواعه ومراحله كافة، كما يتطرق لأهمية تنوعها والشراكات البارزة مع مختلف الجهات داخلياً وخارجياً.

٢,١,١. أ وزارة التربية والتعليم:

تشرفُ وزارة التربية والتعليم على التعليم المدرسي للصفوف (١-١٢)، وذلك من خلال عدد من المدارس الحكومية التي تنتشر في جميع محافظات السلطنة، وعددها (١٠٤٢) مدرسة حكومية وفقاً لإحصائيات العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م، بالإضافة إلى المدارس الخاصة (٤٦٨ مدرسة)، والمدارس الدولية (٤٠ مدرسة) التي يديرها القطاع الخاص وتقع تحت الإشراف المباشر للوزارة.

٢,١,١ ب مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم:

يشرفُ مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم على معاهد العلوم الإسلامية المنتشرة في بعض محافظات السلطنة، والتي يبلغ عددها (٦) معاهد حتى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م. ويوضح جدول (١,١,١) إجمالي عدد الشُعب والطلاب في معاهد العلوم الإسلامية.

جدول (١,١,١)
توزيع الشعب والطلاب في معاهد العلوم الإسلامية للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المعهد	الشعب	الطلاب
مسقط	٦	١٥٥
السويق	٦	١٠٦
البريمي	٦	١١٣
جعلان بني بو حسن	٦	١١١
عبري	٤	٩٤
صلالة	٤	٩٧
الجملة	**٣٢**	**٦٧٦**

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، ٢٠١٤م

٢,١,١ .جـ الجهات العسكرية والأمنية :

تشرفُ بعض الجهات الأمنية والعسكرية على المؤسسات التعليمية التابعة لها؛ كرياض الأطفال، وكلية الحرس السلطاني العماني. والجداول (٢,١,١) و(٣,١,١) و(٤,١,١) تعرض بعض الإحصائيات الخاصة بهذه المؤسسات.

جدول (٢,١,١)
توزيع المعلمات والأطفال في رياض الأطفال التابعة لوزارة الدفاع للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

الاسم	المعلمات	الطلاب	الجملة
البحرية السلطانية العمانية	٧	١٥١	١٥٨
كتيبة الصحراء بمعسكر أحمد بن سعيد	٣	٣٥	٣٨
قاعدة ثمريت الجوية	٤	٤٥	٤٩
مدرعات سلطان عمان	٣	٣٤	٣٧
قاعدة مصيرة الجوية	٧	٢٥٦	٢٦٣
الجملة	**٢٤**	**٥٢١**	**٥٤٥**

(المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، ٢٠١٤م)

جدول (٣,١,١)
توزيع الطلاب الذكور في كلية الحرس السلطاني العماني التقنية وفقاً للصف وعدد الشعب للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

الصف	إجمالي الصفوف (١٠-٥)	إجمالي الصفوف (١٢-١١)	الإجمالي
الطلاب	٢٨٧	٧٣	٣٦٠
الشعب	١٨	٥	٢٣

(المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، ٢٠١٤م)

جدول (٤,١,١)
توزيع الطلاب والمعلمين في مراكز التعليم قبل المدرسي التابعة لشرطة عمان السلطانية وفقاً للنوع للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

عدد المراكز	عدد الطلاب			عدد المعلمين		
	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة
١٣	٣٣٣	٣١٨	٦٥١	-	٥١	٥١

(المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، ٢٠١٤م)

٢,١,١ د وزارة الأوقاف والشؤون الدينية (مدارس تحفيظ القرآن الكريم) :

تتولى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مهمة الإشراف والمتابعة على مدارس تحفيظ القرآن الكريم الحكومية التي تستهدف الأطفال في مرحلة التعليم قبل المدرسي، وهي كما تتضح في جدول (٥,١,١).

جدول (٥,١,١)
توزيع الطلاب والمعلمين حسب النوع في مدارس تحفيظ القرآن الكريم الحكومية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية على مستوى المحافظات للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المحافظة	عدد المدارس	عدد المعلمين			عدد الطلاب		
		ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	الجملة
مسقط	٤٨	-	٧٢	٧٢	٧١٨	٨٠٥	١٥٢٣
شمال الباطنة	٢٤	-	٤٢	٤٢	٣٩٣	٤١٩	٨١٢
جنوب الباطنة	٥٣	-	٥٨	٥٨	٢٥٣	٣١٤	٥٦٧
الداخلية	٨١	٣	٨١	٨٤	٥٦٢	٦٥٩	١٢٢١
شمال الشرقية	٣٣	٢	٤٠	٤٢	٣٢٤	٤٤١	٧٦٥

جنوب الشرقية	٣٣	-	٣٦	٣٦	٢٣٠	٣٣٤	٥٦٤
البريمي	١١	٣	٢٠	٢٣	٦٩	٨٩	١٥٨
الظاهرة	٣٦	-	٤٩	٤٩	٦٠٦	٦٥٠	١٢٥٦
مسندم	٢١	-	٢٤	٢٤	٨٧	١٧٦	٢٦٣
الجملة	**٣٤٠**	**٨**	**٤٢٢**	**٤٣٠**	**٣٢٤٢**	**٣٨٨٧**	**٧١٢٩**

(المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، ٢٠١٤م)

٢,١,١ هـ وزارة القوى العاملة (مراكز ومعاهد التدريب المهني):

وهي الجهة المسؤولة عن التعليم التقني والتدريب المهني، ووفقاً لإحصائيات باب قطاع العمل لعام ٢٠١٣م وباب قطاع التدريب ٢٠١٣/٢٠١٤م تُشغِل الوزارة (٧) كليات حكومية للتعليم التقني، و(٦) مراكز للتدريب المهني، ومَعهدين حكوميين لتأهيل الصيادين. كما تشرف على معاهد التدريب الخاصة التي تقدم دورات تدريبية قصيرة ومتوسطة والبالغ عددها (١٦٤) معهداً، بالإضافة إلى مراكز التدريب التابعة للشركات وعددها (١٨) معهداً، كما يوجد (١٢٨) مكتباً لخدمات التدريب، ووحدات تدريبية أخرى عددها(١٢) وحدة.

جدول (٦,١,١)
عدد المتدربين المقيدين بمراكز التدريب المهني ومعاهد التدريب المهني ومعاهد تأهيل الصيادين لعام ٢٠١٣/٢٠١٤م

المركز/ المعاهد	السنة التأسيسية	الدورات القصيرة	دورات المجتمع المحلي	الدبلوم المهني	المجموع
السيب	٥٧٤	١٥١	٠	٥٩	٧٨٤
صحم	٤١٦	١٧	٠	٥٣	٤٨٦
صور	١٧٨	١٠٠	٠	٦٢	٣٤٠
عبري	٩٨٠	٢٧	٠	٣١	١٠٣٨
شناص	٢٨٢	٠	٠	٠	٢٨٢
الخابورة	٣٠٣	٠	٠	٠	٣٠٣
صلالة	٩٤	١٠٦	١٤	٣٢	٢٤٦
البريمي	١٨١	٠	٠	٧٣	٢٥٤
المجموع	**٣٠٠٨**	**٤٠١**	**١٤**	**٣١٠**	**٣٧٣٣**

(المصدر: وزارة القوى العاملة، ٢٠١٤م)

٢,١,١ و وزارة التنمية الاجتماعية:

وهي الجهة التي تتولى الإشراف على بعض مؤسسات التعليم قبل المدرسي (الحضانة – الروضة – التمهيدي)، منها مؤسسات تابعة لجهات حكومية، وبعضها مؤسسات أهلية تطوعية، وبعضها الآخر تابع للقطاع الخاص. وقد بلغ عدد مؤسسات التعليم قبل المدرسي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية(١٨٠) مؤسسة تضم (١٥.٢٥) طفلاً.

جدول (٧,١,١)
أعداد مؤسسات التعليم قبل المدرسي التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية وأعداد الأطفال المستفيدين

نوع المؤسسة	العدد	عدد الأطفال
دور الحضانة	١٠٥	٦١٠٠
أركان الأطفال	٦٣	٧١٥٥
بيوت نمو الأطفال	١٢	١٧٧٠

(المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، ٢٠١٤م وزارة التنمية الاجتماعية ،٢٠١٣م)

الفصل الثاني

أنواع التعليم المدرسي

ينقسم التعليم المدرسي الذي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم إلى أربعة أنواع، هي:

- التعليم قبل المدرسي.
- التعليم المدرسي الحكومي.
- التعليم المستمر(محو الأمية وتعليم الكبار)
- التعليم الخاص.

١,٢,١ التعليم قبل المدرسي

تُشير البحوث التربوية الدولية إلى أهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة لإرساء أساس جيد للتعلّم (دراسة وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي، ٢٠١٢)، وهناك طلب كبير على التعليم قبل المدرسي حسبما أثبته النمو في أعداد المؤسسات الخاصة للتعليم قبل المدرسي، وينحصر هذا النوع من التعليم لفئات معينة، وهم الملتحقون بالحضانات ورياض الأطفال من عمر سنة إلى خمس سنوات ونصف.

وتسعى وزارة التربية والتعليم إلى تشجيع الاهتمام بالتعليم قبل المدرسي، وجعله من ضمن السلم التعليمي بالسلطنة، ويمكن تلخيص إنجازات الوزارة في هذا المجال فيما يأتي:

- توفير البيئة التعليمية المناسبة للأطفال من خلال اللوائح التنظيمية للمدارس الخاصة رقم (٩٦/٥٩)، ورقم (٢٠٠٦/٣٦) التي حددت للمستثمر شروط مباني الروضة ومواصفاتها وأثاثها والأركان التعليمية بها، وشروط مرحلة رياض الأطفال ومواصفاتها.
- الاستمرار في رفع نسبة الالتحاق في التعليم قبل المدرسي من خلال تشجيع مساهمة القطاع الخاص في توفير هذه الخدمة، ويبين الجدول**(١،٢،١)** ارتفاع أعداد المدارس والطلاب في رياض الأطفال في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (١,٢,٢)
أعداد مدارس رياض الأطفال والطلاب الملتحقين بها في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المدارس	مدارس بها رياض أطفال	عدد طلاب رياض الأطفال		
		ذكور	إناث	جملة
خاصة	٤٦٨	٢١٩٩١	٢٠٨٧٠	٤٢٨٦١
دولية	٤٠	٣٨٣٢	٣٧٩٦	٧٦٢٨
جملة	**٥٠٨**	**٢٥٨٢٣**	**٢٤٦٦٦**	**٥٠٤٨٩**

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، ٢٠١٤م

- تعيين ٦٧ معلمة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م من تخصص طفل ما قبل المدرسة، كما يوضحه الجدول (١,٢,٢):

جدول(١,٢,٢) بيانات صفوف التهيئة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المحافظة	**عام ٢٠١٣/٢٠١٤م**			
	المدارس	المتطوعات	الأطفال	المعلمات
مسقط	٥	١٢	١٢٦	٥

شمال الباطنة	٥	٨	١١٥	٥
جنوب الباطنة	٧	١٤	١٧١	٩
شمال الشرقية	٥	٦	١١٨	٥
جنوب الشرقية	٥	٩	١٨٠	٢
الداخلية	٧	١٤	١٧٩	٥
الظاهرة	٤	٨	٨١	٤
البريمي	٤	٦	٧٦	٢
ظفار	٣٧	٢٣٥	١٢٦	٢٧
مسندم	٢	٤	٤٨	٢
الوسطى	١	٢	١٢	١
المجموع	**١٤٣**	**٣١٨**	**١٢٣٢**	**٦٧**

المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٤م

- تشجيع الراغبين في الاستثمار في هذا المجال من خلال تقديم التسهيلات، واستثنائهم من بعض القوانين والشروط التي تُلزم المدارس الخاصة بها.
- إعداد وتأليف منهج وطني لمرحلة رياض الأطفال.
- تطبيق تجربة (صفوف التهيئة) خلال العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، وقد تم افتتاح هذه الصفوف في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي الحكومية الموجودة في المناطق البعيدة لصفيّ الروضة والتمهيدي للذكور والإناث.
- إجراء دراسة تقييمية لمناهج مرحلة التعليم قبل المدرسي بالتعاون مع منظمة اليونيسيف في عام ٢٠٠٦م في ضوء معايير الجودة، التي خلصت إلى أهمية المنهج في تطوير مهارات التلاميذ وقدراتهم.
- تدريب الكوادر المعنية برياض الأطفال وتأهيلها بما يحقق جودة التعليم في هذه المرحلة.
- توعية المجتمع المحلي بأهمية هذا النوع من التعليم، وضرورة التحاق الأطفال به من خلال الحملة الوطنية للتعليم قبل المدرسي بالتعاون مع منظمة اليونيسيف (٢٠٠٩/٢٠١٠).
- تطوير التعليم قبل المدرسي من خلال مجموعة من المشاريع التي تخدم الأطفال والأهالي، مثل: مشروع الحقيبة القرائية للطفل بالتعاون مع منظمة اليونسكو، ومشروع دمج الأهالي للعمل مع أطفال هذه المرحلة في رياض الأطفال، ومشروعيّ الاستثمار في الطفولة المبكرة، وإعداد معايير للطفولة المبكرة في السلطنة بالتعاون مع منظمة اليونيسف.

١,٢,١ أ أبرز التحديات التي تواجه التعليم قبل المدرسي:

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل وزارة التربية والتعليم وأصحاب المدارس الخاصة وإدارات المدارس لتقديم أفضل الخدمات التربوية التعليمية لأطفال التعليم قبل المدرسي؛ فإن هناك بعض التحديات التي لا تزال تحيط بهذا النوع من التعليم، أشارت إليها بوضوح عدد من الدراسات والتقارير؛ كتقرير وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي (٢٠١٢)، وتتمثل هذه التحديات فيما يأتي:

- قلة وعي المجتمع بأهمية التعليم قبل المدرسي في بعض المحافظات بالسلطنة.
- قلة عدد رياض الأطفال الحكومية التي تعمل على تهيئة الأطفال للمدرسة، وتنمية مهاراتهم وقدراتهم بما يؤثر على مستوى تحصيلهم.
- النظرة الربحية البحتة لبعض المستثمرين، مما يقلل من وعيهم بأهمية الاستثمار في المناطق البعيدة.
- قلة توافر الكادر الإشرافي والتدريبي والبرامج التدريبية، التي تستهدف القائمين على التعليم قبل المدرسي من معلمات ومدربات ومشرفات.
- صعوبة وجود مبان عالية الجودة.
- قلة المصادر التمويلية الداعمة للتعليم قبل المدرسي.
- عدم وجود مظلة إشرافية واحدة لمؤسسات التعليم قبل المدرسي.

٢,٢,١ ب التوجهات المستقبلية:

انطلاقاً من حرص الوزارة على تطوير التعليم قبل المدرسي تسعى الوزارة إلى الآتي:

- إيجاد منظومة تعليمية عامة للتعليم قبل المدرسي ذات إطار عام موحد، تشرف عليها الوزارة، وتلتزم بها جميع الجهات التي تقدم خدماتها التعليمية للفئة العمرية من سن ثلاث سنوات ونصف إلى سن خمس سنوات ونصف.
- توفير مشرفين ومدربين مؤهلين في مجال التعليم قبل المدرسي لتلبية احتياجات هذه المرحلة.
- الاستمرار في رفع نسب الالتحاق بمرحلة التعليم قبل المدرسي؛ وذلك للوصول إلى جميع أطفال السلطنة، خاصة في المناطق البعيدة التي بحاجة إلى فرص تعليم لأطفالها قبل المدرسة.
- زيادة التوسع في برنامج صفوف التهيئة في المناطق البعيدة التي لا تتوافر بها خدمات التعليم بما يتوافر لدى الوزارة من تمويل.
- رفع مؤهلات المعلمات العمانيات اللاتي يشغلن حالياً وظائف بمرحلة التعليم قبل المدرسي ورياض الأطفال بالمدارس الخاصة ممن يحملن مؤهل (دبلوم التعليم العام) أو أي مؤهلات متوسطة.
- تدريب مشرفات رياض الأطفال عن طريق إلحاقهن بدورات تدريبية ومشاغل داخل السلطنة وخارجها.
- الاستمرار في التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية التي تعمل في مجال دعم برامج التعليم قبل المدرسي وتطويرها وتنميتها مثل منظمة اليونيسيف.

٢,٢,١ التعليم المدرسي الحكومي

ينقسم التعليم المدرسي الحكومي إلى: التعليم الأساسي الذي يشمل الحلقة الأولى من (١-٤)، والحلقة الثانية من (٥-١٠)، والتعليم ما بعد الأساسي ويشمل الصفين (١١-١٢)، والتعليم المستمر الذي يشمل محو الأمية وتعليم الكبار.

٢,٢,١ أ التعليم الأساسي:

استمراراً لمنظومة التطوير التربوي تبنت وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٨م تطبيق نظام التعليم الأساسي، الذي يستمر عشر سنوات مقسماً إلى حلقتين: الأولى من (١-٤)، والثانية من (٥-١٠). ويهدف التعليم الأساسي إلى الانتقال من التعليم الذي يعتمد على التلقين والحفظ إلى التعليم الذي يكون فيه الطالب محوراً للعملية التعليمية؛ لإيجاد توازن بين الكم المعرفي والمهاري، وتخفيض

نسبة الانقطاع عن الدراسة، والقضاء على الأمية، وضمان إعداد المتعلم لمتطلبات التعليم العالي وسوق العمل. واستمرت الوزارة بالتدرج في تعميم النظام على مدارس المحافظات؛ إذ بلغ إجمالي عدد المدارس المطبقة للتعليم الأساسي (٩٢٠) مدرسة مقارنة بـ(٣٩) مدرسة مطبقة للتعليم العام خلال العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م (الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٣/٢٠١٤م).

ومن أجل تحقيق الغايات الكبرى للتعليم الأساسي تم إدخال جملة من التعديلات أهمها:

- تطوير الخطة الدراسية وفلسفة التقويم التربوي وآلياتها ، والمراجعة المستمرة وفق المستجدات.
- تطوير المبنى المدرسي بما يتناسب وأهداف نظام التعليم الأساسي، من حيث توفير مراكز مصادر التعلم، ومختبرات الحاسوب، ومختبرات العلوم وغيرها من الوسائل التعليمية الحديثة.

٢,٢,١ ب التعليم ما بعد الأساسي:

استكمالاً لمنظومة التطوير التربوي قامت الوزارة بالتعاقد مع أحد بيوت الخبرة؛ لعمل دراسة لتحليل وضع التعليم للصفين الحادي عشر، والثاني عشر، ومراجعة أهدافه، والوقوف على نقاط القوة وأولويات التطوير، ومن ثمّ تمت صياغة نماذج تعليمية تنسجم وحاجات المجتمع العماني ومتطلباته، وبعد هذه الدراسة قامت الوزارة بسلسلة من الإجراءات لاستكمال منظومة تطوير هذين الصفين، منها:

- ندوات تطوير التعليم ما بعد الأساسي على مستوى المحافظات (أكتوبر– نوفمبر ٢٠٠١م)
- الندوة الوطنية لتطوير التعليم ما بعد الأساسي (إبريل ٢٠٠٢م)
- المؤتمر الدولي لتطوير التعليم ما بعد الأساسي (٢٢-٢٤ ديسمبر ٢٠٠٢م)
- تشكيل لجنة لتحديد نموذج التعليم المناسب لمخرجات التعليم الأساسي.
- عرض النموذج المقترح على المؤسسات الرسمية والخاصة بالدولة.
- الندوة الإقليمية حول تطوير التعليم ما بعد الأساسي بالدول العربية في الصفين الحادي عشر والثاني عشر (٢٤-٢٦ إبريل ٢٠٠٥م).

وبناءً على تلك الخطوات؛ تم تصميم نظام التعليم ما بعد الأساسي ليلبي التوقعات الوطنية والعالمية، من خلال إكساب الطلبة المعارف والمهارات اللازمة لمجتمع المعرفة، وتعزيز قدرتهم على التفاعل مع التقنيات الحديثة والتعامل معها، مع إتاحة الفرص لهم لاختيار التخصصات وفق ميولهم ورغباتهم، وأُقرت المواد الاختيارية سعياً لمزيد من المواءمة والمراعاة لميول الطلبة، ومن أهم مستجدات الخطة الدراسية: تعديل وثائق التقويم العامة والخاصة وضوابط الانتقال والإعادة، كما تم إدخال اللغتين الفرنسية والألمانية كمواد اختيارية، ويقوم مركز التوجيه المهني بدور فاعل في توجيه الطلبة نحو التخصصات الملائمة لقدراتهم وميولهم بما يتناسب واحتياجات سوق العمل، كما يعمل المركز على التنسيق مع مركز القبول الموحد والجهات المعنية حول مستجدات الخطة الدراسية.

٢,٢,١ جـ مدارس وبرامج التربية الخاصة:

إن تأكيد السلطنة على توفير تعليم شامل ومتاح للجميع لم يغفل بطبيعة الحال عن تعليم ذوي الإعاقات، وتوفير التعليم الجيد لهذه الفئة من معلمين متخصصين ومعدات وأجهزة، ومدارس وغرف للدراسة مصممة لهم، وتبذل وزارة التربية والتعليم جهوداً كبيرة في هذا الجانب من خلال خدمات وبرامج تعليمية مختلفة، نوجزها في الآتي:

- مدارس التربية الخاصة الثلاثة (المدرسة الفكرية للطلبة ذوي الإعاقة الفكرية، ومدرسة الأمل للطلاب ذوي الإعاقة السمعية، ومعهد عمر بن الخطاب للمكفوفين).
- برنامج دمج الأطفال ذوي الإعاقة في مدارس التعليم الأساسي.

- برنامج معالجة صعوبات التعلم في مدارس التعليم الأساسي/العام.
- برنامج النطق والتخاطب.
- وفيما يأتي تفصيل لهذه الخدمات كما يأتي:

مدارس التربية الخاصة الثلاث (المدرسة الفكرية للطلبة ذوي الإعاقة العقلية، ومدرسة الأمل للطلاب ذوي الإعاقة السمعية، ومعهد عمر بن الخطاب للمكفوفين)، المدارس الثلاث موجودة في محافظة مسقط، وبلغ إجمالي الطلبة الملتحقين بها (٥٠٢) طالب وطالبة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م. ويوضح جدول (١،٢،٣) أعداد الطلبة والمعلمين في مدارس التربية الخاصة الثلاث.

جدول (١،٢،٣)
أعداد الطلبة والمعلمين بمدارس التربية الخاصة للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المدرسة	الطلبة			المعلمون					
				عماني			وافد		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
التربية الفكرية	١٣٠	٦٦	١٩٦	٨	٧٨	٨٦	٥	١٠	١٥
الأمل للإعاقات السمعية	١١٤	٦٤	١٧٨	١٠	٨٩	٩٩	٨	٤	١٢
معهد عمر بن الخطاب للمكفوفين	٦٧	٥٢	١٢٨	١٦	٥٨	٧٤	٧	٢	٩
الإجمالي	٣٢٠	١٨٢	٥٠٢	٣٤	٢٢٥	٢٥٩	٢٠	١٦	٣٦

(المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، ٢٠١٤م).

برنامج دمج الأطفال ذوي الإعاقة في مدارس التعليم الأساسي، بدأت الوزارة في تطبيقه في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م ويقوم البرنامج بتوفير غرف صفية خاصة منفصلة للطلبة ذوي الإعاقات السمعية والعقلية في المدارس، وبدأ تطبيقه في محافظتي (شمال الباطنة والداخلية)، وتم التدرج في تطبيق البرنامج ليشمل كل المحافظات، ويشير الجدول (١،٢،٤) إلى تزايد أعداد الطلبة ذوي الإعاقة المستفيدين من برنامج الدمج، وكنتيجة مباشرة لهذا البرنامج فقد تراجعت أعداد الطلبة الملتحقين بمدارس التربية الخاصة الثلاث المشار إليها أعلاه نتيجة لوعي أولياء الأمور بدمج أبنائهم في مدارس التعليم الأساسي.

جدول (١،٢،٤)
أعداد مدارس الدمج والشُّعب والطلبة والمعلمين من ٢٠٠٥/٢٠٠٦م-٢٠١٣/٢٠١٤م

العام	برنامج الدمج			
	مدارس	شُعب	طلبة	معلمون
٢٠٠٥/٢٠٠٦	٤	-	-	-
٢٠٠٦/٢٠٠٧	١٧	١٧	١٩١	٣٣
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٣٢	٣٢	٣٤٨	٦٤

٢٠٠٨/٢٠٠٩	٥٦	٥٩	٤٧٧	١.٢
٢٠٠٩/٢٠١٠	٦٩	٧٥	٥٨٠	١٤٠
٢٠١٠/٢٠١١	٨٥	١٣٧	٩١٩	١٩٢
٢٠١١/٢٠١٢	١١٩	١٤٧	٩٥٨	٣١١
٢٠١٢/٢٠١٣	١٥٢	١٧٥	١١٩٤	٤٦٩
٢٠١٣/٢٠١٤	١٨٢	٢٠٣	١٣٩٠	٥٦٧

(المصدر: دائرة التربية الخاصة، ٢٠١٤م)

برنامج معالجة صعوبات التعلم في مدارس التعليم الأساسي/العام: بدأ تطبيق برنامج معالجة صعوبات التعلم لطلبة الصفوف من (١-٤) منذ العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١م في مدارس التعليم الأساسي والعام بمدرستين بمحافظة جنوب الباطنة ومحافظة مسقط، ويهدف البرنامج إلى مساعدة الطلبة الذين يعانون من صعوبات التعلم من خلال توفير بيئة تعليمية داعمة ومحفزة للوصول إلى أقصى طاقاتهم، ورفع قدراتهم الأكاديمية والاجتماعية والانفعالية، ومنحهم فرص التعليم المتساوية مع أقرانهم. وتم التوسع التدريجي للبرنامج في جميع المحافظات ليشمل مدارس الحلقة الأولى والثانية؛ إذ بلغ عدد المدارس المستفيدة من البرنامج (٦١١) مدرسة خلال العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م، تضم (١٢,١٣٢) طالباً وطالبة. (الكتاب الإحصائي السنوي، ٢٠١٣/٢٠١٤). كما يشير الجدول رقم (٥,٢,١) إلى بيان بإحصائية لأعداد المدارس والمشرفين والمعلمين لبرنامج صعوبات التعلم للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م وفق المديريات التعليمية.

جدول (٥,٢,١)

أعداد المشرفين والمعلمين والمدارس المطبقة لبرنامج صعوبات التعلم

المحافظة	أعداد المشرفين	أعداد المعلمين	أعداد المدارس
الوزارة	٥	-	-
مسقط	٥	١٥٤	٨٢
الظاهرة	٥	٩٦	٤٩
الداخلية	٧	١٦٠	٨٦
ظفار	١١	١٤٠	٧٢
البريمي	٣	٣٧	١٩
الوسطى	٠	٣٦	١٦
جنوب الشرقية	٨	١٠٤	٤٩
شمال الشرقية	٨	١٠٨	٥٠
شمال الباطنة	١٤	١٩٢	١٠٥
جنوب الباطنة	٩	١٥١	٧٣

مسندم	٢	٢	١.
المجموع الكلي	**٧٧**	**١٢.٤**	**٦١١**

(المصدر: دائرة التربية الخاصة، ٢٠١٤م)

برنامج النطق والتخاطب: تم تنفيذ برنامج معالجة اضطرابات النطق والتخاطب لتحسين الأداء النطقي واللغوي للطلبة الذين يواجهون اضطرابات في النطق والتخاطب، حيث قامت الوزارة بإنشاء غرف خاصة للنطق والتخاطب بمدرسة الأمل للصم تم تجهيزها بالأجهزة والأدوات والوسائل، وتم التوسع في تقديم الخدمة بجميع المحافظات من خلال توفير أخصائي نطق وتخاطب بالمديريات التعليمية بدءاً بمحافظة مسقط منذ العام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥م، وتم تعميمه على جميع محافظات السلطنة مع بداية العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م.

وفي إطار التعاون بين وزارة التربية والتعليم والبنك الإسلامي للتنمية والعلوم والتكنولوجيا يتم العمل على إعداد وتجهيز (٧) غرف لعلاج اضطرابات النطق والتخاطب موزعة على سبع محافظات بواقع غرفة لكل محافظة، ويهدف المشروع إلى تدريب المعلمين وبعض العاملين ببرامج التربية الخاصة وأولياء أمور الطلبة ذوي اضطرابات النطق على كيفية مساهمتهم بصورة فاعلة في علاج اضطرابات النطق والتخاطب للطلبة المستهدفين.

بالإضافة إلى ما أُشير أعلاه، أنجزت وزارة التربية والتعليم في مجال التربية الخاصة ما يأتي:

- مشروع التعليم الإلكتروني للطلبة ذوي الإعاقة البصرية بمعهد عمر بن الخطاب للمكفوفين، ويتم فيه استخدام التقنيات الحديثة المخصصة للمكفوفين، مثل: السطر الإلكتروني، وبرنامج الناطق والأجهزة الناطقة للكتب...إلخ.
- تجهيز غرف لصفوف التهيئة (رياض الأطفال) بمدرسة الأمل للصم مجهزة بالوسائل والأجهزة التعليمية.
- الاختبارات التشخيصية الأكاديمية المقننة لتقييم صعوبة التعلم لدى الطلبة للوقوف على نقاط القوة وأولويات التطوير لدى الطالب الذي يعاني من أية صعوبات تعلمية، وتحديد الخدمات والبرامج التربوية المناسبة.
- تطوير المناهج التعليمية لفئات التربية الخاصة.
- التعمين في وظائف التربية الخاصة.
- مشروع الوفاء بمعهد عمر بن الخطاب للمكفوفين، ويشمل مركزاً لإنتاج كتب ووسائل تعليمية بلغة برايل للمكفوفين، بالإضافة إلى مركز لمصادر التعلم للطلاب المكفوفين، وتوفير معمل للحاسب الآلي ومعامل صوتية.

٢,٢,١ د التعليم المستمر:

يُعد التعليم المستمر من أنواع التعليم المدرسي الحكومي ويشمل برامج محو الأمية وتعليم الكبار، وفيما يأتي تفصيل لهذه البرامج:

محو الأمية: يعد برنامج محو أمية المواطنين هدفاً أساسياً لحكومة السلطنة منذ بداية عصر النهضة المباركة في عام ١٩٧٠م ، حيث سارت عملية محو الأمية جنباً إلى جنب مع نشر التعليم بين الصغار، وذلك في ضوء فلسفة التربية العمانية التي تهدف إلى مساواة المجتمع العماني في الحقوق والواجبات، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لجميع المواطنين صغاراً وكباراً. وبموجب القرار الوزاري (٢٠٠٥/٢٠٠٤) أصبحت مرحلة محو الأمية ثلاث سنوات دراسية بدلاً من سنتين دراسيتين، تعادل النجاح في الصف السادس من التعليم العام والتعليم الأساسي.

وتهدف خطة الوزارة إلى تخفيض نسبة الأمية في الفئة العمرية (من ١٠ سنوات فأكثر) من الذكور والإناث إلى ٥٠٪ مع حلول ٢٠١٥م، وقد أظهر تعداد عام ٢٠١٠م تطورات واضحة في انحسار معدل الأمية مقارنة بتعداد عام ١٩٩٣م وتعداد عام ٢٠٠٣م كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (٦,٢,١)
تطور نسبة الأمية لكل من العمانيين والوافدين في الفئة العمرية من ١٠ سنوات فأكثر خلال الأعوام (١٩٩٣-٢٠٠٣-٢٠١٠م)

الجنسية	١٩٩٣(٪)	٢٠٠٣ (٪)	٢٠١٠ (٪)
عماني	٤١,٢	١٧,٧	١٢,٢
وافد	١٤,٢	١١,١	١٠,٩
المجموع	**٣٠,٥**	**١٥,٩**	**١١,٧**

(المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٤م)

وقد بلغ عدد الأميين في الفئة العمرية (من ١٠ سنوات فأكثر) (٢٦٢٦٣٢) أمياً وأمية بما نسبته (١١,٧٪) من إجمالي عدد السكان في الفئة نفسها، منهم (١٧٩٨٧٤) أمياً وأمية من العمانيين، وذلك وفق مؤشرات التعداد السكاني لعام ٢٠١٠م، وعلى الرغم من الفجوة الواضحة في نسبة الأمية القائمة بين الذكور والإناث وارتفاع نسبة الأمية عند الإناث مقارنة بالذكور يلاحظ أن الفارق في نسبة الأمية عند الإناث أكبر من الذكور عند مقارنة النسبتين بما ورد في تعداد ٢٠٠٣م؛ مما يدل على أن سرعة انخفاض الأمية بين الإناث أعلى من سرعتها بين الذكور كما يتضح في الجدول (٧,٢,١).

جدول (٧,٢,١)
تطور نسبة انخفاض الأمية لكل من الذكور العمانيين والإناث العمانيات (٢٠٠٣-٢٠١٠م)

النوع	٢٠٠٣ (٪)	٢٠١٠ (٪)
ذكور	١١,٧	٧,٧
إناث	٢٣,٧	١٦,٧
المجموع	**١٧,٧**	**١٢,٢**

(المصدر: المركز الوطني للإحصاء و المعلومات، ٢٠١٤م)

وبلغ عدد الدارسين المتحررين من الأمية منذ بداية النشاط في العام الدراسي ١٩٧٣/١٩٧٤م وحتى عام ٢٠١٣/٢٠١٤م (٨٧٢٠٨) دارس ودارسة، والجدول (٨,٢,١) يوضح تطور أعداد المتحررين من الأمية سنوياً خلال الأعوام الأخيرة وحتى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (٨,٢,١)
تطور أعداد المتحررين من الأمية سنويا خلال الأعوام الأخيرة وحتى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

العام الدراسي	ذكور	إناث	مجمـــوع
٢٠١١/٢٠١٢	١٣٠	٢٥١	٢٦٤

٢٠١٢/٢٠١٣	١١٨	٣١٤٢	٣٢٦٠
٢٠١٣/٢٠١٤	٤٦٨	٢٥٥٩	٣٠٢٧

(المصدر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ٢٠١٤م)

ويلاحظ من الجدول السابق ارتفاع عدد الإناث المتحررات من الأمية عن عدد الذكور، ويرجع ذلك لأسباب يتمثل بعضها في ظروف عمل الأفراد، وقلة التشريعات الملزمة، وقلة الوعي حول أهمية محو الأمية، وقلة التسهيلات المقدمة للدارسين كتوفر وسيلة النقل.

ومن أهم المشاريع التي تقدمها الوزارة في مجال محو الأمية:

- مشروع القرية المتعلمة
- محافظة جنوب الباطنة بلا أمية
- مشروع المدارس المتعاونة

ومن أبرز الإنجازات في مجال محو الأمية وفق ما أشارت إليه نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠١٠م انخفاض نسبة الأمية بالسلطنة من ٩,١٪ إلى ٣,٥٪ في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٤٤ سنة، مقارنة بالتعداد السابق لعام ٢٠٠٣م، وبهذا استطاعت السلطنة تحقيق تحسن بنسبة تجاوزت ٥٠٪ وفقاً لتوصيات مؤتمر التعليم للجميع الذي نظمته اليونسكو (داكار...٢م) قبل نهاية الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥).

تعليم الكبار: بدأ نشاط تعليم الكبار في السلطنة في العام الدراسي ١٩٧٤/١٩٧٥م بهدف إتاحة فرص التعليم لمن حرموا منه في الماضي، ولتمكين الذين تركوا المدرسة لسبب من الأسباب، والذين تحرروا من الأمية لمواصلة تعليمهم تبعاً لرغباتهم وإمكانياتهم. وساهم هذا النشاط منذ بدايته في تأهيل أعداد كبيرة من الشباب العماني العامل في مختلف المؤسسات تأهيلاً أكاديمياً مكنهم من الإسهام في مسيرة النهضة العمانية، ويشمل تعليم الكبار مراحل التعليم النظامي المختلفة، ويبدأ من الصف السابع وينتهي بنهاية الصف الثاني عشر، وتنقسم الدراسة في مراكز تعليم الكبار إلى الدراسة المنتظمة في مراكز تعليم الكبار، والدراسة المنزلية الحرة.

ويطبق في مراكز تعليم الكبار المناهج والمواد الدراسية التي تدرس في الصفوف النظامية الصباحية، حيث يرفع الدارسون إلى الصفوف والمراحل العليا طبقاً للنظم التي يرفع بها طلبة المدارس النظامية، وبذلك يستطيع الدارسون مواصلة تعليمهم حتى نيل شهادة دبلوم التعليم العام، التي تتيح لهم فرص الالتحاق بالتعليم العالي في حال رغبتهم. ويوضح جدول (٩,٢,١) تطور أعدد الملتحقين ببرامج تعليم الكبار (الدراسة الحرة والمنتظمة) في السلطنة خلال الفترة من ٢٠١١/٢٠١٢م إلى ٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (٩,٢,١)
الملتحقون ببرامج تعليم الكبار في الدراسة الحرة والمنتظمة في السلطنة بين عامي ٢٠١١-٢٠١٤م

العام الدراسي	الدراسة الحرة	الدراسة المنتظمة	المجموع
٢٠١١/٢٠١٢	٢٨٣٦٦	٢٢٣٧	٣٠٦٠٣
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٥٨٥٣	٢٠٣٣	٢٧٨٨٦
٢٠١٣/٢٠١٤	٢٨٩٤٧	١٤٢٦	٣٠٣٧٣

(المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، ٢٠١٤م)

٢,٢,١ هـ أبرز التحديات التي تواجه النظام التعليمي المدرسي الحكومي:

بناءً على نتائج الدراسات التقويمية والواقع الحالي للنظام التعليمي المدرسي الحكومي في السلطنة، توجد عدد من التحديات التي تواجه النظام والتي سيتم ذكرها تباعاً عند عرض الجوانب الأخرى من التعليم المدرسي، إلا أنَّ أبرز تلك التحديات تتمثل في الآتي:

- بعض مخرجات المدارس لا تلبي التوقعات المرجوة لمؤسسات التعليم العالي وجهات التوظيف (سوق العمل).
- التفاوت الكبير بين المعلمين في امتلاك المهارات المهنية المطلوبة.
- ضعف آليات تقويم الأداء والمحاسبية.
- محدودية إعداد التقارير المالية التفصيلية التي توضح جوانب الإنفاق على الخدمات التعليمية.
- قِصر زمن التعلم (الأيام الفعلية للدراسة) مقارنة بالمعدل العالمي، الذي يبلغ ١٨٠ يوماً فأكثر، بينما في السلطنة لا يتعدى حالياً ١٥٥ يوماً.
- التفاوت في الشراكة الفاعلة بين المدارس وأولياء الأمور والمجتمعات المحلية والجهات المعنية الأخرى.
- محدودية تفعيل نظام إدارة البيانات ومؤشرات الأداء في النظام التعليمي.
- وجود فجوة في المستوى التحصيلي بين الذكور والإناث لصالح الإناث.
- قلة الكوادر المتخصصة والمؤهلة في عدد من المجالات مثل التربية الخاصة والتعليم المستمر.
- قلة الدعم المالي لبرامج التعليم المستمر والتربية الخاصة.
- قلة الأدوات التشخيصية المقننة لمختلف فئات التربية الخاصة.
- كثرة أعداد الملتحقين بنظام تعليم الكبار في الدراسة الحرة وعدم جدية الكثير منهم.
- عدم اكتمال الخدمات التعليمية المقدمة لذوي الإعاقة في السلطنة بشكل عام وفي بعض المحافظات بشكل خاص، مما يعني أن الشريحة ليست مشمولة في النظام التعليمي بمستويات الإعاقة لديها كافة.

٢,٢,١ و التوجهات المستقبلية

تنطلق التوجهات لتطوير التعليم المدرسي الحكومي (التعليم الأساسي وما بعد الأساسي- التربية الخاصة- التعليم المستمر) من نتائج الدراسات التقويمية والتغذية الراجعة من الحقل التربوي والجهات المعنية بالتعليم، وأبرزها الآتي:

- تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي، والاهتمام بحوكمة النظام التعليمي في السلطنة.
- تطوير أداء المعلمين والمختصين من خلال التدريب (قبل الخدمة وفي أثنائها) وتأهيلهم.
- تمهين التعليم وتطبيق المحاسبية.
- توفير بيئة تربوية محفزة وجاذبة للمعلمين والعاملين والطلبة.
- تطوير المناهج الدراسية في ضوء الاتجاهات والمستجدات العالمية، وزيادة زمن التعلم بحيث لا يقل عن (١٨٠) يوماً.
- تجويد التقويم التربوي والامتحانات المدرسية وفق الأسس والمعايير الدولية.

- تطوير عملية إدارة البيانات والمعلومات ومؤشرات الأداء.
- تعزيز الشراكة والتواصل مع الجهات المعنية بالتعليم (الآباء والأمهات- والمؤسسات الحكومية المعنية- والقطاع الخاص- والمنظمات الإقليمية والدولية).
- تطوير برامج التربية الخاصة والتعليم المستمر لتناسب احتياجات الدارسين وسوق العمل.
- تطوير حقيبة اختبارات تشخيصية مقننة ومتكاملة لمختلف فئات ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة.
- تطوير بنية نظام محو الأمية

٣,٢,١ التعليم المدرسي الخاص

تولي الحكومة اهتماماً كبيراً بقطاع التعليم المدرسي الخاص منذ بداية عهد النهضة المباركة، تمثل ذلك في صدور المرسوم السلطاني السامي رقم: (٧٧/٦٨) بخصوص إنشاء المدارس الخاصة، وذلك للدور الذي يؤديه هذا القطاع في دعم المسيرة التعليمية، من خلال تقليل العبء المالي على الميزانية العامة للدولة، وتوفير فرص عمل للعمانيين بالمستويات المختلفة، وتقديم برامج تعليمية متنوعة للطلبة. وانطلاقاً من إيمان الوزارة بأهمية هذا النوع من التعليم فقد تم تطوير الهيكل التنظيمي المسؤول عن الإشراف على التعليم المدرسي الخاص من مستوى دائرة للمدارس الخاصة إلى مستوى مديرية عامة، وذلك بناءً على القرار الوزاري رقم: (٢٠٠٨/٦٩)، حيث تقوم الوزارة بالإشراف الفني والإداري، وفحص البرامج التعليمية والمناهج الدراسية المطبقة في المدارس الخاصة واعتمادها، وهناك عدة أنواع من المدارس التي تقدم تعليمًا مدرسياً خاصًا وهي كالآتي:

شكل (١,٢,١) أنواع مدارس التعليم المدرسي الخاص

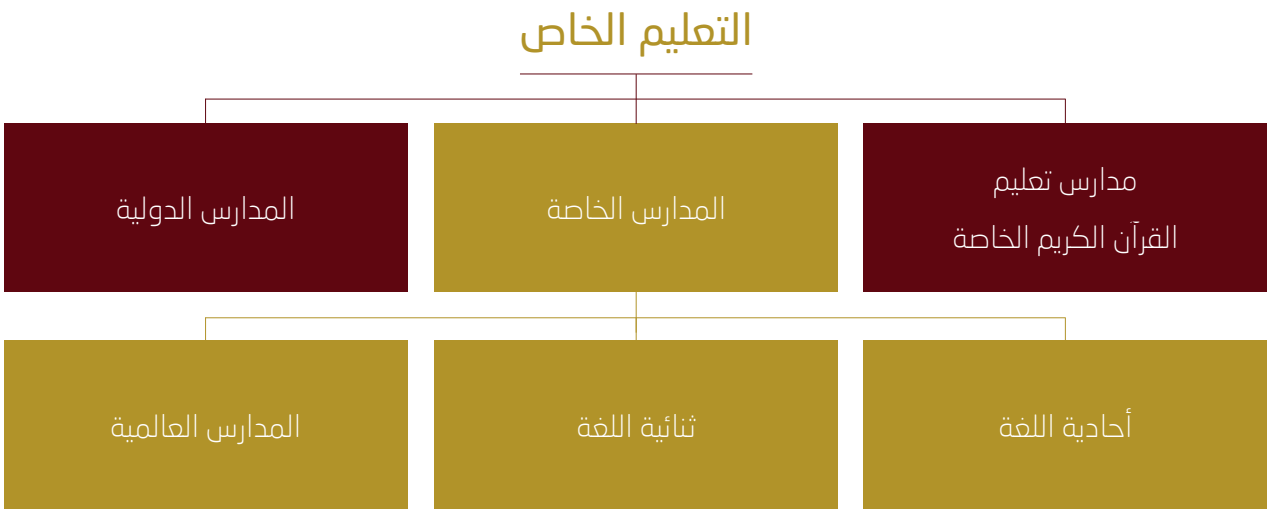

٣,٢,١ أ مدارس تعليم القرآن الكريم الخاصة:

هي مدارس خاصة تستهدف التعليم قبل المدرسي، ويتم التركيز فيها على تعليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، إضافة إلى بدايات القراءة والحساب، ويبلغ عددها (٨٧) مدرسة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م (وفق إحصائيات المديرية العامة للمدارس الخاصة).

٣,٢,١ ب المدارس الخاصة:

مدارس يمتلكها أفراد أو شركات أو مؤسسات خاصة في سلطنة عمان، ويتلقى التعليم فيها طلبة عمانيون و/أو غير عمانيين، ويتم تصنيفها وفق البرنامج المستخدم على النحو الآتي:

- المدارس أحادية اللغة: يتم فيها تدريس جميع المناهج الحكومية (باللغة العربية) عدا مناهج اللغات الأجنبية.
- المدارس ثنائية اللغة: يتم فيها تدريس مواد الرياضيات والعلوم وتقنية المعلومات والحاسب الآلي أو أي مواد أخرى باللغة الإنجليزية بعد موافقة الوزارة، مع التزامها بتدريس المناهج الحكومية لمواد التربية الإسلامية واللغة العربية والدراسات الاجتماعية.
- المدارس العالمية: مدارس تطبق البرامج والمؤهلات الدولية في جميع المراحل الدراسية تحت إدارة وإشراف إحدى المؤسسات التربوية العالمية المعترف بها من قبل الوزارة، أو قد تكون فرعاً لسلسلة من مدارس عالمية. ويوضح الجدول (١,٢,١٠) التطور في أعداد المعلمين والطلبة والمدارس الخاصة.

جدول (١,٢,١٠)
تطور أعداد المدارس والطلبة والمعلمين في المدارس الخاصة

العام الدراسي	عدد المعلمين	عدد الطلبة	عدد المدارس
٢٠١١/٢٠١٠	٥٢٤١	٦٥٣٢٦	٣٨٧
٢٠١٣/٢٠١٢	٦٢٤٨	٧٩٣٨٢	٤٤٤
٢٠١٤/٢٠١٣	٧١٦٨	٨٩٢٧٥	٤٦٨

(المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٤م)

١,٢,٣ جـ المدارس الدولية:

وهي مدارس أجنبية للمقيمين في السلطنة، حيث يُسمح للجاليات الأجنبية بفتح مدارس خاصة بهم تبعاً للنظم والقوانين واللوائح التي تحددها وزارة التربية والتعليم، ويتولى مسؤولية الإشراف على هذه المدارس إداريا مكتب المدارس الدولية. وللمدارس الدولية حرية اختيار مناهجها الدراسية (مناهج الدولة التي تمثلها) شريطة الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة. وتوجد المدارس الدولية في جميع المحافظات بالسلطنة باستثناء محافظة الوسطى، ويبلغ عددها (٤٠) مدرسة، تقدم تعليماً بدءاً من مرحلة التعليم قبل المدرسي وانتهاءً بالتعليم الثانوي لنحو (٥٤٣٠٥) طالبٍ وطالبة خلال العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٣م.

وفي إطار تطوير هذا القطاع قدمت الوزارة بعض أوجه الدعم للمدارس الخاصة تتلخص في:

- تخفيض يبلغ (٥٠٪) من أسعار الكتب الدراسية حسب القيمة المحددة لكل كتاب من الجهات المختصة بالدولة.
- إعفاء المدارس الخاصة من بعض الرسوم.
- تقديم خدمة الإشراف على المدارس، وتدريب المعلمين بدون مقابل.

كما تمكنت وزارة التربية والتعليم من الحصول على بعض أوجه الدعم للمدارس الخاصة بالتنسيق مع بعض وحدات الجهاز الإداري للدولة، مثل: وزارة التجارة والصناعة، وبلدية مسقط، ووزارة الإعلام، والإدارة العامة للجمارك، ووزارة الإسكان، والأمانة العامة للضرائب.

١,٢,٣ د أبرز التحديات التي تواجه التعليم الخاص

يواجه التعليم الخاص جملة من التحديات نوجزها في الآتي:

- لا يوجد تناسب بين الزيادة المطردة في عدد المدارس الخاصة ونوعيتها مقارنة بنوعية الإمكانيات

الإشرافية والرقابية المتوافرة على مستوى الوزارة والمحافظات.

- قلة البرامج التخصصية للكادر الإداري والإشرافي.
- خلو عدد كبير من المباني المستأجرة للمدارس الخاصة من معايير الجودة المنشودة عالمياً.
- عزوف المعلمين العمانيين عن العمل في المدارس الخاصة لانخفاض الرواتب.
- قلة الكادر العماني المتخصص في العمل بالتعليم قبل المدرسي الخاص (الروضة والتمهيدي).
- عدم توافق نسب التعمين المفروضة مع واقع توافر الكوادر العمانية المؤهلة للعمل بالمدارس الخاصة والمدارس الدولية.
- قلة التعاون من الوحدات الحكومية المعنية وضعف التنسيق فيما بينها لتسهيل الإجراءات الإدارية، مثل: ارتفاع حق الانتفاع بالأراضي، والتأخير في إجراءات منح الأراضي المخصصة لإنشاء مدارس خاصة.
- تمركز المدارس الخاصة ذات الجودة العالية في بعض المحافظات، وذلك لعزوف المستثمرين عن فتح مدارس خاصة في الولايات البعيدة لأسباب ربحية.
- ظهور أشكال من المدارس الخاصة هدفها الربح السريع.

٣,٢,١ هـ التوجهات المستقبلية

انطلاقا من حرص وزارة التربية والتعليم على تشجيع القطاع الخاص، وتحسين الخدمات التربوية التعليمية بالمدارس الخاصة يُقترح الآتي:

- تنفيذ دراسة بحثية شاملة لمنظومة التعليم المدرسي الخاص.
- وضع نظام لتقييم المدارس الخاصة بهدف ضبط الجودة في هذا القطاع.
- توحيد مظلة الإشراف على مؤسسات التعليم قبل المدرسي ليكون تحت مظلة وزارة التربية والتعليم.
- إعادة النظر في القوانين واللوائح المنظمة للعمل بالمدارس الخاصة.
- التنسيق مع الوحدات الحكومية والخاصة المعنية لتقديم التسهيلات للمدارس الخاصة، مثل: إعادة النظر في المساحات الممنوحة حالياً التي لا تتجاوز الألفي متر بمسقط، وتسريع إجراءات المنح، وتخفيض رسوم حق الانتفاع بالأراضي أو الإعفاء منها، وتسهيل إجراءات الحصول على قروض ميسرة، وخفض الرسوم.
- تشجيع العمانيين للعمل بالمدارس الخاصة من خلال منحهم بعض الامتيازات.
- رفع كفاءة المعلمين العمانيين العاملين بالهيئتين التدريسية والإدارية، وذلك أسوة بالعاملين في المدارس الحكومية.
- تشجيع المؤسسات الأكاديمية على فتح تخصصات تعين على توفير الكادر العماني المطلوب لهذا القطاع.
- تطوير قنوات التواصل بين شرائح المجتمع المختلفة والمدارس الخاصة للتعريف بأنشطتها المختلفة.

الفصل الثالث

الالتحاق بالتعليم المدرسي

١,٣,١ النمو في أعداد الطلبة (المدارس الحكومية):

حققت الوزارة إنجازات كمية وكيفية في مجال تطوير التعليم من خلال الخطط الخمسية، التي يتم تنفيذها حسب ما يتوافر للوزارة من إمكانيات مادية وبشرية، وانتقلت سلطنة عمان بسرعة نحو زيادة عدد المدارس وعدد الطلبة الملتحقين بالنظام التعليمي، حيث تدرجت الزيادة في عدد المدارس إلى أن وصلت (١.٤٢) مدرسة، ويوضح الجدول (١,٣,١) أعداد المدارس تبعاً للمحافظات خلال العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (١,٣,١)

توزيع المدارس الحكومية وفقاً لنوع التعليم والنوع على مستوى المحافظات للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المحافظة	تعليم أساسي				تعليم عام				مدارس مستقلة بالصفين (١١-١٢)			الجملة			الجملة العامة
	ذكور	إناث	مشترك	الجملة	ذكور	إناث	مشترك	الجملة	ذكور	إناث	الجملة	ذكور	إناث	مشترك	
مسقط	٣٧	٢٦	٦١	١٢٤	٣	.	١	٤	٩	٧	١٦	٤٩	٣٣	٦٢	**١٤٤**
شمال الباطنة	٤٨	٢٧	٧٧	١٥٢	.	١	.	١	١١	١٠	٢١	٥٩	٣٨	٧٧	**١٧٤**
جنوب الباطنة	٣٥	١٨	٥٦	١٠٩	.	.	.	.	٤	٤	٨	٣٩	٢٢	٥٦	**١١٧**
الداخليــة	٣٨	٢٢	٦٢	١٢٢	٢	١	١	٤	٦	٧	١٣	٤٦	٣٠	٦٣	**١٣٩**
جنوب الشرقية	٢٥	١١	٣٩	٧٥	٣	.	٣	٦	٤	٢	٦	٣٢	١٣	٤٢	**٨٧**
شمال الشرقية	٢٥	١٠	٣٢	٦٧	٦	٣	٤	١٣	٢	٣	٥	٣٣	١٦	٣٦	**٨٥**
البريمي	٥	٤	١٦	٢٥	.	.	.	.	١	١	٢	٦	٥	١٦	**٢٧**
الظاهرة	٢٤	١١	٣٩	٧٤	.	.	.	.	٤	٢	٦	٢٨	١٣	٣٩	**٨٠**
ظفار	٣٤	١٦	٨٥	١٣٥	٥	.	٤	٩	٣	٢	٥	٤٢	١٨	٨٩	**١٤٩**
الوســطى	٣	.	٢٠	٢٣	.	.	.	.	.	.	.	٣	.	٢٠	**٢٣**
مسندم	٥	٣	٦	١٤	١	.	١	٢	١	.	١	٧	٣	٧	**١٧**
الجمــلة	**٢٧٩**	**١٤٨**	**٤٩٣**	**٩٢٠**	**٢٠**	**٥**	**١٤**	**٣٩**	**٤٥**	**٣٨**	**٨٣**	**٣٤٤**	**١٩١**	**٥٠٧**	**١٠٤٢**

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، ٢٠١٤م

كما تطورت أعداد الطلبة الملتحقين بالنظام التعليمي الحكومي إلى أن وصل إلى (٥١٦٨٩١) طالباً وطالبة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م، ويوضح الجدول (٢,٣,١) تطور أعداد الطلبة خلال الأعوام الدراسية ٢٠١٠/٢٠١١م-٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (٢,٣,١)
تطور أعداد الطلبة بالمدارس الحكومية خلال الأعوام الدراسية ٢٠١١/٢٠١٠م-٢٠١٤/٢٠١٣م

العام الدراسي	عدد الطلبة
٢٠١١/٢٠١٠	٥٢٢٥٢٠
٢٠١٢/٢٠١١	٥١٧٠٥٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٥١٤٦٦٧
٢٠١٤/٢٠١٣	٥١٦٨٩١

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية، ٢٠١٤م

ونلاحظ من الجدول السابق انخفاض أعداد الطلبة في السنوات الأخيرة من عام ٢٠١٢/٢٠١١م –٢٠١٣/٢٠١٢م، ثم عادت في الارتفاع في العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٣م.

٢,٣,١ الكثافة الطلابية:

يُعد مؤشر الكثافة الطلابية من المؤشرات النوعية التي تقيس مدى توافر البيئة التعليمية المناسبة، فهو أحد مقاييس جودة التعليم؛ إذ حددت الوزارة الحد الأقصى للكثافة الطلابية في صفوف التعليم الأساسي بـ(٣٠) طالباً للشعبة الواحدة في مدارس الحلقة الأولى، و(٣٥) طالباً في صفوف الحلقة الثانية وللصفين الحادي عشر والثاني عشر.

جدول (٣,٣,١)
متوسطات الكثافة الطلابية خلال الأعوام الدراسية ٢٠١١/٢٠١٠م-٢٠١٤/٢٠١٣م

العام الدراسي	التعليم الأساسي		التعليم العام		الصفان (١١-١٢)
	الحلقة الأولى	الحلقة الثانية	الصفوف (١-٤)	الصفوف (٥-١٠)	
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦	٢٩	٢٥	١٩	٢٧
٢٠١٢/٢٠١١	٢٧	٢٩	٢٤	٢٣	٢٨
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٦	٢٨	٢٣	٢٢	٢٧
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٧	٢٨	٢٢	٢١	٢٧

المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٤م

من خلال الجدول السابق نجد أن متوسط الكثافة الطلابية لجميع المراحل يعد أقل من الحد الأقصى المعتمد من الوزارة خلال الفترة من ٢٠١١/٢٠١٠م-٢٠١٤/٢٠١٣م، حيث وصل متوسط الكثافة الطلابية في جميع المراحل الدراسية (٢٥) طالباً في الفصل الواحد، كما تراوح متوسط الكثافة الطلابية في الصفوف (١-٤) بين (٢٦-٢٧) طالباً، وفي الصفوف (٥-١٠)، (١١-١٢) بين (٢١-٢٩) طالباً.

٣,٣,١ المساواة بين الذكور والإناث:

تشير الإحصائيات إلى تكافؤ فرص التعليم المتاحة للذكور والإناث، ويحسب ذلك عن طريق قسمة عدد الإناث على عدد الذكور، ويشير اقتراب ناتج القسمة أو وصوله إلى الواحد الصحيح إلى وجود فرص متساوية

أمام الذكور والإناث، بينما يدل ارتفاع المؤشر عن الواحد الصحيح على وجود أعداد أكبر من الإناث مقابل الذكور والعكس صحيح. ويوضح الجدول (٤،٣،١) أن الفجوة ضئيلة بين النوعين وإن تفاوتت بنسب بسيطة بين المديريات التعليمية بشكل عام.

جدول (٤،٣،١) تطور نسبة النوع في المدارس الحكومية

المحافظة	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤
مسقط	٠,٩٩	١,٠١	١,٠٢	١,٠٤
شمال الباطنة	٠,٩٧	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٩٧
جنوب الباطنة	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٩٧	٠,٩٧
الداخليـــة	٠,٩٦	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٩٧
جنوب الشرقية	٠,٩٩	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠
شمال الشرقية	٠,٩٦	٠,٩٦	٠,٩٧	٠,٩٥
البريمي	٠,٩٥	٠,٩٧	٠,٩٧	٠,٩٧
الظاهرة	٠,٩٨	٠,٩٨	٠,٩٧	٠,٩٧
ظفار	١,٠٣	١,٠٥	١,٠٥	١,٠٥
الوســطى	٠,٨٦	٠,٨٦	٠,٨٨	٠,٩٣
مسندم	٠,٩١	٠,٩٠	٠,٩٠	٠,٩٢
الجمـــلة	**٠,٩٧**	**٠,٩٨**	**٠,٩٩**	**٠,٩٩**

المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٤م

٤،٣،١ معدل طالب لكل معلم:

يعد نصيب المعلمين من الطلبة هو أحد المقاييس المهمة في قياس مستوى مدخلات الموارد البشرية من حيث عدد المعلمين بالمقارنة مع أعداد الطلبة، ويوضح الجدول التالي تطور متوسط نصيب المعلم من الطلبة وفق المحافظة من العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م إلى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ م.

جدول (٥،٣،١) تطور متوسط نصيب المعلم وفق المحافظة خلال الاعوام ٢٠١٠/٢٠١١م-٢٠١٣/٢٠١٤م

العام الدراسي المحافظة	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤
مسقط	١٣	١١	١١	١١
الباطنة شمال	١٣	١١	١٠	١٠
الباطنة جنوب	١٣	١١	١١	١٠
الداخلية	١٢	١٠	١٠	١٠

الشرقية جنوب	١١	١٠	١٠	٩
الشرقية شمال	١١	١٠	١٠	٩
البريمي	١٠	٩	٨	٨
الظاهرة	١٠	١٠	٩	٨
ظفار	٩	٧	٧	٧
الوسطى	٧	٥	٥	٥
مسندم	٨	٧	٦	٥
المتوسط العام	**١٢**	**١٠**	**١٠**	**٩**

المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٤م

يتضح من الجدول السابق ما يأتي:

- انخفاض نصاب المعلم من الطلبة في المتوسط العام ليصل إلى (٩) طلاب في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م مقارنة بالأعوام السابقة، ويعد هذا المعدل جيداً جداً مقارنة بالمعدل العالمي البالغ (١٨) طالباً لكل معلم تبعاً لمؤشرات تقرير التنمية البشرية عمان (٢٠١٢م).
- يزيد هذا الانخفاض في محافظة مسندم ليصل إلى (٥) طلاب في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الكثافة السكانية وقلة عدد الطلبة، وتوزع التجمعات السكانية على مساحات شاسعة نظراً للطبيعة الجغرافية للمحافظة.
- أعلى نصاب للمعلم من الطلبة نلاحظه في محافظة مسقط؛ إذ وصل إلى (١١) طالباً لكل معلم في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م، وذلك بسبب ارتفاع الكثافة السكانية فيها.

٥,٣,١ نسب الالتحاق في جميع المراحل الدراسية:

يقصد بنسب الالتحاق هي نسبة السكان في العمر ٦-١٧ سنة الملتحقين بالنظام التعليمي في المدارس الحكومية والخاصة بالصفوف من (١-١٢). فقد تم احتساب نسب الالتحاق خلال الفترة من ٢٠١٠/٢٠١١م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م، وهو آخر بيان إحصائي معتمد لدى الوزارة؛ إذ لم يتم احتساب نسب الالتحاق للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م لأن بياناتها مرتبطة ببيانات الطلبة وما يقابلها من بيانات خاصة بالسكان للفئة العمرية نفسها، في حين أن بيانات السكان تحتاج إلى عدة معالجات إحصائية حتى يمكن الوصول إلى مؤشر منطقي مقبول، وما زال التنسيق جارياً بين الجهة المعنية بالوزارة وبين نظرائها في المركز الوطني للإحصاء؛ لإجراء المعالجات اللازمة للحصول على المؤشر المطلوب. ويوضح الجدول (٦,٣,١) تطور نسب الالتحاق وفق الصفوف الدراسية.

جدول (٦,٣,١) تطور نسب الالتحاق وفق الصفوف الدراسية

العام الدراسي	الصفوف	معدل الالتحاق الإجمالي* ٪			معدل الالتحاق الصافي** ٪			معدل الالتحاق الصافي المعدل***٪		
		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة

٢٠١١/٢٠١٠	(٦-١)	١٠٢,٩٣	١٠٢,٠٠	١٠٢,٤٧	٩٥,٩٣	٩٥,٠٩	٩٥,٥٢	٩٨,٤٠	٩٧,٢٠	٩٧,٨٠
	(٧-٩)	٩٩,٤	٩٨,٧	٩٩,١	٨٢,٦٥	٨٣,٠٣	٨٢,٨٤	٩٥,٦٠	٩٤,٨٠	٩٥,٢٠
	(١٠-١٢)	٩٦,٢١	٩٤,٩٣	٩٥,٥٨	٧٧,١٨	٧٧,٨٣	٧٧,٥٠	٨٩,٣٢	٨٨,٩٥	٨٩,١٤
٢٠١٢/٢٠١١	(٦-١)	١٠١,١٠	١٠١,٣٠	١٠١,٢٠	٩٦,١٠	٩٥,٤٠	٩٥,٨٠	٩٨,٦٠	٩٧,٥٠	٩٨,١٠
	(٧-٩)	٩٩,٥	٩٨,٩	٩٩,٣	٨٢,٨٠	٨٣,٢٠	٨٣,٠٠	٩٥,٧٠	٩٥,٠٠	٩٥,٤٠
	(١٠-١٢)	٩٦,٢٠	٩٥,١٠	٩٥,٦٠	٧٧,٢٠	٧٨,٠٠	٧٧,٦٠	٨٥,٠٠	٨٥,٦٠	٨٥,٣٠
٢٠١٣/٢٠١٢	(٦-١)	١٠١,٢٠	١٠١,٤٠	١٠١,٣٠	٩٦,٢٠	٩٥,٥٠	٩٥,٩٠	٩٨,٧٠	٩٧,٦٠	٩٨,٢٠
	(٧-٩)	٩٩,٦	٩٩	٩٩,٤	٨٢,٩٠	٨٣,٣٠	٨٣,١٠	٩٥,٨٠	٩٥,١٠	٩٥,٥٠
	(١٠-١٢)	٩٦,٣٠	٩٥,٢٠	٩٥,٧٠	٧٧,٣٠	٧٨,١٠	٧٧,٧٠	٨٥,١٠	٨٥,٧٠	٨٥,٤٠

المصدر: المؤشرات التربوية، ٢٠١٤م

* معدل الالتحاق الإجمالي هو إجمالي القيد في مستوى معين من مستويات التعليم، بغض النظر عن العمر، ويعبر عنه كنسبة مئوية من السكان الذين ينتمون إلى فئة العمر المحددة رسمياً للالتحاق بهذا المستوى من التعليم، ويمكن أن تتجاوز نسبة القيد الإجمالية ١٠٠٪ بسبب الالتحاق المبكر أو المتأخر بالتعليم أو بسبب الإعادة.

** معدل الالتحاق الصافي هو نسبة القيد في عمر معين أو في فئة عمرية معينة، بغض النظر عن مستوى التعليم الذي يلتحق به الطلبة، معبراً عنها كنسبة مئوية من عدد السكان الذين ينتمون إلى فئة العمر المحددة رسمياً للالتحاق بهذا المستوى من التعليم.

*** معدل الالتحاق الصافي المعدل هو عدد الملتحقين في عمر معين بغض النظر عن الصف، معبراً عنه كنسبة مئوية من السكان الذين ينتمون إلى فئة العمر المحددة رسمياً للالتحاق بهذا المستوى من التعليم.

٦,٣,١ نسب الانقطاع عن الدراسة:

يقصد بنسب الانقطاع عن الدراسة تبعاً للصف هو النسبة المئوية للطلبة الذين ينقطعون من صف معين في سنة دراسية معينة، وتمثل هذه النسبة الفارق بين نسبة ١٠٠٪ ومجموع نسبتي الترفيع والإعادة، وتعد دراسة نسب الانقطاع من المؤشرات المهمة الدالة على نجاح النظام التعليمي، فهو انعكاس لمدى توافر البيئة التعليمية الجاذبة للطلبة، ولذلك سعت الوزارة لتحديث نظامها التعليمي وتطويره بما يلبي معظم حاجات الطلبة؛ وذلك للحفاظ على أكبر عدد من الملتحقين بالتعليم، وتشجيعهم على مواصلة دراستهم حتى الصف الأعلى. ويوضح الجدول(٧,٣,١) نسب الانقطاع عن الدراسة في المدارس الحكومية من العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م إلى ٢٠١٢/٢٠١٣م.

جدول (٧,٣,١)

تطور نسب الانقطاع عن الدراسة في المدارس الحكومية من العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م -٢٠١٢/٢٠١٣م

العام الدراسي	٢٠١٠/٢٠١١			٢٠١١/٢٠١٢			٢٠١٢/٢٠١٣		
الصف/الجنس	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الأول	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٣
الثاني	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
الثالث	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١

الرابع	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
جملة (١-٤)	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,١	٠,٢
الخامس	٠,٤	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٢	٠,٣
السادس	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٣
السابع	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٥
الثامن	٠,٧	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٦	٠,٦	١,٠	١,٠	١,٠
التاسع	١,٠	٠,٧	٠,٩	١,١	٠,٧	٠,٩	١,٨	١,٣	١,٥
العاشر	١,٩	١,٢	١,٦	٢,٤	١,٢	١,٨	٣,٥	٢,٢	٢,٩
جملة (٥-١٠)	٠,٨	٠,٥	٠,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٧	١,٣	٠,٩	١,١
الحادي عشر	٤,٢	١,٦	٢,٩	٣,٣	١,٦	٢,٥	٥,٨	٢,٣	٤,٠
الثاني عشر	١,٦	٠,٧	١,١	١,٤	٠,٧	١,١	١,٦	٠,٩	١,٣
جملة (١١-١٢)	٢,٩	١,٢	٢,٠	٢,٤	١,٢	١,٨	٣,٩	١,٧	٢,٧
الجملة	**١,٠**	**٠,٥**	**٠,٨**	**٠,٩**	**٠,٥**	**٠,٧**	**١,٣**	**٠,٨**	**١,١**

المصدر: المؤشرات التربوية، ٢٠١٤م

*تجدر الإشارة هنا إلى أن مؤشر نسب الانقطاع لعام ٢٠١٢/٢٠١٣م هو آخر مؤشر معتمد لدى الوزارة، حيث إنه لاحتساب مؤشر عام ٢٠١٣/٢٠١٤م يلزم ثبات البيانات في عام ٢٠١٤/٢٠١٥م وعادة ما يتم الاحتساب في آخر العام الدراسي التالي لسنة الاحتساب.

ونستنتج من الجدول السابق ما يأتي:

انخفاض في المستوى الإجمالي لانقطاع الطلبة عن الدراسة من (٠,٨) في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م إلى (٠,٧) في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م، ثم عاودت الارتفاع قليلاً لتصل إلى(١,١٪) في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م لارتفاع نسبة الانقطاع بشكل ملحوظ لدى الذكور في الصف الحادي عشر من (٣,٣٪) في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م إلى (٥,٨٪) في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م. وبشكل عام نلاحظ أن نسبة الانقطاع لدى الذكور أعلى من الإناث في الأعوام الواردة في الجدول، ولعل ذلك يعود لأسباب اقتصادية أو اجتماعية يختص بها الذكور دون الإناث.

كما أن نسبة الانقطاع - وفق البيانات الواردة - تشير إلى انخفاض هذه النسبة في الصفوف من (١-٤) مقارنة بغيرها من المراحل الدراسية.

٧,٣,١ نسب الإعادة:

ويقصد بنسب الإعادة في كل صف هي عدد المعيدين في صف معين خلال عام دراسي، معبراً عنه كنسبة مئوية من عدد المقيدين في الصف نفسه في العام السابق. ويعد من المؤشرات المهمة التي تعكس مدى نجاح النظام التعليمي والمدرسة والمعلم في تحقيق أهدافهم التربوية والتعليمية، ويوضح الجدول (٨,٣,١) نسبة الإعادة للمدارس الحكومية والخاصة وفقاً للصف والنوع.

جدول (٨,٣,١)

تطور نسب الإعادة للمدارس الحكومية والخاصة وفقاً للصف والنوع

العام الدراسي	٢٠١٠/٢٠١١			٢٠١١/٢٠١٢			٢٠١٢/٢٠١٣		
الصف/النوع	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الصف الأول	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الصف الثاني	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الصف الثالث	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الصف الرابع	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
جملة (١-٤)	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
الصف الخامس	٣,١	٣,٩	٣,٥	١١,٦	٧,٩	٩,٨	١٠,٢	٥,٤	٧,٩
الصف السادس	٢,٧	٣,٥	٣,١	١١,٣	٧,٣	٩,٣	٥,٧	٣,٥	٤,٦
الصف السابع	٢,٨	٢,٨	٢,٨	١٣,٦	٨,٣	١١,٠	٦,٣	٤,٠	٥,٢
الصف الثامن	٢,٧	٢,٠	٢,٤	١٣,٩	٦,٨	١٠,٤	٦,٤	٢,٧	٤,٦
الصف التاسع	٢,٤	١,٣	١,٩	١٣,٥	٥,٥	٩,٦	٦,٢	٢,٨	٤,٦
الصف العاشر	٥,٤	٣,٩	٤,٦	١٨,٦	٩,٠	١٣,٩	٨,٠	٤,٩	٦,٥
جملة (٥-١٠)	٣,٢	٢,٩	٣,٠	١٣,٨	٧,٤	١١,٠	٧,٢	٣,٩	٥,٦
الصف الحادي عشر	٦,٥	٢,٨	٤,٧	١٨,٢	٧,٣	١٣,٢	٩,٥	٤,٠	٦,٩
الصف الثاني عشر	٢,٢	٠,٤	١,٣	٢,٥	٠,٧	١,٧	٦,٩	١,٥	٤,١
جملة (١١-١٢)	**٤,٤**	**١,٦**	**٣,٠**	**١٠,٤**	**٤,٠**	**٧,٤**	**٨,٣**	**٢,٨**	**٥,٦**

المصدر: المؤشرات التربوية، ٢٠١٤م

تشير البيانات الواردة أعلاه إلى تلاشي نسب الإعادة في الصفوف الدراسية الأربعة الأولى، ويعزى ذلك إلى نظام التقويم التكويني المستمر لاعتماد النجاح في الصفوف (١-٤)، ويلاحظ أيضاً أن نسب الإعادة قد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م لتصل إلى (١١٪) للصفوف (٥-١٠)، كما يلاحظ هذا الارتفاع لدى كل من الذكور والإناث وفي جميع الصفوف؛ وذلك لأن الوزارة - وبسبب الحراك المجتمعي الذي طالب بمراجعة نظام التقويم - أجرت تعديلاً شاملاً في وثيقة تقويم الطلبة (ضوابط الانتقال والإعادة) مقارنة بما كان معمولاً به في السابق، الذي كان يسمح بترفيع الطالب إلى الصف الأعلى دون الأخذ في الاعتبار عدد المواد الدراسية التي رسب فيها الطالب؛ أما في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (٥,٦٪)، ونجد الانخفاض لدى الذكور والإناث بسبب الإجراءات الصارمة التي وضعتها الوزارة في تطبيق ضوابط الانتقال والإعادة، ووعي الطلبة وجديتهم في التعامل مع هذه الضوابط والأنظمة.

أما في الصفين (١١-١٢) ارتفعت النسبة إلى أكثر من الضعف تقريباً في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م لتصل إلى (٧,٤٪) عن العام الذي يسبقه؛ لارتفاعها بشكل كبير في الصف الحادي عشر من (٤,٧٪) لعام ٢٠١٠/٢٠١١م إلى

(٢,١٣٪) في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م، ونجدها تتركز بشكل أكبر لدى الذكور، بينما ترتفع على نحو غير مقلق في الصف الثاني عشر، وفي العام الدراسي الأخير نجد أن نسبة الإعادة قد انخفضت إلى النصف، وذلك للأسباب سالفة الذكر.

٨,٣,١ أبرز التحديات التي تواجه الالتحاق بالتعليم المدرسي:

- تأثير بعض العوامل في نسب الالتحاق بالسلطنة، منها عوامل تشريعية؛ كعدم وجود قانون إلزامية التعليم، وأسباب اقتصادية واجتماعية لبعض الأسر، وعدم وجود مدارس لذوي الإعاقات الشديدة وغير القادرين على التعلم.
- تأثير الطبيعة الجغرافية في بعض المحافظات وما يرتبط بها من انخفاض في عدد الطلبة أدى إلى قلة الكثافة الطلابية في هذه المحافظات، مما يؤدي إلى ارتفاع كلفة الطالب، بالإضافة إلى صعوبة توفير الكوادر العمانية ذات الخبرة في هذه المحافظات في ظل غياب نظام الحوافز.
- تباين بين مستوى الذكور والإناث في التعلم لصالح الإناث (التعليم في سلطنة عمان، ٢٠١١، ص٧٧).
- وجود فاقد في أعداد الطلبة بسبب غياب قاعدة بيانات دقيقة لأعداد الطلبة داخل السلطنة وخارجها.

٩,٣,١ التوجهات المستقبلية:

- إعداد دراسات متعمقة لتقدير أعداد الطلبة غير الملتحقين بالتعليم، والتي قد تؤثر نسبتهم في مؤشر الالتحاق بالتعليم في السلطنة.
- وضع تشريعات وآليات لقانون إلزامية التعليم.
- وضع نظام حوافز لتشجيع المعلمين العمانيين من ذوي الخبرة للعمل في المحافظات ذات الطبيعة الجغرافية الخاصة.
- دراسة أسباب التباين في المستوى التحصيلي بين الذكور والإناث ووضع الحلول المناسبة للتغلب عليها.
- التنسيق مع الجهات المعنية من أجل توفير قاعدة بيانات دقيقة وشاملة للطلبة داخل السلطنة وخارجها.
- توفير خدمات تعليمية مناسبة لشرائح أكبر من ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة بوجه عام.

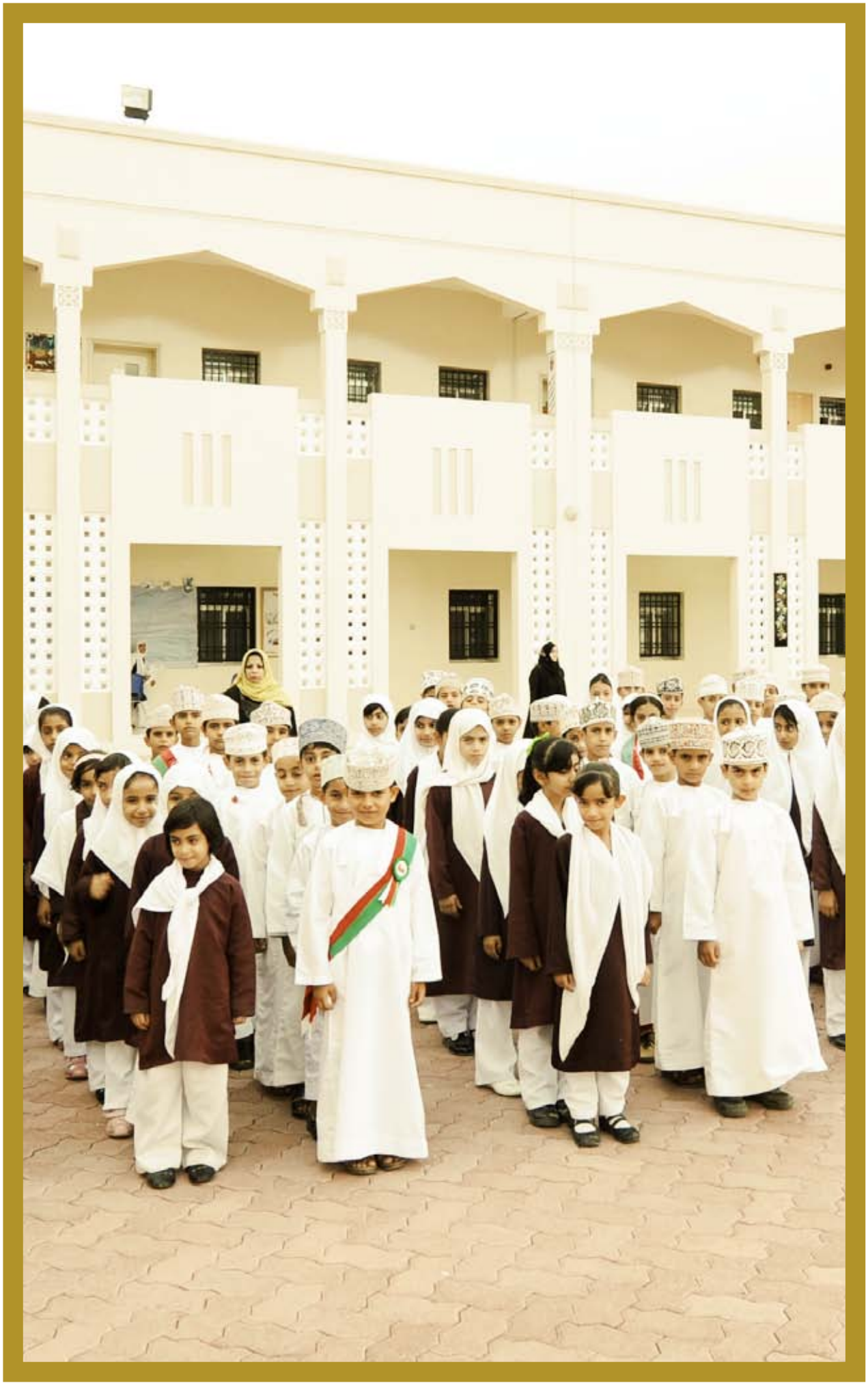

الفصل الرابع

الموارد البشرية (الهيئة التدريسية والوظائف المرتبطة بها)

يعد العنصر البشري في أي مؤسسة مهما للوصول إلى تحقيق الأهداف والغايات، ورفع كفاءة إداراتها وفاعليتها في أداء مهامها وأنشطتها، ويلعب المورد البشري في وزارة التربية والتعليم دوراً مضاعف الأهمية مقارنة بغيرها من المؤسسات الحكومية والخاصة؛ إذ يمثل العاملون في وزارة التربية والتعليم نسبة (٤٨,٤٪) من موظفي الخدمة المدنية كما دلت المؤشرات الواردة في الإحصاء السنوي لموظفي الخدمة المدنية حتى نهاية عام ٢٠١٣م.

ويعرض هذا الفصل التطور الذي شهدته وزارة التربية والتعليم من الناحية الكمية والنوعية في مجال الموارد البشرية (الهيئة التدريسية والإدارية).

١,٤,١ النمو في أعداد المعلمين والإداريين:

إن النمو المتسارع في أعداد المعلمين والإداريين يعكس مدى التقدم والاهتمام الذي وصل إليه التعليم في السلطنة؛ إذ ارتفع عدد المعلمين والإداريين ليصل إلى (٦٦٣٤٧) إدارياً ومعلماً في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م، ويبين الجدول (١,٤,١) تطور إجمالي عدد المعلمين والإداريين من العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م إلى ٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (١,٤,١)
تطور إجمالي عدد المعلمين والإداريين من العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م إلى ٢٠١٣/٢٠١٤م

الوظيفة	النوع	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤
المعلمون	ذكور	١٦٨٥٧	١٨١٧٩	١٨٥٢٣	١٩٣٨٤
	إناث	٢٨٢٨٥	٣٣٦٣٢	٣٤٦٧٢	٣٥٩٥٩
	جملة	٤٥١٤٢	٥١٨١١	٥٣١٩٥	٥٥٣٤٣
الإداريون	ذكور	٣٥٦٧	٣٦٨٠	٤١١٨	٤٣٩٠
	إناث	٥١١٨	٥٣٧٧	٦١٢٢	٦٦١٤
	جملة	٨٦٨٥	٩٠٥٧	١٠٢٤٠	١١٠٠٤

المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٤م

وتشير البيانات السابقة إلى ما يأتي:

- تزايد أعداد المعلمين (الذكور– الإناث) بشكل مستمر حتى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م، إلا أنَّ أعلى نسبة زيادة كانت في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م إذ بلغ عدد المعلمين (٥١٨١١) معلماً بزيادة قدرها (٦٦٦٩) معلماً عن عام ٢٠١٠م، وذلك بسبب صدور الأوامر السامية بتعيين (٥٠) ألف موظفٍ في فبراير ٢٠١١م.
- يلاحظ غلبة العنصر النسائي في اختيار التدريس كمهنة؛ إذ بلغ مجموع عدد المعلمات في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م (٣٣٦٣٢) معلمة يمثلن قرابة (٦٤,٩٪) من إجمالي المعلمين، واستقرت النسبة نفسها تقريباً حتى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م، ويُعزى هذا الأمر جزئيًا إلى سياسة الوزارة التي تقضي بأنْ تكون هيئة التدريس بمدارس الحلقة الأولى من المعلمات فقط.
- تزايد إجمالي عدد الإداريين (الذكور– الإناث) ليصل إلى (١١٠٠٤) موظفٍ في عام ٢٠١٣/٢٠١٤م، كما تزايدت أعداد الإداريات الإناث عن الذكور في الفترة الزمنية نفسها.

٢,٤,١ التعمين:

ارتفاع نسبة التعمين بين المعلمين يعكس مؤشراً آخر على حجم الجهود المبذولة نحو الإسراع بوتيرة التعمين في قطاع التعليم؛ إذ ارتفعت نسبة الموظفين العمانيين في الوزارة بوجه عام إلى (٥١,٥٪) موظفٍ عماني من إجمالي الموظفين العمانيين في الخدمة المدنية (المؤشرات التربوية، ٢٠١٢/٢٠١٣). أما بالنسبة للمعلمين فتشير البيانات في الجدول (٢,٤,١) إلى تزايد أعداد المعلمين الوافدين منذ العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م، في المقابل انخفضت نسبة العمانيين إلى (٨٤,٨٪) في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (٢,٤,١)

أعداد المعلمين العمانيين والوافدين خلال الأعوام ٢٠١٠/٢٠١١م-٢٠١٣/٢٠١٤م

الجنسية	النوع	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤
عماني	ذكور	١٣٩٥٨	١٤٥٥٤	١٤٠٣٣	١٣٨٨٨
	إناث	٢٦٣١٦	٣١٦٦٨	٣٢٣٨٧	٣٣٠٣٥
	جملة	٤٠٢٧٤	٤٦٢٢٢	٤٦٤٢٠	٤٦٩٢٣
وافد	ذكور	٢٨٩٩	٣٦٢٥	٤٤٩٠	٥٤٩٦
	إناث	١٩٦٩	١٩٦٤	٢٢٨٥	٢٩٢٤
	جملة	٤٨٦٨	٥٥٨٩	٦٧٧٥	٨٤٢٠

المصدر: وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٤م

ونستنتج من البيانات الواردة في الجدول (٣,٤,١) أن محافظة ظفار هي الأعلى من حيث عدد المعلمين الوافدين الذكور مقارنة بالمعلمين العمانيين؛ فقد وصل عددهم إلى قرابة (١٦٥٣) معلماً وافداً، أما أعلى نسبة من المعلمين الوافدين بوجه عام فتوجد في محافظة الوسطى؛ إذ تبلغ نسبتهم نحو (٤٨,٤٪) من إجمالي المعلمين، خاصة الذكور منهم حيث يوجد (٣٩١) معلماً وافداً مقابل (١٢٣) معلماً عمانياً. ومن أسباب زيادة عدد الوافدين في محافظتي ظفار والوسطى:

- تفضيل المعلمين العمانيين العمل في المحافظات الأكثر قرباً من مناطق سكناهم.
- قلة الملتحقين بكليات التربية من مخرجات هذه المحافظات.
- قلة الحوافز التي تقدمها الوزارة لجذب المعلمين العمانيين للعمل في هذه المحافظات.

جدول (٣,٤,١)

نسبة التعمين حسب المحافظات والنوع للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المحافظة	عماني			وافد			جملة			نسبة التعمين٪		
النوع	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
مسقط	١٨٤٢	٥١١٧	٦٩٥٩	٨٣٤	٢٩٢	١١٢٦	٢٦٧٦	٥٤٠٩	٨٠٨٥	٦٨,٨	٩٤,٦	٨٦,١
شمال الباطنة	٣١٥٤	٦٢٧٦	٩٤٣٠	٣٦٥	٢٥٣	٦١٨	٣٥١٩	٦٥٢٩	١٠٠٤٨	٨٩,٦	٩٦,١	٩٣,٨
جنوب الباطنة	١٧٦٩	٤١٤٧	٥٩١٦	٤٧٥	١٩٩	٦٧٤	٢٢٤٤	٤٣٤٦	٦٥٩٠	٧٨,٨	٩٥,٤	٨٩,٨

الداخليـــة	٢١٨٧	٤٨٤٢	٧.٢٩	٤٩٩	٣٧٠	٨٦٩	٢٦٨٦	٥٢١٢	٧٨٩٨	٨١,٤	٩٢,٩	٨٩,٠
جنوب الشرقية	١٢٩٨	٣.٧٩	٤٣٧٧	٣٩٠	١١٨	٥٠٨	١٦٨٨	٣١٩٧	٤٨٨٥	٧٦,٩	٩٦,٣	٨٩,٦
شمال الشرقية	١١٠٨	٢٦٥٢	٣٧٦٠	٤٦٣	٣٤٠	٨٠٣	١٥٧١	٢٩٩٢	٤٥٦٣	٧٠,٥	٨٨,٦	٨٢,٤
البريمي	٣٧٧	٨٨١	١٢٥٨	٨٥	٧٢	١٥٧	٤٦٢	٩٥٣	١٤١٥	٨١,٦	٩٢,٤	٨٨,٩
الظاهرة	١١٤٥	٢٣٨٢	٣٥٢٧	٢٠٥	١٣٥	٣٤٠	١٣٥٠	٢٥١٧	٣٨٦٧	٨٤,٨	٩٤,٦	٩١,٢
ظفار	٧٦٨	٢٦٤٩	٣٤١٧	١٦٥٣	٩١٨	٢٥٧١	٢٤٢١	٣٥٦٧	٥٩٨٨	٣١,٧	٧٤,٣	٥٧,١
الوســطى	١٢٣	٤٧٥	٥٩٨	٣٩١	١٧١	٥٦٢	٥١٤	٦٤٦	١١٦٠	٢٣,٩	٧٣,٥	٥١,٦
مسندم	١١٧	٥٣٥	٦٥٢	١٣٦	٥٦	١٩٢	٢٥٣	٥٩١	٨٤٤	٤٦,٢	٩٠,٥	٧٧,٣
الجملة	**١٣٨٨٨**	**٣٣.٣٥**	**٤٦٩٢٣**	**٥٤٩٦**	**٢٩٢٤**	**٨٤٢٠**	**١٩٣٨٤**	**٣٥٩٥٩**	**٥٥٣٤٣**	**٧١,٦**	**٩١,٩**	**٨٤,٨**

المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٤م

٣,٤,١ نصاب المعلم من الحصص

يعد مؤشر توزيع المعلمين طبقاً لعدد الحصص الأسبوعية من المؤشرات التي توضح جهد الوزارة في مجال نوعية التعليم؛ إذ تشير المؤشرات إلى أن الوزارة قد وصلت إلى المؤشر العالمي من نصاب عدد الحصص (١٨) حصة، إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى تباين كبير في النصاب الأسبوعي من الحصص بين المعلمين، ويوجد هذا التباين في إطار المادة الدراسية الواحدة وبين المواد، وبين المديريات التعليمية وكذلك المدارس، وهذا بسبب الظروف الجغرافية لبعض المديريات التعليمية وما يرتبط بها من قلة في عدد الطلبة والمعلمين.

إن أكثرية المعلمين في السلطنة تتراوح أعداد حصصهم الأسبوعية ما بين (١٥-١٩) حصة؛ إذ يتقارب هذا المؤشر مع المؤشر العالمي، أما قرابة (١٢,١٧٣) معلماً فيتراوح نصاب حصصهم ما بين (١-١٤) حصة دراسية، كما تتجاوز أنصبة نحو (٦,٤٥٨) معلماً المؤشر العالمي ليصل نصاب حصصهم ما بين (٢٠-٢٤) حصة (تقرير التقييم الشامل للتعليم، ٢٠١٢/٢٠١٣م).

٤,٤,١ برامج إعداد المعلمين والإداريين

ارتكزت سياسة السلطنة على الاهتمام بتطوير الموارد البشرية؛ فقد حققت تقدماً واضحاً كما أشار تقرير التنمية البشرية الصادر في عام ٢٠١١م عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ جاءت السلطنة الأولى عالمياً في دليل التنمية البشرية في الفترة من ١٩٧٠م وحتى ٢٠١٠م.

تمثل اهتمام حكومة السلطنة بالكادر البشري، وتسليط الاهتمام بقطاع التعليم وتعزيز التنمية المهنية للعاملين في وزارة التربية بإصدار جلالة السلطان توجيهات سامية برفع الميزانية المخصصة للإنماء المهني للهيئات التدريسية والوظائف المرتبطة بها في الحقل التربوي إلى ثلاثة أضعاف ابتداءً من العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢م، والذي ترتب عليه إيجاد خطط تدريبية وتأهيلية نوعية لموظفي الوزارة. وتتم التنمية المهنية للعاملين في وزارة التربية والتعليم بطريقتين هما:

- التأهيل في مؤسسات الإعداد المتمثلة في كليات التربية داخل السلطنة وخارجها، وتوجد لجنة مشتركة بين وزارة التربية والجهات المسؤولة عن إعداد المعلمين لتبادل الرؤى والأهداف داخل السلطنة.
- التدريب في أثناء الخدمة بواسطة مراكز التدريب سواء في البرامج المركزية أو اللامركزية بالمديريات العامة بالمحافظات، وعلى مستوى المدرسة، أو الإيفاد خارج السلطنة. وتعتمد وزارة التربية والتعليم على إعداد خطة سنوية للإنماء المهني للشرائح التربوية كافة وفقاً لاحتياجاتهم التدريبية.

أولاً: التدريب:

يتم التدريب والتأهيل على مستويات مختلفة بناءً على نوع البرنامج وأهميته وعدد المستهدفين، وهذه المستويات هي:

التدريب المركزي: وهي البرامج التي تخطط وتنفذ مركزياً، ويستهدف في معظمه فئة موظفي ديوان عام الوزارة بجميع المستويات، كما يستهدف بعض التخصصات المحدودة عددياً كفئة المشرفين التربويين والإداريين، ومعلمي التربية الخاصة ومعلمي الرياضة المدرسية. والشكل (١,٤,١) يوضح عدد البرامج التدريبية المركزية للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٣م.

شكل (١,٤,١) البرامج المركزية من العام* ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٣م

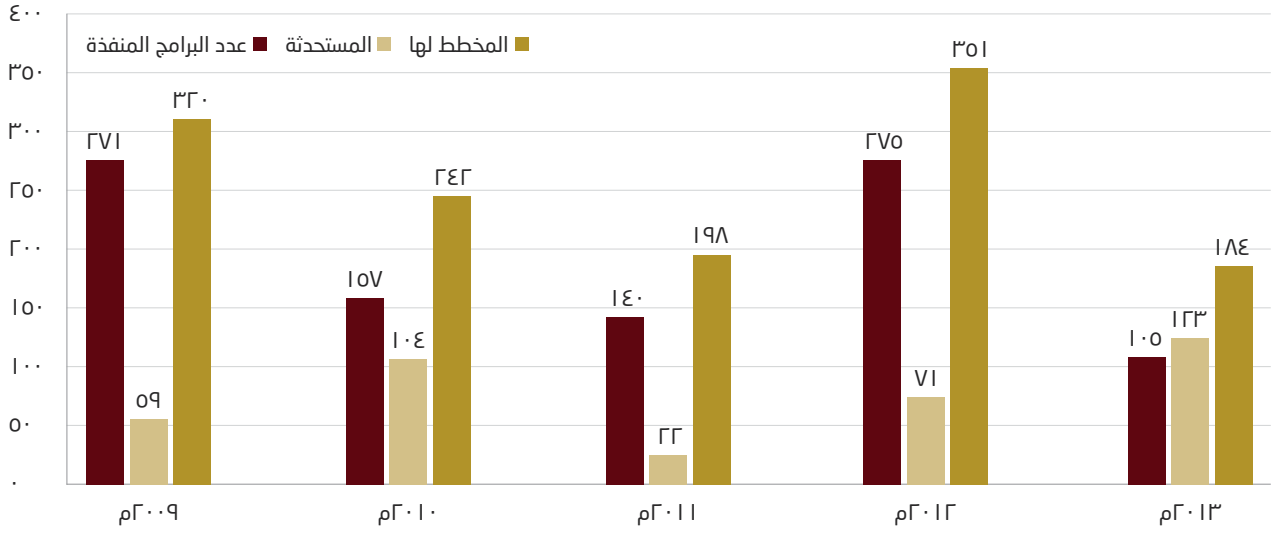

(المصدر: التقرير السنوي للإنماء المهني، ٢٠٠٩-٢٠١٣م)

* ترتبط خطة الإنماء المهني بعام مالي وليس بعام دراسي

من خلال عرض البيانات في الشكل أعلاه، يتضح أن الوزارة تخطط لعمل برامج مركزية في خطة الإنماء المهني وفق الاحتياجات التدريبية التي يتم تقصيها باستمرار، ويتم ترتيب البرامج التدريبية وفق مستجدات العمل والبرامج التربوية المختلفة. إلا أنَّ التنفيذ الفعلي للبرامج التربوية المخطط لها يخضع لمتغيرات عدة منها الاعتمادات المالية، والمستجدات التربوية، والبطء في عمليات إسناد البرامج النوعية وفق الإجراءات المالية المعتمدة، وضعف سوق التدريب في السلطنة - إذ إن عدداً كبيراً من العروض التي تتقدم للمنافسة تكون غير متوافقة مع متطلبات الجودة والمواصفات الفنية للبرامج التدريبية - ووعي الموظفين بأهمية التدريب كمكون أساسي لتجويد مخرجات العمل.

التدريب اللامركزي على مستوى المديريات العامة بالمحافظات: وهو الذي يخطط له وينفذ في مراكز التدريب بالمحافظات والمدارس، وتعود أهمية هذا النوع من التدريب لكونه يعتمد في تخطيطه وتنفيذه على إشراك المديريات، ليقتصر دور الجهة المركزية في الوزارة على توفير الاعتمادات المالية، وتسهيل عملية التدريب، وتذليل التحديات المتوقعة. وقد نهجت الوزارة منهج التدرج في منح الصلاحيات اللامركزية لضمان جودة المخرج النهائي من التدريب، كما هدفت الوزارة من منح الصلاحيات اللامركزية إلى تقليل العبء عن موظفي ديوان عام الوزارة وتقليل التكاليف المالية (البدل- السكن- النقل)، وكذلك تقليل الفاقد في العملية التدريبية الذي عادة ما يكون قليلاً مقارنة بالبرامج المركزية، كما يزيد ذلك من قدرة المتدربين على نقل الأثر إلى مدارسهم لإحداث التغيير والتطور التربوي المنشود.

والجدول (٤,٤,١) يوضح عرضاً لجهود الوزارة في هذا النوع من البرامج التدريبية خلال الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣م.

جدول (٤,٤,١)
إحصائيات بالبرامج اللامركزية على مستوى المديريات العامة بالمديريات التعليمية

العام	المخطط لها	عدد البرامج المنفذة	المستحدثة	عدد المستهدفين
٢٠١١	٨٦٥	٧٨٠	٨٥	٣٤١٩٣
٢٠١٢	١٨١٧	١١٤٧	١٠٨	٥٠٧٢٢
٢٠١٣	١٣٥٤	٩٢١	١٧٥	٤٤٥٢٨

المصدر: التقرير السنوي للإنماء المهني، ٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣م

ونستقرئ من البيانات الواردة أعلاه، أن الوزارة في العام ٢٠١٢م حققت أعلى عددٍ في البرامج المخطط لها والمنفذة مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة، ويعزى ذلك إلى أن عدداً من الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها في ٢٠١١م قد رحلت إلى ٢٠١٢م وذلك بسبب البرنامج التدريبي المكثف للمعلمين الجدد، والذي استمر لأربعة أشهر (التقرير السنوي للإنماء المهني، ٢٠١٢، ص ١٦). كما يلاحظ انخفاض في أعداد المستهدفين في عام ٢٠١٣م بسبب توجه الوزارة لتقليل عدد المستهدفين في كل برنامج بحيث لا يزيد على (٢٥) مستهدفاً لزيادة العائد من التدريب (المرجع السابق، ص ١٦).

كما يعد الإنماء المهني على مستوى المدرسة من الأمور المكملة لتحقيق أهداف منظومة التدريب، نظراً لكون المدرسة هي المؤسسة التربوية والوحدة الأساسية في النظام التعليمي، وتقع عليها مسؤولية تنفيذ السياسات التربوية وفلسفة التعليم وتطبيقها، وقد هدف هذا التوجه إلى إيجاد بيئة تدريبية للعاملين بالمدرسة، وتقليل الفاقد التدريبي، إضافة إلى تحقيق استفادة أكبر عددٍ من معلمي المدرسة الواحدة من المهارات والكفايات التدريبية المقدمة، لذا تمت زيادة المبلغ المالي المخصص للمدارس من (٣٠٠,٠٠٠) ريال إلى مبلغ (٥٠٠,٠٠٠) ريال عماني لعام ٢٠١٤م لتعزيز جميع المدارس بمبالغ مالية في حدود (٥٠٠) ريال عماني لكل مدرسة خلال العام الدراسي؛ وذلك لتنفيذ عدة برامج تدريبية تنشدها الحاجة الملحة للمعلمين العاملين بكل مدرسة.

البرامج التأهيلية: توفر وزارة التربية والتعليم فرصاً مختلفة وفق الأنظمة الدراسية المعمول بها في الوزارة (المنحة الدراسية، والبعثة الدراسية، والإجازة براتب كامل، والتفريغ الجزئي، والدراسة المسائية) وذلك داخل السلطنة وخارجها لتنمية مهارات كوادرها التربوية ورفع كفاءاتهم المهنية؛ مما يجعلهم قادرين ومؤهلين بفاعلية لمواكبة التطورات التربوية الحديثة التي تشهدها الساحة التعليمية. ويوضح الشكل (٢,٤,١) أعداد الملتحقين والخريجين الذين أنهوا دراستهم خلال الأعوام ٢٠٠٩- ٢٠١٣م

شكل (٢,٤,١) أعداد الملتحقين والخريجين الذين أنهوا دراستهم من العام الدراسي ٢٠٠٩-٢٠١٣م

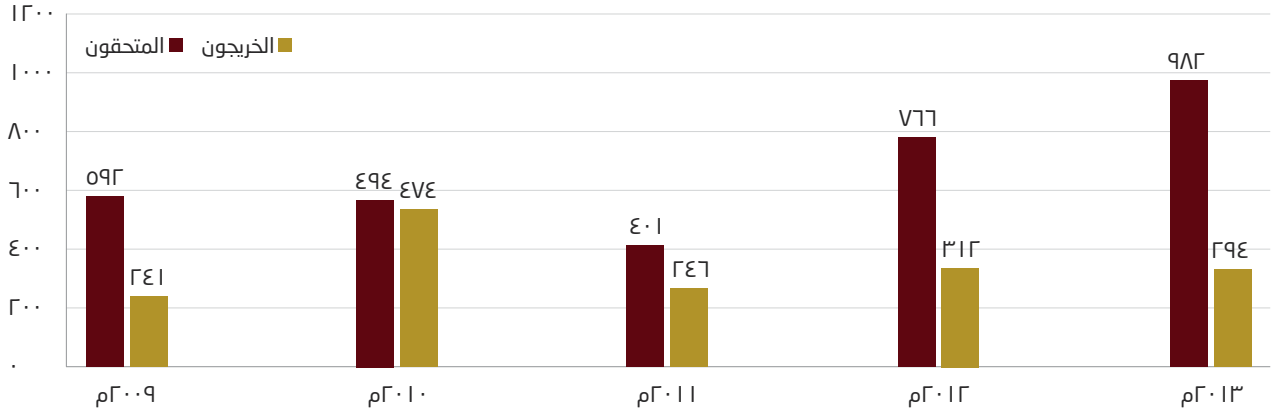

(المصدر : التقرير السنوي للإنماء المهني، ٢٠٠٩- ٢٠١٣م)

وتتنوع برامج تأهيل الكوادر التربوية بين برامج الدكتوراة والماجستير والبكالوريوس والدبلوم، كما توفر الوزارة دعماً مالياً لبعض الأنظمة الدراسية وفقاً لمعايير محددة، فقد ازداد عدد المستفيدين من الدعم المالي ليصل إلى (٦٧٥) موظفاً في عام ٢٠١٣م بسبب زيادة الميزانية الخاصة بالإنماء المهني إلى أكثر من ثلاثة أضعاف بناءً على التوجيهات السامية، وتشجيعاً للكوادر التربوية بهدف الارتقاء بأدائهم الوظيفي.

٥,٤,١ البرامج المرتبطة بالإنماء المهني

بالإضافة إلى جهود وزارة التربية والتعليم لتفعيل الإنماء المهني لجميع العاملين بالوزارة، تم تبني عدد من البرامج لهذا الغرض منها:

١. إنشاء المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين: ويعنى بإيجاد آليات وخطط واضحة لتدريب المعلم ومتابعة أدائه وتحليله في الحقل التربوي، ويهدف إلى تطوير المعايير الأكاديمية، وتطوير الجودة المنهجية المستخدمة في العملية التدريسية، وبناء مجتمعات تعلم نشطة وحيوية تتصف بالمهنية في جميع المدارس، وإعداد بحوث عملية تركز على النظام التربوي. ولتحقيق ذلك تم تجهيز مبنى مؤقت للمركز، يضم (٥٦) قاعة تدريبية، ومكتبة، ومختبر حاسوب، ومختبر علوم، وغرفة تدريس مصغر، وقاعات اجتماعات، ومطعماً، وأماكن للصلاة. وقد بدأ المركز بمجموعة من البرامج التدريبية ذات الأولوية للحقل التربوي.

يقدم المركز برامج تدريب نوعية مدتها سنتان، يحصل بعدها المشارك المجتاز لمتطلبات البرنامج على شهادة دبلوم معتمدة من إحدى المؤسسات الأكاديمية، من أمثلة هذه البرامج:

- برنامج شركاء المركز، ويستهدف معلماً أولاً واحداً من كل مدرسة من مدارس السلطنة.
- *برنامج خبراء مادة اللغة العربية للصفوف (١-٤)، ويستهدف معلماً واحداً على الأقل من معلمي المجال الأول في المدرسة الواحدة.
- برنامج خبراء مادتي العلوم والرياضيات للصفوف (٥-١٠) ويستهدف معلماً واحداً من كل مدرسة.
- برنامج خبراء الإشراف التربوي، ويستهدف نحو ثلث المشرفين التربويين لتطوير مهاراتهم الإشرافية ودعم المعلمين في المدارس. (المصدر: كتيب المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين، ٢٠١٤).

ويبين الشكل (٣,٤,١) أعداد المستهدفين الذين تم تدريبهم في برامج المركز التخصصي منذ تدشينه في يونيو ٢٠١٤م

شكل (٣,٤,١) أعداد المستهدفين الذين تم تدريبهم في برامج المركز التخصصي منذ تدشينه في يونيو٢٠١٤ م

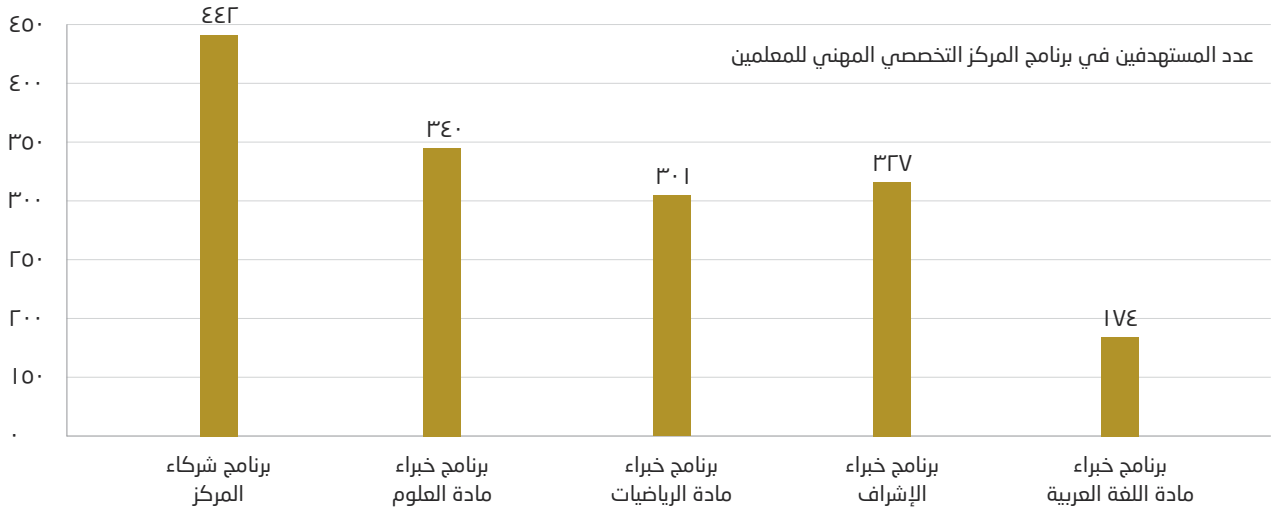

(المصدر: كتيب المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين، ٢٠١٤م)

٢. برنامج التربوي الزائر: من منطلق حرص الوزارة على توفير برامج إنمائية محلية ودولية تتيح لهم تبادل الخبرات والتجارب والتعرف على كل ما هو جديد في العملية التعليمية؛ بدأ تنفيذ هذا البرنامج في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م، ويتضمن حزماً سنوية من الزيارات التعليمية الدولية لعدد من المعلمين والعاملين العمانيين في الحقل التربوي من أجل الاطلاع على تجارب وممارسات تعليمية حول دول العالم؛ إذ يرشح له مشاركون من ذوي الإجادة في أدائهم الوظيفي، ويتم تنفيذ (٤) زيارات في العام الواحد لـ (٤٠) مشاركاً وذلك بواقع (١٠) مشاركين في كل زيارة. وبلغت عدد الزيارات حتى العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م (٩) زيارات إلى مختلف الدول.

٦,٤,١ معايير وضوابط تعيين الهيئات التدريسية

صاحب مرحلة التوسع في التعليم التي امتدت إلى عام ٢٠٠٤م نقص حاد في عدد المعلمين، لذلك كان تعيين المعلمين يتم بصورة تلقائية مباشرة في مدارس السلطنة، وعندما بدأ النمو المتزايد في أعداد المعلمين المتخرجين من كليات التربية، وبدأ معدل نمو الطلبة يقل (التعليم في سلطنة عمان، ٢٠١١، ص ١١٤) سعت وزارة التربية والتعليم إلى تأطير معايير وضوابط تعيين الكادر التدريسي، وذلك ضماناً لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص واستقطاب الكفاءات المجيدة بهدف ضمان جودة التعليم، فقد قامت الوزارة باتباع منهجية واضحة تمثلت في وضع آليات وإجراءات تضمن اختيار الكفاءات من مخرجات مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة سواء من داخل السلطنة أو خارجها. فقد تم الاتفاق مع جامعة السلطان قابوس بوصفها بيت الخبرة المحلي في إعداد المعلمين وتأهيلهم بالسلطنة، وذلك لتبني آلية المفاضلة بين المترشحين لشغل وظيفة معلم، وقد حددت الوزارة مستوى اجتياز لكل تخصص من التخصصات؛ إذ حددت ما لا يقل عن (٥٠٪) في مواد العلوم الإنسانية، و(٦٠٪) في مواد العلوم التطبيقية كحد أدنى لدخول المنافسة، كما حددت بالنسبة لتخصص اللغة الإنجليزية معيار القبول وهو الحصول على المستوى السادس في الآيلتس، و(٧٩) في اختبار التوفل.

وبعد اجتياز معايير المفاضلة من اختبارات ومقابلات تم استيعاب (١٤٤٦) خريجاً وخريجة للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م ممن اجتازوا الاختبارات التحريرية، وممن انطبقت عليهم شروط شغل الوظيفة، منهم (١٦٤) من الذكور يمثلون نسبة (١٨٪)، و(١١٨٢) من الإناث يمثلن (٨٢٪) من المقبولين. ويتم توزيع المعينين حديثاً وفق الشواغر المتاحة في المديريات التعليمية، وذلك بعد استقصاء مؤشرات حركة التنقلات الخارجية، اعتماداً على الاشتراطات المنصوص عليها بقانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية فيما يتعلق بالتعيينات. ولسد الشواغر في المديريات العامة بالمديريات التعليمية يتم ترتيب الناجحين وفق نتائجهم في الاختبار بدءًا بأعلاهم درجة، ويتم تعيينهم وفق الأسس ذاتها في المحافظات الأخرى الأقرب ثم القريبة فالبعيدة فالأبعد في حدود الشواغر المتاحة بالتخصص.

ونظرا لقلة أعداد الخريجين المتقدمين في بعض التخصصات من جهة، والمحققين للمستوى المطلوب من جهة أخرى، ولأهمية اكتمال الهيئة التدريسية قبل بداية العام الدراسي، تم إيفاد لجان الإعارة والتعاقدات إلى عدد من الدول العربية الشقيقة (جمهورية مصر العربية، وجمهورية السودان، والجمهورية التونسية) وذلك لاستقطاب معلمين في بعض التخصصات؛ فقد تم تحديد ضوابط لاختيار هذه الفئة تلخصت في إجراء اختبارات تحريرية في المادة الأكاديمية والجوانب التربوية، بالإضافة إلى مقابلات شخصية.

٧,٤,١ أبرز التحديات التي تواجه الهيئة التدريسية والوظائف المرتبطة بها:

ما زالت الوزارة أمام تحديات كبيرة ومؤثرة في جودة المُخرج الذي تطمح للوصول إليه، ومن أبرز هذه التحديات ما يأتي:

١. بدء انخفاض نسبة التعمين والتزايد التدريجي في أعداد الوافدين، وذلك للأسباب الآتية:

- زيادة حالات الاستقالة والتقاعد المبكر من المعلمين العمانيين، وذلك بعد زيادة رواتب المعلمين العمانيين بناءً على المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٧٨) بتوحيد جدول الرواتب لموظفي القطاع المدني.

- النقص في مخرجات كليات التربية الحكومية بسبب تحويل كليات التربية إلى كليات للعلوم التطبيقية بناءً على المرسوم السلطاني (٢٠٠٧/٦٢)، مما أدى إلى نقص المعلمين العمانيين، إذ تقتصر مدخلات الوزارة من المعلمين على مخرجات كلية التربية بجامعة السلطان قابوس، وكلية التربية بالرستاق في تخصص اللغة الإنجليزية وبعض الجامعات الخاصة.
- قلة برامج التأهيل التربوي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة على مستوى السلطنة.

وينعكس هذا التحدي سلباً على نوعية التعليم لأسباب فنية وإدارية منها زيادة الأعباء المالية على الدولة، وتأخر وصول المعلمين الوافدين إلى المدارس وصعوبة تأقلمهم مع طبيعة المجتمع العماني لاسيما أن توزيعهم يكون في المدارس ذات الطبيعة الجبلية والصحراوية والبعيدة عن مركز الخدمات، واختلاف طبيعة العمل التربوي ومستجداته، كما ظهرت مشكلات أخرى في المجتمع العماني، كتفشي ظاهرة الدروس الخصوصية وما ترتب عليها من مشاكل اقتصادية وتحصيلية.

٢. النقص في عدد المعلمين العمانيين المؤهلين في تخصصات معينة؛ كاللغة الإنجليزية والأحياء للذكور، والرياضة المدرسية والفنون التشكيلية والمهارات الموسيقية، وذلك بسبب توجه الطلبة إلى دراسة التخصصات العلمية التي تتناسب مع سوق العمل العماني، ويبدو هذا التحدي واضحاً في بعض المديريات التعليمية كالوسطى وظفار ومسندم.

٣. الطبيعة الجغرافية لبعض المحافظات وما يرتبط بها من قلة في عدد الطلبة، أدى إلى قلة الكثافة الطلابية في الشعبة الواحدة في هذه المحافظات، مما يعني ارتفاع كلفة الطالب؛ إذ تشير الاعتبارات الاقتصادية أنه كلما زادت كثافة الشعبة قلت الكلفة الاقتصادية، بالإضافة إلى صعوبة توفير الكوادر العمانية ذات الخبرة في هذه المحافظات في ظل غياب نظام الحوافز، ما يؤدي إلى توفير معلمين وافدين ومعلمين عمانيين حديثي الخبرة، الأمر الذي يكون سبباً في بعض حالات الانقطاع عن العمل، وهو ما يؤثر بدوره على المخرجات التعليمية لهذه المحافظات.

٤. التباين في متوسط نصاب الحصص للمعلم بين التخطيط والواقع الفعلي، وذلك بسبب إجازات الأمومة، والإجازات بدون راتب، والإجازات المرضية، مع عدم إمكانية توفير البديل بسبب استيعاب الفائض من المعلمين في عام ٢٠١١م.

٥. ضعف البنية التحتية للتدريب في السلطنة بوجه عام، انعكس أثره سلباً على تنفيذ بعض البرامج من خطة الإنماء المهني؛ حيث تعد المراكز المتخصصة في التدريب حديثة وليس لديها الخبرة الكافية في التدريب، ومن ثم فإن الكثير من المناقصات لإعداد البرامج التدريبية يتم رفضها؛ لعدم مطابقتها للحاجات التدريبية الفعلية للوزارة، مما يؤثر في انخفاض البرامج التدريبية المنفذة مقارنة بالبرامج المخطط لها في ضوء زيادة المخصصات المالية لهذا البند.

٦. ارتباط تأهيل موظفي الوزارة مع جهات أخرى كوزارة التعليم العالي والخدمة المدنية، وما يرتبط بها من تأخير في إصدار القرارات وتأخر استكمال إجراءات الدارس، بالإضافة إلى صعوبة متابعة الدارسين بأي نظام من الأنظمة المعتمدة لدى الوزارة لعدم وجود آلية واضحة تتناسب مع زيادة عدد المفرغين ونقص الكادر البشري.

٧. قلة البرامج التأهيلية ذات التخصصات الأكاديمية للمعلمين، مما يؤدي إلى عدم إمكانية إلحاقهم بتخصصات تتناسب مع تخصصهم الأصلي طبقاً للقانون المنظم للبعثات؛ فينتج عنه كثرة المؤهلين في المجال التربوي، وقلتهم في الجانب الأكاديمي، مثل: تخصصات مواد المهارات الفردية.

٨. صعوبة تفريغ أعداد تتناسب مع إجمالي عدد المعلمين بسبب قلة الدرجات المالية البديلة لاسيما في التخصصات العلمية، واللغة الإنجليزية، ومواد المهارات الفردية.

٩. معايير اختيار الهيئات التدريسية لا تلبي احتياجات الوزارة من حيث الكفاءة سواء للمعلمين العمانيين أو الوافدين؛ بسبب قلة مخرجات مؤسسات التعليم العالي ونوعيتها.

٨,٤,١ التوجهات المستقبلية:

ومن التوجهات المستقبلية للوزارة في هذا المجال ما يأتي:

- التنسيق مع الجهات المعنية بالسلطنة لزيادة الطاقة الاستيعابية لكليات التربية الحالية، وذلك لسد النقص الحالي، ولمواجهة أي تذبذب في أعداد المعلمين العمانيين.
- إعداد آلية لوضع تقديرات مستقبلية وخطة استراتيجية لأعداد المعلمين المطلوب توفيرهم؛ وكذلك التخصصات المطلوبة؛ لضمان تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ودراسة الواقع الحالي للاستقالات والتقاعدات المحتملة للوصول إلى توقع دقيق باحتياجات الوزارة من المعلمين وفق الاستراتيجية الوطنية ٢٠٤٠م.
- إجراء مراجعة شاملة لبرامج إعداد المعلمين في مؤسسات التعليم العالي، ومراجعة آليات اختيار طلاب كليات التربية بما يضمن كادراً متميزاً مستقبلاً، ومراجعة المناهج والتركيز على الممارسات التدريسية.
- تمهين التعليم ووضع المحددات الأساسية لمدخلات النظام التعليمي، وضمان حد أدنى من المؤهلات الدراسية بما لا يقل عن البكالوريوس.

الفصل الخامس

البنية الأساسية والتكنولوجية

١,٥,١ عدد المباني والتجهيزات الدراسية

سعت وزارة التربية والتعليم لتوفير البيئة المدرسية المناسبة للطالب والمعلم، وذلك وفقاً للمواصفات المحلية التي تناسب طبيعة المجتمع العماني، كما تعتمد على بعض المواصفات العالمية بما يتناسب مع التطوير والتجديد الذي تنشده الوزارة وتسعى إليه، فمن الناحية العددية وصل عدد المباني المدرسية وفق إحصائيات ٢٠١٣/٢٠١٤م إلى (١٠٠٨) مبنى، كما نجحت الوزارة في خفض عدد المدارس المسائية من (٥٥) مدرسة في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م لتصل إلى (٣٤) مدرسة فقط في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م. أما من ناحية نوعية المباني المدرسية فقد تم تصميمها بما يتوافق مع خطة حكومة السلطنة للتحول إلى مجتمع رقمي؛ فقد أشارت بيانات المسح الذي قامت به دائرة الإحصاء والمؤشرات للمدارس الحكومية للعام ٢٠١٣/٢٠١٤م إلى أن نسبة المدارس الحكومية المتصلة بالإنترنت بلغت نحو (٨٣,٨٪).

جدول (١,٥,١)

تطور عدد المباني المدرسية حسب المحافظات من العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١ إلى ٢٠١٣/٢٠١٤م

المحافظة	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤
مسقط	١٢٨	١٣١	١٣٢	١٣٨
شمال الباطنة	١٦٦	١٦٦	١٦٦	١٧٢
جنوب الباطنة	١١١	١١١	١١٢	١١٥
الداخليـــة	١٣٢	١٣٣	١٣٦	١٣٧
جنوب الشرقية	٨٠	٨٠	٨٢	٨٣
شمال الشرقية	٧١	٧٢	٧٩	٨٠
البريمي	٢٧	٢٧	٢٧	٢٧
الظاهرة	٧٧	٧٧	٧٩	٨٠
ظفار	١٣٩	١٣٦	١٣٦	١٣٧
الوســطى	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣
مسندم	١٦	١٦	١٦	١٦
الجمـــلة	**٩٧٠**	**٩٧٢**	**٩٨٨**	**١٠٠٨**

المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٤م

نلاحظ من الجدول ارتفاعاً في عدد المباني المدرسية في معظم المديريات بالمحافظات، إلا أنَّ أعلى معدل نمو في عدد المباني المدرسية خلال الأعوام الخمسة الماضية كان في المدارس التابعة لمديرية محافظة مسقط بمعدل (٢,١٥٪) بسبب ارتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية من المحافظة وإليها لأسباب اقتصادية واجتماعية.

٢,٥,١ غرف مصادر التعلم ومختبرات الحاسوب:

طورت وزارة التربية والتعليم مراكز مصادر التعلم كماً ونوعاً بشكل ملحوظ في مدارس السلطنة، بوصفها جزءًا مهماً في العملية التعليمية، ولما لها من دور في تشكيل الجانب الثقافي والمعرفي للطلبة، وإثراء المنهج المدرسي، ودعم الأنشطة التربوية المختلفة؛ إذ بلغت نسبة المباني المدرسية التي تضم مراكز

مصادر تعلم قرابة (٩٢٪) من إجمالي المباني الموجودة على مستوى المديريات في المحافظات، وذلك وفقاً لآخر دراسة مسحية قامت بها الوزارة في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م، والتي هدفت إلى تشخيص الواقع الفعلي لنقص مراكز مصادر التعلم في بعض المديريات العامة في المحافظات، وخطت الوزارة خطوات إيجابية لتوفير هذه المراكز من خلال الخطة الإجرائية التي وضعت مع بداية الخطة الخمسية الثامنة (٢٠١١- ٢٠١٥)، وتم الانتهاء من استكمال بناء جميع مراكز مصادر التعلم في جميع المدارس في المديريات التعليمية ما عدا (٦) مدارس فقط، وذلك بسبب قلة أعداد الطلبة بها، وَكَحلٍّ مؤقت تم توفير عربات متنقلة تحوي أجهزة حاسوب ومواد سمعية وبصرية.

ونظراً للثورة المعلوماتية والتكنولوجية للتغيرات التي صاحبت العملية التعليمية، قامت الوزارة بتطوير الخطة الدراسية، وإعادة النظر في محتوى المناهج والأهداف والوسائل التعليمية، ويُعدُّ توفير الحاسب الآلي في المدرسة من أهم ضروريات التغيير والتطوير الحاصل في مجال التربية؛ فمنذ تطبيق التعليم الأساسي في العام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٨م تم إدخال الحاسب الآلي في مراكز مصادر التعلم ومختبرات الحاسوب، وتمت تهيئة البيئة المناسبة لتفعيلها، بالإضافة إلى تهيئة الطالب ليكون قادراً على التعامل مع الطفرة التكنولوجية بكل إيجابية.

ويوضح الجدول(٢,٥,١) أن معدل متوسط عدد الطلبة لكل حاسوب بلغ (١١) طالباً في الإجمالي، وذلك وفق بيانات الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (٢,٥,١)

متوسط طالب/حاسوب للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المحافظة	مسقط	شمال الباطنة	جنوب الباطنة	الداخلية	جنوب الشرقية	شمال الشرقية	البريمي	الظاهرة	ظفار	الوسطى	مسندم	المتوسط العام
متوسط طالب/ حاسوب	١٣	١٣	١٢	١٤	١١	١٠	٧	٨	٨	٩	٥	١١

المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٤م

الفصل السادس

المناهج الدراسية

بذلت وزارة التربية والتعليم جهوداً حثيثة للرقي بالتعليم، تمثلت في اعتماد نظام التعليم الأساسي وما بعد الأساسي من خلال التنمية المعرفية للمتعلم، وتعزيز القيم والاتجاهات الخاصة، وتنمية المهارات الإبداعية والمشاعر الوجدانية، وتعزيز القواسم المشتركة بين الشعوب المختلفة واحترام الآخر، وتعزيز المساواة، وزيادة ارتباط التعليم باحتياجات الفرد والمجتمع.

ويتطلب تحقيق الجودة في المناهج المدرسية الاهتمام بمحتوياتها، ووضوح غايتها، وإمكانية تحقيقها وواقعيتها في تلبية رغبات المستفيدين (الطلبة وأولياء الأمور والمجتمع)، إلى جانب الاهتمام المماثل بجودة طرق التدريس، ووسائل التقويم وأساليبه، والتركيز على الكفايات الأساسية التي ينبغي اكتسابها من قبل المتعلم، ومهارات القرن الحادي والعشرين.

١,٦,١ السياسة التعليمية المتعلقة بالمناهج الدراسية

إن السياسة التعليمية المتعلقة بالمناهج الدراسية في سلطنة عمان وفق ما يشير إليها الإطار العام للمناهج (٢٠٠٩م) تتسق مع التوجه العالمي في النظر إلى المناهج والمقررات الدراسية في عصر تتعدد فيه مصادر المعرفة وأشكالها بوصفه مجموعة خبرات ومهارات وقيم تتجاوز محتوى المقررات الدراسية، ويمكن اكتسابها من خلال الأنشطة الصفية واللاصفية للتعامل مع الآخرين في المدرسة وخارجها، والعمل على تحقيق التكامل بين المواد الدراسية بدرجة كبيرة، ووضع معايير واضحة ومحددة لبناء المناهج وتطويرها بناءً على عدة منطلقات. وتركز السياسة التعليمية على التعلم المبني على مصادر تعلم متنوعة بدلاً من الاقتصار على الكتاب المدرسي كمصدر حصري للتعلم، مما يطور مهارات البحث واستخدام التقنيات لدى المتعلمين، والعمل على تعزيز الكفايات الأساسية ومهارات القرن الحادي والعشرين التي ينبغي اكتسابها من قبل المتعلم.

كما تعمل الوزارة على المراجعة المستمرة للكتب الدراسية والتأكد من تناسقها مع الأهداف التربوية، وتحديث محتوياتها، ومواصلة تنفيذ توصيات الدراسات والخطط التي وضعتها الوزارة بقصد الارتقاء بمستوى تعلم المتعلم في المواد الأساسية، ومواءمة التعليم مع واقعه الاجتماعي، والاهتمام بتطوير إخراج الكتاب المدرسي بما يتناسب والمراحل العمرية للمتعلمين.

وتسعى الوزارة كذلك إلى تعزيز البُعد الوجداني لما له من أهمية في عملية التعلم، وتكوين المواقف والاتجاهات من خلال احتواء مناهج المواد الدراسية على العديد من القيم والمضامين الإيجابية التي تتكفل المدرسة بنقلها إلى المتعلم وتمكينه من تمثلها عملياً في سلوكه وحياته. وتهتم المناهج المدرسية العمانية بمجموعة القيم المطلوبة للحياة والعمل، والأسس والمبادئ الموجهة لتعليمها، والمواد والبرامج التدريبية اللازمة لمساعدة المدرسة على تنميتها لدى المتعلم بالتعاون مع قطاعات المجتمع المختلفة، ومن أمثلة المشاريع المنفذة في هذا الجانب: مشروع تلاوة القرآن الكريم في المراحل الدراسية المختلفة، ومشروع كتيبات «شخصيتي الإيجابية».

واهتمت الوزارة بتضمين المفاهيم العالمية في المناهج المدرسية العمانية؛ كتربية المواطنة، وحقوق الإنسان، وحقوق الطفل، والسلامة المرورية، والتربية البيئية، والتربية السكانية، كما تتبنى الوزارة المراجعة المستمرة لمصفوفة المدى والتتابع لجميع المواد الدراسية، للتأكد من احتوائها على هذه المفاهيم، ومن الخطوات الإجرائية التي قامت بها الوزارة لدعم هذا الجانب: إنشاء «دائرة برامج المواطنة» تتبع مكتب معالي الوزيرة مباشرة بالقرار الوزاري (٢٠١٢/٦٣٤)؛ وذلك لتنمية قيم المواطنة وغرسها في نفوس المتعلمين، والتعاون مع الجهات المعنية لتعزيز جميع الجوانب المتعلقة بتربية المواطنة؛ كبرامج إعداد المعلمين والمناهج الدراسية.

ومن سياسات الوزارة في المجالات المتعلقة بالمناهج الدراسية إشراك شرائح الحقل التربوي (معلمين–معلمين أوائل–مشرفين) والمجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، والاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال بناء المناهج وتطويرها، وتدريب المعلمين على أحدث استراتيجيات التدريس والتقويم التربوي.

٢,٦,١ جهود الوزارة في مجال المناهج

من أجل تحقيق الغايات الكبرى للتعليم المدرسي بالسلطنة قامت الوزارة بالتطوير النوعي في مجال المناهج الدراسية شملت تطوير الخطة الدراسية، وما ارتبط بها من جوانب، وفيما يأتي أبرز الجهود التي قامت بها الوزارة في هذا الجانب:

٢,٦,١ أ الخطة الدراسية

تم إدخال جملة من التعديلات على الخطة الدراسية، منها:

- تدريس مواد جديدة لم تكن تدرس من قبل، مثل: مادة تقنية المعلومات، ومادة المهارات الحياتية.
- تعزيز المواد الدراسية الأساسية التي كانت تدرس في الخطة الدراسية السابقة، مثل: مادتي الرياضيات والعلوم، واللغتين العربية والإنجليزية، مراعاة لحاجة الطلبة إلى امتلاك خلفية أوسع في هذه المواد.
- الاهتمام بتدريس مواد المهارات الفردية (الفنون التشكيلية- والرياضة المدرسية- والمهارات الموسيقية).
- تفعيل الأنشطة التربوية اللاصفية، وربطها بأهداف المنهج بحسب ميول المتعلمين واحتياجاتهم.
- تقديم مجموعة متنوعة من المواد لجميع المتعلمين على اختلاف قدراتهم واستعداداتهم، وإتاحة حرية اختيارها لتحديد مسارهم المهني ضمن خطة محددة طبقاً لمتطلبات التنمية في السلطنة. ومن ذلك تطبيق تدريس اللغتين الألمانية والفرنسية ليعكس مدى اهتمام الوزارة بتدريس اللغات الأجنبية في الصفين (١١ و١٢) بدءاً من العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م في عدد من المدارس التجريبية.
- زيادة زمن التعلم حيث يقضي طلبة التعليم الأساسي وقتاً أطول بنسبة (٤٤٪) في مادة اللغة العربية، و(٨٩٪) في مادة العلوم، و(٩٠٪) في مادة الرياضيات، و(١٢٪) في مادة اللغة الإنجليزية مقارنة بما يقضيه طلبة التعليم العام سابقاً.

٢,٦,١ ب مشروع بناء معايير المناهج العمانية

تعكف وزارة التربية والتعليم حالياً على مشروع بناء معايير وطنية للتعليم، التي من بينها المعايير الوطنية للمناهج الدراسية، وتمثل المعايير ركيزة تهدف لتوجيه العمل التربوي في جميع المجالات وضمان المسؤولية والمحاسبية من خلال الاحتكام إلى مرجعية واضحة لتحقيق الموضوعية، وترسيخ الشفافية في تقييم الأداء والإنجازات، وتهدف المستويات المعيارية إلى الوصول لرؤية واضحة للمدخلات والمخرجات، وإلى تحقيق الأهداف المنشودة في المجال التربوي. وتسعى وزارة التربية والتعليم إلى تحقيق جملة من الأهداف من وراء تبني مدخل المعايير، أهمها:

- توحيد الأطر والمداخل المتعددة التي تتبناها السلطنة في مواد مختلفة.
- الارتقاء بالعملية التعليمية التعلمية إلى المستوى العالمي.
- تصميم أدوات تقويم دقيقة وموضوعية.
- ضمان المحاسبية في المجالات كافة باعتماد وثائق واضحة ومتفق عليها.

وتشمل المعايير خمسة مجالات، هي: المنهج الدراسي (معايير المحتوى، والأداء، وتصميم وإخراج الكتاب المدرسي)، والمعلم ومهاراته المهنية، والإدارة الفاعلة، والمشاركة المجتمعية، والمبنى المدرسي ومواصفاته.

وفي ضوء مشروع المعايير يتم بناء مصفوفات المدى والتتابع وفق المواصفات العالمية لجميع المواد الدراسية، بحيث تشمل المجالات والموضوعات الدراسية والمخرجات، والتأكيد على تحقيق التكامل الأفقي بين المواد التي تدرس في الصف نفسه والمرحلة الدراسية، وبين الدروس في كل مادة، والتكامل الرأسي لموضوعات المادة مع المواد الأخرى عبر الصفوف المختلفة، ويتزامن مع بناء المعايير ومصفوفات المدى والتتابع تطوير الكتب المدرسية وأدلة المعلمين.

١,٦,٢ جـ تطوير الكتب المدرسية وأدلة المعلمين

انطلاقاً من أهمية الكتاب المدرسي في العملية التعليمية التعلمية بالنسبة لكل من المتعلم والمعلم حرصت وزارة التربية والتعليم على إعطاء مزيد من الاهتمام لعمليات التطوير المستمر للكتاب المدرسي من حيث التأليف والإخراج والتركيز على عنصر التشويق وجذب المتعلم نحو بيئة التعلم؛ إذ بلغ عدد الكتب التي تم تطويرها بشكل كلي أو جزئي خلال العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م (٣٨) كتاباً.

ويتم تطوير الكتاب المدرسي ودليل المعلم وفق ما أسفرت عنه نتائج التقويم العلمية، وملاحظات المعلمين والمشرفين، وتقارير الزيارات الإشرافية على المستويين المحلي والمركزي.

١,٦,٢ د البيئة التعليمية

إن توفير بيئة ملائمة للتعلم من المتطلبات المهمة لتنفيذ المنهج وتحقيق مستويات عالية من التحصيل، لذلك تسعى وزارة التربية والتعليم لجعل بيئة التعلم أكثر جذباً للمتعلم من خلال تطوير البيئة المادية (المبنى المدرسي وتجهيزاته والأدوات والوسائل)، والبيئة المعنوية (الجانب النفسي والمناخ أو الوسط السائد في الغرفة الصفية).

ومن أمثلة الجهود المبذولة لتطوير البيئة التعليمية المادية ما يأتي:

- توفير الأثاث المناسب للمرحلة العمرية للمتعلمين.
- توفير الوسائل التعليمية المناسبة لكل مادة دراسية بما فيها الحقائب التعليمية الخاصة بالعلوم والرياضيات واللغة العربية واللغة الإنجليزية.
- تطوير مختبرات العلوم وتوفير المواد والأجهزة والأدوات الحديثة اللازمة لإجراء التجارب العملية، حيث تمت إعادة تأثيث مختبرات العلوم لعدد من المدارس.
- تزويد المدارس بمختبرات الحاسوب مع البرامج والأجهزة الملحقة كافة، وربطها بالشبكة العالمية للمعلومات وتوفير المعلمين المدربين.
- توفير مراكز مصادر التعلم التي تحتوي على مصادر ورقية وإلكترونية مربوطة بالشبكة العالمية للمعلومات.
- البدء بتزويد الصفوف (١-٤) في جميع المدارس بالمكتبات الصفية التي تحتوي على كتيبات تدعم المناهج وتحقق هدف الاطلاع الحر.

وفيما يتعلق بتطوير البيئة التعليمية المعنوية المناسبة للتعلم ومتابعة ذلك وفق أسلوب علمي فقد تم عمل الآتي:

- وجود أخصائي اجتماعي في كل مدرسة.
- وجود أخصائي توجيه مهني لدعم المتعلمين؛ للتعرف على ميولهم واستعداداتهم وقدراتهم الذاتية، وتنمية مهاراتهم في التخطيط واتخاذ القرارات المهنية المناسبة.
- توفير عدد من الأخصائيين النفسيين في كل محافظة؛ لمساعدة المدارس في دراسة الجوانب النفسية للمتعلمين بالتعاون مع الأخصائي الاجتماعي الموجود بالمدرسة.

- تقوية العلاقة مع أولياء الأمور من خلال مجالس الآباء والأمهات، وفتح قنوات التواصل المباشر معهم أو التواصل الإلكتروني.

٣,٦,١ مشاريع تربوية مرتبطة بتطوير المناهج الدراسية

هناك جملة من المشاريع التربوية الداعمة للمناهج الدراسية، منها:

المكتبة الصفية (أنا أحب القراءة): ويقوم على توفير مكتبة صفية في جميع الغرف الصفية للصفوف (١-٤) في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، من أجل حث المتعلم على القراءة الموازية للكتب المقررة، ويهدف المشروع إلى:

- غرس حب القراءة في نفوس النشء.
- زيادة الحصيلة اللغوية والعلمية لدى التلاميذ.
- تفعيل دور القراءة التشاركية والقراءة الحرة في تحقيق أهداف المنهج المدرسي.
- تنمية مهارات التعلم الذاتي.
- تكوين جيل واعٍ ومثقف قادر على مواصلة بناء الوطن.
- تنمية فن التعامل مع المكتبة الصفية.

مشروع التحدث بالفصحى: هدف المشروع إلى حث المعلمين والمتعلمين على التحدث باللغة العربية الفصحى المبسطة في أثناء التواصل في المدرسة لتعويد المتعلم وتقويم لسانه، بوصف اللغة العربية هي الوعاء الذي يتم من خلاله نقل المعرفة للمتعلم، وإن إتقان اللغة سيكون له أثر كبير على مستوى تحصيل المتعلم، وقد تم تكوين فرق تدريبية في جميع المحافظات لتدريب المعلمين والمعلمات. وتشير النتائج إلى تحسن واضح في مستوى القراءة والكتابة لدى المتعلمين، كما أن ذلك ساعد في تحسن مستوى أداء المتعلمين في المواد الأخرى.

التعليم الإلكتروني: يهتم نظام التعليم الإلكتروني بتغطية النواحي التعليمية كافة، ويهتم بنشر النصوص الرقمية والكتب الإلكترونية والمؤثرات المرئية والصوتية التعليمية وغيرها من المواد التعليمية وتشغيلها، ويقوم هذا النظام أساساً على مبدأ التعلم الذاتي والفصول التخيلية (الافتراضية)، ويهدف لتقديم المحتوى التعليمي بصورة غير نمطية وبأسلوب تفاعلي يراعي الجدة والتشويق والجودة في المادة المعرفية التي يتعلمها الطالب، كما يمكنه متابعة تقدم مستواه التحصيلي عن طريق تقارير مختلفة، كما يمكن الاستزادة من الأنشطة والاطلاع على مصادر أخرى بالارتباط بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) لإثراء المادة؛ وصولاً إلى تحقيق المناهج الإلكترونية المتكاملة، وتؤدي البوابة التعليمية دوراً مهماً في هذا الجانب على المستويات كافة كالوزارة والمحافظة والمدرسة، أو بين المتعلم وولي أمره وأعضاء من المجتمع المهتمين بهذا القطاع؛ بهدف تقديم خدمات إلكترونية إدارية كانت أو تعليمية. إضافة إلى ذلك يتم من خلال المشروع ما يأتي:

- تحويل بعض المناهج الدراسية إلى محتويات إلكترونية تفاعلية.
- تزويد المدارس بالسبورات التفاعلية وتدريب المعلمين على توظيفها.
- تزويد مختبرات العلوم المدرسية بالمجسات والمجاهر المربوطة بالحاسوب.
- تشجيع المدارس على التعاون فيما بينها لتفعيل التعليم الإلكتروني.
- المشاركة في عدد من المسابقات الإقليمية والدولية.
- تشجيع المبادرات التي يقدمها المعلمون والمتعلمون وإدارات المدارس.

مشروع حوسبة الأعمال الإدارية للمختبرات: يعمل هذا المشروع كأداة وصل بين فني المختبر والفنيين العاملين في الوزارة والمحافظات، ويختصر الكثير من الجهد والوقت في عمليات المتابعة، والتأكد من أرصدة الأصناف المتوافرة في كل مختبر من خلال برنامج حاسوبي.

مسابقة إعداد كتيبات وقصص داعمة للمناهج الدراسية، التي تسعى إلى تشجيع التربويين على رفد المدارس بمجموعة من مصادر التعلم من الكتيبات والقصص المرتبطة بمحتوى المناهج الدراسية وتعزيز مصادر المعرفة المرتبطة بالبيئة المحلية العمانية.

٤,٦,١ أبرز التحديات التي تواجه عملية تطوير المناهج وتنفيذها:

تواجه عملية تطوير المناهج وتنفيذها في الوزارة مجموعة من التحديات، أهمها:

- الحاجة إلى وثائق وطنية حول كفايات القرن الحادي والعشرين ومهاراته للمعلمين والمتعلمين مبنية على معايير دولية ومحلية.
- قلة الخبرات المحلية على مستوى الوزارة والسلطنة في مجال إعداد المناهج وتطويرها بما يتناسب مع التغيرات المتسارعة في مجال المعرفة والاقتصاد ووسائل الاتصال، الأمر الذي يتطلب التطوير المستمر في المناهج.
- قلة البرامج التدريبية التي يخضع لها المشتغلون في مجال تطوير المناهج بسبب كثافة العمل وضغطه.
- قلة خبرة بعض المعلمين في مجال تشخيص المشكلات الضرورية للتقويم التكويني المستمر وعلاجها، تؤثر في تحقيق أهداف المناهج.
- قلة الاستفادة من التكنولوجيا والاتصالات الحديثة في التعليم بسبب ضعف البنية التحتية للاتصالات في السلطنة.
- الارتفاع المستمر لتكلفة إنتاج الكتاب المدرسي والوسائل التعليمية.

٥,٦,١ التوجهات المستقبلية

تسعى وزارة التربية والتعليم لمواصلة الإنجازات التربوية التي تحققت من خلال تطوير المناهج الدراسية، ومن التوجهات المستقبلية في هذا الجانب ما يأتي:

- تكامل الجهود بين الوزارة والمؤسسات الحكومية والأهلية والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالتعليم بما يحقق جودة المناهج العمانية من خلال جملة من الإجراءات منها:

١. إعداد الوثائق الوطنية المطلوبة.

٢. الاستمرار في تطوير البنية التحتية للاتصالات بالمدارس.

٣. تعزيز البعد الوجداني والقيم والمواطنة والاتجاهات الإيجابية.

٤. الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال تصميم المناهج وتطويرها وتقويمها، وذلك بالتعاون مع المنظمات المعنية الإقليمية والدولية.

- وضع استراتيجية واضحة لتدريب أعضاء وخبراء المناهج الدراسية وتأهيلهم في مجال تصميم المناهج الدراسية وتطويرها وتقويمها.
- الاستمرار في تطوير المناهج الدراسية وفق المستجدات العلمية والتكنولوجية ونتائج البحوث العلمية التي تطرأ على الساحة التربوية.
- تفعيل جميع الأطراف المعنية من مؤسسات وأفراد لتعزيز البعد الوجداني والاهتمام بزرع القيم الأخلاقية النبيلة وقيم المواطنة، والاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة.
- تفعيل استخدام المصادر التعليمية المفتوحة، والتوسع في تحويل الكتب إلى محتويات رقمية؛ للاستفادة مما توفره التقنية الحديثة من إمكانيات.

الفصل السابع

تقويم الطلبة

تؤكد المناهج العمانية على مبدأ الإتقان في عملية التعلم، وذلك بمعالجة جوانب الضعف وتعزيز جوانب القوة في تعلم الطلبة، والارتقاء بأداء المتعلمين وإبراز مواهبهم وإبداعاتهم مما يتطلب تعدد أدوات التقويم، وتفعيل مبدأ «المتعلم محور العملية التعليمية التعلمية»، والتأكيد على ضرورة مشاركة المتعلم في عملية تعلمه وتقويم ذلك التعلم، والتركيز على تكامل المهارات والمعارف والمعلومات وتطبيقاتها المتعددة، وتنمية القدرات العقلية العليا للمتعلم، وتزويده بمجموعة من الكفايات والمهارات الأساسية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في البلاد، وتفعيل العلاقة بين المدرسة والأسرة والمجتمع.

١,٧,١ وثائق التقويم العامة والخاصة: ومن جهود الوزارة في مجال تقويم الطلبة تبني نظام التقويم التكويني المستمر في مدارس التعليم الأساسي مع اعتماد التعليم الأساسي في مدارس السلطنة عام ١٩٩٨م، وامتد تطبيقه ليشمل مدارس التعليم العام وذلك لتقليص الفجوة في الممارسات التقويمية بين مدارس التعليم الأساسي والتعليم العام، وفي عام ٢٠٠٤م تم تعميم نظام التقويم المستمر على جميع مراحل التعليم المدرسي ولجميع المواد الدراسية. وبناءً عليه تم إعداد وثيقة عامة لتقويم تعلم الطلبة توضح آليات التقويم المستمر ومبادئه وأهدافه، وما يتعلق بتقارير أداء الطلبة والشهادات، وضوابط الانتقال والإعادة، وآلية تقويم الدارسين بمحو الأمية وتعليم الكبار، كما تم تشكيل لجان فنية تشمل المختصين من دائرة الإشراف التربوي، والمديرية العامة للتقويم التربوي، والمديرية العامة لتطوير المناهج لإعداد وثائق تقويم الطلبة للمواد الدراسية المختلفة وفق طبيعة المادة الدراسية للاسترشاد بها في تقويم تعلم الطلبة من قبل المعلمين، لتكون مرجعاً لواضعي الامتحانات من خلال الاستعانة بالمواصفات الفنية للامتحان عند إعداد الورقة الامتحانية في الصفوف (٥-١٢) ومرجعاً لدى المتابعين والمشرفين التربويين للتقويم التربوي ومدى تطبيقه بالصورة الصحيحة.

كما تم تقليل نسبة درجة تقويم أداء الطالب في المواد الدراسية في أداة الامتحانات بشكل تدريجي بحيث يتم توزيع درجة تقويم الطالب على أدوات التقويم المختلفة وفق أوزان نسبية محددة، تتناسب مع المرحلة الدراسية ومع طبيعة المادة الدراسية، كما يوضحه الجدول (١,٧,١).

جدول (١,٧,١)
نسب التقويم المستمر والامتحانات في الصفوف الدراسية المختلفة

الصفوف	النسبة المحددة لأدوات التقويم المستمر	النسبة المحددة للامتحانات
١-٤	١٠٠٪	-
٥-٩	٦٠٪	٤٠٪
١٠-١١	٤٠٪	٦٠٪
١٢	٣٠٪	٧٠٪

المصدر: الوثيقة العامة لتقويم تعلم الطلبة، ٢٠١١م

وتعتمد الوزارة التقويم التكويني المستمر كاستراتيجية في تقويم أداء المتعلمين، الذي يتسم بالتنوع والاستمرارية والشمول، ويقصد به جميع الممارسات التقويمية المستمرة التي تتم داخل الصف أو خارجه، بهدف التحقق من أن المتعلم قد حقق التعلم المطلوب، وذلك باستخدام أدوات تقويمية متنوعة، تشمل المشاريع والبحوث، والأعمال الكتابية والفنية المتنوعة. وتشمل أدوات التقويم المستمر أسئلة قصيرة وواجبات منزلية وحواراً شفهياً ومشاريع وأنشطة عملية واختبارات قصيرة؛ بينما تكون الامتحانات أداة تقويم ختامية تتطلب مواصفات تفصيلية، يتم بناؤها على مستوى المدرسة أو المديرية التعليمية أو الوزارة تبعاً للصفوف الدراسية ويتم تطبيقها في نهاية العام الدراسي.

واستمرت عملية مراجعة وثائق التقويم وتطويرها بناءً على التغذية الراجعة حول تقويم التعلم التي تحرص المديرية العامة للتقويم التربوي على أخذها في الحسبان، وذلك من خلال المناقشات التي تتم في اللقاءات التربوية المختلفة مع المعنيين كالمعلمين والمشرفين التربويين ومختصي التقويم بالمديريات التعليمية؛ ففي عام ٢٠١٢ م تم تعديل ضوابط الانتقال والإعادة بناءً على التغذية الراجعة.

٢,٧,١ المركز الوطني للتقويم التربوي والامتحانات: جاء إنشاء هذا المركز بمباركة سامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، ومن المخطط أن يعمل على تجويد نظام التقويم التربوي والامتحانات، وأن يعالج الكثير من تلك التحديات التي تواجه الوزارة في مجال التقويم التربوي من خلال استراتيجية واضحة للعمل في مجال التقويم التربوي، وتطوير المواصفات الفنية للامتحانات بحيث تعتمد على معايير أداء واضحة مستنبطة من معايير المناهج، وتوفير بيانات ومؤشرات إحصائية صادقة عن الأداء الحقيقي لتعلم الطلبة، ومن ثم توظيف هذه البيانات الإحصائية في إجراء بحوث ودراسات نوعية ومتخصصة، تساعد متخذي القرار في وضع السياسات التربوية المناسبة في المناهج وطرق التدريس وغيرها من المجالات ذات العلاقة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق مستوى أفضل في مخرجات التعلّم. كذلك بناء قدرات الكوادر العمانية التي ستدير هذا المركز، وبناء قدرات اختصاصيين وفنيين ذوي خبرة في إعداد الامتحانات والاختبارات، وإعداد الدراسات التقويمية بإشراف مدربين من مؤسسات دولية رائدة في مجال التقويم التربوي.

٣,٧,١ المشاركة في الدراسات الدولية: بدأت مشاركة الوزارة في الدراسات الدولية في عام ٢٠٠٣م، من خلال المشاركة في بعض المسابقات الدولية، أهمها:

الدراسة الدولية للعلوم والرياضيات (TIMSS): وهي دراسة تُجرى على المستوى الدولي، وتُعنى بدراسة معارف التلاميذ ومهاراتهم وقدراتهم في الرياضيات والعلوم، وتقوم الجمعية الدولية لتقويم التحصيل التربوي (IEA) بتنظيمها والإشراف عليها، وهي تستقصي إنجازات التلاميذ في هاتين المادتين في مجموعة كبيرة من الأنظمة التعليمية في جميع أنحاء العالم، وقد صُممت الدراسة لتقيس الفروق بين النظم التعليمية الوطنية وتفسير هذه الفروق؛ وذلك للمساعدة في تطوير تعليم وتعلم الرياضيات والعلوم وتحسينهما في الدول المشاركة في هذه الدراسة الدولية. وتعد سلطنة عمان من بين الدول المشاركة في هذه الدراسة.

- وتسهم هذه الدراسة في تحسين جودة التعليم بالسلطنة وضبطها من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف، منها مقارنة تحصيل التلاميذ في الرياضيات والعلوم في أنظمة تربوية متباينة في خلفياتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

الدراسة الدولية لقياس مهارات القراءة (PIRLS): وهي دراسة بها اختبار دولي يقوم على أساس المقارنة لقياس قدرات طلبة الصف الرابع في مهارات القراءة بلغة الدراسة (اللغة الأم) وتحديد جوانب القوة والضعف لديهم، ومن ثم تطوير تلك المهارات والارتقاء بها، ويجري تطبيقها كل (٥) سنوات، وتشرف عليها الجمعية الدولية لتقويم التحصيل التربوي، وقد شاركت الوزارة فيه لأول مرة في عام ٢٠١١م.

ومن جهود الوزارة في هذا المجال رفع الوعي المجتمعي بأهمية هذا النوع من الدراسات من خلال تفسير نتائجها في تطوير تعليم وتعلم الرياضيات والعلوم ومهارات القراءة وتحسينها، كما قامت الوزارة باستحداث قسم للدراسات الدولية ليتبع دائرة «التنمية المعرفية والدراسات الدولية» بالمديرية العامة للتقويم التربوي، وذلك بالقرار الوزاري (٢٠١٤/٧٤٤)، وخلال العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م تم تشكيل فريق عمل مركزي لدراسة نتائج الدراسات الدولية والاستفادة من توصياتها في تطوير المناهج وتدريب المعلمين.

٤,٧,١ أبرز التحديات التي تواجه تقويم الطلبة:

هناك عدة تحديات ما زالت تحول دون تحقيق الأهداف في تقويم تعلم الطلبة بشكل كامل، ويمكن تلخيص أهم تلك التحديات في الآتي:

- ضعف مستوى غالبية المعلمين في بناء أسئلة المناقشات الصفية التي تقيس مستويات التعلم المختلفة بوجه عام، وتلك التي تقيس القدرات العليا للطلبة على وجه الخصوص.
- عدم وجود مقاييس أداء مقننة، وأدوات تشخيصية موضوعية لتقييم مستوى تعلم الطلبة في المواد الدراسية المختلفة، وبالتالي تقويم العملية التعليمية.
- ضعف أداء الطلبة في الاختبارات الدولية الذي قد يعزى إلى عدم تعودهم على أنماط الأسئلة التي تتطلب معالجات مستقبلية في مواءمة اختبارات السلطنة مع أسئلة الاختبارات الدولية والتدرب عليها ونشر الوعي بها.
- عدم وجود بنك أسئلة يمكن الرجوع إليه في بناء الاختبارات.
- نقص الجانب الإعلامي والتثقيفي للفئات المعنية بتعلم الطالب حول فلسفة التقويم المستمر وأثره في تحسين تعلم الطالب.

٥,٧,١ التوجهات المستقبلية:

- توثيق التواصل مع الجهات المعنية لتحقيق الشراكة والتعاون في رفع المستوى التحصيلي للطلبة.
- تعزيز القدرات المهنية للمعلمين والمختصين وتطويرها في مجال تقويم تعلم الطلبة، من خلال تقديم الدعم في الأنشطة التقويمية (بنك الأسئلة)، وتزويدهم بالتقارير ونتائج الدراسات والبحوث الوطنية، وتقارير عن أداء الطلبة في الامتحانات والاختبارات الوطنية.
- توفير التقارير والتوصيات حول أساليب تقديم الخدمات التعليمية وآلياتها المناسبة للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة بناءً على نتائج التشخيص.
- توفير منصة إلكترونية خاصة بالمركز تتصف بإجراءات أمنية عالية الجودة، وفق متطلبات نظام التقويم التربوي.
- توفير قاعدة بيانات بالمستويات التحصيلية لأداء الطلبة متاحة لجميع الفئات المعنية.
- التوسع في استخدام برنامج التصحيح الإلكتروني لدفاتر الامتحانات والاختبارات الوطنية والدولية.
- تحقيق الشراكة مع المؤسسات التعليمية والمهنية الوطنية والدولية ذات الصلة بالتقويم التربوي والامتحانات.
- تقليص عدد مراكز التصحيح بشكل أكبر، والاكتفاء بمركز تصحيح واحد.
- إدارة كل عمليات التصميم والطباعة والتصحيح الإلكتروني وتشغيلها عن طريق الكوادر الوطنية بالوزارة.

الفصل الثامن

الإبداع والابتكار في التعليم المدرسي

إيماناً من الوزارة بأهمية الإبداع والابتكار في التعليم المدرسي تقوم الوزارة بدعم هذا الجانب في المدارس من خلال الترويج لثقافة الإبداع والابتكار، كما تسعى الوزارة من خلال المناهج الدراسية إلى تنمية قدرات التفكير الإبداعي لدى الطلبة وذلك من خلال المحتوى الدراسي، والبرامج التعليمية المساندة، والمسابقات والمشاريع المتنوعة؛ إذ يعد تنمية الإبداع من أهم الأهداف التربوية للمناهج العمانية، ولا يقتصر ذلك على مادة دراسية بعينها، فلكل مادة إسهاماتها في هذا الجانب. ويبرز ذلك من خلال وثائق المناهج الدراسية التي تضع عملية الإبداع والابتكار على رأس أولوياتها، بحيث تحدد الأهداف المرجو تحقيقها، والاستراتيجيات التدريسية والممارسات المقترح اتباعها من قبل المعلمين. ويتضمن المحتوى الدراسي عدداً من الأنشطة التعليمية التعلمية والاستراتيجيات المختلفة، التي تساعد على تنمية التفكير الإبداعي لدى الطلبة؛ كطريقة العصف الذهني، والتعلم بالاكتشاف، وطريقة حل المشكلات، والألعاب، والتعلم التعاوني، وغيرها. كذلك تعمل أدلة المعلم والنشرات التوجيهية على تشجيع المعلمين على تبني ممارسات تشجع المتعلمين على الإبداع، من خلال ممارسات معينة مثل: تقدير أفكار الطلبة الخيالية والعادية، وإشعارهم بأن لأفكارهم قيمة مهما كانت بسيطة، ومنحهم فرص الممارسة والتجريب دون خوف من التقويم، وتوفير جو عملي واجتماعي متفاعل ومفتوح، وبيئة تربوية واقعية ومرنة تتميز بالاستقصاء والبحث والتجريب وتبادل الآراء والأفكار.

إضافة إلى ما سبق تسعى الوزارة إلى إيجاد مساحات مخصصة لتنمية قدرات التفكير الإبداعي لدى الطلبة من خلال:

١-المسابقات المحلية والإقليمية والدولية: كمسابقة «أولمبياد الرياضيات»، ومسابقة «أولمبياد الكيمياء»، وغيرها من المسابقات، فقد تم اعتماد الأساليب العلمية والبرامج الإرشادية والأدلة التي تساعد المعلمين على تهيئة الظروف الملائمة والمشجعة على التفكير الخلاق.

٢-تعزيز التعلم باستخدام التقنيات الحديثة: إذ قامت الوزارة بشراء حقوق تطبيق العديد من البرامج الإلكترونية، التي تُسهل إيصال المعلومة للطالب، وتساعده على ربط الأفكار ببعضها بعضا، وإيجاد العلاقات بين الأشياء. ومن الأمثلة على البرامج الإلكترونية المستخدمة في المناهج الدراسية: «Map Windows GIS" لطلاب الصف الثاني عشر في مادة الجغرافيا والتقنيات الحديثة، وبرنامج "الأطلس الرقمي"، ومشروع "الشبكة الميكروسكوبية" لمختبرات العلوم، وبرنامج "Dart Fish" في مناهج الرياضة المدرسية.

٣-نماذج من المشاريع المعززة للإبداع والابتكار في المناهج الدراسية مثل:

برنامج الابتكار التعليمي (حاضنات الابتكار): يسعى برنامج الابتكار التعليمي إلى تعزيز مهارات الابتكار من خلال إكساب الطلبة قدرات بحثية وابتكارية؛ إذ صدر قرار وزاري في عام ٢٠١٣م، بتشكيل فريق للإعداد والإشراف على البرنامج الذي يتبناه مجلس البحث العلمي بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، ويقوم برنامج الابتكار التعليمي على تدريس مفاهيم التعلم الريادي، وينفذ بصورة تجريبية في أربع مدارس بمحافظة مسقط سُميت بحاضنات الابتكار. ويتم في هذه الحاضنات تدريس الطلبة مناهج دراسية معتمدة من مجلس البحث العلمي بواقع حصة واحدة في الأسبوع في مجال الابتكار، من خلال مجموعة من المعلمين الذين خضعوا لدورات تدريبية حددها وأشرف على تنفيذها مجلس البحث العلمي، ولقد تبين من خلال الدراسة التقويمية للبرنامج تفوق طلبة المدارس المطبقة للبرنامج في قدرات الابتكار على طلبة المدارس غير المطبقة. وقد أوصت الدراسة بالتركيز على التفكير الابتكاري عند بناء معايير مناهج المواد الدراسية.

برنامج أولمبياد الكيمياء: يعد برنامج أولمبياد الكيمياء برنامجاً دولياً يشتمل على مسابقات علمية نظرية وعملية في مادة الكيمياء بهدف تعزيز الاهتمام بالكيمياء، وتحقيق التواصل بين الطلبة من مختلف الشعوب، وتعزيز التعاون فيما بينهم للبحث عن حلول إبداعية لبعض المشاكل الحياتية المتعلقة بعلم الكيمياء. ويستهدف البرنامج مشاركة السلطنة في أولمبياد الكيمياء الدولي من خلال تصفيات على مستوى وطني سُميت بأولمبياد الكيمياء الوطني. حيث إن أولمبياد الكيمياء الدولي يستهدف طلاب مرحلة التعليم ما بعد الأساسي (الصفين١١-١٢) بينما أولمبياد الكيمياء الوطني يستهدف طلاب الصفين العاشر والحادي عشر.

مشروع الروبوت: تهدف مناهج «تقنية المعلومات» في التعليم الأساسي إلى تطوير استراتيجية التعلم من خلال استخدام التقنيات الحديثة، وتمكين الطالب من التعامل مع مشكلاته الحياتية وحلها بأساليب علمية من خلال برمجة واستخدام الروبوت في التجارب العملية؛ إذ إن استخدام الروبوت يمثل أحد الوسائل المهمة في تعليم الطلبة طرق الابتكار والإبداع والتصميم في مختلف الصناعات، مما يشجعهم على الاختراع والتفكير العلمي. فقد تضمنت مناهج «تقنية المعلومات» وحدات دراسية عن برمجة الروبوت في الصفين السادس والسابع الأساسي، مع توفير حقائب لتدريب الطلبة على البرمجة (NXT) تحتوي على أدوات وجهاز يساعد الطالب في برمجة الروبوت.

٤. **دور مركز التوجيه المهني في رعاية الابتكار**: يمكن تلخيص بعض جهود الوزارة في مجال رعاية الابتكار وتحديداً فيما يتعلق بالتوجيه المهني في الآتي:

- غرس مهارات الإبداع والابتكار وتعزيزها لدى الطلبة من خلال عدد من برامج التوجيه المهني وريادة الأعمال؛ للربط بين الابتكار وريادة الأعمال والتوجيه المهني عند تحديد الطلبة لمساراتهم المستقبلية.
- تحفيز الطلبة للالتحاق ببرامج التعليم العالي التي تسعى لتنمية المهارات الابتكارية، مثل: برنامج «رواد تكاتف» الذي ينفذ بالتعاون بين القائمين على برنامج «تكاتف» ووزارة التربية والتعليم ممثلة في المركز الوطني للتوجيه المهني.
- إلحاق الطلبة ببرامج وورش تسهم في تنمية هذه المهارات بالتنسيق مع بعض المؤسسات في المجتمع المحلي (التعاون مع الكلية التقنية العليا).
- استضافة مخترعين عمانيين ضمن البرامج والخدمات المقدمة من قبل أخصائيي التوجيه المهني بالمدارس، وذلك لعرض تجاربهم والتحديات التي تواجههم في مجال الابتكار.
- التواصل مع الشركات والمؤسسات المختلفة الداعمة للابتكار في مجال ريادة الأعمال، مثل: برنامج الريادة للشباب «غايته»، وبرنامج «انطلاقة».
- التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي لدعم الابتكار، وتقديم ورش مختلفة للطلبة في مختلف المجالات.

٥. **برنامج التنمية المعرفية**: جاء تطبيق برنامج التنمية المعرفية للطلبة في مواد العلوم والرياضيات ومفاهيم الجغرافيا البيئية في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، بناءً على التوجيهات السامية لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه - بهدف النهوض بالمستوى التحصيلي للطلبة في الجانبين العلمي والمعرفي، وتحفيزهم وإثارة دافعيتهم لدراسة هذه المواد من أجل تحقيق التناسب المطلوب بين مخرجات التخصصات العلمية والإنسانية ومتطلبات التنمية الشاملة للمجتمع، وتفعيل الجانب التطبيقي العملي في دراستها، وتشجيعهم على البحث والاستقصاء والتفكير العلمي المنظم، وتنمية ملكات الابتكار لديهم، وتوجيههم لتعلم كيف يتعلمون خاصة أن البرنامج يركز على عمليات التفكير، والقدرات العليا، وتطبيق المعرفة التي يتعلمها الطلبة في حياتهم اليومية، ويتضمن برنامج التنمية المعرفية ثلاث أدوات هي: المسابقات الشفهية، والمشاريع العلمية، والاختبارات التحريرية.

١,٨,١ أبرز التحديات التي تواجه تعزيز الابتكار والإبداع في التعليم:

ومن التحديات التي تواجه تعزيز الابتكار والإبداع في التعليم ما يأتي:-

- عدم وجود مؤسسات معنية بالدعم والتبني لتلك الابتكارات.
- عدم وجود تكامل بين مؤسسات المجتمع الحكومية والخاصة لدعم الإبداع والابتكار لدى الطلبة.
- عدم وجود خطة حكومية تنسيقية واضحة بين الجهات الحكومية لدعم الإبداع والابتكار ومتابعتهما لدى الطلبة.

- حاجة القائمين على العمل في هذا المجال لامتلاك المهارات التي تمكنهم من اتباع أساليب تحفيز الإبداع والابتكار لدى الطلبة.
- قلة المدربين ذوي الخبرة محلياً في مجال الابتكارات.
- ضعف دافعية الكثير من المعلمين والمدارس للمشاركة الفاعلة لدعم الإبداع والابتكارات.
- ضعف التمويل لابتكارات الطلبة التي نال عدد منها جوائز محلية وإقليمية ودولية.
- قلة الحوافز المقدمة للطلبة والمدارس للاستمرار في مجال الابتكارات.

٢,٨,١ التوجهات المستقبلية:

- التوسع في دعم المشاريع التي تعزز التعلم الريادي والإبداع والابتكار لدى الطلبة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة.
- إيجاد بيئة مناسبة للطلبة من خلال إنشاء مراكز مستقلة للإبداع والابتكار، يتوجه إليها الطلبة لتعليم المهارات وصقلها وفق وقتهم وقدراتهم.
- توسيع المشاركة في المسابقات الإقليمية والدولية لابتكارات الطلبة المجيدة، وذلك لما تحققه تلك المشاركات من الحصول على جوائز متقدمة، منها: الحصول على براءات اختراع، ومقاعد جامعية للطلبة في بعض الجامعات المرموقة.
- تنفيذ برامج تدريبية لامركزية متخصصة في مجال الابتكار من قبل بعض المختصين في مجال الابتكار بهدف توسيع انتشار ثقافة الابتكار وتقليل الفاقد من التدريب.
- تكييف الأنظمة والقوانين في خدمة التوجيه المهْني لتكون داعمة ومحفزة للإبداع والابتكار.
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحفيز الإبداع والابتكار في خدمة التوجيه المهْني.

الفصل التاسع

الشراكة مع المجتمع وقطاع الأعمال

يؤدي المجتمع والقطاع الخاص دوراً مهماً في منظومة العمل التربوي، لذا تسعى الوزارة إلى توثيق الشراكة مع هذه القطاعات؛ لرفع مستوى الخدمات التعليمية ونجاح العملية التربوية، ويعرض هذا الفصل جهود الوزارة في هذا المجال من خلال برامج التوجيه المهني وريادة الأعمال، وبرنامج التواصل بين الأسرة والمجتمع المحلي.

١,٩,١ الشراكة مع المجتمع

يعد التعاون بين الأسرة والمجتمع شرطاً أساسياً لتحقيق أهداف المدرسة ونجاح العملية التربوية، وأن السرعة في التطور يفرض على المدرسة الخروج من حيزها، وتنشيط الاتصال بالأسرة والمجتمع بقدر ما تسمح به الظروف والإمكانيات، وكذلك فإن الآباء والأمهات عليهم أن يدركوا ضرورة أن يكون هناك تواصل فاعل بين البيت والمدرسة؛ ليساعدوا أبناءهم للخروج بما هو أفضل لهم ولمستقبلهم، ولتجنب كل ما هو معيق لمسيرة حياتهم ودراستهم، فمن الأهمية الاشتراك في تقديم جوانب الدعم كافة للمدرسة، وللوزارة عدة جهود في هذا المجال نوجزها في الآتي:

- حرص الوزارة على مشاركة أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع المختلفة في المناشط والفعاليات المركزية واللامركزية كافة، بهدف تعريفهم بالمستجدات التربوية، وإشراكهم في صنع القرارات ذات العلاقة بتطوير التعليم.
- برنامج التواصل بين المدرسة والأسرة والمجتمع، الذي يهدف إلى تأكيد أواصر الشراكة المجتمعية بين هذه المنظومة الثلاثية، ويشجع أولياء الأمور على التواصل مع المدرسة، وعدهم شركاء في العملية التعليمية.
- البوابة التعليمية: إذ تقدم العديد من الخدمات للشرائح المعنية بالعملية التعليمية كافة، ومن ضمنهم الطلبة وأولياء أمورهم، وتمكن المجتمع من متابعة أخبار الوزارة وفعالياتها، والاطلاع على الأنظمة واللوائح والأدلة التربوية كافة، وتخصص البوابة التعليمية نافذة خاصة لولي الأمر يتمكن من خلالها تقديم الطلبات المتعلقة بأبنائه، ومتابعة مستواهم التحصيلي وغيرها من الجوانب، بالإضافة إلى خدمات التوعية، ونماذج من الاختبارات، والتواصل مع المعنيين من خلال المنتدى التربوي.
- مجالس الآباء والأمهات: تقوم مجالس الآباء والأمهات بمستوياتها المختلفة (الوزارة- المحافظة- المدرسة) بدور كبير في تفعيل التواصل بين الوزارة والمجتمع؛ لكونها القناة الرسمية لمشاركة أولياء الأمور في صنع القرارات المدرسية، ومعالجة التحديات والصعوبات التي تواجه سير العملية التعليمية، والتعاون في معالجة الظواهر المجتمعية المؤثرة في التربية والتعليم.
- تطوير الأداء المدرسي: ويتيح هذا النظام مشاركة أولياء الأمور في تطوير الأداء وتجويده في المدرسة، من خلال تلمس آرائهم ورضاهم عن الخدمات التعليمية المقدمة، بالإضافة إلى توفير النظام لمجموعة من المؤشرات والإحصائيات التربوية التي تخدم المؤسسات المجتمعية البحثية والأكاديمية وغيرها.
- وسائل الإعلام: تواصل الوزارة مع المجتمع بمختلف أطيافه من خلال البرامج التلفزيونية والإذاعية والمنشورات؛ بهدف تعريف المجتمع برسالة الوزارة ورؤيتها ومشاريعها وخططها التطويرية، مثل: برنامج « مرايا تربوية »، و« درس على الهواء » ، والأعمدة الخاصة في الجرائد المحلية، ومنشورات الوزارة مثل: التطوير التربوي، ومجلة التربية، ومجلة تواصل.
- دور الحركة الكشفية في تعزيز التواصل مع المؤسسات المجتمعية من خلال تقديم جملة من البرامج والأنشطة، تنفذها الوزارة ممثلة في المديرية العامة للكشافة والمرشدات، التي تُعنى بغرس عادات الاعتماد على النفس والانتماء والتضامن نحو المجتمع المحلي والدولي، والتعاون والمشاركة في أعمال الخدمة العامة، والتفاعل الاجتماعي مع المؤسسات المجتمعية والجهات ذات العلاقة. وقد عززت «مسابقة التفوق الكشفي والإرشادي على كأس الكشاف الأعظم» جهود المحافظات وضاعفت الاهتمام من قبل المفوضيات الكشفية والإرشادية في تطبيق المناهج الكشفية وتأصيل مبادئها والتي من بينها خدمة المجتمع، وواكبت المسابقة الأولويات الكشفية والإرشادية العالمية التي

أقرها المؤتمر الكشفي العالمي الأربعون بجمهورية سلوفينيا الذي عقد مطلع عام ٢٠١٤م، ومؤتمر المرشدات العالمي الذي عقد بجمهورية الصين في مدينة هونج كونج في العام نفسه. (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٥)

٢,٩,١ الشراكة مع قطاع الأعمال:

هناك أوجه تعاون قائمة بين الوزارة ومؤسسات القطاع الخاص، إيماناً منها بضرورة التكامل بينها وبين هذا القطاع المهم، ومن جهود الوزارة في هذا المجال ما يأتي:

- التنسيق بين المدارس ومؤسسات القطاع الخاص: وذلك من منطلق المسؤولية المجتمعية، ورغبة من هذه المؤسسات في تقديم دعمها لمشاريع مجتمعية وفعاليات هادفة، تسعى الوزارة للتواصل مع المؤسسات لتبني مشاريع الوزارة التطويرية في مختلف المجالات (التقنية- بيئة التعلم)، وقد أثمر ذلك وجود الكثير من المشاريع التربوية الناجحة في عدد كبير من المدارس.

- تم تشكيل لجنة من الوزارة بالقرار الوزاري (٢٠١٤/٢٣٥) لتنظيم التعاون ومتابعته بين الوزارة ومؤسسات القطاع الخاص، وتختص بحصر أوجه التعاون بين الوزارة ومؤسسات القطاع الخاص ودراستها، ودراسة إمكانية مساهمتها في برامج الوزارة، وتلقي مبادرات مؤسسات القطاع الخاص المقدمة لتمويل بعض المشاريع، ومراجعة اتفاقيات التعاون بين الوزارة وهذه المؤسسات، ومتابعة تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من برامج ومشاريع.

- برامج «ريادة الأعمال» وقد تم تطبيق برامج ريادة الأعمال ترجمة للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس، لما لها من أهمية في نمو الاقتصاد العماني، ورفده بأفكار إبداعية تلبي حاجة المجتمع العماني، وقد حرصت الوزارة على التعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي (العام والخاص) لتنفيذ سلسلة من تلك البرامج أهمها:

١. برنامج تحدي عُمان: يأتي هذا البرنامج بالشراكة بين وزارة التربية والتعليم مع مؤسسة أوتورد باوند عُمان (Outward Bound Oman) ويستهدف البرنامج طلبة الصف العاشر في المدارس الحكومية للجنسين (ذكور–إناث)، ويهدف البرنامج إلى تعزيز ثقافة التحدي لدى الطلبة وإكسابهم الخبرات، وبدأ تطبيق البرنامج منذ مايو ٢٠٠٩م.

٢. برنامج الرواد العالمي "تكاتف" للمنح الدراسية: ويستهدف طلبة الصفين العاشر والحادي عشر لتأهيلهم لأدوار ريادية ومهنية وإعطاء المجيدين منهم الفرصة لتنمية مواهبهم الأكاديمية وإكمال دراستهم الجامعية، فقد تم ابتعاث (٢٤) طالباً وطالبة من مخرجات الدبلوم العام في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م إلى أرقى الجامعات العالمية.

٣. برنامج الريادة للشباب "غايته": ينفذ بالتعاون مع شركة النفط العمانية في إطار مبادرة المسؤولية الاجتماعية للشركة، ويهدف البرنامج إلى غرس ثقافة ريادة الأعمال لدى الطلبة في الصف التاسع، وإكسابهم مهارات تساهم في زيادة قدراتهم ومعارفهم لفتح مشاريع ذاتية والتدريب عليها. وتم تطبيق البرنامج على السنة الثالثة على التوالي، وتم فتح المجال للمشاركة من مختلف المحافظات خلال الإجازة الدراسية للطلبة بين الفصلين.

٤. برنامج انطلاقة: هو أحد برامج الاستثمار الاجتماعي التابع لشركة شل للتنمية –عُمان، ويسعى إلى تشجيع الشباب على إنشاء مشاريع تجارية خاصة بهم، ورفع مستوى الوعي بين طلبة المدارس حول أهمية المشاريع الصغيرة (أو ريادة الأعمال) إذ انطلق البرنامج في العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١م.

٥. برنامج مواهب تكاتف بالتعاون مع شركة تكاتف عمان، وتهدف إلى تعزيز معرفة الطلبة بالاحتياجات المهنية القادمة للقطاع الخاص، مع التركيز على المهارات المطلوبة لكل مهنة عبر اطلاع الطلبة على العادات السبع للشباب الأكثر فاعلية. وتستهدف طلبة الصف التاسع في المحافظات التي بها

شركات النفط العمانية وتم تحديد أربعة مجالات (مشغل حقول نفط – فني ميكانيك – فني كهربائي – فني أجهزة دقيقة).

ولمزيد من التفعيل لهذا الجانب تم تشكيل لجنة "ريادة الأعمال" بموجب القرار الوزاري (٢٠١٢/٤٢٢)، وفي ظل هذا البرنامج قامت الوزارة بمجموعة من الفعاليات، أهمها:

- تنفيذ العديد من الورش التدريبية والبرامج للطلبة والأخصائيين لخوض تجربة ريادية في مجال العمل التجاري أو الاجتماعي في سن مبكر وهم على مقاعد الدراسة، وتعريف الطلبة بالجدوى الاقتصادية لهذا المسار في الحياة المهنية المستقبلية لهم.
- التنظيم لفعاليات الندوة الوطنية "التعليم لريادة الأعمال والابتكار" في العام ٢٠١٣/٢٠١٤م التي هدفت إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في أوساط المتعلمين، وإبراز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل.
- المشاركة في "ندوة التعليم الريادي وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".
- المشاركة بأوراق عمل في أسبوع ريادة الأعمال العالمي الذي يعقد في شهر نوفمبر من كل عام.
- حصر المبادرات الطلابية المتعلقة بريادة الأعمال وتقييمها وتضمينها في معرض على هامش ندوة "التعليم لريادة الأعمال والابتكار".
- تنظيم حلقة عمل "دمج ريادة الأعمال في التعليم"، التي هدفت إلى اقتراح وسائل تحسين نقل ريادة الأعمال إلى المتعلمين، والسعي إلى تضمين ريادة الأعمال في المناهج والبرامج التعليمية، وتفعيل التواصل بين المؤسسات التعليمية وسوق العمل فيما يخص ريادة الأعمال.
- تنظيم ندوة "التعليم وكفايات القرن الحادي والعشرين" التي نفذت في الفترة من ٢٢-٢٤ سبتمبر ٢٠١٣م للتعرف على الإطار النظري والمفاهيمي لكفايات القرن الحادي والعشرين، واستكشاف متطلبات سوق العمل العماني وفرص التوظيف على ضوء خطط التنمية الاقتصادية، والعمل على تحديد الكفايات التي يحتاجها سوق العمل العماني من مخرجات النظام التعليمي بالسلطنة.
- المشاركة السنوية في معرض فرص التوظيف والتدريب بجامعة السلطان قابوس.
- إعداد تقارير دورية متنوعة تتعلق بإحصائيات حول العمالة الوطنية والعمالة الوافدة في القطاع الخاص وأعداد الباحثين عن عمل، والفرص الوظيفية في القطاعات المختلفة الحكومية والخاصة.

٣,٩,١ أبرز التحديات التي تواجه الوزارة لتوثيق الشراكة مع المجتمع وقطاع الأعمال:

تقف الوزارة أمام جملة من التحديات في هذا الجانب نجملها في الآتي:

- عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية حول سوق العمل، بسبب عزوف بعض الجهات في القطاع الخاص عن توفير المعلومات والبيانات المطلوبة.
- قلة الاستفادة من خدمات البوابة التعليمية من مختلف المعنيين بالمجتمع، وذلك لأسباب تقنية وثقافية.
- التفاوت في تفعيل مجالس الآباء والأمهات على مستوى المحافظات والمدارس.
- عزوف أولياء الأمور عن المشاركة في تفعيل أدوارهم لأسباب ترتبط بالعمل وجوانب اجتماعية وثقافية.
- عدم وجود دعم مالي كافٍ لبرامج التواصل مع أولياء الأمور والمجتمع وفعالياته.
- الاتجاهات السلبية السائدة التي تؤثر في مدى التعاون والدعم بين المدرسة والمجتمع.

- ضعف قناعة بعض الأفراد والجهات بإمكانيات المدارس والوزارة لخدمة المجتمع بوجه عام، مما يترتب عليه قلة الدعم والتعاون من قبل هذه الفئة.
- التغير السريع في المجتمع، والحاجة إلى رفع كفايات الكوادر العاملة بالوزارة والمدارس في مجال التواصل مع المجتمع ومؤسساته من خلال برامج متخصصة تقدم نماذج متنوعة لقنوات وجوانب التواصل الممكنة.

٤,٩,١ التوجهات المستقبلية

توجد مجموعة من التوجهات المستقبلية لتوسيع العلاقة بالمجتمع وقطاع الأعمال وتعزيزها نذكر منها ما يأتي:

- تغيير الثقافة السائدة حول العلاقة بين المدرسة والمجتمع، من خلال غرس ثقافة أن التعليم مسؤولية الجميع، وأن المدارس مؤسسات مفتوحة بجهود المجتمع بجميع أفراده ومؤسساته الخاصة والعامة لتحقيق أهداف الوزارة ورسالتها.
- إيجاد آليات أكثر فاعلية لمشاركة المجتمع بفعالية في صياغة الأنظمة والمناهج المدرسية، وتوفير البيئة المناسبة لدعم مواهب الطلبة وقدراتهم.
- تطوير الأنظمة واللوائح بحيث تواكب التغيرات في ثقافة المجتمع واحتياجاته.
- تحفيز التواصل الفاعل والمستمر والمتبادل بين المدرسة والمجتمع من خلال تنويع قنوات التواصل وآلياتها بحيث تتلاءم مع قدرات مختلف المجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع وحاجاتها.
- رفع كفايات الكوادر العاملة بالوزارة والمدارس في مجال التواصل مع المجتمع ومؤسساته من خلال برامج متخصصة.
- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.
- غرس ثقافة ريادة الأعمال لتكون مكوناً رئيساً في المنهج المدرسي.
- متابعة توصيات الندوة الوطنية «التعليم لريادة الأعمال والابتكار».
- تعزيز التعاون بين رواد الأعمال وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وغرفة تجارة وصناعة عمان من خلال إقامة مجموعة من الورش والندوات والمبادرات والمعارض التي تخدم ريادة الأعمال وقطاع التعليم.

الفصل العاشر

المواءمة بين مخرجات التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي

نتيجة للتطور الكمي الملحوظ في أعداد مخرجات التعليم المدرسي، الراغبة في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ونظراً لارتباط مخرجات التعليم العالي بمستجدات سوق العمل ومواءمتها مع مخرجات التعليم المدرسي؛ فإنه من الأهمية بمكان متابعة مستجدات سوق العمل على الصعيدين المحلي والدولي، ومواءمة برامج التعليم المختلفة بما يتوافق مع هذه المستجدات.

وتهتم الوزارة ممثلة في المركز الوطني للتوجيه المهني بتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي ومستجدات سوق العمل من خلال القيام بمجموعة من الأدوار يمكن تلخيصها في الآتي:-

١. تطوير الخطة الدراسية لمواءمة متطلبات التعليم العالي وسوق العمل ومستجداته (ورد تفصيلها في الفصل الخامس).

٢. تعيين أخصائيي التوجيه المهني لتوعية الطلبة بالتخصصات المختلفة من خلال التنسيق مع مركز القبول الموحد.

٣. العمل على التوعية بخيارات المواد الدراسية من خلال:

- تزويد المدارس بالوسائل المعينة للطلاب في عملية اختيار المواد الدراسية التي تتلاءم ومتطلبات التعليم العالي (دليل الطالب وولي الأمر، ودليل أخصائي التوجيه المهني، ومطويات ومنشورات).
- توعية الأخصائيين من خلال تنفيذ ورش للتعريف بالمستجدات من البرامج والتخصصات بمؤسسات التعليم العالي المختلفة.
- توعية أولياء الأمور من خلال الحلقات النقاشية.
- إعداد تقارير إحصائية سنوية بخيارات طلبة الصفين الحادي عشر والثاني عشر لمواد الخطة الدراسية لحصر الطلبة في المسارات التعليمية المختلفة.
- تفعيل وسائل الإعلام المختلفة في عملية التوعية.

٤. التعاون مع التعليم العالي من خلال:

- تنفيذ ورش لامركزية لأخصائيي التوجيه المهني في جميع المحافظات حول مستجدات مركز القبول الموحد من البرامج والتخصصات المختلفة.
- إصدار ملحق خاص من مجلة النجاح المهني حول الدراسة الجامعية في يونيو ٢٠١٤م.
- المشاركة في معارض مؤسسات التعليم العالي وتوعية الطلبة وأخصائيي التوجيه المهني بمواعيد إقامة المعارض؛ للاستفادة من المؤسسات التي تقدم برامجها في المعرض.
- تفعيل أكبر لوسائل التواصل الاجتماعي لإرسال مواد توعوية حول مؤسسات التعليم العالي وآليات التسجيل والقبول والمستجدات.
- تفعيل منتدى التوجيه المهني في الرد على استفسارات طلبة الدبلوم العام حول التخصصات والبرامج المطروحة في القبول الموحد؛ إذ بلغت عدد المشاركات: ١٧٢٢ مشاركة، أما عدد المشاهدات فقد بلغت: ٤٩,٦٢٨ مشاهدة خلال الفترة من يونيو ٢٠١٤م وحتى أغسطس ٢٠١٤م.

٥. التعاون مع المؤسسات المعنية بسوق العمل من خلال:

- إعداد الوصف الوظيفي للوظائف والمهن المختلفة.
- التواصل مع الجهات المعنية لحصر أعداد الباحثين عن عمل في مختلف التخصصات والقطاعات.
- إعداد التقارير حول الفرص الوظيفية في القطاعين الحكومي والخاص، وحول المهارات الأكثر طلباً في سوق العمل.

٦. التنسيق مع وزارة التعليم العالي من خلال مركز القبول الموحد حول توفير عدد من الفرص الدراسية للطلبة ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة.

٧. تسليط الضوء على متطلبات سوق العمل العماني وفرص التوظيف على ضوء خطط التنمية الاقتصادية، والعمل على تحديد الكفايات التي يحتاجها سوق العمل العماني من مخرجات النظام التعليمي بالسلطنة من خلال ندوة «التعليم وكفايات القرن الحادي والعشرين» ٢٢-٢٤ سبتمبر ٢٠١٤م.

١,١,١ أبرز التحديات التي تواجه الوزارة للمواءمة بين مخرجات التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي:

- ضعف مشاركة مؤسسات المجتمع المحلي وأولياء الأمور في دعم برنامج التوعية بخيارات الطلبة للمواد الدراسية.
- ارتفاع كلفة إنتاج المواد الفلمية أو الإعلانية الخاصة بجانب التوعية الطلابية، مع قلة الدعم المالي المعتمد.
- عدم وجود رؤية واضحة حول مستقبل البرامج المطروحة وتوصيف تلك البرامج والتخصصات.
- عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية حول سوق العمل، بسبب قلة مشاركة بعض الجهات المعنية في توفير البيانات المطلوبة.

١,١,٢ التوجهات المستقبلية

- تأسيس قاعدة بيانات دقيقة لحاجات السوق من الوظائف والمهارات بالرجوع إلى الجهات المعنية.
- بناء قدرات المختصين في مجال التوجيه المهني من خلال برامج تدريبية متخصصة.
- رفع وعي الطلبة وأولياء الأمور بالتخصصات والبرامج الدراسية المطروحة في مؤسسات التعليم العالي.
- تعزيز الشراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي من خلال تنفيذ برامج تسهم في تنمية مهارات الطلبة لاختيار موادهم الدراسية والتخطيط لمستقبلهم المهني.
- تطوير دليل الطالب للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي للمرحلة الجامعية الأولى.
- تطوير آليات لتفعيل التواصل مع مختلف المؤسسات المعنية بسوق العمل لتوفير بيانات تسهم في مساعدة الطلبة على اختيار البرامج والتخصصات الملائمة لسوق العمل.
- التنسيق مع وزارة التعليم العالي لتوفير إصدارات ومطويات تعريفية حول مؤسسات التعليم العالي.

الفصل الحادي عشر

مؤشرات التعليم المدرسي

١,١١,١ تحليل الوضع الراهن للتعليم المدرسي:

أشارت دراسة (التعليم في سلطنة عُمان- المُضي قُدماً في تحقيق الجودة، ٢٠١٢) إلى ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي، وانخفاض معدلات الانقطاع، والإعادة بشكل يماثل تلك المعدلات الخاصة ببلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو تفوقها، كما أشارت نتائج هذه الدراسة أيضاً إلى أن نتائج عمليات تقويم تعلم الطلبة التي تتم على المستويين المحلي والدولي هي دون التوقعات المرجوة، إضافة لذلك لوحظ تدني مستوى أداء الذكور مقابل مستوى أداء الإناث بشكل يسترعي الانتباه. أيضاً أشارت الدراسة إلى أن من بين العوامل كافة التي تؤثر في تعلم الطلبة تعد جودة التدريس هي العامل الأكثر أهمية، ولذلك تركزت توصياتها حول أهمية دعم جودة المخرجات وتعزيزها خلال الفترة المقبلة من خلال العمل على أولويتين واسعتي النطاق، هما: بناء ثقافة معايير التعلم العليا (مستويات الأداء)، وتطوير قدرات المعلمين في مهارات التدريس، وما قد يتطلبه الأمران من تحقيق قفزة كبيرة في مجال الجودة والتخطيط الدقيق وتوفير الموارد الكافية، ومع ذلك فإن الإنجازات التي تحققت في قطاع التعليم خلال الفترة الماضية تعطي الثقة بأن سلطنة عمان قادرة على مواجهة كل التحديات.

٢,١,١ مؤشـرات إحصائية حـول نظام التعليم المدرسـي مقارنة مع أنظمة التعليم المدرسي في بعض الدول المتقدمة:

هدفت هذه المقارنة إلى إبراز أهمية معرفة الأوضاع التعليمية في السلطنة مقارنة مع بعض الأقطار الأخرى العربية والأجنبية، والتركيز على المتقدم منها، بحيث يمكن الخروج بشكل يوضح مدى التطور والتحسن القائم والمرغوب تحقيقه وتفادي أي سلبيات من الممكن اكتشافها. ولأجل أغراض المقارنة فقد تم اختيار أربعة مؤشرات تربوية رئيسة، وهي: نسبة الالتحاق الصافي المعدلة، معدل طالب/معلم، معدلات الانقطاع، معدلات الإعادة.

اقتصرت المقارنة على (١٨) دولة تم اختيارها بناءً على موقعها في تقرير التنافسية العالمية ٢٠١٤/٢٠١٥م من جهة، ومن جهة أخرى بناءً على تنوعها، حيث اختيرت دول مجلس التعاون بحكم موقع السلطنة تحت منظومتها، وعلى مستوى الدول العربية اختيرت دول، مثل: الأردن وتونس بحكم تقدمها على الدول العربية الأخرى في جودة التعليم، وكذا الحال في بعض الدول الأجنبية الأخرى؛ كالولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا ونيوزلندا، وفنلندا، وتركيا، والهند أيضاً. وقد تم اعتماد البيانات المنشورة في موقع اليونسكو للإحصاء (مركز البيانات)، والتي تعود للفترة الزمنية للعام الدراسي المنتهي بعام ٢٠١٢م، والدول التي لم تتوافر بها بيانات ٢٠١٢م تم اعتماد بياناتها للعام السابق ٢٠١١م.

أولاً: مؤشر نسب الالتحاق الصافي المعدلة:

تشير النسبة المرتفعة للالتحاق الصافي المعدلة إلى درجة عالية من فرص التعليم. وبالنظر إلى احتساب هذا المؤشر فإنه يشمل جميع الملتحقين في العمر الرسمي للمرحلة بغض النظر عن الصف مقسوماً على عدد السكان في الفئة العمرية الرسمية لتلك المرحلة، ولا يمكن أن تتجاوز نسبة الالتحاق الصافي المعدلة (١٠٠٪).

(أ) نسب الالتحاق الصافي المعدلة للصفوف (١-٦):

على مستوى دول الخليج التي توافرت بياناتها (عمان، والسعودية، والإمارات) جاءت السلطنة في المرتبة الثانية بنسبة (٩٧,٤٣٪)، أما على مستوى الدول العربية (مصر، والأردن، وتونس، وفلسطين) حصلت السلطنة أيضاً على المرتبة الثانية بعد تونس، في حين حققت السلطنة أيضاً نسبة أعلى بمقارنتها مع كل من: تركيا، واستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ارتفاع قيمة هذا المؤشر في السلطنة في العام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣م، إذ بلغت (٩٨,٢٪)، ويعود ذلك في جزء منه إلى التوسع الكبير في برنامج دمج ذوي الإعاقة بالنظام التعليمي العادي بالسلطنة، ومن ثم إتاحة الفرصة للمزيد من الطلبة للالتحاق بالتعليم. شكل (١,١١,١) يوضح تلك النتائج.

شكل (١,١١,١) مقارنة الالتحاق الصافي المعدلة للصفوف (١-٦) للعام ٢٠١٢م

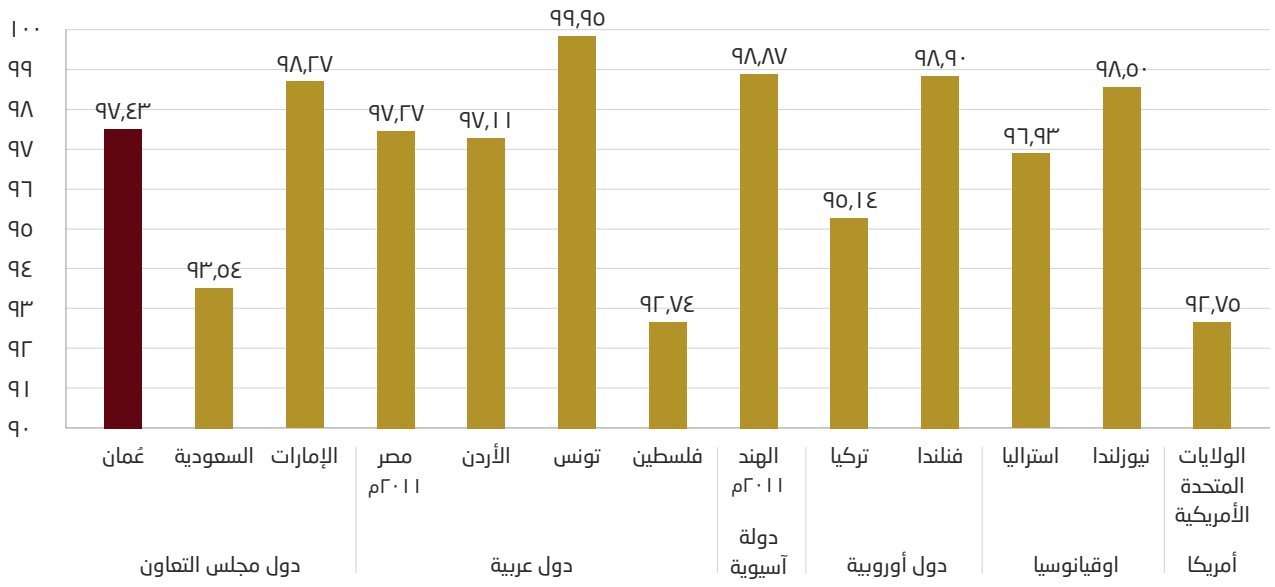

(المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٥م)

*والدول التي لم تتوفر بها بيانات ٢٠١٢م تم اعتماد بياناتها للعام السابق ٢٠١١م.

(٢) نسب الالتحاق الصافي المعدلة للصفوف (٧-٩)

تم تعديل نسبة السلطنة لأن النسبة الواردة في بيانات اليونسكو غير مقاربة للنسبة المحسوبة وطنياً، وقد جاءت نتائج المقارنة كما يوضحها شكل (٢,١١,١).

شكل (٢,١١,١) مقارنة نسب الالتحاق الصافي المعدلة للصفوف (٧-٩) للعام ٢٠١٢م

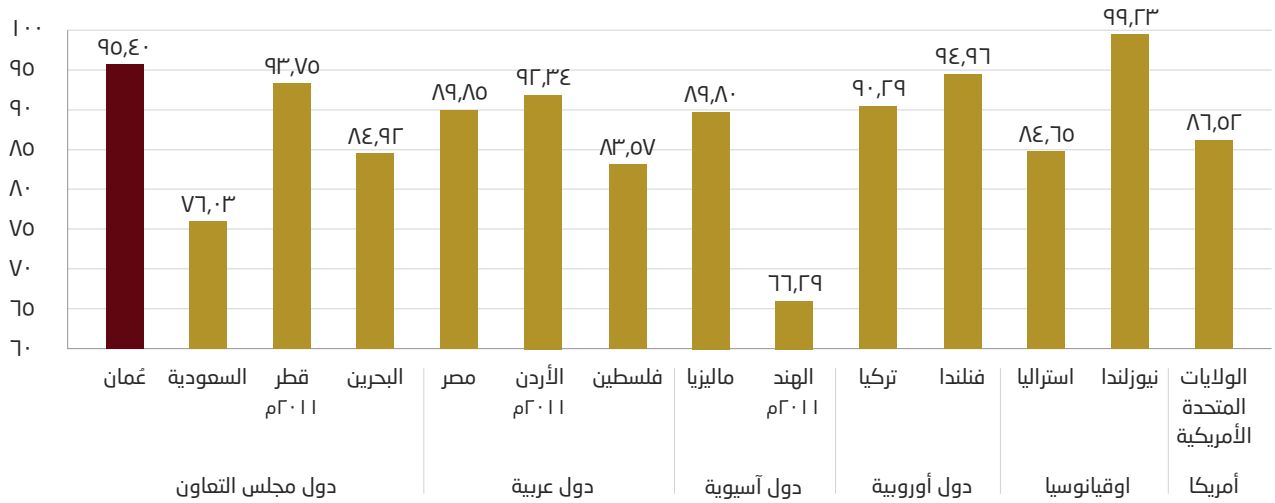

(المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٥م)

*والدول التي لم تتوفر بها بيانات ٢٠١٢م تم اعتماد بياناتها للعام السابق ٢٠١١م.

من الشكل (٢,١١,١) يلاحظ أن السلطنة قد احتلت المرتبة الأولى بين كل من (البحرين، والسعودية، وقطر) من دول الخليج التي توافرت بياناتها، حيث بلغت نسبة الالتحاق الصافي المعدلة للصفوف (٧-٩) في السلطنة (٩٥,٤٠٪)، كذلك تقدمت السلطنة على مصر (٨٩,٨٥٪) والأردن (٩٢,٣٤٪) في هذا المؤشر، كما تقدمت السلطنة أيضا على كل من الهند وتركيا وفنلندا وأستراليا وكذلك أمريكا في تحقيق نسبة التحاق أعلى من هذه الدول في هذا المؤشر.

(٥) نسب الالتحاق الصافي المعدلة للصفوف (١٠-١٢):

تضم الصفوف (١٠-١٢) الطلبة ذوي الفئة العمرية من (١٥-١٧) سنة، وقد جاءت نتائج المقارنة لهذه الفئة كالآتي:

- جاءت السلطنة في الترتيب الأخير بين دول الخليج (السعودية، وقطر، والبحرين) في نسبة الالتحاق المذكورة؛ إذ بلغت نسبة السلطنة (٨٥,٨٥٪)، بينما تقدمت على الأردن ومصر في تحقيق فارق (١٣٪) عن مصر، و(٧٪) عن الأردن، كما تقدمت أيضاً على كل من ماليزيا بفارق كبير بلغ قرابة (٢٢٪)، وبفارق بلغ قرابة (١١٪) عن تركيا.
- حققت كل من دول (فنلندا، واستراليا، ونيوزلندا، وأمريكا) تقدماً على السلطنة في هذا المؤشر، تراوحت نسبة الفرق بين (٣٪- ٩٪) تقريباً، أي أن وضع السلطنة في هذا المؤشر يعد مقبولاً مقارنة بالدول الأخرى، ولكن الأمر يستدعي دراسة الأسباب كافة من وراء تدني نسب الالتحاق المعدلة لهذه الصفوف، والبحث في العوامل المؤثرة فيها بما يكفل رفع نسبة التحاق هذه الفئة بالتعليم المدرسي مستقبلاً. والشكل (٣,١١,١) يستعرض نتائج هذه المقارنة.

شكل (٣,١١,١) مقارنة نسب الالتحاق الصافي المعدلة للصفوف (١٠-١٢) للعام ٢٠١٢م

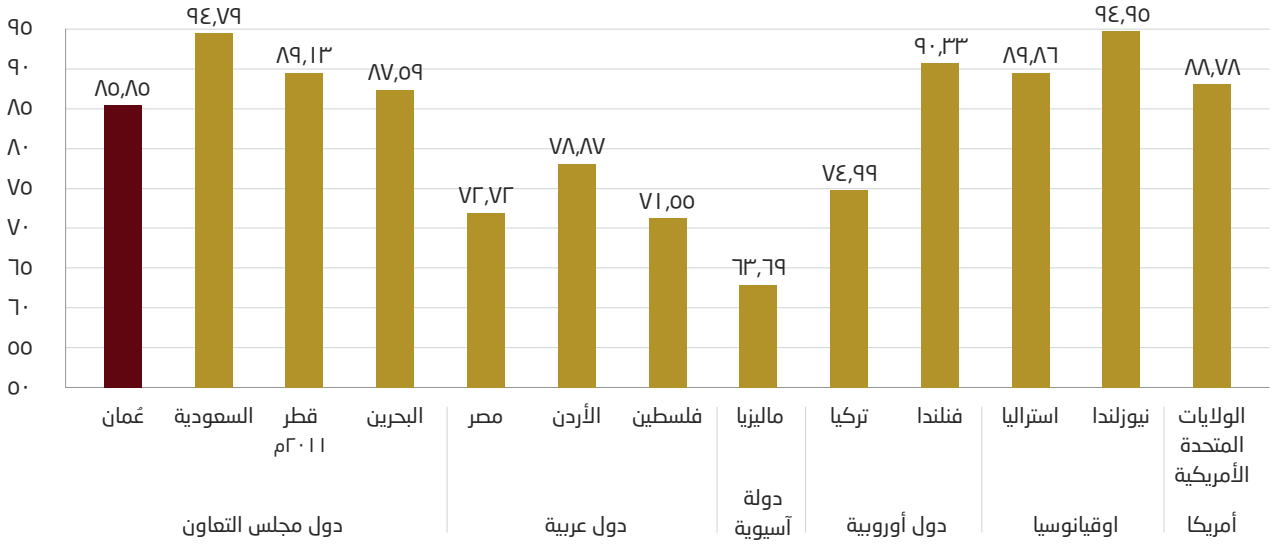

(المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٥م)

*والدول التي لم تتوفر بها بيانات ٢٠١٢م تم اعتماد بياناتها للعام السابق ٢٠١١م.

ثانياً: مؤشر طالب لكل معلم:

تشير النسبة المرتفعة في هذا المؤشر إلى أن على كل معلم أن يُعلم عدداً كبيراً من الطلبة ، الأمر الذي قد يؤدي إلى تدني مقدار الاهتمام الذي يحظى به كل طالب من قبل المعلم، والعكس صحيح حيث إن انخفاض هذه النسبة يعني قلة عدد الطلبة في الفصول مما يُمكّن المعلم من زيادة اهتمامه بكل طالب، ومن ثم الإسهام في تحسين الأداء الدراسي لهم.

ملحوظة: فيما يتعلق ببيانات السلطنة في هذا المؤشر فقد تم حسابه بشكل تقديري معتمداً على عدد الشُعب لكل مرحلة، وذلك لأن هذا المؤشر في مدارس السلطنة يُحسب كمؤشر إجمالي لجميع الصفوف (١-١٢)؛ وعليه ففي تفصيل المراحل تم حسابه بشكل تقديري لكل مرحلة مستقلة.

(١) طالب/معلم للصفوف (١-٦):

بمقارنة السلطنة مع الدول الأخرى العربية والأجنبية الموضحة في الشكل (٤,١١,١) نجد أن السلطنة حققت تقدماً ملموساً في توفير المعلمين من حيث الكم إذ بلغ (١٠) طلاب تقريباً لكل معلم، في حين بلغ معدل طالب لكل معلم في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من (١٤) طالباً للمعلم الواحد وفي تركيا أكثر من (٢٠) طالباً لكل لمعلم، أما على مستوى دول الخليج العربي فقد جاءت السلطنة في المرتبة الثانية بعد الكويت.

شكل (٤,١١,١) مقارنة معدل طالب/معلم للصفوف (١-٦) للعام ٢٠١٢م

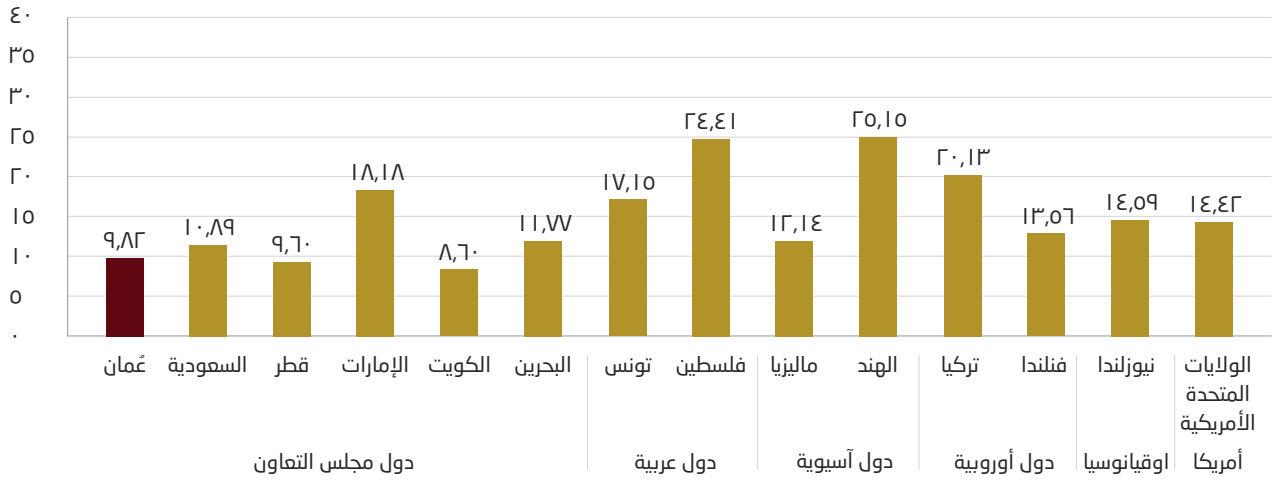

(المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٥م)

(٢) طالب/معلم للصفوف (٧-٩):

يعرض شكل (٥,١١,١) نتائج المقارنة في هذا المؤشر للصفوف (٧- ٩).

شكل (٥,١١,١) مقارنة معدل طالب/معلم للصفوف (٧-٩) للعام ٢٠١٢م

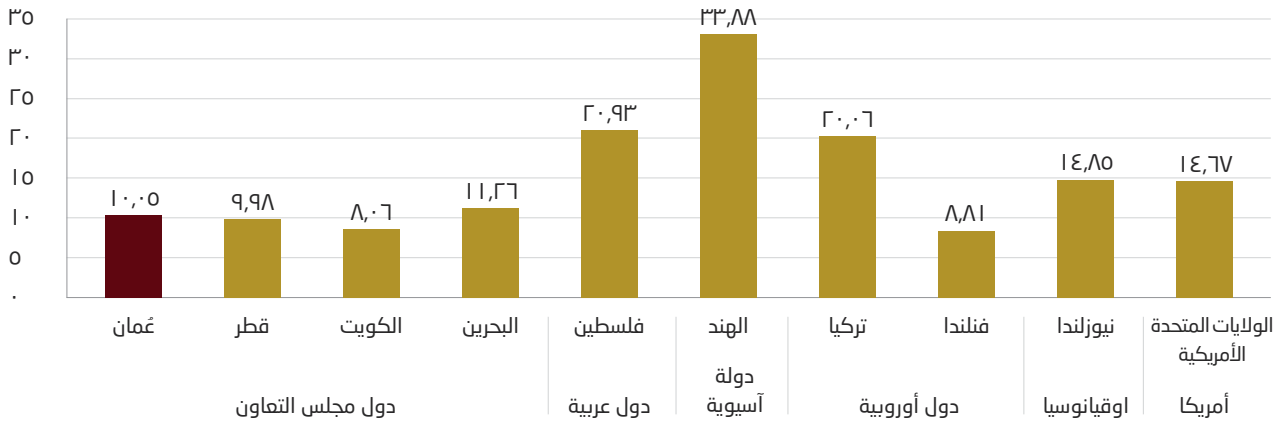

(المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٥م)

المتتبع للشكل (٥,١١,١) يلاحظ أن السلطنة أيضاً جاءت في المرتبة الثانية بعد الكويت في تحقيق أقل معدل لنصيب المعلم من الطلبة للصفوف (٧-٩) مقارنة بدول الخليج العربي، بينما تقدمت على كل من: الهند وتركيا ونيوزلندا والولايات المتحدة الأمريكية في توفير عدد أكبر من المعلمين للطلاب، وعلى مستوى الدول العشر الموضحة بالشكل(٦,١١,١) جاءت السلطنة في المرتبة الرابعة.

(٣) طالب/معلم للصفوف (١٠-١٢):

شكل (٦,١١,١) مقارنة معدل طالب/معلم للصفوف (١٠-١٢) للعام ٢٠١٢م

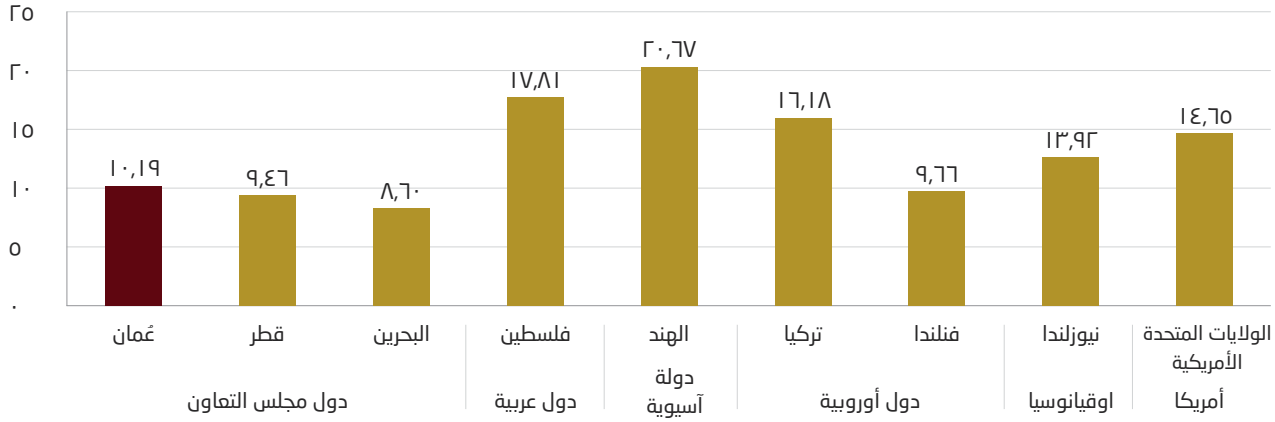

(المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٥م)

من خلال شكل (٦,١١,١) وبمقارنة السلطنة مع الدول الأخرى في الصفوف (١٠- ١٢) نجد أن المقارنة على مستوى دول الخليج (البحرين، وقطر) جاءت النتائج متقاربة جداً في هذا المعدل لهذه الصفوف، بينما تقدمت نتائج السلطنة على كل من: الهند وتركيا ونيوزلندا والولايات المتحدة الأمريكية في توفير عدد أكبر من المعلمين للطلبة.

ثالثاً: مؤشر الانقطاع:

يقيس هذا المؤشر ظاهرة انقطاع الطلبة من فوج معين عن المدرسة قبل إتمام دراستهم وتأثيرها على الفعالية الداخلية الخاصة بالنظم التعليمية. وفضلاً عن ذلك، يعد هذا المؤشر من المؤشرات الرئيسة لتحليل تدفق الطلبة، وتوقع نسب التدفق من صف إلى آخر في إطار المرحلة التعليمية. وينبغي أن يقارب المعدل (٠ ٪) بشكل مثالي؛ إذ يعكس ارتفاع معدل الانقطاع مشكلات تتعلق بالفعالية الداخلية للنظام التعليمي، ومن خلال مقارنة المعدلات عبر الصفوف يمكن تحديد المشكلات التي تستدعي تركيز السياسات على نطاق أوسع.

ملحوظة: خلال جمع البيانات الخاصة بالمقارنة في هذا المؤشر وجد أن هناك اختلافاً في الصفوف التي تشملها كل من نسبتي الانقطاع والإعادة في بيانات منظمة اليونسكو، فقد وُجدت مرحلتان فقط؛ مرحلة Primary والتي تضم الصفوف (١- ٧)، ومرحلة Lower Secondary والتي تشمل الصفوف (٨- ١٢)، مع أنه عادة ما تكون مرحلة Primary للصفوف (١-٦)، ومرحلة Lower Secondary للصفوف (٧-٩).

(١) مؤشر الانقطاع بالمرحلة الابتدائية-الصفوف (١-٦):

شكل (٧,١١,١) مقارنة معدل الانقطاع للعام ٢٠١٢م للصفوف (١-٦)

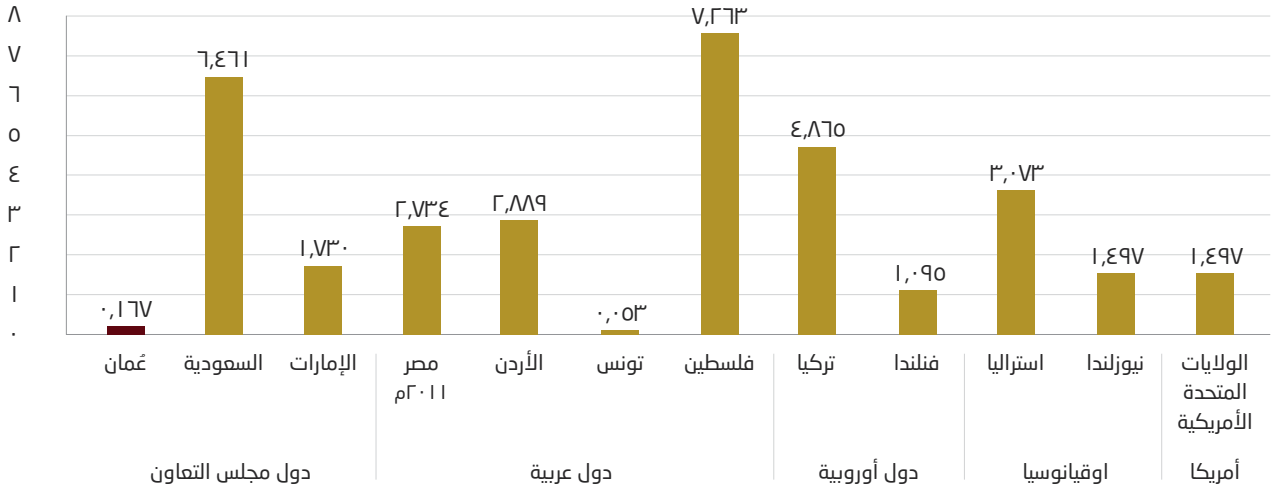

(المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٥م)

*والدول التي لم تتوافر بها بيانات ٢٠١٢م تم اعتماد بياناتها للعام السابق ٢٠١١م.

من خلال البيانات المتوافرة للدول التي تم اختيارها للمقارنة في شكل (٧,١١,١) وجد ما يأتي:

على مستوى دول مجلس التعاون المتوافرة بياناتها لهذا المؤشر وعددها ثلاث دول، تأتي السلطنة أولاً بمعدل (٠,١٧٪)، وعلى مستوى الدول العربية التي تم اختيارها للمقارنة جاءت السلطنة في المرتبة الثانية بعد الجمهورية التونسية (٠,٠٥٪)، أما على مستوى الدول الأجنبية تظل السلطنة بمركز ممتاز جداً من حيث انخفاض هذا المؤشر بهذه المرحلة.

(٢) مؤشر الانقطاع بالمرحلة الإعدادية -الصفوف (٧-٩):

حققت السلطنة المركز الأول لمؤشر الانقطاع لهذه المرحلة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة بلغت (٠,٦٪)، وينطبق القول نفسه عند مقارنتها بالدول العربية الواردة في المقارنة. أما على مستوى الدول الأوروبية الواردة في شكل (٨,١١,١) جاءت السلطنة في المركز الثاني بعد فنلندا من حيث

انخفاضه، وهذا مؤشر إيجابي يعكس مدى اهتمام الوزارة بتقليل قيمة هذا المؤشر من خلال نشر الوعي بأهمية العلم والتعلم، وتسخير كل الإمكانيات اللازمة لتوفير بيئة مشجعة للتعلم.

شكل (٨,١١,١) مقارنة معدل الانقطاع للعام ٢٠١١م للصفوف (٧-٩)

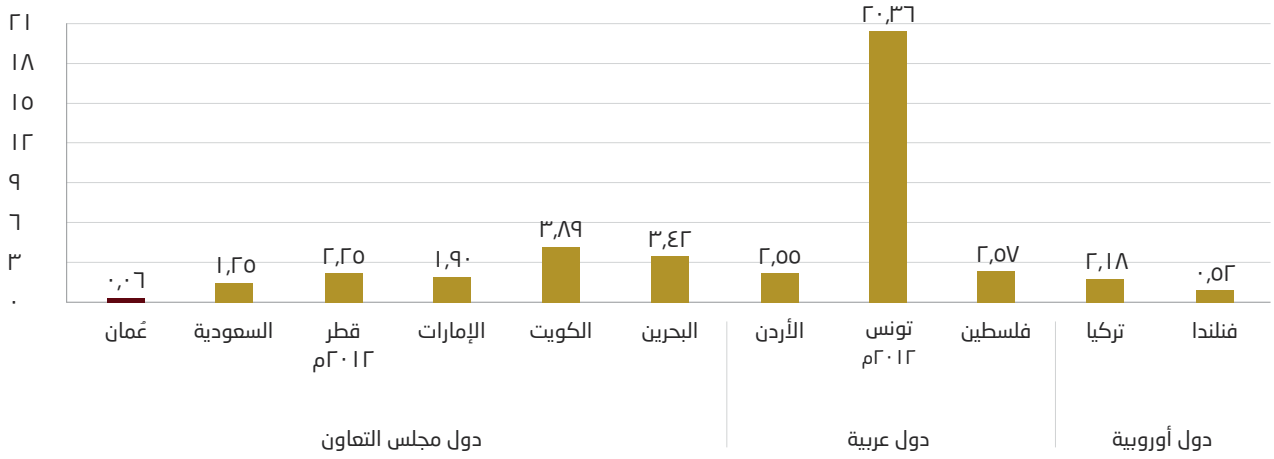

(المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٥م)

رابعاً: مؤشر الإعادة:

يقيس هذا المؤشر مدى إعادة الطلبة للصفوف وتأثير ذلك على الفعالية الداخلية للنظام التعليمي، ويعد في الوقت عينه من المؤشرات الأساسية لتحليل تدفق الطلاب وإسقاطه من صف لآخر ضمن المرحلة التعليمية، ومن الناحية المثالية يجب أن يقترب معدل الإعادة من الصفر، ويعكس ارتفاع هذا المعدل تدني الأداء التعليمي بوجه عام، مما يستلزم دراسة معمقة لتحديد الأسباب واقتراح الحلول المناسبة.

(أ) مؤشر الإعادة بالمرحلة الابتدائية-الصفوف (١-٦):

حققت السلطنة المركز الرابع بمعدل (١,١٠٪) على مستوى دول مجلس التعاون المتوافرة بياناتها لهذا المؤشر، أما على مستوى الدول الأوروبية فقد تقدمت فنلندا في هذا المؤشر الذي لم يزد على (٠,٣٨٪)، وبوجه عام وعلى مستوى جميع الدول الواردة في المقارنة في شكل (٩,١١,١) جاءت السلطنة في المركز السابع.

شكل (٩,١١,١) مقارنة معدل الإعادة للعام ٢٠١١م للصفوف (١-٦)

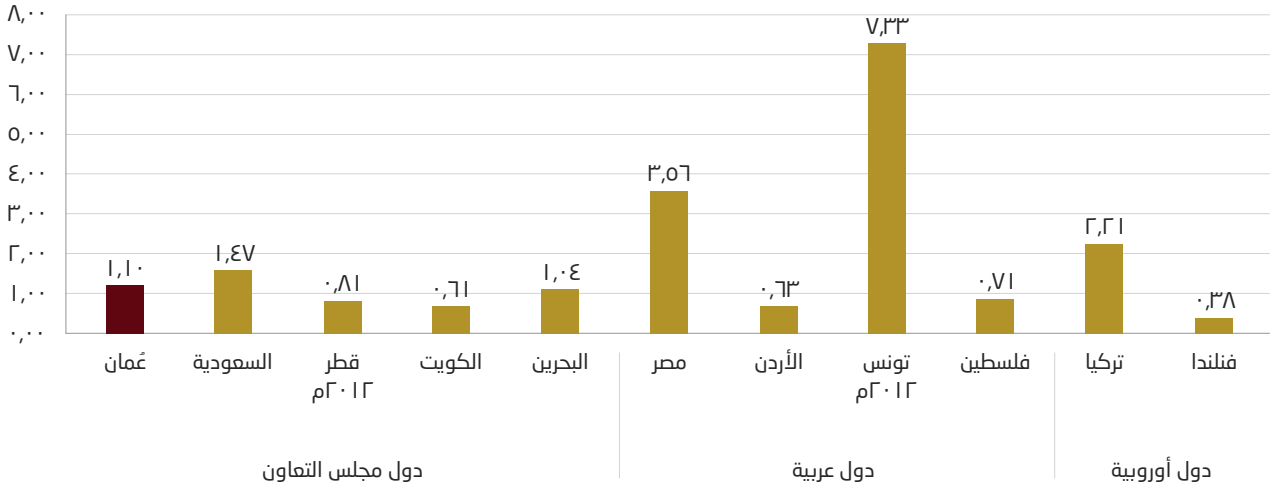

(المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٥م)

(٢) مؤشر الإعادة بالمرحلة الإعدادية -الصفوف (٧-٩):

بالنظر إلى شكل (١٠,١١,١) يتضح أن السلطنة جاءت في المرتبة الثانية بمعدل (٣,٢٦٪) بعد دولة قطر على مستوى دول الخليج العربي، وحققت المركز نفسه على مستوى الدول العربية التي تم اختيارها للمقارنة بعد جمهورية مصر العربية (١,٤٪)، وبوجه عام وعلى مستوى الدول الأربعة عشر الوارد ذكرها في شكل (٩,١١,١) تأتي السلطنة في المركز الرابع لهذا المؤشر.

شكل (١٠,١١,١) مقارنة معدل الإعادة للعام ٢٠١١م للصفوف (٧-٩)

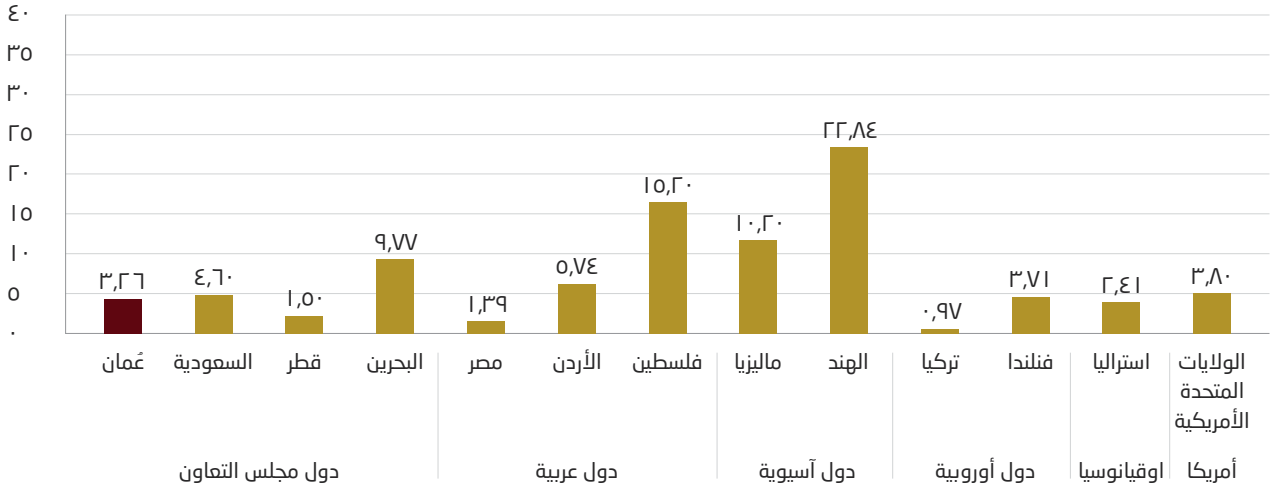

(المصدر: دائرة الإحصاء والمؤشرات، ٢٠١٥م)

إن إجمالي القول حول نتائج المقارنة المذكورة آنفاً تشير إلى أن مؤشرات السلطنة بوجه عام أظهرت نتائج مبشرة وتدعو للتفاؤل، وهي تشير أيضاً إلى فاعلية جيدة للأداء التعليمي بالسلطنة، الأمر الذي يثير الدافعية نحو تحقيق المزيد من التقدم سواء فيما يتعلق بجودة تعلم الطلبة أو جودة العمل التخطيطي بالوزارة.

الفصل الثاني عشر

برامج التعاون التربوي بين الدول والمنظمات المختلفة

تماشياً مع سياسة حكومة السلطنة نحو تقوية أواصر التعاون مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية، كمكتب التربية العربي، ومكتب التربية الدولي، ومنظمة اليونسكو والإيسيسكو والإليكسو واليونسيف والبنك الدولي، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على المستجدات في مختلف الجوانب التربوية والثقافية والعلمية، مما يسهم في دعم مسيرة التنمية المستدامة في السلطنة.
- إبراز إنجازات السلطنة والتطور الحاصل في قطاعات مختلفة، ودورها في المجالات التنموية بشكل إيجابي على المستويين العالمي والإقليمي.
- ضمان إيصال صوت السلطنة ومرئياتها المختلفة المتعلقة بالقضايا المتجددة بشكل دائم من خلال اجتماعات المؤتمرات العامة والمجالس التنفيذية للمنظمات.
- الاستفادة من الخبرات الفنية الدولية لتطوير البرامج والمشاريع المخطط لها ضمن الخطط الخمسية.
- بناء القدرات في مجال تنمية الموارد البشرية.
- الاستفادة من المنظمات فنياً ومادياً في تنفيذ بعض الفعاليات الثقافية والعلمية والتربوية داخل السلطنة.
- توطيد العلاقات بين السلطنة والدول الأخرى في المجال التربوي.
- الاستفادة من مذكرات التفاهم الموقعة بين السلطنة والدول والمنظمات المختلفة.
- تفعيل عضوية السلطنة في مختلف المجالس والهيئات الفرعية التابعة للمنظمات.

وفيما يلي أهم الأنشطة والبرامج التي نفذتها الوزارة مع بعض الدول والمنظمات الإقليمية والدولية:

أولاً: العلاقات الدولية

تتويجاً للعلاقات المتميزة بين سلطنة عمان والدول الشقيقة والصديقة، وتوطيداً للتعاون في عدد كبير من المجالات والاستفادة من الخبرات والتجارب التربوية في الحقل التربوي، قامت وزارة التربية والتعليم بتوقيع عدد من مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية للتعاون التربوي المشترك، تتضمن مذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية من مجالات التعاون المختلفة منها:

- تبادل المعلومات والخبرات والزيارات في المجالات التربوية ذات الاهتمام المشترك.
- تبادل الوفود من الشرائح التربوية والطلبة كافة للمشاركة في الدورات وورش العمل والندوات، كمشاركة الوفد الطلابي من السلطنة في قمتي هواتشونج للقيادة بسنغافورة بتاريخ ١٤-٢٢ يوليو ٢٠١٤م ومنتدى جيجو بكوريا الجنوبية بتاريخ ٤-١١ نوفمبر ٢٠١٤م.
- تبادل الوثائق التربوية والكتب والمطبوعات بأنواعها كافة في مجال التعليم.

ثانياً: المنظمات الدولية

أ - التعاون مع اليونسكو: للوزارة جهد كبير في تفعيل العلاقة بينها وبين منظمة اليونسكو في مختلف الجوانب ذات الصلة بعمل المنظمة، وفيما يأتي أمثلة على أوجه التعاون القائم بين الوزارة ومنظمة اليونسكو في مجال التعليم المدرسي:

- جارٍ العمل حالياً على وضع استراتيجية وطنية للتنمية المهنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمعلمين في سلطنة عمان، وتدريب المعلمين على تطبيق التكنولوجيا في التعليم، وإنتاج المصادر المفتوحة.
- الاستفادة من عضوية السلطنة في شبكة المدارس المنتسبة لليونسكو من خلال البرامج والفعاليات المختلفة.

- الحلقة الدراسية لمناقشة تقرير سلطنة عمان حول موضوع نظام التقييم والمقارنة المعيارية لنتائج التعليم (SABER)، وذلك بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠١٤م.
- الملتقى الدولي الأول نحو تحقيق المساواة في جودة التعليم العام والتعلم الفاعل المستدام الذي عقد بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٤-٢٧ فبراير ٢٠١٤م.
- ورشة عمل «دعم المصادر التعليمية المفتوحة لإعداد المدربين العمانيين لتطوير متطلبات الكفايات المهنية للمعلمين» وذلك خلال الفترة من ٣٠ مارس إلى ٢ أبريل ٢٠١٤م بمحافظة مسقط.
- الاجتماع العالمي للتعليم للجميع في مسقط في شهر مايو ٢٠١٤م بمشاركة ما يقارب (٣٠٠) من القيادات التربوية، يمثلون (٥٠) وفداً برئاسة وزراء التربية أو نوابهم من خمس مجموعات إقليمية، وممثلين عن الوكالات الراعية لحركة التعليم للجميع، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- ورشة العمل شبه الإقليمية لمراجعة التقارير الوطنية للتعليم للجميع في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن خلال الفترة من ١٨-٢٠ مايو ٢٠١٥م، والتي عقدت بمدينة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بالتعاون مع المركز الإقليمي للتخطيط التربوي ومكتب اليونسكو بالدوحة، ومكتب التربية العربي لدول الخليج.
- اجتماع المجلس الحكومي لبرنامج المعلومات للجميع بمقر اليونسكو، والذي عقد بباريس خلال الفترة ١٩-٢٠ مايو ٢٠١٤م.
- تنفيذ ورش عمل لوضع منهجية لتقييم الوضع الحالي لنظم البيانات المالية الوطنية للتعليم في سلطنة عمان خلال الفترة من ٢٠-٢٥ سبتمبر ٢٠١٤ بمسقط.
- الاجتماع التشاوري للأمناء العامين باللجان الوطنية للتربية والثقافة والعلوم بمنطقة الخليج العربي واليمن في مسقط خلال الفترة من ٢٩-٣٠ سبتمبر ٢٠١٤م.
- المشاركة في أسبوع التعليم للجميع (الفرص المتكافئة لتربية ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة) ببيروت.

ب- التعاون مع منظمات دولية أخرى، ومن أمثلة تعاون الوزارة مع المنظمات الدولية الأخرى (الإيسيسكو-الإلكسو- مكتب التربية العربي والدولي) ما يأتي:

- مشاركة وزارة التربية والتعليم في أعمال المنتدى الإقليمي الأول لسياسات المعلمين الذي عقد في أكاديمية الملكة رانيا للمعلمين بالأردن خلال الفترة من ٢٠-٢١ مارس ٢٠١٣م، وذلك بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والبنك الدولي.
- تنفيذ حلقة عمل مع منظمة (الألكسو) حول البرنامج العربي لتطوير مناهج التدريس وتوظيف تقنية المعلومات في التعليم والتعلم خلال الفترة من ٣-٤ نوفمبر ٢٠١٤م بفندق هرمز جراند بمحافظة مسقط.
- زيارة مدير مكتب الإيسيسكو الإقليمي بالشارقة لمقر الأمانة العامة للجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم وذلك في يوم ٨ سبتمبر ٢٠١٤م على هامش مشاركته حفل افتتاح الندوة الإقليمية حول تعزيز المفهومية القانونية للتراث الثقافي غير المادي، حيث تم استعراض أوجه التعاون المختلفة بين اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم والمكتب الإقليمي للإيسيسكو بالشارقة وسبل دعمها وتعزيزها، وأهم البرامج والأنشطة التي تدخل ضمن أولويات الإيسيسكو خلال المرحلة القادمة وسبل الاستفادة منها من قبل الدول الأعضاء بالمنظمة.
- المشاركة في أعمال الدورة العادية الثانية والعشرين للمؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) بتونس والذي أقيم خلال الفترة من ٢٩-٣٠ مايو ٢٠١٤م بالجمهورية التونسية.

- تنفيذ دورة تدريبية حول «التصرف الإلكتروني في الوثائق والأرشيف» خلال الفترة من ١٣-١٦ أكتوبر بمسقط.
- الورشة الإقليمية حول تحديد الأطر المفهومية والمؤسساتية لصون التراث الثقافي غير المادي والتي أقيمت بدولة الكويت خلال الفترة من ٦– ٩ مايو ٢٠١٤م، والتي نظمها المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب بدولة الكويت بالتعاون مع منظمتي الإيسيسكو والألكسو.
- زيارة وفد من منظمة (الملست) لمقر الأمانة العامة للجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم يوم ١٥ سبتمبر ٢٠١٤م، حيث قدم وفد المنظمة نبذة تعريفية عن أنشطتها وبرامجها التي تستهدف الشباب في مجالي العلوم والتكنولوجيا وسبل استفادة اللجنة الوطنية العمانية للتربية والثقافة والعلوم من برامج وأنشطة المنظمة والتعاون في تنفيذها.
- التعاون في مجال الدراسات والبحوث التربوية لتطوير التعليم في السلطنة، كدراسة «المضي قدما في تحقيق الجودة، ٢٠١٢» بالتعاون مع البنك الدولي (W.B).

١,١٢,١ أبرز التحديات التي تواجه تطوير العمل مع بعض الدول والمنظمات الإقليمية والدولية:

تواجه الوزارة بعض التحديات التي تعيق تطوير العمل مع هذه المنظمات منها:

- التفاوت في تفعيل مذكرات التفاهم بين الدول، بسبب ضعف آليات التواصل وعدم وجود تنسيق واضح بين وزارات التربية والتعليم، والظروف السياسية والأمنية والاقتصادية لبعض الدول.
- قلة الكوادر المتخصصة في مجال التعاون الدولي والعمل مع المنظمات.
- ندرة المدربين على المستوى المحلي في مجال العلاقات الدولية.
- قلة الإمكانيات المادية/المالية لدعم البرامج والخطط المعدة وتمويلها؛ كانعكاسات أزمة اليونسكو المالية.
- وجود إشكاليات في رصد البيانات والمؤشرات التربوية الواقعية الخاصة بالسلطنة.
- افتقار بعض المنظمات، مثل: الإيسيسكو والبنك الدولي إلى برامج ومشاريع طويلة الأجل لتحقيق أهداف معينة سواء تربوية أو ثقافية أو علمية، يمكن الاستفادة منها على المدى الطويل، وحتى إن وجدت فهي غير مفعلة بالشكل المطلوب.
- النقص الواضح في البرامج التربوية التي تنفذها بعض المنظمات كالإيسيسكو.
- تأخر بعض المراسلات والردود من قبل بعض المنظمات كالألكسو يعد تحدياً بالنسبة لانسيابية العمل.

٢,١٢,١ التوجهات المستقبلية

فيما يأتي أهم التوجهات المستقبلية للوزارة لتعزيز التعاون القائم مع المنظمات الإقليمية والدولية:

- السعي نحو تنفيذ المزيد من الاتفاقيات والبرامج التنفيذية مع الدول والمنظمات النشطة تربوياً.
- تفعيل مذكرات التفاهم والاتفاقيات والبرامج التنفيذية القائمة مع الدول الأخرى من خلال خطط إجرائية/تنفيذية.
- بناء جسور تواصل مع الدول المختلفة من خلال منسقين للعمل في تفعيل العلاقات التربوية.
- تنفيذ أهداف المبادرات العالمية والإقليمية فيما يتعلق بالتعليم، وخصوصاً ما يتعلق منها بأهداف المبادرة العالمية حول التعليم لما بعد عام ٢٠١٥م، ومبادرة خطة تطوير التعليم في الوطن العربي،

والتربية من أجل التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥م.

- الاستفادة بشكل أوسع من البرامج ذات العلاقة بالطفولة المبكرة، وكذلك البرامج التربوية المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة.
- السعي نحو الفوز بمناصب وعضويات جديدة في المنظمات والهيئات الفرعية التابعة لها.
- السعي نحو الاستفادة بشكل أوسع من الدراسات والبحوث التي تشرف عليها المنظمات.
- الاستفادة من المعاهد التربوية المتخصصة من الدرجة الأولى التابعة لليونسكو في دعم بعض البرامج والمشاريع في السلطنة، والاستفادة منها بشكل أكبر في إعداد الدراسات والبحوث التربوية في الجوانب التي تحتاجها السلطنة.
- تفعيل التعاون مع مختلف المجالس والمراكز واللجان التابعة للمنظمات.
- تعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وإسهام القطاع الخاص بالسلطنة في برامج عمل المنظمات.
- زيادة التركيز على بناء القدرات الوطنية والبرامج التي تسهم في التنمية المستدامة في مختلف الجوانب.

الباب الثاني

التعليم العالي

الفصل الاول

نبذة عن التعليم العالي

شهدت مسيرة التعليم العالي في السلطنة تطورات سريعة ومتلاحقة، انصب معظمها بادئ الأمر على التوسع الكمي بهدف إتاحة الفرصة التعليمية لجميع المواطنين من الذكور والإناث. ونظراً للحاجة الماسة لإعداد المعلمين للتدريس في مراحل التعليم المدرسي المختلفة، أنشئت الكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات في عام ١٩٨٢م، وتمتد فيها الدراسة لمدة سنتين تمنح الدبلوم المتوسط في التربية تحت إشراف وزارة التربية والتعليم. وفي عام ١٩٩٤م أنشئت وزارة التعليم العالي بموجب المرسوم السلطاني رقم (١٩٩٤/٢) لتتولى تنفيذ السياسات المعتمدة للتعليم العالي والبحث العلمي في ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطورات العلمية، ثم تم تحويل الكليات المتوسطة للمعلمين والمعلمات إلى كليات للتربية تمنح البكالوريوس في التربية، موزعة على ست محافظات أسندت مهمة الإشراف عليها إلى وزارة التعليم العالي، وقد أسهمت هذه الكليات في تعمين الهيئات التدريسية في التعليم المدرسي. وفي ضوء تقلص احتياجات وزارة التربية والتعليم من المعلمين، أصدر مجلس التعليم العالي (سابقاً) في عام ٢٠٠٤م قراره بتحويل كليات التربية إلى كليات للعلوم التطبيقية، تهدف إلى إعداد المتخصصين في مجالات العلوم التطبيقية، وتزويدهم بمستوى عال من المعارف والمهارات بما يواكب متطلبات التنمية في السلطنة، وفي الوقت ذاته استمرت كلية الرستاق بطرح برنامج معلم اللغة الإنجليزية.

وشهد التعليم الصحي في سلطنة عمان خلال العقود الأربعة الماضية تطوراً ملحوظاً من حيث الكم والنوع؛ ففي عام ١٩٧٠م، تم افتتاح أول برنامج صحي يعنى بتخريج مساعدي التمريض، في حين ارتفع عدد المعاهد الصحية التابعة لوزارة الصحة مع نهاية عام ٢٠١٣م إلى (١٣) معهداً موزعاً على مختلف المحافظات.

وتلبية لاحتياجات خطط التنمية الخمسية من الموارد البشرية التي تمتلك المهارات الفنية، تم الاهتمام بالتعليم التقني الذي بدأ بإنشاء كلية واحدة في عام ١٩٨٤م، تحت " مسمى كلية عمان الفنية الصناعية"، قبل أن يتم تحويل أربعة مراكز تدريب مهني إلى كليات فنية صناعية في كل من: المصنعة، ونزوى، وإبراء، وصلالة. وفي الوقت ذاته تم تغيير مسمى كلية عمان الفنية الصناعية لتصبح الكلية الفنية الصناعية بمسقط. وفي عام ٢٠٠٣م، تم تغيير مسمى الكلية الفنية الصناعية بمسقط لتصبح الكلية التقنية العليا، وتغيير مسميات الكليات الأخرى لتكون كليات تقنية، وبين عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٧م، تم إنشاء الكلية التقنية بشناص، والكلية التقنية بعبري، ليصبح مجموع الكليات التقنية (٧) كليات.

وفي عام ١٩٨٦م أنشئ معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد بموجب المرسوم السلطاني رقم (١٩٨٦/٢٤)، ليضطلع بمهمة تخريج كفاءات واعية وقادرة على استيعاب معطيات الحضارة المعاصرة ومشكلاتها المتجددة، ترسيخاً للقيم الوطنية والمثل الأخلاقية المستلهمة من مبادئ الإسلام والتراث الحضاري عمومًا والعماني خصوصاً. وفي عام ١٩٩٩م تم تغيير مسمى المعهد ليصبح معهد العلوم الشرعية، ويكون ضمن هيكل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. وفي عام ٢٠٠٠م بدأ المعهد لأول مرة في قبول الطالبات للدراسة في المعهد لنيل درجة الدبلوم في العلوم الشرعية، بعد أن كان مقتصرًا على الطلاب الذكور. وفي عام ٢٠١٤م، صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٤/٣٥) القاضي بإنشاء كلية العلوم الشرعية لتحل محل معهد العلوم الشرعية.

وتأسست كلية الدراسات المصرفية والمالية بموجب المرسوم السلطاني رقم (١٩٨٣/٦٤) في عام ١٩٨٣م، تحت إشراف البنك المركزي العماني وبدعم من البنوك التجارية؛ بهدف إعداد الكوادر المصرفية والمالية المؤهلة، وإجراء البحوث العلمية في المجالات المتعلقة بالقطاعين المصرفي والمالي. ومنذ إنشائها، ترفد الكلية صناعة الخدمات المصرفية والمالية بالكوادر المؤهلة أكاديمياً بما يتناسب مع احتياجات السوق المحلي، ويتضح ذلك جلياً من خلال نسب التعمين المتحققة في القطاع المصرفي.

وفي عام ١٩٨٦م، أنشئت جامعة السلطان قابوس بموجب المرسوم السلطاني رقم (١٩٨٦/٩) كأول جامعة حكومية ضمت خمس كليات في أول تأسيسها، وبلغ عدد طلبة الدفعة الأولى فيها (٥٥٧) طالباً وطالبة. ثم تمت إضافة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية في عام ١٩٨٧م، وكلية التجارة والاقتصاد في عام ١٩٩٣م، ثم ألحقت كلية الحقوق عام ٢٠٠٦م بكليات الجامعة، وأخيراً أضيفت كلية التمريض في عام ٢٠٠٨م. وفي عام ٢٠١٠م، شهدت الجامعة توسعاً في برامج الدكتوراة لتصل إلى (٣٠) برنامجاً في عام ٢٠١٤/٢٠١٣م. وتضم

الجامعة (٩) مراكز أبحاث علمية متخصصة، و(٣) كراسٍ بحثية وتصدر (٤) مجلات علمية دوريّة محكّمة.

وفي عام ١٩٩٨م، تم تأسيس مجلس التعليم العالي بموجب المرسوم السلطاني رقم (٩٨/٦٥) ويختص برسم السياسات العامة للتعليم العالي والبحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، والعمل على توجيهه بما يتفق مع حاجات البلاد، وتيسير تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للدولة. وصدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٤٨) بتشكيل مجلس للتعليم ليحل محل مجلس التعليم العالي، ويختص برسم السياسة العامة للتعليم بمختلف أنواعه ومراحله، والعمل على توجيه التعليم بما يتفق مع السياسة العامة للدولة ومتطلبات التنمية الشاملة، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للسلطنة، ووضع استراتيجية للتعليم في إطار السياسة العامة للدولة بالتنسيق مع الجهات المختصة، والعمل على متابعة تنفيذها.

وتجسيداً لتوجهات الحكومة بأن يأخذ القطاع الخاص دوره في عملية التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد من خلال الاستثمار في مجال التعليم العالي؛ فقد حقق التعليم العالي الخاص نمواً متسارعاً بافتتاح أول كلية خاصة (كلية مجان) في عام ١٩٩٥م، ليصل عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة إلى (٧) جامعات و(٢٠) كلية بحلول العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م، موزعة على محافظات السلطنة، وتستوعب (٥٩٥٨٥) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م، وهو ما يمثل (٥٠,٦٪) من إجمالي الطلبة الدارسين في التعليم العالي داخل السلطنة. وتتسم مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالتنوع؛ حيث توجد مؤسسات متخصصة في المجالات الطبية والمجالات الهندسية، ومؤسسات أخرى تقدم برامج متنوعة. وتقدم هذه المؤسسات برامج لدرجة الدبلوم، والبكالوريوس، والماجستير.

ونظرا لأهمية ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، تم تأسيس مجلس الاعتماد في عام ٢٠٠١م، لينظم عملية الاعتماد وضبط جودة مؤسسات التعليم العالي. وفي عام ٢٠١٠م، أنشئت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي لتحل محل مجلس الاعتماد السابق، تتبع مجلس التعليم. وحددت اختصاصات الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في مسؤولية تطوير نظام إدارة جودة التعليم العالي في سلطنة عمان، وتنفيذه بما يضمن له الاستمرار في المحافظة على المستوى الذي يحقق المعايير الدولية، وتشجيع مؤسسات التعليم العالي على تحسين جودتها الداخلية. وشهد عام ٢٠٠٦م، وبدعم من وزارة التعليم العالي والهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، إنشاء الشبكة العمانية لضمان الجودة التي تتولى إدارتها لجنة مستقلة من مؤسسات التعليم العالي. وقد استحدثت الهيئة نظاماً لاعتماد مؤسسات التعليم العالي، يتضمن: المرحلة الأولى: تدقيق الجودة، والمرحلة الثانية: التقويم مقابل المعايير. وشهد عام ٢٠١٤م، الانتهاء من المرحلة الأولى لمعظم مؤسسات التعليم العالي.

وجاء إنشاء مركز القبول الموحد في عام ٢٠٠٦م لتطبيق نظام المحطة الواحدة في تقديم طلبات الالتحاق بالتعليم العالي، مما أسهم في توفير الجهد والوقت لمؤسسات التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم على حد سواء. واعتمد نظام القبول الموحد على نظام إلكتروني مرتبط بشبكة المعلومات العالمية، يتيح للطلبة تقديم طلب الالتحاق من أي مكان في السلطنة وخارجها. وقد حصل المركز على عدد من الجوائز العالمية، ويعد من أفضل الممارسات على المستوى الإقليمي والدولي. وتوسع عمل المركز ليشمل توفير بيانات عن التعليم العالي من خلال النظام الإحصائي، الذي يوفر بيانات عن الطلبة والهيئات الأكاديمية والأكاديمية المساندة والإدارية، وبيانات عن التمويل في مؤسسات التعليم العالي كافة، ومن أبرز منشوراته: التقرير السنوي لإحصاءات التعليم العالي بالسلطنة، والتقرير الإحصائي السنوي للقبول الموحد.

ومواكبة لأنماط التعليم العالمية جاء فتح فرع للجامعة العربية المفتوحة في سلطنة عمان في عام ٢٠٠٧م، التي تقدم برامج لدرجة البكالوريوس والماجستير في إدارة الأعمال، وتقنيات التعليم، والتربية.

وأولت الحكومة اهتماماً بزيادة الاستيعاب في التعليم العالي وإعداد الموارد البشرية المؤهلة والمدربة لتأخذ دورها في عملية التنمية التي تنشدها السلطنة، ويأتي دور التعليم العالي في إعداد الكفاءات وتأهيلها من خلال الابتعاث للدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا في مختلف المجالات العلمية داخل السلطنة وخارجها؛ ففي عام ٢٠٠١م، بدأت الحكومة بتنفيذ برنامج البعثات الداخلية الذي يقوم على

توفير مقاعد دراسية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة داخل السلطنة للطلبة من أبناء أسر الضمان الاجتماعي والدخل المحدود من حملة دبلوم التعليم العام؛ بهدف النهوض بهذه الفئة ودعمها لتكون أسراً منتجة توفر لنفسها العيش الكريم، فتخرج من بعد من مظلة الضمان الاجتماعي. وشهد العام الجامعي ٢٠١١/٢٠١٢م زيادة كبيرة في عدد البعثات الداخلية لتصل إلى قرابة تسعة آلاف بعثة داخلية سنوياً.

ووضعت الحكومة برنامج البعثات الخارجية الذي يقدم عدداً من البعثات للدراسة في الجامعات العالمية للمجيدين من حملة دبلوم التعليم العام، كما تتوافر بعض المنح من شركات القطاع الخاص والدول الصديقة والشقيقة. وشهد العام الجامعي ٢٠١١/٢٠١٢م زيادة غير مسبوقة في عدد البعثات الخارجية؛ فقد قدّمت الحكومة (١٥٠٠) بعثة سنوياً فضلا عن البعثات القائمة.

وتوفر الحكومة عدداً من بعثات الدراسات العليا سنوياً لموظفي الجهاز الإداري للدولة؛ بهدف تطوير الكوادر العلمية المؤهلة وبنائها. وفي عام ٢٠١٠م، بدأت الحكومة بتنفيذ برنامج (١٠٠٠) بعثة خارجية للدراسات العليا التخصصية في المجالات التي تحتاج إليها الدولة؛ للمساهمة في رفد الاقتصاد الوطني بكوادر وطنية متخصصة ذات تأهيلٍ عالٍ؛ لسد الاحتياجات الفعلية بالوحدات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص، وبواقع (٢٠٠) بعثة سنوياً، ويستمر البرنامج لمدة خمس سنوات.

ونظرا لأهمية البحث العلمي، تم إنشاء مجلس البحث العلمي بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٥/٤٥) للعمل على تنظيم شؤون البحث العلمي وتشجيعه ودعمه بمختلف الوسائل المادية والمعنوية، وتؤول إليه مسؤولية التنسيق بين الجهات والمؤسسات المهتمة بشؤون البحث العلمي. وقد قام المجلس بإعداد الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي ٢٠٠٨-٢٠٢٠م، كما وضع عدة برامج لدعم البحث العلمي وتشجيعه، منها برنامج المنح البحثية المفتوحة، وبرنامج المنح البحثية الاستراتيجية، وبرنامج دعم بحوث الطلبة، وبرنامج دعم بحوث الخريجين.

وسعياً من السلطنة إلى إيجاد تفاهم متبادل بين الثقافات بما يعود بدوره إيجاباً على ثقافة السلام والتعاون بين الأمم، ودعماً للدراسات العلمية والبحثية لإثراء التراث العالمي؛ فقد أنشئت كراسٍ علمية باسم صاحب الجلالة السلطان قابوس في جامعات عالمية مرموقة، تختص بمجالات أكاديمية وثقافية، ودينية، وعلمية، واقتصادية في مختلف دول العالم، تحت إشراف وزارة التعليم العالي، قبل أن تنقل مهمة الإشراف عليها إلى مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم في عام ٢٠١٣م، وقد بلغ عدد هذه الكراسي (١٦) كرسياً علمياً في العام الأكاديمي ٢٠١٢-٢٠١٣م.

الفصل الثاني

مؤسسات التعليم العالي

٢ ,٢, ١ تطور مؤسسات التعليم العالي

شهد العقدان الماضيان نمواً في أعداد مؤسسات التعليم العالي في السلطنة؛ إذ بلغ عددها (٥٧) مؤسسة حكومية وخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م، موزعة على محافظات السلطنة، ومصنفة ما بين جامعات، وكليات جامعية، وكليات، ومعاهد متخصصة. ومثلت نسبة الكليات الجامعية والكليات (٦٣ ٪) من إجمالي مؤسسات التعليم العالي، في حين بلغت نسبة الجامعات (١٤٪) فقط. وقد تطور عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة ليمثل (٤٧ ٪)، جدول (٢,٢,١).

جدول (٢,٢,١)
مؤسسات التعليم العالي في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المؤسسة	جامعات	كليات جامعية وكليات	معاهد تخصصية	المجموع	النسبة٪
حكومية	١	١٦	١٣	٣٠	٥٣
خاصة	٧	٢٠	٠	٢٧	٤٧
المجموع	٨	٣٦	١٣	٥٧	١٠٠
النسبة ٪	**١٤**	**٦٣**	**٢٤**	**١٠٠**	

٢ ,٢, ٢ مؤسسات التعليم العالي الحكومية

تشمل مؤسسات التعليم العالي الحكومية: جامعة السلطان قابوس، وست كليات للعلوم التطبيقية، وسبع كليات للتقنية، وكلية الدراسات المصرفية والمالية، وكلية العلوم الشرعية، وثلاثة عشر معهداً للعلوم الصحية، بالإضافة إلى المؤسسات العسكرية التابعة لشرطة عمان السلطانية ووزارة الدفاع.

٢,٢,٢ أ جامعة السلطان قابوس

جامعة السلطان قابوس هي الجامعة الحكومية الوحيدة في السلطنة، وتأتي في طليعة مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة؛ نظراً لما تتمتع به من مكانة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وتهدف الجامعة كما نص قانونها الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٧١/٢٠٠٦) إلى إعداد الكوادر العمانية المؤهلة أكاديمياً وفنياً للنهوض بمتطلبات التنمية الشاملة؛ كما تهدف إلى إجراء البحوث والدراسات النظرية والتطبيقية لخدمة المجتمع، وربط تلك البحوث والدراسات بخطط التنمية الشاملة، كما تسعى إلى التفاعل مع التجارب والخبرات العلمية العالمية في مجالات الفكر والعلم والثقافة من خلال تدعيم صلاتها وتعزيز الروابط العلمية، وتبادل الخبرات مع الجامعات والمؤسسات العلمية في جميع الدول.

وتضم الجامعة تسع كليات تطرح برامج أكاديمية متخصصة لمرحلة الدراسة الجامعية، ويعتمد النظام الأكاديمي فيها على نظام الساعات المعتمدة. وتعمل هذه الكليات على إثراء الخبرات التعليمية للطلبة من خلال توفير أفضل التقنيات والخدمات، وتطبيق الأساليب الحديثة، وتوفير الفرص التدريبية داخل السلطنة وخارجها، كما تقوم بتزويد الطلبة بالمهارات اللازمة للعمل والحياة.

جدول (٢,٢,٢)
عدد الأقسام العلمية تبعاً للكليات في جامعة السلطان قابوس

الكلية	عدد الأقسام
كلية الطب والعلوم الصحية	٢٠
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية	١١

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية	٧
كلية العلوم الزراعية والبحرية	٧
كلية التربية	٨
كلية الحقوق	٢
كلية الهندسة	٤
كلية العلوم	٦
كلية التمريض	٤

وتقدم الجامعة برامج الدراسات العليا في تخصصات متنوعة لدرجة الدبلوم العالي والماجستير والدكتوراة، حيث يبلغ عدد برامج الدبلوم العالي (٥) برامج، و(٦٠) برنامجاً للماجستير، و(٣٠) برنامجاً للدكتوراة، في العام الأكاديمي ٢٠١٣ / ٢٠١٤م.

وتعد جامعة السلطان قابوس جامعة بحثية وبيت خبرة؛ إذ تتوافر فيها برامج متنوعة لدعم البحث العلمي وتمويله، مثل: برامج المنح البحثية الداخلية والخارجية والمشتركة، وبرنامج البحوث الاستراتيجية.

وتعمل الجامعة على بناء شراكات علمية مع مجلس البحث العلمي، ومع الجامعات الإقليمية والعالمية، ومراكز البحث العلمي حول العالم من أجل الاطلاع على أفضل الممارسات والاستفادة منها في توطين المعارف العلمية والإسهام في بناء منظومة الإبداع والابتكار. كما تعمل الجامعة على إجراء البحوث العلمية التعاقدية والاستشارات البحثية مع المؤسسات المحلية والعالمية.

وتصدر الجامعة ست مجلات علمية محكّمة في مجال الطب، والعلوم، والزراعة، والهندسة، والتربية، والأدب. وتضم الجامعة المستشفى الجامعي الذي يهدف لأن يكون مركزاً للتميز في التدريس والبحث العلمي والعناية الصحية. ويعمل المستشفى بالتعاون مع كلية الطب والعلوم الصحية، وكلية التمريض والمؤسسات الصحية الأخرى في تقديم التدريس والتدريب والبحث العلمي في المجلات الصحية المختلفة.

٢,٢,٢ ب كليات العلوم التطبيقية

تأسست كليات العلوم التطبيقية في عام ٢٠٠٥م، بموجب قرار مجلس التعليم العالي (سابقاً) رقم (٢٠٠٤/١/٣) ليحدد الأدوار المستقبلية لكليات التربية. وبدأت الكليات في تقديم برامجها الجديدة في العام الأكاديمي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م، كما صدر المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠٧/٦٢) بتنظيم كليات العلوم التطبيقية. وأوضح المرسوم السلطاني هوية هذه الكليات من حيث إنها مؤسسات علمية تركز على التعليم العملي التطبيقي في مجال التكنولوجيا الأساسية والعلوم التطبيقية، وتشرف وزارة التعليم العالي على إدارة هذه الكليات.

تتوزع كليات العلوم التطبيقية على ست ولايات، هي: نزوى، وعبري، والرستاق، وصحار، وصور، وصلالة مما يعني توسيع مظلة التعليم العالي في مختلف أنحاء السلطنة، وتؤدي دوراً مهماً في إعداد الموارد البشرية وتأهيلها بما يخدم خطط التنمية الشاملة.

وتمتد مدة الدراسة في هذه الكليات إلى خمس سنوات، تشمل برنامج السنة التأسيسية بالإضافة إلى أربع سنوات في برنامج التخصص. وتتبع هذه الكليات نظام الساعات المعتمدة، وتمنح درجة البكالوريوس. وتقدم الكليات سبعة برامج رئيسة: إدارة الأعمال الدولية، وتقنية المعلومات، والتصميم، ودراسات الاتصال، والهندسة، والتقنية الحيوية التطبيقية، ومعلم اللغة الإنجليزية. ويتضمن كل برنامج رئيس عدداً من التخصصات الفرعية كما هو موضح في الجدول (٣,٢,٢). وتحتضن الكليات (٦٦٤٥) طالباً وطالبة

في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

وتحرص الكليات على زرع ثقافة ريادة الأعمال وتعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين لدى طلبتها من خلال العملية التعليمية والبرامج التدريبية، في الوقت الذي تسهم فيه هذه الكليات في رفد حركة البحث العلمي في السلطنة، من خلال مركز البحث العلمي للكليات بالتعاون مع مجلس البحث العلمي، والاستفادة من برامجه المتنوعة لدعم البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.

جدول (٢,٢,٣)
البرامج والتخصصات المطروحة في كليات العلوم التطبيقية في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

البرامج	إدارة الأعمال الدولية	تقنية المعلومات	التصميم	دراسات الاتصال	الهندسة	التقنية الحيوية التطبيقية	التربية
التخصصات الفرعية	إدارة الاعمال الدولية	تطوير البرمجيات	التصميم الجرافيكي	العلاقات العامة	الهندسة الميكانيكية	التقنية الحيوية البحرية	معلم اللغة الإنجليزية
	إدارة السياحة	أمن المعلومات	التصميم الرقمي	الصحافة	الهندسة الكيمياوية	التقنية الحيوية البيئية	
	إدارة الضيافة	إدارة البيانات	التصميم المكاني	إدارة الإعلام	الهندسة الكهربائية	تقنية الزراعة الحيوية والغذائية	
	المحاسبة	شبكات الحاسوب		الإعلام الرقمي			
				الاتصال الدولي			
				الإعلان			

٢,٢ جـ الكليات التقنية

توجد في السلطنة حالياً سبع كليات تقنية، هي: الكلية التقنية العليا في محافظة مسقط وتمنح شهادات في مستوى الدبلوم والدبلوم المتقدم والبكالوريوس التقني، وست كليات أخرى تمنح شهادات الدبلوم والدبلوم المتقدم فقط، موزعة في أماكن مختلفة لتغطي التوزيع السكاني ومعظم المساحة الجغرافية للسلطنة، وهي: الكلية التقنية بالمصنعة، والكلية التقنية بنزوى، والكلية التقنية بإبراء، والكلية التقنية بصلالة، والكلية التقنية بشناص، والكلية التقنية بعبري.

وتطرح كليات التقنية تخصصات متنوعة بما يتوافق مع حاجة سوق العمل وفقاً للمؤشرات الاقتصادية؛ حيث تقدم أربعة برامج رئيسة في الهندسة وتقنية المعلومات، والدراسات التجارية، وبرامج العلوم، وبرامج أخرى كما هو موضح في الجدول (٢,٢,٤).

وتعتمد كليات التقنية نظام الساعات المعتمدة، وتعمل على تطوير البرامج والمناهج التدريبية والتوسع في التخصصات المهنية بمشاركة القطاع الخاص، وذلك عن طريق تخريج الطلبة في ثلاثة مستويات مختلفة وهي: الدبلوم والدبلوم المتقدم والبكالوريوس. وبلغ عدد الطلبة الدارسين في الكليات التقنية قرابة (٣٤١٦٥) طالباً وطالبة.

جدول (٤,٢,٢)

البرامج والتخصصات المطروحة في الكليات التقنية

برامج الهندسة	
الهندسة المعمارية	الهندسة المدنية
هندسة الحاسوب	هندسة الإلكترونيات والاتصالات
الهندسة الصناعية*	الهندسة الكيميائية
هندسة القوى الكهربائية	الهندسة الميكانيكية
هندسة الميكاترونيكس*	الرسم الهندسي*
هندسة المساحة	مساحة الكميات
هندسة النفط والغاز	هندسة التكييف والتبريد
هندسة المعدات الطبية	
برامج تقنية المعلومات	
تقنية المعلومات	الإنترنت والأمن الإلكتروني
نظم المعلومات	الشبكات
قواعد البيانات	الوسائط المتعددة*
هندسة البرمجيات	
برامج الدراسات التجارية	
إدارة المكاتب*	إدارة الموارد البشرية
التسويق	إدارة الأعمال الإلكترونية
المحاسبة	المحاسبة المعتمدة CAT*
مؤهلات التأمين القانوني*	
برامج العلوم	
الأحياء التطبيقية	مختبرات المدارس*
علوم البيئة	الصحة والسلامة المهنية*
الكيمياء التطبيقية	الصحة الصناعية*
برامج أخرى	
مساعد صيدلي	تصميم الازياء
التصوير الضوئي	

* البرامج المؤشرة بعضها موقوف وفق حاجة سوق العمل وبعضها معروض للطرح وفق توافر الموارد ورغبة الطلبة)

٢,٢,٢ د كلية الدراسات المصرفية والمالية

تهدف كلية الدراسات المصرفية والمالية إلى تقديم تعليم يتسم بالجودة، وإجراء البحوث العلمية في المجالات المتعلقة بالقطاعين المصرفي والمالي. وقد أسهمت الكلية في رفع نسبة التعمين في القطاع المصرفي إذ بلغت ٩٢٪.

وتقدم الكلية عدداً من البرامج المتخصصة في الدراسات المصرفية والمالية تستهدف فئات مختلفة من الطلبة، هي: خريجو دبلوم التعليم العام، وخريجو دبلوم المحاسبة، وحاملو الشهادة الجامعية، والمديرون المهنيون. وتتنوع البرامج الدراسية في الكلية بين الدراسات العليا والبكالوريوس والدبلوم، جدول (٢,٢,٥). وبلغ اجمالي الدارسين في كلية الدراسات المصرفية والمالية(٢٢١٥) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

وتقدم الكلية برامج تدريبية قصيرة لموظفي الدوائر والمؤسسات المختلفة في مجالات التسويق، والمحاسبة والمالية والخدمات المصرفية والمالية، وإدارة المخاطر، والقانون والتدقيق، وتكنولوجيا وأمن المعلومات، والصيرفة الإسلامية.

جدول (٢,٢,٥)
البرامج والمؤهلات المطروحة في كلية الدراسات المصرفية والمالية

برامج درجة الدبلوم	
الدبلوم الوطني العالي في الموارد البشرية الموارد البشرية	الدبلوم الوطني العالي في الإدارة
الدبلوم الوطني العالي في المحاسبة	
برامج درجة البكالوريوس	
المحاسبة والمالية	العلوم المصرفية
الإدارة والأعمال	الصيرفة الإسلامية
المحاسبة والتدقيق والمالية	إدارة الأعمال
برامج الدراسات العليا	
ماجستير إدارة الأعمال	المحاسبة القانونية ACCA
الماجستير في المالية	
البرنامج التاسيسي	
برنامج السنة التأسيسية لجامعة برافورد	البرنامج التأسيسي للغة الإنجليزية

٢,٢,٢ هـ كلية العلوم الشرعية

تعنى الكلية بتدريس العلوم الشرعية بصفة تخصصية من أجل إعداد جيل واع يدرك متطلبات الحياة المعاصرة، ويقدم الحلول على أسس من الثوابت الدينية، ويؤدي دوراً أساسياً في البناء الروحي والثقافي للمجتمع العماني. وتولي الكلية اهتماماً كبيراً بتدريس النتاج الفكري العماني، وتقديمه بأسلوب تربوي عصري يجمع بين الأصالة والمعاصرة.

ويقوم النظام الأكاديمي في الكلية على الساعات المعتمدة، وتطرح الكلية برنامج العلوم الشرعية لدرجة

الدبلوم، وأربعة برامج تخصصية لدرجة البكالوريوس:

- الفقه وأصوله
- أصول الدين
- الفقه والدعوة
- الدراسات الإسلامية (الإناث فقط)

٢,٢,٢ و المعاهد الصحية

يعمل التعليم العالي الصحي على تأهيل الكوادر الوطنية التمريضية والطبية المساعدة وتدريبها لتكون إحدى الدعامات الأساسية للنظام الصحي والمؤسسات الصحية في السلطنة، وذلك من خلال إنشاء عدد من المعاهد التعليمية بوزارة الصحة، بلغ عددها في نهاية عام ٢٠١٣م (١٣) معهداً تقدم برامج تعليمية بمختلف المجالات التمريضية والمهن الطبية المساعدة. كما تهدف هذه المعاهد الى مضاعفة أعداد الخريجين وإتاحة الفرصة لطلبة المحافظات، خاصة الإناث للالتحاق بها، كما تعمل هذه المعاهد على إيجاد استقرار وظيفي وأسري للملتحقين بها، وتعزيز التنمية الشاملة من خلال تمكين الخريجين من تعزيز اقتصاديات تلك المناطق. وبلغ عدد الطلبة الدارسين بالمعاهد الصحية قرابة (١٨٤٥) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (٢,٢,٦)
المعاهد الصحية والتخصصات المطروحة فيها

معهد العلوم الصحية (مسقط)	
علوم المختبرات الطبية	مساعد جراحة أسنان
علاج طبيعي	التصوير الإشعاعي التشخيصي
معهد عمان لمساعدي الصيدلة	
معهد عمان لإدارة المعلومات الصحية	
معهد عمان للتمريض التخصصي (مسقط)	
تمريض الكلى	العناية المركزة للكبار
العناية الحرجة للأطفال وحديثي الولادة	مكافحة العدوى
تمريض القبالة	بكالوريوس تجسيري في التمريض
إدارة التمريض	بكالوريوس تجسيري في صحة المجتمع
تمريض الصحة النفسية	
معاهد التمريض موزعة على مختلف محافظات السلطنة	
معهد عمان للتمريض (مسقط)	معهد الرستاق للتمريض
معهد الداخلية للتمريض	معهد الظاهرة للتمريض
معهد إبراء للتمريض	معهد صور للتمريض

معهد صحار للتمريض	معهد صلالة للتمريض
معهد شمال الباطنة للتمريض	

٣,٢,٢ مؤسسات التعليم العالي الخاصة

بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة سبعاً وعشرين مؤسسة، تشمل سبع جامعات، وعشرين كلية، وكلية جامعية في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

وجاء هذا النمو في أعداد مؤسسات التعليم العالي الخاصة في إطار حرص الدولة على تشجيع القطاع الخاص العماني للاستثمار في مجال التعليم العالي الخاص. ونظراً لدوره المكمل للدور الحكومي فقد قامت الحكومة بتقديم حزمة من الحوافز والتسهيلات، شملت: توفير الأراضي المناسبة، والإعفاء من جميع الضرائب المفروضة على المؤسسات والشركات لمدة خمس سنوات، والإعفاء من بعض الرسوم المستحقة لبعض الجهات، ومنح الجامعات الخاصة ٥٠٪ من رأس المال المدفوع بحد أقصى ثلاثة ملايين ريال عماني، وذلك وفقاً للشروط والضوابط التي تضعها الجهة المختصة، كما تفضل صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم –حفظه الله - في العام ٢٠٠٧م، بمنح مكرمة سامية قدرها (١٧) سبعة عشر مليون ريال عماني للجامعات الأهلية القائمة (صحار، نزوى، ظفار)، ومشروع جامعة مسقط، ومشروع جامعة البريمي، ومشروع جامعة الشرقية. وتقدم الحكومة دعماً غير مباشر لمؤسسات التعليم العالي الخاصة من خلال برنامج البعثات الداخلية التي توفرها الحكومة للطلبة من أبناء أسر الضمان الاجتماعي والحالات الصعبة؛ إذ تخصص الحكومة (١٥٠٠) بعثة كاملة و(٦٣٨) بعثة جزئية سنوياً، و(٥٠٠) بعثة مخصصة للإناث. وفي عام ٢٠١١ تم توفير (٧٠٠٠) بعثة داخلية فضلاً عن البعثات القائمة ليصل إجمالي عدد البعثات الداخلية في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م إلى (٩٦٣٨) بعثة.

وتمثل مؤسسات التعليم العالي الخاصة قرابة (٤٧٪) من إجمالي مؤسسات التعليم العالي. وتتوزع الجامعات الخاصة على مختلف محافظات السلطنة، في حين تتركز الكليات الخاصة في محافظة مسقط، فقد بلغ عدد الكليات الخاصة في مسقط (١٦) كلية في عام ٢٠١٤م.

وتطرح مؤسسات التعليم العالي الخاصة برامج متنوعة في إدارة الأعمال، وتقنية المعلومات، والهندسة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية. وتختص بعضها ببرامج متخصصة، مثل: كلية عمان الطبية التي تقدم برامج في الطب والصيدلة والعلوم الصحية، وكلية طب الأسنان، وكلية كالدونيان التي تقدم برامج متخصصة في الهندسة، وكلية الشرق الأوسط التي تقدم برامج متخصصة في تقنية المعلومات، وكلية التصميم التي تطرح برامج مختلفة في التصميم. وتقدم هذه المؤسسات برامج لدرجة الدبلوم والبكالوريوس وبعضها يقدم برامج في درجة الماجستير.

وبناءً على شروط الترخيص لإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، فإن هذه المؤسسات كافة (عدا الجامعات) ترتبط بجامعات عالمية ذات سمعة أكاديمية معروفة في أمريكا الشمالية وأوروبا وبعض الدول العربية والآسيوية. وفي ضوء ذلك فإن الأنظمة الأكاديمية القائمة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة متنوعة وفقاً للجامعة التي ترتبط بها.

وقد أكملت (١٨) مؤسسة إنشاء مبانيها الجديدة التي تتوافر فيها المواصفات والمعايير المطلوبة لمؤسسات التعليم العالي من حيث القاعات الدراسية، والمختبرات، ومراكز مصادر التعلم، والخدمات العامة والترفيهية الأخرى.

وأسهمت مؤسسات التعليم العالي الخاصة في رفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي؛ إذ بلغ عدد الطلبة الدارسين فيها (٥٩٥٨ ٥) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م، وهو ما يمثل (٥٠,٦٪) من إجمالي الطلبة الدارسين في التعليم العالي داخل السلطنة. ويدرس في مؤسسات التعليم العالي الخاصة عدد من الطلبة غير العمانيين بلغ عددهم (٢٣٢٠) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (٧,٢,٢)

الطلبة الدارسون بمؤسسات التعليم العالي الخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المؤسسة التعليمية	ذكور	إناث	المجموع
الجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عمان	٢٥٥	٧٦٩	١٠٢٤
الجامعة العربية المفتوحة	١٣٥٦	١٢١٧	٢٥٧٣
الكلية الحديثة للتجارة والعلوم	٤٨٣	١٤٠٨	١٨٩١
الكلية الدولية للهندسة والإدارة	٣٠١	١٦٥	٤٦٦
الكلية العلمية للتصميم	٣٤	١٢٦٠	١٢٩٤
جامعة البريمي	٢٨٥	١٥٤١	١٨٢٦
جامعة الشرقية	٢٠٤	١٥٦٥	١٧٦٩
جامعة صحار	٩٦١	٤٤٢٧	٥٣٨٨
جامعة ظفار	١٤٢٠	٣١٠٢	٤٥٢٢
جامعة نزوى	٩١٠	٥٩٦٤	٦٨٧٤
كليات ولجات للعلوم التطبيقية	٤٩٧	٧٣٤	١٢٣١
كلية البريمي	١٦٥٧	٢١٨٨	٣٨٤٥
كلية البيان	٧٩	٤٧٩	٥٥٨
كلية الخليج	١٩٢٦	٦٤٤	٢٥٧٠
كلية الدراسات المصرفية والمالية	٦٩٦	١٤٥٤	٢١٥٠
كلية الزهراء للبنات	٠	١٥٢٣	١٥٢٣
كلية الشرق الأوسط	٢١٤٧	٢٨٠٣	٤٩٥٠
كلية صور الجامعية	٥٦٥	١٠٩٤	١٦٥٩
كلية عمان البحرية الدولية	٨٦٥	٢٣٣	١٠٩٨
كلية عمان الطبية	١٢٦	١٠٩٠	١٢١٦
كلية عمان لطب الأسنان	٤٤	٣٠٦	٣٥٠
كلية عمان للإدارة والتكنولوجيا	٢٤٢	٧٤٥	٩٨٧
كلية عمان للسياحة	٢١١	٢٧٧	٤٨٨
كلية كاليدونيان الهندسية	١٧٥١	١٧٨٧	٣٥٣٨

كلية مجان	١١٤٢	١٥٤٣	٢٦٨٥
كلية مزون	٤٢٢	١٧٢٦	٢١٤٨
كلية مسقط	٣٤١	٦٢١	٩٦٢
الإجمالي الكلي	**١٨٩٢٠**	**٤٠٦٦٥**	**٥٩٥٨٥**

المصدر : مركز القبول الموحد ٢٠١٥م

الفصل الثالث

الالتحاق بالتعليم العالي

١,٣,٢ مركز القبول الموحد

بناءً على توصيات مجلس التعليم العالي (سابقاً) لتطوير طريقة تقديم طلبات الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وتحديثها، وإسناد هذا الأمر إلى وزارة التعليم العالي، فقد صدر المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٦/١٠٤) بإنشاء مركز القبول الموحد يتبع وزارة التعليم العالي ويختص بتنظيم قبول الطلاب الحاصلين على دبلوم التعليم العام بمؤسسات التعليم العالي.

ويطبق المركز نظاماً إلكترونياً لتقديم طلب الالتحاق بالتعليم العالي وإعلان نتائج القبول، كما يستخدم أحدث وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل مع الطلبة المتقدمين للالتحاق بالتعليم العالي.

وتقوم السياسة التعليمية بالسلطنة على ضمان توفير فرص الالتحاق بالتعليم العالي لكل الطلبة المستوفين لشروط القبول من مخرجات دبلوم التعليم العام وما يعادله من الذكور والإناث على حد سواء. ويتم التنافس بين الطلبة المتقدمين للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي وفق تقديراتهم في المواد الدراسية حسب النموذج الجديد لدبلوم التعليم العام، وشروط الالتحاق الخاصة بكل برنامج دراسي التي يتم تحديدها من مؤسسات التعليم العالي مسبقاً، وبناءً على اختيارات الطالب المرتبة وفق الأفضلية، وعدد المقاعد المتاحة في كل برنامج دراسي، ووفق المعدل التنافسي للطالب؛ إذ يتم حسابه وفق صيغة رياضية تعطي وزن (٦٠٪) إلى معدل درجات المواد المطلوبة للبرنامج الدراسي، ووزن (٤٠٪) إلى معدل درجات المواد الدراسية كافة التي درسها الطالب.

ويصدر المركز تقريراً سنوياً (التقرير الإحصائي السنوي للقبول الموحد) الذي يوفر بيانات تفصيلية عن الطلبة الجدد المقبولين في التعليم العالي وفقاً للمؤسسات التعليمية، والتخصصات، والتوزيع الجغرافي وفق المحافظات، مما يوفر قاعدة بيانات للباحثين بالتعليم العالي والمهتمين.

ويتولى المركز عملية الإشـراف على النظام الإحصائي لمؤسسات التعليم العالي في السلطنة، وهو عبارة عن نظام إلكتروني يقوم بجمع بيانات تفصيلية ونشرها عن التعليم العالي في السلطنة، تشمل الطلبة والأكاديميين والإداريين بالإضافة إلى البيانات المالية وبيانات البنية الأساسـية لجميع مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة. ويصدر المركز تقريراً سنوياً «التقرير السنوي لإحصاءات التعليم العالي في السلطنة ".

٢,٣,٢ الطلبة الجدد بالتعليم العالي

بلغ عدد الطلبة الجدد في التعليم العالي على النفقة الحكومية للعام الأكاديمي ٢٠١٣/ ٢٠١٤م (٣١٥٠٨) طالبٍ وطالبة، وهو ما يمثل (٨٩٪) من الناجحين في دبلوم التعليم العام مقارنة مع (٣٥٪) في العام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠١١م، جدول (١,٣,٢).

وجاءت هذه الزيادة في عدد الطلبة الجدد في التعليم العالي نتيجة لتوجيهات صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ في عام ٢٠١١م بزيادة عدد البعثات الداخلية إلى (٧٠٠٠) بعثة، والبعثات الخارجية إلى (١٥٠٠) بعثة، واستيعاب عدد إضافي من الطلبة في جامعة السلطان قابوس وفق إمكانيات الجامعة، واستيعاب (٢٠٠٠) طالب وطالبة إضافيين في كليات التقنية.

جدول (١,٣,٢)

الناجحون بدبلوم التعليم العام والطلبة الجدد في التعليم العالي على النفقة الحكومية (٢٠١٠/٢٠١٤م)

السنة	٢٠١٠/٢٠١١ م	٢٠١١/٢٠١٢م	٢٠١٢/٢٠١٣م	٢٠١٣/٢٠١٤م
الناجحون بدبلوم التعليم العام	٤٨٥١٥	٤٢٥٩٩	٣٩٥٠١	٣٥٢٧٦
الطلبة الجدد بالتعليم العالي	١٧١٠٥	٢٧٩٥١	٢٨٧٧٤	٣١٥٠٨
نسبة الطلبة الجدد من الناجحين	٣٥٪	٦٧٪	٧٣٪	٨٩٪

المصدر: مركز القبول الموحد

وتوزع الطلبة الجدد على مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، والبعثات والمنح الخارجية بنسب متفاوتة. فقد بلغ عدد الطلبة الجدد في مؤسسات التعليم العالي الحكومية (١٦٤٣٨) طالباً وطالبة، وبلغ عدد الطلبة الجدد في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في برنامج البعثات والمنح الداخلية (١٣٦٤٩) طالباً وطالبة، في حين بلغ عدد الطلبة الجدد في برنامج البعثات والمنح الخارجية (١٤٢١) طالباً وطالبة، جدول (٢,٣,٢). ويتضح من البيانات بأن مؤسسات التعليم العالي الخاصة استوعبت (٤٣,٣٢٪) من إجمالي الطلبة الجدد، وأن الإناث مثلن ما نسبته (٥٩٪) من إجمالي الطلبة الجدد.

جدول (٢,٣,٢)

توزيع الطلبة الجدد في مؤسسات التعليم العالي والبعثات والمنح على النفقة الحكومية للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المؤسسة	ذكور	إناث	الإجمالي	النسبة المئوية
الكليات التقنية	٥٣٣١	٣١٣٦	٨٤٦٧	٢٦,٨٧
جامعة السلطان قابوس	١٤٢٥	١٦٢٠	٣٠٤٥	٩,٦٦
كليات العلوم التطبيقية	٥١٨	١٣٧٥	١٨٩٣	٦,٠١
الكلية التقنية العسكرية	٨٤٢	٠	٨٤٢	١,٩٧
المعاهد الصحية	١٦١	٤٦٠	٦٢١	٠,٢٧
معهد العلوم الشرعية	٤٨	٣٨	٨٦	٤,١٩
مراكز التدريب المهني	١١٠٨	٢١٣	١٣٢١	٢,٦٧
معهد تأهيل الصيادين	١٠٤	٥٩	١٦٣	٠,٥٢
مجموع المؤسسات الحكومية	٩٥٣٧	٦٩٠١	١٦٤٣٨	٥٢,١٧
مؤسسات التعليم العالي الخاصة (برنامج البعثات والمنح الداخلية)	١٦٣٥	٨٣٠٦	١٣٦٤٩	٤٣,٣٢
البعثات والمنح الخارجية	٨٨٣	٥٣٨	١٤٢١	٤,٥١
الإجمالي	١٢٨٧٦	١٨٦٣٢	٣١٥٠٨	١٠٠
النسبة المئوية	٤١	٥٩	١٠٠	

المصدر: مركز القبول الموحد ٢٠١٥م

وتركز توزيع الطلبة الجدد في التعليم العالي في ثلاثة تخصصات رئيسة: هندسة (٣٥٪)، وعلوم إدارية (٢٤٪)، وتكنولوجيا المعلومات (١٣٪)، ويمثلون بذلك (٧٢٪) من إجمالي الطلبة الجدد، جدول (٢,٣,٣).

جدول (٢,٣,٣)

توزيع الطلبة الجدد بالتعليم العالي وفق التخصص للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

التخصص	عدد الطلبة	النسبة٪
الهندسة والتقنيات ذات الصلة	١٠٩٧٤	٣٤,٨٣
الإدارة والمعاملات التجارية	٧٥٤٥	٢٣,٩٥
تكنولوجيا المعلومات	٤١٥٤	١٣,١٨
الصحة	١٢٢٧	٣,٨٩
الزراعة والعلوم المرتبطة بها	٤٦٣	١,٤٧

العلوم الطبيعية والفيزيائية	١٢٦٥	٤,٠١
التربية	٣٦٧	١,١٦
الفنون الإبداعية	١٥٠٧	٤,٧٨
المجتمع والثقافة	٣٠٩٦	٩,٨٣
الدين والفلسفة	٨٦	٠,٢٧
الخدمات الشخصية	٦١٤	١,٩٥
العلوم والإنشاء	١١٦	٠,٣٧
السنة التأسيسية	٩٤	٠,٣٠
المجموع	٣١٥٠٨	١٠٠,٠٠

المصدر: مركز القبول الموحد ٢٠١٥ م

٣,٣,٢ الطلبة الدارسون بالتعليم العالي

من أبرز الإنجازات التي حققها التعليم العالي خلال فترة الخطة الخمسية الثامنة، كان التطور الملحوظ في أعداد الدارسين في التعليم العالي؛ فقد بلغ عدد الطلبة الدارسين في التعليم العالي للمرحلة الجامعية الأولى داخل السلطنة وخارجها (١٢٤٢٩١) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٣م مقارنة بـ (٩٨٦٦٠) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠٠٩م بزيادة قدرها (٣٠ ٪). ومثلت الإناث نسبة (٥٧ ٪) من إجمالي المقيدين. ووفقاً لتقرير البنك الدولي (٢٠١٠م) فإن الإناث في سلطنة عمان يحققن معدلات عالية في إكمال مرحلة التعليم العالي مساوية للمعدلات في الدول التي تتصف بمستويات أداء عالية في هذا المجال، مثل: سنغافورة وكوريا الجنوبية.

وفي العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٣م بلغ عدد الطلبة الدارسين بمؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة (١١٧٨٠٤) طالبٍ وطالبة، وهو ما يمثل (٩٤,٨٪) من إجمالي الدارسين في التعليم العالي، في حين بلغ عدد الطلبة المقيدين خارج السلطنة للمرحلة الجامعية الأولى على النفقة الحكومية (٦٤٨٧) طالباً وطالبة، وهو ما يمثل نسبة (٥,٢٪)، شكل (٢-٣-٤). وشكلت الإناث ما نسبته (٥٧٪) من إجمالي الدارسين في التعليم العالي، ويلتحق عدد من الطلبة غير العمانيين بمؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة، إذ بلغ عددهم (٣٠١١) طالبا وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٤-٢٠١٣م، وهو ما يمثل نسبة (٢,٦٪) من المقيدين في التعليم العالي داخل السلطنة، شكل (١,٣,٢).

شكل (١,٣,٢) الطلبة الدارسون بالتعليم العالي للعام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٣م

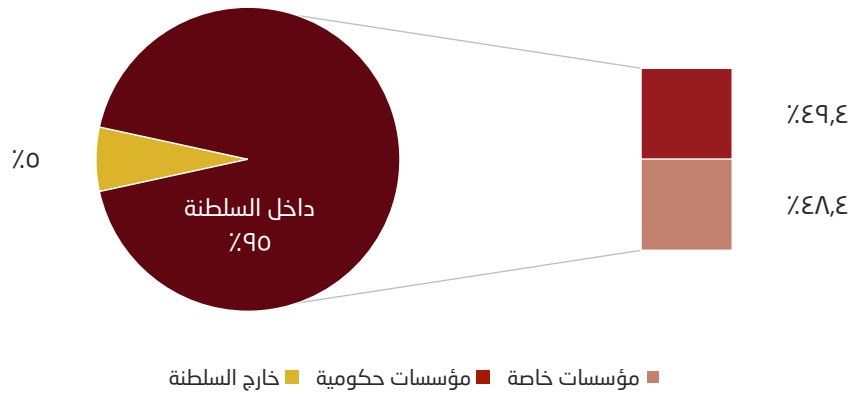

وقد توزع الطلبة الدارسون في التعليم العالي داخل السلطنة ما بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، وبلغ عدد الدارسين بمؤسسات التعليم العالي الحكومية (٥٨٢١٩) طالباً وطالبة، وهو ما يمثل (٤٩,٤٪) من عدد الطلبة الدارسين في داخل السلطنة. وتشير البيانات إلى أن الكليات التقنية كانت الأكثر استيعاباً من بين مؤسسات التعليم العالي الحكومية (٢٩,٧٣٪)، تليها جامعة السلطان قابوس (١٢,٣٩٪)، جدول (٤,٣,٢).

جدول (٢,٣,٤)

توزيع الدارسين بالتعليم العالي على مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤ م

مؤسسات التعليم العالي	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية
جامعة السلطان قابوس	٦٣٥٢	٦٧٠٢	١٣٠٥٤	١١,١
الكليات التقنية	٢٠٣٧٥	١٣٧٩٠	٣٤١٦٥	٢٩,٠
كليات العلوم التطبيقية	١٩٨١	٤٦٦٤	٦٦٤٥	٥,٦
كلية العلوم الشرعية	٣٤٧	١٨٨	٥٣٥	٠,٥
مؤسسات التعليم العالي العسكرية والأمنية	٣٢٨	٩	٣٣٧	٠,٣
مراكز التدريب المهني ومعاهد تأهيل الصيادين	٦٧٨	٩٦٠	١٦٣٨	١,٤
معاهد العلوم الصحية والتمريض والصيدلة	٤٧٧	١٣٦٨	١٨٤٥	١,٦
مجموع عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية	**٣٠٥٣٨**	**٢٧٦٨١**	**٥٨٢١٩**	**٤٩,٤**
مجموع عدد الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة	**١٨٩٢٠**	**٤٠٦٦٥**	**٥٩٥٨٥**	**٥٠,٦**
الإجمالي الكلي	٤٩٤٥٨	٦٨٣٤٦	١١٧٨٠٤	١٠٠
النسبة المئوية	٤٢	٥٨	١٠٠	

المصدر : مركز القبول الموحد ٢٠١٥م

أما مؤسسات التعليم العالي الخاصة فقد بلغ عدد الدارسين فيها (٥٩٥٨٥) طالباً وطالبة، وهو ما يمثل قرابة (٥١٪) من مجموع الدارسين داخل السلطنة. ويمثل طلبة برنامج البعثات الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة غالبية تصل نسبتهم إلى (٦٢٪) من إجمالي الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة. وشهد عدد الطلبة الدارسين بالتعليم العالي الخاص نمواً مستمراً؛ فقد ارتفع عدد الطلبة الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م بمقدار (٤٨٪) مقارنة بالعام الأكاديمي ٢٠١٠/ ٢٠١١م مما يشير إلى إسهامه في رفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي، شكل (٢,٣,٢). كما يدرس في مؤسسات التعليم العالي الخاصة عدد من الطلبة غير العمانيين بلغ عددهم (٢٣٢٠) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

شكل (٢,٣,٢) الطلبة الدارسون في التعليم العالي في المؤسسات الحكومية والخاصة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٣) م

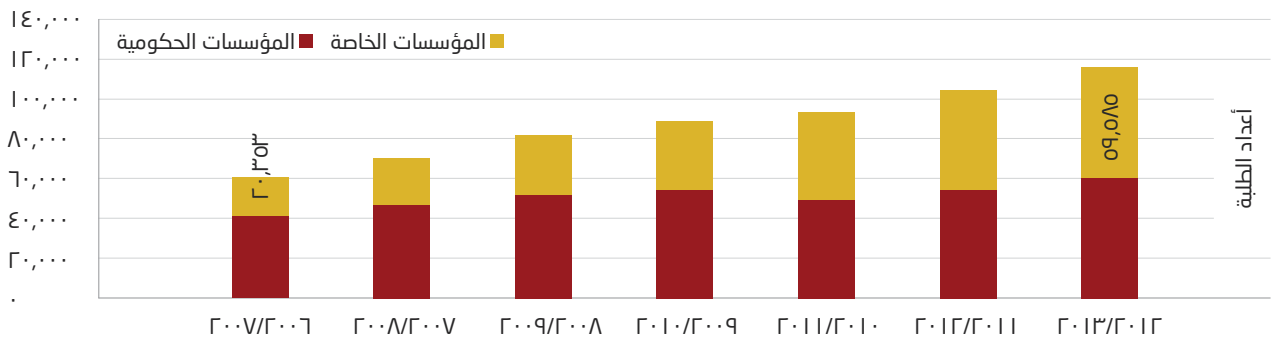

أما من حيث توزيع الطلبة الدارسين في التعليم العالي داخل السلطنة على التخصصات العلمية المختلفة فقد تركزت في ثلاثه تخصصات هي: الإدارة والتجارة، والهندسة، وتكنولوجيا المعلومات؛ إذ بلغ إجمالي الدارسين لهذه التخصصات (٧٨٥.٥) طالبٍ وطالبة، وهو ما يمثل (٦٦٪) من إجمالي الدارسين في التعليم العالي داخل السلطنة، شكل (٣,٣,٢).

شكل (٣,٣,٢) توزيع الطلبة الدارسين في التعليم العالي داخل السلطنة تبعاً للتخصص في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

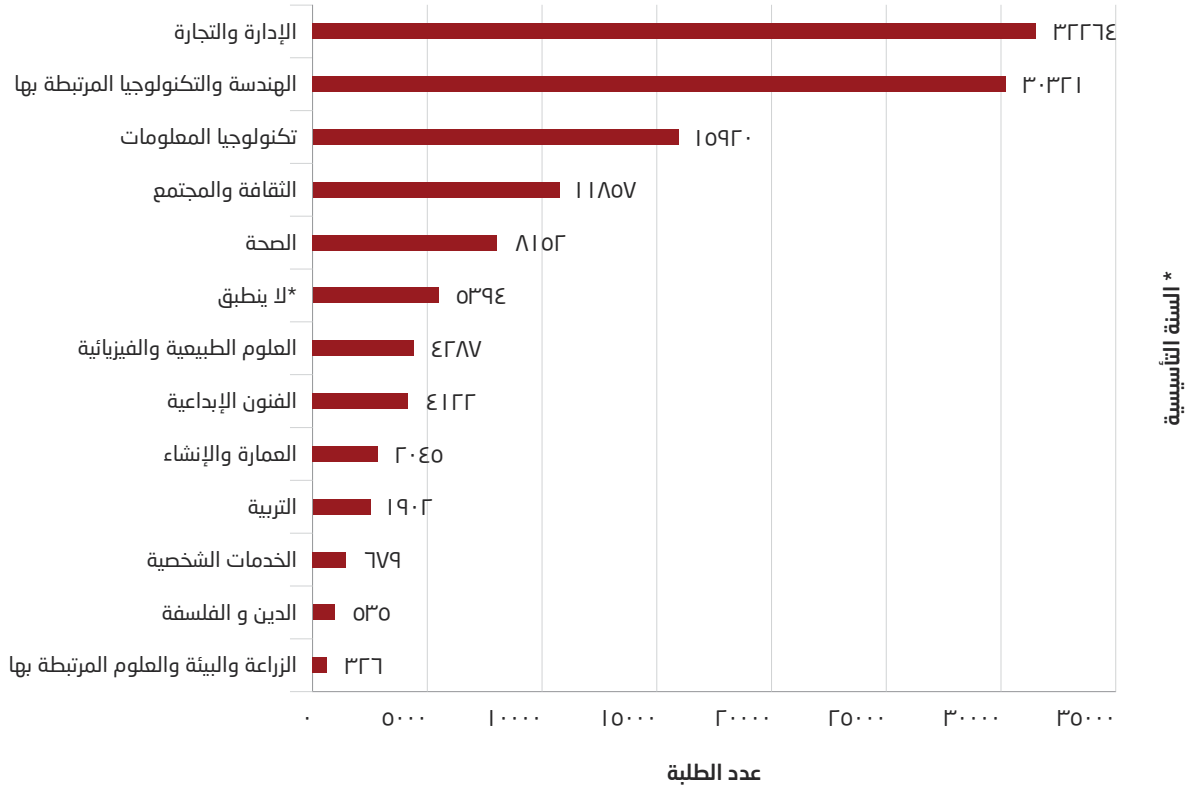

٤,٣,٢ معدل الالتحاق بالتعليم العالي

تعتمد المنظمات الدولية المعنية بالتعليم العالي معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الفئة العمرية (١٨-٢٢) كمؤشر لقياس الالتحاق بالتعليم العالي في بلد ما. وقد حقق معدل الالتحاق بالتعليم العالي في سلطنة عمان نمواً خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤م)؛ إذ وصل معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الفئة العمرية (١٨-٢٢) إلى (٣٥,٢٪) في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤ م مقارنة بـ (١٢,٦٪) في العام الأكاديمي ٢٠٠٠/٢٠٠١م محققاً زيادة تجاوزت الضعف. ورغم ذلك يعد هذا المعدل منخفضاً عند مقارنته مع الدول الواقعة ضمن الدول المحققة لمعدلات تنمية مشابهة للسلطنة؛ إذ يتجاوز المعدل في المتوسط (٥٠٪)، إلا أنه قريب من متوسط المعدل مع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويعزى انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الفئة العمرية (١٨-٢٢) إلى محدودية المقاعد المتاحة بالتعليم العالي خلال الخطة الخمسية السادسة والسابعة، وارتفاع معدلات الإعادة والانقطاع في التعليم العالي والمدرسي.

٥,٣,٢ الخريجون في مؤسسات التعليم العالي

بلغ عدد الخريجين في مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة (١٨١.١) طالبٍ وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م وتجاوزت نسبة الإناث النصف، فبلغت (٥٦٪) من إجمالي الخريجين. وكان العدد الأعلى للخريجين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، إذ وصل إلى (٨١٨.) طالباً وطالبة، ممثلاً ما يقارب (٤٥٪) من إجمالي الخريجين، تليها في ذلك الكليات التقنية (٣١٪)، ومن ثم جامعة السلطان قابوس (١٨٪)، جدول (٥,٣,٢).

وتنوعت تخصصات الخريجين في مجالات أكاديمية مختلفة، لكنها تركزت في مجالات الهندسة، وإدارة الأعمال والتجارة، وتكنولوجيا المعلومات؛ إذ مثلت نسبة الخريجين في التخصصات الثلاثة (٧٠٪)، شكل (٤,٣,٢).

جدول(٥,٣,٢)
توزيع الخريجين في مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة تبعاً للمؤسسة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المؤسسة التعليمية	ذكور	إناث	المجموع
جامعة السلطان قابوس	١١٢٦	١٣٩٢	٢٥١٨
الكليات التقنية	٣٠٨٧	٢٦١٠	٥٦٩٧
كليات العلوم التطبيقية	٤٢٠	٦٨٩	١١٠٩
كلية العلوم الشرعية	٧٤	٩٨	١٧٢
مؤسسات التعليم العالي الخاصة	٣١١٢	٥٠٦٨	٨١٨٠
كلية الدراسات المصرفية	٢٤	١٥٢	١٧٦
معاهد العلوم الصحية والتمريض والصيدلة	٧٢	١٧٧	٢٤٩
الإجمالي الكلي	٧٩١٥	١٠١٨٦	١٨١٠١
النسبة المئوية	٤٣,٧	٥٦,٣	١٠٠,٠٠

المصدر: مركز القبول الموحد ٢٠١٥م

الشكل (٤,٣,٢) الطلبة الخريجون في مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة للدرجة الجامعية الأولى تبعاً للتخصص في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

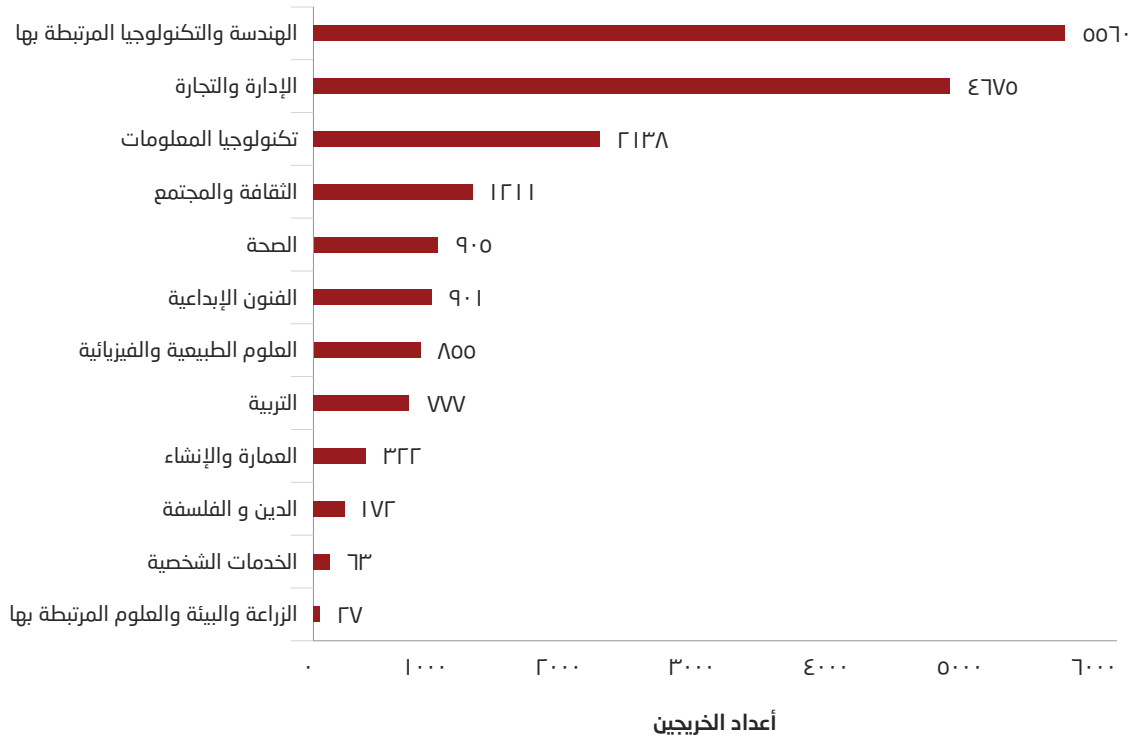

٦,٣,٢ البعثات والمنح

البعثات الخارجية

تقدم الحكومة سنوياً عدداً من البعثات الخارجية للراغبين والمستوفين لشروط الابتعاث من خريجي دبلوم التعليم العام، بهدف توفير الكفاءات العمانية المتخصصة والقادرة على تلبية احتياجات التنمية بالسلطنة. وتحصل وزارة التعليم العالي على عدد من المنح الخارجية لدرجة البكالوريوس من عدد من الجامعات العربية والعالمية، وذلك ضمن إطار التعاون والعلاقات الثقافية والدولية التي تعمل الوزارة على تعزيزها مع الدول الشقيقة والصديقة والجامعات العالمية من خلال مذكرات التفاهم والاتفاقيات.

وتصنف البعثات الخارجية إلى فئتين:

بعثة كاملة فئة (أ): وهي التي يلتحق طلبتها بالجامعات الأعلى رسوماً دراسية.

بعثة كاملة فئة (ب): وهي التي يلتحق طلبتها بالجامعات ذات الرسوم الدراسية المتوسطة.

وذلك بالتنسيق مع الملحقيات الثقافية ببلدان الابتعاث، وفي الجامعات التي تتمتع بمستوى أكاديمي جيد. وفي عام ٢٠١١م جاءت التوجيهات السامية بتخصيص (١٥٠٠) بعثة خارجية بالإضافة إلى البعثات القائمة. وقد ارتفع عدد الطلبة المبتعثين خارج السلطنة إلى (١٤٢١) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م مقارنة بـ (٢٣١) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٠/٢٠١١م جدول (٦,٣,٢).

جدول (٦,٣,٢)

الطلبة الجدد ببرنامج البعثات والمنح الخارجية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣م)

العام الأكاديمي	ذكور	إناث	مجموع
٢٠١٠/٢٠١١	١٢٨	١٠٣	٢٣١
٢٠١١/٢٠١٢	٨٠٠	٦٤٠	١٤٤٠
٢٠١٢/٢٠١٣	٨٨٤	٥١١	١٣٩٥
٢٠١٣/٢٠١٤	٨٨٣	٥٣٨	١٤٢١

المصدر: مركز القبول الموحد

بلغ إجمالي عدد الطلبة الدارسين ببرنامج البعثات الخارجية للدرجة الجامعية الأولى (٦٤٨٧) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤ م، ومثلت نسبة الذكور قرابة ٦٠٪ منهم. ويدرس طلبة البعثات الخارجية في تخصصات متنوعة، إلا أنه بلغت نسبة الطلبة الدارسين في تخصصات: الهندسة، وتكنولوجيا المعلومات، والإدارة، والتجارة نحو (٦٦٪). وقد توزع الطلبة الدارسون بالبعثات الخارجية على (١٤) دولة من دول العالم، ومثل الطلبة الدارسون في دول أمريكيا الشمالية وأوروبا (٨١٪) شكل (٥,٣,٢).

شكل (٥,٣,٢) التوزيع النسبي لطلبة البعثات الخارجية تبعاً لبلد الدراسة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

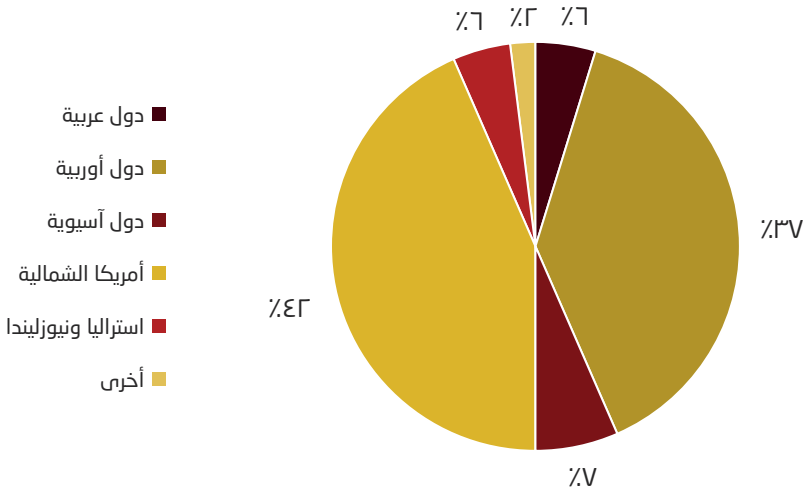

البعثات الداخلية

وضعت الحكومة برنامج البعثات الداخلية المخصص لأبناء أسر الضمان الاجتماعي في العام الأكاديمي ٢٠٠١/٢٠٠٢م للالتحاق بالجامعات والكليات الخاصة تتولى إدارته وزارة التعليم العالي، وذلك حرصاً من الحكومة على هذه الفئة من المواطنين للخروج بهم من مظلة الضمان الاجتماعي فتتحول بذلك إلى أسر منتجة، توفر لنفسها العيش الكريم.

وقد أنعم صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – أثناء ندوة المرأة العُمانية في ١٧ أكتوبر ٢٠٠٩م بسيح المكارم بولاية صحار، بتخصيص (٥٠٠) بعثة دراسية كاملة سنوياً للحاصلات على نسب عامة تزيد على ٨٠٪ من طالبات دبلوم التعليم العام المُجيدات اللائي لم تسنح لهن فرصة الدراسة وفق تمويل حكومي في مؤسسات التعليم العالي، وذلك من أجل تمكينهن من إكمال تعليمهن الجامعي في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في السلطنة.

ثم جاءت التوجيهات الحكومية في عام ٢٠١١م، بتوفير (٧٠٠٠) بعثة داخلية كاملة الرسوم الدراسية لمرحلة البكالوريوس، فضلاً عن البعثات القائمة التي تخضع كلها للتنافس العام، وقد بلغ عدد الطلبة الجدد بالبعثات الداخلية والمنح (١٣٦٤٩) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م. الجدول (٧,٣,٢).

جدول (٧,٣,٢)
الطلبة الجدد ببرنامج البعثات والمنح الداخلية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٣)

العام الأكاديمي	إناث	ذكور	مجموع
٢٠١٠/٢٠١١	١١٤٢	١٩١٦	٣٠٥٨
٢٠١١/٢٠١٢	١٦٣٥	٨٣٠٦	٩٩٤١
٢٠١٢/٢٠١٣	١٦٢٣	٨١١٥	٩٧٣٨
٢٠١٣/٢٠١٤	٢٤٥٦	١١١٩٣	١٣٦٤٩

المصدر: مركز القبول الموحد ٢٠١٠/ ٢٠١٥م

وبلغ إجمالي عدد الطلبة الدارسين ببرنامج البعثات الداخلية (٣٦٧٦٦) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م، وهو ما يمثل (٦٢٪) من مجموع الطلبة الدارسين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الإناث ببرنامج البعثات الداخلية تمثل ما نسبته (٨٣٪) من إجمالي الدارسين بهذا البرنامج.

٧,٣,٢ الطلبة من ذوي الإعاقة

أصدرت الأمم المتحدة (١٩٧٥م) إعلان حقوق المعوقين الذي أكد على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والتدريب والتأهيل المهني والمساعدة والتوظيف. وفي عام ٢٠٠٨م صادقت السلطنة على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب المرسوم السلطاني (٢٠٠٨/١٢١).

وإيماناً من وزارة التعليم العالي بأهمية أن يأخذ الأفراد ذوو الإعاقة نصيبهم من الرعاية والاهتمام والتمتع بالحقوق، من خلال إتاحة الفرصة لهم لمواصلة تعليمهم العالي؛ بادرت الوزارة إلى تخصيص (٥٠) بعثة شاملة الرسوم الدراسية لمرحلة البكالوريوس للدراسة بالجامعات والكليات الخاصة، وبابتعاث عدد من الطلبة ذوي الإعاقة السمعية والمستوفين لشروط الابتعاث المحددة في قانون البعثات.

وقد بلغ عدد الطلبة المبتعثين من خريجي دبلوم التعليم العام من ذوي الإعاقة (٢٠) طالباً وطالبة للحصول على درجة البكالوريوس بإحدى الجامعات الأمريكية، والجامعة الأردنية بالمملكة الأردنية الهاشمية.

٨,٣,٢ أبرز التحديات التي تواجه الالتحاق بالتعليم العالي

- ما زال معدل الالتحاق بالتعليم العالي في الفئة العمرية (١٨-٢٢) منخفضاً مقارنة بالمعدلات العالمية؛ فقد بلغ (٣٥,٢٪) في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م على الرغم من الزيادة غير المسبوقة في عدد المقاعد الدراسية المطروحة بالتعليم العالي منذ عام ٢٠١١م.
- عدم توافر بيانات دقيقة وشاملة عن الالتحاق بالتعليم العالي في السلطنة، وقد قامت وزارة التعليم العالي بإنشاء قاعدة بيانات للتعليم، وهو ما يعرف بالنظام الإحصائي الذي يضم أربعة مكونات تغطي بيانات الطلبة، والهيئات الأكاديمية، والموظفين، والتمويل، ولكنها تواجه بعض الصعوبات من أبرزها:
- عدم توافر بيانات كاملة عن أعداد الطلبة الدارسين خارج السلطنة على نفقتهم الخاصة.
- تأخر بعض مؤسسات التعليم العالي في توفير البيانات المطلوبة، وفق الجدول الزمني المحدد مما يؤخر إصدار التقارير والمؤشرات الإحصائية في الوقت المحدد.
- إتاحة فرصة أكبر للأشخاص من ذوي الإعاقة في التعليم العالي، وتوفير البيئة التعليمية المناسبة لهم.

٩,٣,٢ التوجهات المستقبلية

- الاستمرار في رفع معدل الالتحاق بالتعليم العالي.
- وضع معيار آخر بجانب نتيجة دبلوم التعليم العام للالتحاق بالتعليم العالي، يقوم على فحص قدرات الطالب الذاتية على الفهم والقياس والاستنتاج.
- بناء نظام مؤشرات أداء للتعليم العالي.
- العمل على توفير التسهيلات والخدمات المساندة لتوفير البيئة التعليمية المناسبة في مؤسسات التعليم العالي للأشخاص ذوي الإعاقة.

الفصل الرابع

الموارد البشرية (الهيئات الأكاديمية والإدارية)

لا شك بأن العنصر البشري المؤهل علمياً وعملياً من أهم مقومات قيام مؤسسات التعليم العالي ذات الأداء الأكاديمي العالي والبحث العلمي الرصين واستمرارها. وتمثل تنمية هذا العنصر أحد المقومات الرئيسة لصقل قدراتها وتنميتها في الجوانب العلمية والعملية والمهنية والسلوكية؛ لتمكين هذه المؤسسات من أداء دورها وتلبية احتياجات مجتمعها وخططه التنموية على أكمل وجه. ولذا، تولي مؤسسات التعليم العالي مواردها البشرية المتمثلة في الهيئات الأكاديمية والفنية والإدارية اهتماماً كبيراً؛ لكونها حجر الأساس في عمليتها التعليمية، ومشاريعها البحثية، ودراساتها، وبحوثها العلمية. ويتجلى هذا الاهتمام في الخطط السنوية لهذه المؤسسات لتأهيل عنصرها البشري وتدريبه؛ ليواكب أفضل الممارسات الأكاديمية والفنية والإدارية المعمول بها في الجامعات العالمية ومؤسسات التعليم العالي المرموقة.

١,٤,٢ العاملون بمؤسسات التعليم العالي في السلطنة

بلغ إجمالي عدد العاملين بمؤسسات التعليم العالي في السلطنة (١٣٥٠٨) موظفٍ وموظفة، يعمل منهم في مؤسسات التعليم العالي الحكومية (٨١٥٥) موظفاً وموظفة، وبنسبة بلغت (٦٠٪)، ويمثّل إجمالي العمانيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية ما نسبته (٥٧٪).

أما في مؤسسات التعليم العالي الخاصة فقد بلغ عدد العاملين فيها (٥٣٥٣) موظفاً وموظفة، وبنسبة بلغت (٤٠٪)، ويمثّل إجمالي العمانيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة ما نسبته (٤٧٪).

ويعد العنصر النسائي رافداً مهماً ومؤثراً في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، فقد بلغت نسبة الإناث العاملات فيها بصفة عامة (٣٧ ٪)، وتشكل العمانيات العاملات نسبة (٢٣٪) من إجمالي العاملين في تلك المؤسسات.

ويوضح الجدول (١,٤,٢) الآتي أعداد العاملين بمؤسسات التعليم العالي وفق المؤسسة والنوع والجنسية ونوع العمل للعام الأكاديمي (٢٠١٣/٢٠١٤م):

جدول (١,٤,٢)
أعداد العاملين بمؤسسات التعليم العالي وفق المؤسسة والنوع والجنسية ونوع العمل للعام الأكاديمي(٢٠١٣/ ٢٠١٤م)

المؤسسات	نوع العمل بالمؤسسة	عماني			غير عماني			الإجمالي
		ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
مؤسسات التعليم العالي الحكومية	إداري	١٠٨٤	٩٠٩	١٩٩٣	٥٠	٧٨	١٢٨	٢١٢١
	أكاديمي	٥٩١	٥٨٢	١١٧٣	١٨٤٩	٨٢٦	٢٦٧٥	٣٨٤٨
	أكاديمي مساند	٨	٩	١٧	٤	٥	٩	٢٦
	أكاديمي و إداري	٥٣	٥١	١٠٤	١٨٣	٥٠	٢٣٣	٣٣٧
	خدمات صحية	٣	٩	١٢	٠	٠	٠	١٢
	خدمات مساعدة	٢٨٨	١٣	٣٠١	٢٨	٠	٢٨	٣٢٩
	فني	٥٨٣	٣٥٣	٩٣٦	٣٦٧	٨١	٤٤٨	١٣٨٤
	مشرف سكن	١٠	٦٥	٧٥	٢	٢١	٢٣	٩٨
	المجموع	**٢٦٢٠**	**١٩٩١**	**٤٦١١**	**٢٤٨٣**	**١٠٦١**	**٣٥٤٤**	**٨١٥٥**

مؤسسات التعليم العالي الخاصة	إداري	٤٩٣	٥٠٧	١٠٠٠	٢٢٩	١٠٧	٣٣٦	١٣٣٦
	أكاديمي	٢١٣	٢٢٥	٤٣٨	١١٥٥	٦٦٧	١٨٢٢	٢٢٦٠
	أكاديمي مساند	٤	٩	١٣	١	٣	٤	١٧
	أكاديمي و إداري	١٥	٧	٢٢	٧٨	٢٥	١٠٣	١٢٥
	خدمات صحية	٠	٠	٠	٦	١٤	٢٠	٢٠
	خدمات مساعدة	٥٧٠	١٠٦	٦٧٦	٣٣٠	١٣	٣٤٣	١٠١٩
	فني	١٠٩	٩٣	٢٠٢	١٤٣	١٩	١٦٢	٣٦٤
	مشرف سكن	١١	١٧٩	١٩٠	٢	٢٠	٢٢	٢١٢
	المجموع	**١٤١٥**	**١١٢٦**	**٢٥٤١**	**١٩٤٤**	**٨٦٨**	**٢٨١٢**	**٥٣٥٣**
الإجمالي		**٤٠٣٥**	**٣١١٧**	**٧١٥٢**	**٤٤٢٧**	**١٩٢٩**	**٦٣٥٦**	**١٣٥٠٨**

المصدر: مركز القبول الموحد ٢٠١٥م

٢,٤,٢ الهيئات الأكاديمية

تعد الهيئات الأكاديمية عماد العملية التعليمية والبحثية وأساسها في مؤسسات التعليم العالي، لذا تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى توفير الهيئات الأكاديمية المؤهلة من ذوي الخبرات البحثية المختلفة، من خلال استقطاب الخبرات الأجنبية والعربية من جانب، وتنمية كوادرها الأكاديمية العمانية وتأهيلها من جانب آخر.

وقد بلغ عدد الأكاديميين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في السلطنة (٦١٠٨) أكاديمي وأكاديمية في العام ٢٠١٣/٢٠١٤م، وهم بذلك يمثلون ما نسبته (٤٥٪) من إجمالي القوى العاملة في تلك المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك العدد، هناك ما يقارب (٤٦٢) أكاديمياً وأكاديمية يمارسون أو يتولون مناصب إدارية في تلك المؤسسات وبنسبة قاربت (٣,٥٪). ويوضح الشكل (١,٤,٢) نسبة الأكاديميين بمؤسسات التعليم العالي:

شكل (١,٤,٢) نسبة الأكاديميين لإجمالي العاملين بمؤسسات التعليم العالي للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

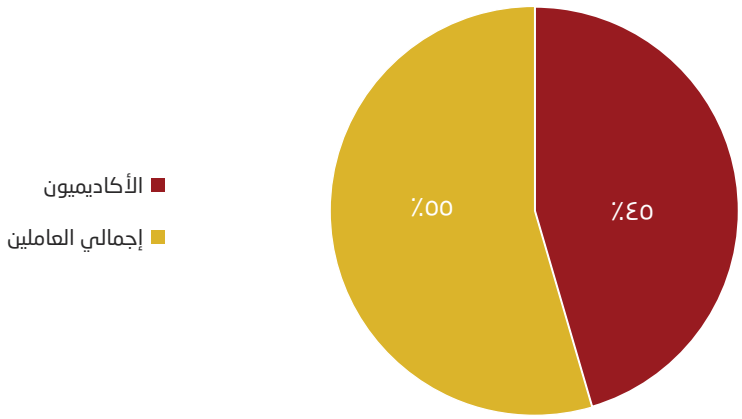

ويسهم الأكاديميون العمانيون في أداء مهامهم التدريسية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي التي ينتمون إليها؛ إذ بلغ عددهم نحو (١٦١١) أكاديمياً وأكاديمية، وهم بذلك يمثلون ما نسبته (٢٦٪) من إجمالي الأكاديميين العاملين في تلك المؤسسات، كما يوضحه الشكل (٢,٤,٢)

شكل (٢,٤,٢) نسبة التعمين بين الأكاديميين في مؤسسات التعليم العالي للعام ٢٠١٣/٢٠١٤م

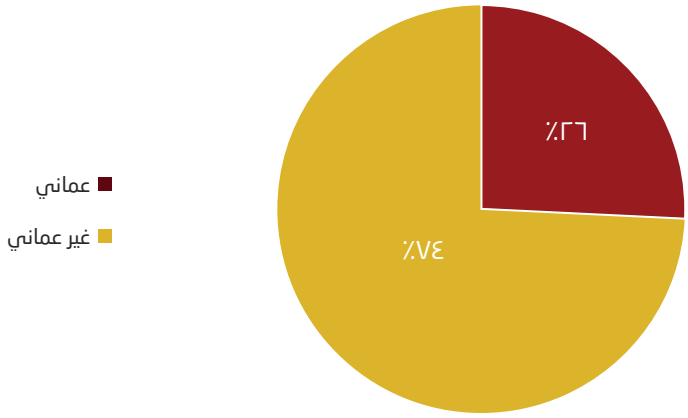

كما يوضح الجدول (٢,٤,٢) أعداد أعضاء الهيئة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي وفق المؤسسة والنوع ونسب التعمين في العام الأكاديمي (٢٠١٣-٢٠١٤م)

جدول (٢,٤,٢)
أعداد أعضاء الهيئة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي وفق المؤسسة والنوع ونسب التعمين في العام الأكاديمي (٢٠١٣-٢٠١٤م)

المؤسسة التعليمية	عماني		غير عماني		المجموع	نسبة التعمين
	ذكور	إناث	ذكور	إناث		
إجمالي المؤسسات الحكومية	٥٩١	٥٨٢	١٨٤٩	٨٢٦	٣٨٤٨	٣٠٪
الكليات التقنية	١٢٨	١١١	١٠٤٥	٤٣٠	١٧١٤	١٤٪
جامعة السلطان قابوس	٢٩٨	٢٢٣	٤٥٣	١٧٩	١١٥٣	٤٥٪
كليات العلوم التطبيقية	١٠٩	١٢٣	٢٨٠	٩١	٦٠٣	٣٨٪
كلية العلوم الشرعية	٢٣	١	٨	٠	٣٢	٧٥٪
المعاهد الصحية	٣٣	١٢٤	٦٣	١٢٦	٣٤٦	٤٥٪
إجمالي الجامعات والكليات الخاصة	٢١٣	٢٢٥	١١٥٥	٦٦٧	٢٢٦٠	١٩٪
الإجمالي العام	**٨٠٤**	**٨٠٧**	**٣٠٠٤**	**١٤٩٣**	**٦١٠٨**	**٢٦٪**

المصدر: مركز القبول الموحد (٢٠١٥م)

وفيما يتعلق بالعاملات في الهيئات الأكاديمية؛ فقد بلغ عددهن (٢٣٠٠) أكاديمية، يمثلن ما نسبته (٣٨٪) من إجمالي الأكاديميين العاملين في تلك المؤسسات. وكانت نسبتهن في مؤسسات التعليم العالي الخاصة أعلى منها في مؤسسات التعليم العالي الحكومية؛ إذ بلغت تلك النسب (٣٩٪) و(٣٦٪) على التوالي كما يوضحه الشكل (٢, ٤,٣).

شكل (٣,٤,٢) نسب الهيئات الأكاديمية العاملة في مؤسسات التعليم العالي وفق نوع المؤسسة والنوع

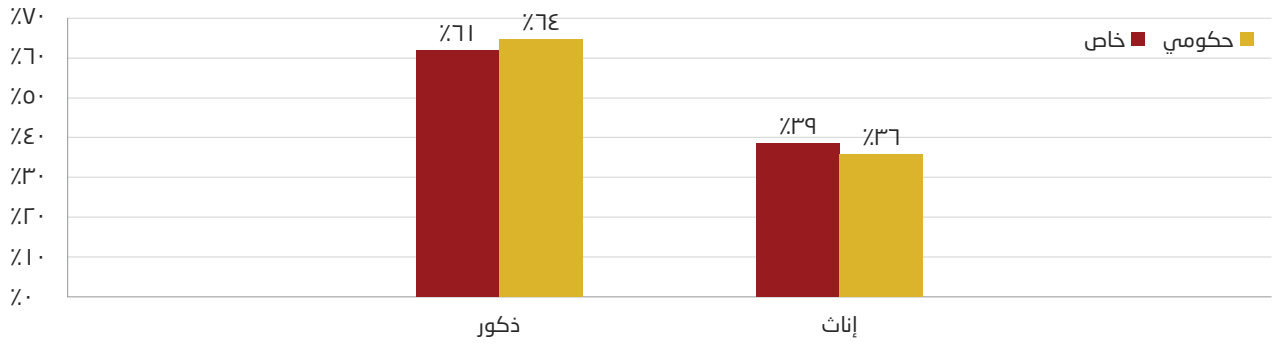

وبلغت نسبة العمانيات العاملات في الهيئات الأكاديمية (١٣٪) من إجمالي الأكاديميين العاملين في تلك المؤسسات. وكانت نسبتهن في مؤسسات التعليم العالي الحكومية أعلى منها في مؤسسات التعليم العالي الخاصة، إذ بلغت تلك النسب (١٥٪) و (١٠٪) على التوالي، كما يبين الشكل (٤,٤,٢).

شكل (٤,٤,٢) نسب التعمين في الهيئات الأكاديمية العاملة في مؤسسات التعليم العالي وفق نوع المؤسسة والنوع

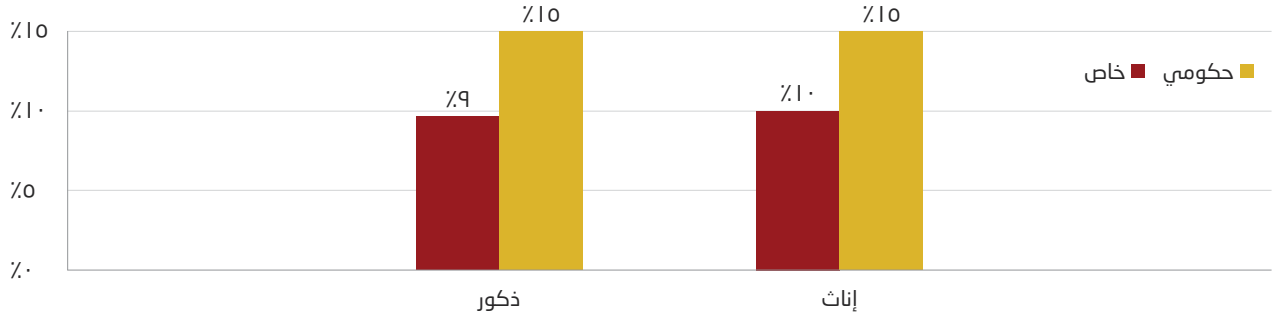

وحرصت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة على تعيين الأكاديميين المؤهلين من ذوي الدرجات العلمية المناسبة؛ إذ بلغ عدد الأكاديميين الحاملين لمؤهل الدكتوراة (١٨٣١) أكاديمياً وأكاديمية، وهم بذلك يمثلون ما نسبته (٣٠٪) من إجمالي الأكاديميين العاملين في تلك المؤسسات، بينما مثّل الأكاديميون العمانيون من حملة الدكتوراة ما نسبته (٢٦٪) من إجمالي تلك الفئة.

ففي مؤسسات التعليم العالي الحكومية بلغ عدد الأكاديميين من حملة الدكتوراة (١٢٠٠) أكاديمي وأكاديمية، بنسبة بلغت (٣١٪) من إجمالي الأكاديميين العاملين في تلك المؤسسات، وقد بلغ عدد الأكاديميين العمانيين من حملة الدكتوراة (٣٧٧) أكاديمياً وأكاديمية، يمثلون ما نسبته (٣١٪) من إجمالي حملة الدكتوراة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

أما فيما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي الخاصة فقد بلغ عدد الأكاديميين من حملة الدكتوراة (٦٣١) أكاديمياً وأكاديمية، بنسبة بلغت (٢٨٪) من إجمالي الأكاديميين العاملين في تلك المؤسسات، وقد مثّل الأكاديميون العمانيون من حملة الدكتوراة في هذه المؤسسات ما نسبته (٩٪) من إجمالي تلك الفئة.

وهناك أكاديميات من حملة الدكتوراة، بلغ عددهن (٥٣٧) أكاديمية، بنسبة بلغت (٩٪) من إجمالي الأكاديميين العاملين في تلك المؤسسات، في حين بلغت نسبة الأكاديميات العمانيات (٤٪).

٣,٤,٢ الهيئات الفنية والإدارية

للهيئات الفنية والإدارية دور حيوي ومهم لا تقوم بدونه أية مؤسسة، خاصة التعليمية منها. من أجل ذلك تحرص الجهات الحكومية المعنية بالتعليم العالي على تشجيع مؤسسات التعليم العالي لاستقطاب الكوادر المؤهلة من هذه الفئات والمتمتعة بالخبرة العملية المناسبة واللازمة لإسناد هيئاتها الأكاديمية؛ لتمكينها من القيام بدورها في التدريس والبحث وخدمة المجتمع.

وقد بلغ عدد الفنيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي في السلطنة (١٧٤٨) فنياً وفنية، وهم بذلك يمثلون ما نسبته (١٣٪) من إجمالي القوى العاملة في تلك المؤسسات، كما يوضحه الشكلان رقمي (٥,٤,٢) و(٦,٤,٢) أدناه.

شكل (٥,٤,٢) عدد الفنيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية حسب النوع والجنسية للعام ٢٠١٣/٢٠١٤م

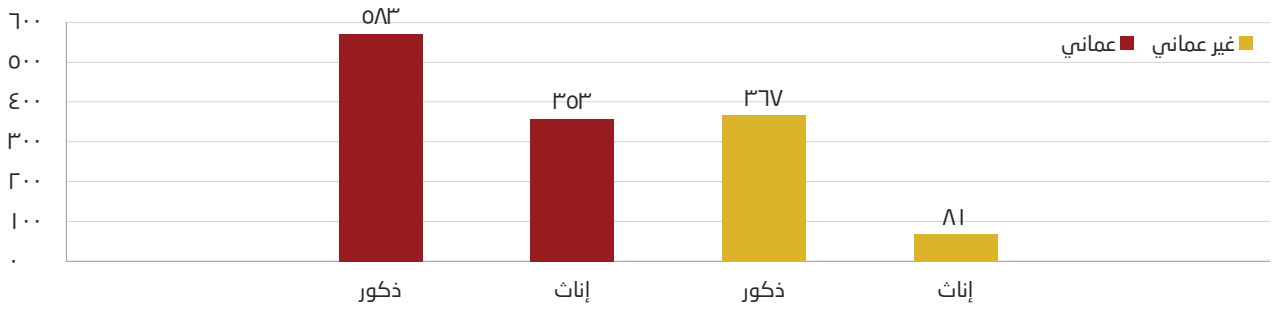

شكل (٦,٤,٢) عدد الفنيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة حسب النوع والجنسية للعام ٢٠١٣/٢٠١٤م

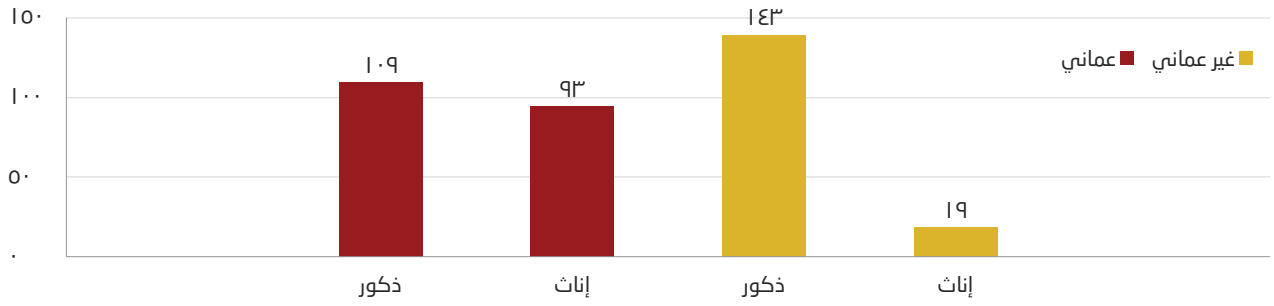

فقد بلغ عدد العاملات في الهيئات الفنية (٥٤٦) فنية، يمثلن ما نسبته (٣١٪) من إجمالي الفنيين العاملين في تلك المؤسسات، وقد تساوت هذه النسبة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.

كما بلغ عدد الفنيين العمانيين (١١٣٨) فنياً وفنية، وهم بذلك يمثلون ما نسبته (٦٥٪) من إجمالي عدد الفنيين العاملين في تلك المؤسسات.

في حين بلغ عدد العمانيات العاملات في الهيئات الفنية في مؤسسات التعليم العالي (٤٤٦) فنية، يمثّلن ما نسبته (٢٦٪) من إجمالي عدد الفنيين العاملين في تلك المؤسسات.

وفي الجانب الإداري؛ بلغ عدد الإداريين العاملين في مؤسسات التعليم العالي في السلطنة (٣٤٥٧) إدارياً وإدارية، وهم بذلك يمثلون ما نسبته (٢٦٪) من إجمالي القوى العاملة في تلك المؤسسات.

وبلغ عدد العاملات في الهيئات الإدارية (١٦٠١) إدارية، يمثلن ما نسبته (٤٦٪) من إجمالي عدد الإداريين

العاملين في تلك المؤسسات، وكانت نسبتهن متقاربة جداً في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، إذ بلغت تلك النسبة (٤٧٪) و(٤٦٪) على التوالي، كما يوضح الشكل (٧,٤,٢).

شكل (٧,٤,٢) نسب الهيئات الإدارية العاملة بمؤسسات التعليم العالي حسب النوع
المؤسسة والنوع

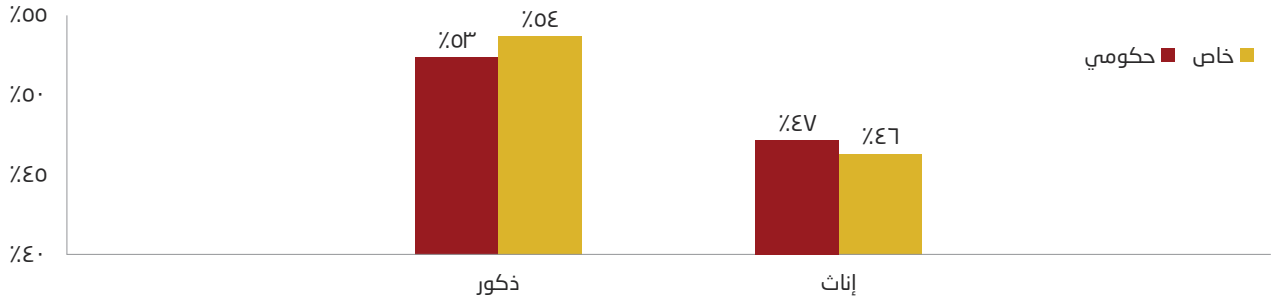

كما بلغ عدد الإداريين العمانيين العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة (٢٩٩٣) إدارياً وإدارية، وهم بذلك يمثلون ما نسبته (٨٧٪) من إجمالي عدد الإداريين العاملين في تلك المؤسسات.

في حين بلغ عدد العمانيات العاملات في الهيئات الإدارية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة (١٤١٦) إدارية، يمثّلن ما نسبته (٤١٪) من إجمالي عدد الإداريين العاملين في تلك المؤسسات.

٤,٤,٢ التنمية المهنية والبرامج التدريبية للموارد البشرية

تولي مؤسسات التعليم العالي في السلطنة اهتمامها بتنمية الموارد البشرية العاملة لديها عبر برامج التدريب والتأهيل المتخصصة؛ بهدف تطوير مهاراتهم وقدراتهم لمواكبة مستجدات العمل والتكنولوجيا الحديثة، وكذلك لرفع جودة أدائهم بما يلبي متطلبات عمل تلك المؤسسات والمستفيدين من خدماتها.

وحرصت هذه المؤسسات على تأهيل كوادرها البشرية خاصة الأكاديمية منها عبر الابتعاث الخارجي؛ وذلك عبر اختيار ذوي الأداء الأكاديمي المتميز من طلبتها، وتعيينهم معيدين فيها ليتم تأهيلهم وصقلهم أكاديمياً عبر الابتعاث الخارجي في الجامعات العالمية المرموقة والمتميزة في المجالين العلمي والبحثي؛ فقد بلغ عدد موظفي مؤسسات التعليم العالي في السلطنة الذين على رأس بعثاتهم الدراسية في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م (٤٦١) موظفاً وموظفة.

ويوضح الجدول (٣,٤,٢) عدد موظفي مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة المبتعثين وفق المؤسسة التعليمية والمؤهل والنوع.

جدول (٣,٤,٢)
عدد موظفي مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة المبتعثين وفق المؤسسة التعليمية والمؤهل والنوع (٢٠١٣/٢٠١٤م)

المؤسسة التعليمية	المؤهل المطلوب	ذكور	إناث	المجموع
الجامعات والكليات الحكومية	بكالوريوس/ليسانس	٢١	٢	٢٣
	ماجستير	٣٧	١٩	٥٦
	دكتوراة	١٢٩	٩٥	٢٢٤
	المجموع	**١٨٧**	**١١٦**	**٣٠٣**

جامعة السلطان قابوس*	بكالوريوس/ليسانس	٢	٠	٢
	ماجستير	١٣	١١	٢٤
	دكتوراة	٢٣	٣٣	٥٦
	المجموع	**٣٨**	**٤٤**	**٨٢**
الكليات التقنية	بكالوريوس/ليسانس	١٨	١	١٩
	ماجستير	١٥	٣	١٨
	دكتوراة	٥٨	٢٠	٧٨
	المجموع	**٩١**	**٢٤**	**١١٥**
كلية الدراسات المصرفية والمالية	بكالوريوس/ليسانس	٠	١	١
	ماجستير	٠	٢	٢
	دكتوراة	١	١	٢
	المجموع	**١**	**٤**	**٥**
كليات العلوم التطبيقية	ماجستير	٦	١	٧
	دكتوراة	٣٢	٢٠	٥٢
	المجموع	**٣٨**	**٢١**	**٥٩**
كلية العلوم الشرعية	دكتوراة	٢	٠	٢
	المجموع	**٢**	**٠**	**٢**
معاهد العلوم الصحية والتمريض	بكالوريوس/ليسانس	١	٠	١
	ماجستير	٣	٢	٥
	دكتوراة	١٣	٢١	٣٤
	المجموع	**١٧**	**٢٣**	**٤٠**
الجامعات والكليات الخاصة	بكالوريوس/ليسانس	١	٢	٣
	دبلوم عالي/دبلوم الدراسات العليا	١	١	٢
	ماجستير	٢٠	٣٣	٥٣
	دكتوراة	٣٣	٦٧	١٠٠
	المجموع	**٥٥**	**١٠٣**	**١٥٨**
الإجمالي العام	بكالوريوس/ليسانس	٢٢	٤	٢٦
	دبلوم عالي/دبلوم الدراسات العليا	١	١	٢
	ماجستير	٥٧	٥٢	١٠٩
	دكتوراة	١٦٢	١٦٢	٣٢٤
	المجموع	**٢٤٢**	**٢١٩**	**٤٦١**

المصدر: مركز القبول الموحد٢٠١٣/٢٠١٤م.

* لا يشمل موظفي المستشفى الجامعي

ويلاحظ من الجدول (٣,٤,٢) والشكل (٨,٤,٢) اهتمام مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بتأهيل كوادرها البشرية لا سيما الأكاديمية منها؛ إذ يمثل الموظفون المبتعثون لنيل درجتي الماجستير والدكتوراة نسبة (٢٤٪) و(٧٠٪) على التوالي من إجمالي أعداد المبتعثين، كما بلغ عدد الموظفات المبتعثات (٢١٩)

شكل (٨,٤,٢) الموظفون المبتعثون وفق المؤهل

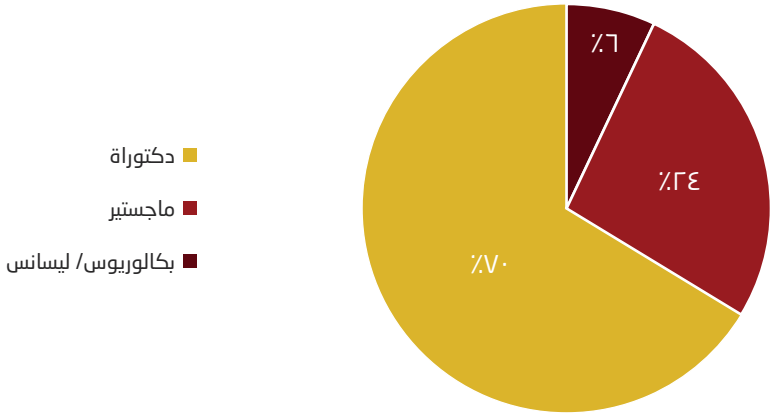

موظفة، يمثلن ما نسبته (٤٨٪) من إجمالي أعداد المبتعثين.

وحرصت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة على رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة لديها عن طريق التدريب والتطوير الوظيفي لتنمية قدراتهم ومهاراتهم وسلوكياتهم؛ فنظمت وأقامت عدداً من الدورات التدريبية وورش العمل المتخصصة، كما أسهمت هذه المؤسسات بترشيح موظفيها لحضور دورات تدريبية وورش عمل متخصصة داخل السلطنة وخارجها.

فنفذت وزارة التعليم العالي (١٦٥) برنامجاً تدريبياً منها (١١١) برنامجاً داخل السلطنة و(٥٤) برنامجاً خارجها، حضرها (١٣٢١) موظفاً وموظفة، وتنوعت مجالات التدريب لتغطي التنمية الإدارية والشؤون المالية والاقتصادية والشؤون القانونية وضمان الجودة والاعتماد والتدقيق والرقابة المالية والحاسب الآلي ونظم المعلومات واللغة الإنجليزية.

وحرصت مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة على رفع كفاءة العاملين بها عن طريق التدريب والتطوير الوظيفي لتنمية قدراتهم ومهاراتهم وسلوكياتهم، وعلى سبيل المثال: بلغ عدد موظفي جامعة السلطان قابوس الذين حضروا دورات تدريبية داخل السلطنة وخارجها في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م (١٠٧٣) موظفاً وموظفة، حضر (٤٦٢) منهم دورات تدريبية خارجية، مثلوا ما نسبته (٤٣٪) من إجمالي موظفي الجامعة الذين حضروا دورات تدريبية خلال هذا العام.

كما قامت كلية الدراسات المصرفية والمالية بتحليل احتياجات موظفيها من التدريب، وتم تصنيف هذه الاحتياجات إلى برامج تدريبية؛ فقد نفذت الكلية (٧٢) برنامجاً تدريبياً. وعملت كلية العلوم الشرعية على إلحاق بعض موظفيها في (٩) دورات تدريبية داخل السلطنة.

٥,٤,٢ أبرز التحديات التي تواجه الموارد البشرية

- صعوبة استقطاب الكفاءات البشرية المتميزة والاحتفاظ بها في ظل حدة المنافسة مع مؤسسات التعليم العالي الإقليمية والدولية.
- انخفاض نسبة الكوادر العمانية في الهيئات الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي.

- قلة فرص التنمية المهنية للكوادر الإدارية في قطاع التعليم.
- ضعف مواكبة الموارد البشرية بمؤسسات التعليم العالي للتغيرات التقنية السريعة والمتلاحقة.

٦,٤,٢ التوجهات المستقبلية

- تطوير كفاءة الإدارات العليا في مؤسسات التعليم العالي من خلال توفير برامج تدريبية عالية المستوى، والاطلاع على أفضل الممارسات الإدارية في الجامعات العالمية للاستفادة منها.
- وضع خطة بعيدة المدى لإعداد الهيئات التدريسية لمؤسسات التعليم العالي لرفع نسبة التعمين.

الفصل الخامس

المرافق والبنى الأساسية والتكنولوجية

١,٥,٢ المرافق والبنى الأساسية لمؤسسات التعليم العالي

تتمثل المرافق والبنى الأساسية لمؤسسات التعليم العالي في مساحات التدريس، التي تشمل قاعات التدريس والمختبرات والورش، ومساحات التعلم والبحث التي تشمل المكتبات ومراكز مصادر التعلم ومراكز الحاسب الآلي وغرف المشاريع، والمساحات غير التعليمية التي تشمل مباني الإدارة وغرف الموظفين والأقسام الداخلية وأماكن تقديم الطعام، ومساحات الخدمات التي تشمل دورات المياه والخدمات الأخرى، ومساحات الاستجمام التي تشمل وسائل الراحة والتسلية والمرافق الرياضية والمرافق الثقافية. كما تشمل المرافق والبنى الأساسية المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

وتتميز جامعة السلطان قابوس بحرم جامعي حديث يضم مباني تسع كليات ومبنى الإدارة المركزية، ومباني التدريس، ومركزًا ثقافيًا، ومركزاً لخدمات الطلاب وقاعة مؤتمرات وقاعة عرض ومسرحاً مفتوحاً وجامعًا. وتتراوح سعة قاعات التدريس بالحرم الجامعي ما بين قاعات المحاضرات الكبيرة التي تتسع لـ (١٠٠٠) مقعدٍ، وغرف تدريس صغيرة تتسع لـ (٢٠) مقعدًا، ومعظمها مجهزة بشاشات عرض LCD، وأجهزة حاسب آلي، وأجهزة عرض، ومسجلات فيديو، ونقاط للدخول على شبكة المعلومات العالمية، بالإضافة إلى توافر مجموعة متنوعة من المختبرات لتلبية الاحتياجات التعليمية المختلفة، ومختبرات للتدريس الجامعي تتسع لـ (٣٠ - ٦٠) طالبًا وطالبة، جدول (١,٥,٢).

جدول (١,٥,٢)
المرافق والبنى الأساسية في جامعة السلطان قابوس

المرافق	العدد
قاعات المحاضرات الرئيسة	١٣
القاعات/الصفوف التدريسية (الثابتة)	٣٤٧
مختبرات اللغة الإنجليزية	٧
المختبرات الأخرى	٢١٢
المكتبات	٧
مراكز البحث العلمي	٩
الوحدات الطبية والعيادات	٣
الصالات الرياضية	٣
مساكن الطلبة	٩

المصدر: جامعة السلطان قابوس ٢٠١٥م

وتوفر كليات العلوم التطبيقية مباني تضم الفصول الدراسية المجهزة بشاشات العرض والمختبرات العلمية والورش للتخصصات المختلفة، ويختلف عدد المختبرات ونوعها من كلية إلى أخرى وفقاً للبرامج المطروحة فيها، فضلاً عن مراكز مصادر التعلم الذي يوفر المراجع والدوريات والمواد التعليمية والأجهزة المختلفة التي تتطلبها التخصصات المطروحة في الكليات. وتتوافر في كل كلية مكتبة وصالات رياضية، ومطعم ومساحات للراحة، وقاعات متعددة الأغراض، كما توفر بعض الكليات الأقسام الداخلية لطلبتها. كما تضم الكليات مكاتب لأعضاء الهيئة الأكاديمية وأعضاء الهيئة الإدارية، وملاعب رياضية وأقسام داخلية للطالبات.

وتماشياً مع التوسع الكبير في أعداد الطلبة الملتحقين بالكليات التقنية خلال الأعوام الأخيرة، عملت وزارة القوى العاملة على زيادة مشاريع البنية التحتية لتلبية هذه الزيادة، حيث شملت التوسع في المباني والمرافق وتوفير التجهيزات والمعدات اللازمة لها، مثل: الفصول الدراسية والمختبرات وغرف المحاضرين إضافة إلى مباني الخدمات الطلابية وتجهيزاتها من المعدات والأثاث. أما بالنسبة إلى المختبرات العلمية والورش للتخصصات المختلفة فتختلف أعدادها من كلية تقنية إلى أخرى، وذلك وفق التخصصات المطروحة وأعداد الطلبة لكل تخصص. وتوفر الكليات مساكن للطلبة، وملاعب رياضية. وتحتوي مراكز التدريب المهني ومعاهد تأهيل الصيادين على موارد تعليمية مختلفة مجهزة بالوسائل والأجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة، إضافة لعدد من المحاكيات المتطورة القادرة على تمكين الطالب من استخدام أحدث الأساليب والطرق لاستيعاب البرامج التدريبية والتقنيات المتطورة.

وحرصت مؤسسات التعليم العالي الخاصة على توفير المرافق والبنى الأساسية المختلفة والمناسبة للبيئة التعليمية من خلال الانتقال إلى مبانيها الدائمة التي وضعت وفق أحدث التصاميم وبما يتوافق مع المواصفات والشروط التي وضعتها وزارة التعليم العالي. وتضم المباني الجديدة الفصول الدراسية والمختبرات الحديثة ومكاتب الإداريين والأكاديميين والفنيين فضلاً عن المرافق الترفيهية والصالات الرياضية والمطاعم، كما وفر البعض منها الأقسام الداخلية للطلبة. وقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة التي انتقلت إلى حرمها الجامعي (٢٠) مؤسسة، وهناك أربع مؤسسات في طور البناء، وثلاث مؤسسات لم تبدأ بالبناء نظراً لحداثتها. الجدول (٢,٥,٢) يوضح المرافق والبنى الأساسية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (٢,٥,٢)
المرافق والبنى الأساسية في مؤسسات التعليم العالي في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

مؤسسة التعليم العالي	عدد الفصول الدراسية	عدد المختبرات والورش	عدد المكتبات	عدد مساكن الطلبة التابعة للمؤسسة	عدد الملاعب الرياضية
كليات العلوم التطبيقية	١٩٣	٢٨	٦	١٠	١٢
الكليات التقنية	٤٩١	١٣٨	١٢	٧	١١
المعاهد الصحية	٧١	٢٥	١١	٢٤	-
كلية العلوم الشرعية	١٦	-	١	٣	-
مؤسسات التعليم العالي الخاصة*	١٣٠١	٢٤٤	٣١	١١٩	٢٥

*كلية الدراسات المصرفية والمالية ضمن مؤسسات التعليم العالي الخاصة

٢,٥,٢ البنية التكنولوجية

تعمل الجهات المشرفة على التعليم العالي على تعزيز استخدام التقنية الحديثة في العملية التعليمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي، وتطوير أنظمة المعلومات فيها؛ للارتقاء بمهامها اليومية التي تشمل العمليات الإدارية والمالية، إضافة إلى التركيز على توفير خدماتها للمستفيدين إلكترونياً تلبية لمتطلبات الحكومة الإلكترونية في السلطنة.

فأولت مؤسسات التعليم العالي اهتماماً كبيراً لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية والبحثية من خلال توفير مختبرات الحاسوب وتحديثها، وتوفير المواد التعليمية الإلكترونية للطلبة وأنظمة التعليم الإلكتروني، وتوفير البنية الأساسية الإلكترونية. كما وفرت عديد من مؤسسات التعليم العالي الدوريات الإلكترونية لأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة لدعم العملية التعليمية والبحث العلمي.

وتختلف البنية التكنولوجية من مؤسسة الى أخرى وفقاً لرؤية المؤسسة وأهدافها، والطاقة الاستيعابية لها ومواردها المالية. جدول (٣,٥,٢) يبين أعداد مختبرات وأجهزة الحاسوب في مؤسسات التعليم العالي لعام ٢٠١٣/٢٠١٤م.

جدول (٣,٥,٢)

عدد مختبرات وأجهزة الحاسوب في مؤسسات التعليم العالي لعام ٢٠١٣/٢٠١٤م

مؤسسة التعليم العالي	عدد مختبرات الحاسوب	عدد أجهزة الحاسوب
جامعة السلطان قابوس	٢٦	٦٨٦٨
كليات العلوم التطبيقية	٨٥	٤٦٧٥
الكليات التقنية	١٧٦	١.٩٣٣
كلية العلوم الشرعية	٢	٢٥٠
المعاهد الصحية	١٧	١.٤٧
الجامعات والكليات الخاصة	٢٩٥	١٧٣٦٧

*كلية الدراسات المصرفية والمالية ضمن مؤسسات التعليم العالي الخاصة

وعملت الجهات المشرفة على التعليم العالي ومؤسساته على توظيف التكنولوجيا للارتقاء بالعمليات الإدارية والمالية في جميع مجالات العمل، فقد طورت جامعة السلطان قابوس هذه الأنظمة في كل مجالات العمل، عن طريق تحديث الشبكة الإلكترونية الداخلية بالجامعة، ودعم وحدات الجامعة المختلفة بالموارد المالية اللازمة لتمكينها من الاستخدام الأمثل للتقنية. كما وفرت خدمات الحاسب الآلي وبرامجه لوحداتها الأكاديمية والإدارية كافة من خلال مركز نظم المعلومات، حيث تتمتع هذه الوحدات بنظم معلومات فاعلة تمكنها من أداء خدماتها التعليمية والبحثية والإدارية، كما يتم تطوير نظم المعلومات باستمرار لمواكبة المستجدات في هذا المجال. وتحافظ الجامعة على أصولها عن طريق وضع برامج صيانة وقائية لهذه الأصول، كما تقوم باستبدال الأجهزة والمعدات المنتهية صلاحيتها التي لم تعد مناسبة للعمل -خاصة تلك المستخدمة في الفصول الدراسية والمختبرات العلمية -بأخرى حديثة ومواكبة للتطور المتسارع في هذا المجال.

وتتنوع الخدمات الإلكترونية المتداولة في وزارة التعليم العالي تبعاً للجهة المستهدفة بهذه الخدمات. والجهات المستهدفة هي: الخدمات الإلكترونية لموظفي الوزارة للقيام بمهامها الإدارية والمالية اليومية، والخدمات الإلكترونية للطلبة ومن أبرزها: نظام القبول الموحد الذي ينظم قبول الطلبة بمؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة بالإضافة إلى البعثات الخارجية والدراسات العليا، والخدمات الإلكترونية المؤسسية وتضم هذه الخدمات كل ما يتعلق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة مثل طلب الاعتراف بمؤسسة تعليم عال خاصة، وخدمة توفير بيانات الطلاب لجهات الابتعاث، ومكاتب خدمات التعليم العالي. وتوفر وزارة التعليم العالي النظام الإحصائي الذي هو عبارة عن قاعدة بيانات تضم أربعة مكونات خاصة ببيانات الطلبة، وبيانات الهيئة الأكاديمية والأكاديمية المساندة، والهيئة الإدارية، والبيانات المالية لكل مؤسسة تعليم عالٍ داخل السلطنة. ونظراً لما توليه الحكومة من اهتمام لمواكبة التطور الأمني في مجال المعلومات قامت وزارة التعليم العالي بوضع خطة لإدارة الكوارث والموقع الاحترازي لأنظمة معلوماتية الوزارة باستضافة موقع احترازي لمركز بيانات الوزارة بمركز البيانات الوطني التابع لهيئة تقنية المعلومات.

وأسست وزارة القوى العاملة مركز التعلم التكنولوجي في الكلية التقنية العليا، الذي يعد مركزاً متكاملاً لخدمات تكنولوجيا المعلومات، ويضم ثلاثة أقسام هي: قسم الخدمة الإلكترونية، وقسم الخدمات

التعليمية، وقسم خدمات المكتبة. ويوفر المركز خدمات تكنولوجيا المعلومات لأقسام الكلية والأكاديميين والطلبة والإداريين وتشمل دعم الشبكات، والدعم التقني، والبرمجيات، والمعدات وتطوير تصميم المواقع الإلكترونية، وخدمات الكتب التعليمية والدوريات وغيرها من المصادر التعليمية.

وتطبق مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة عدة أنظمة إلكترونية متطورة في إدارة شؤونها الإدارية والمالية، وشؤون الطلبة. ومن أبرز الأنظمة الإلكترونية المستخدمة: نظام معلومات الطلاب، ونظام تسجيل الطلبة، ونظام وضع الجداول الدراسية، ونظام التعليم الإلكتروني، ونظام إدارة المكتبات، ونظام خدمة الدوريات الإلكترونية. كما تتوافر مراكز تحت مسميات مختلفة تعمل على توفير بيئة رقمية متكاملة توفر الدعم والتعزيز للأكاديميين والطلبة والأقسام الأكاديمية والإداريين. كما توفر هذه المؤسسات شبكات داخلية تربط مبانيها ومختبراتها كافة، وتوفر خدمة الإنترنت والبريد الإلكتروني للطلبة والأكاديميين والعاملين فيها.

٣,٥,٢ أبرز التحديات التي تواجه المرافق والبنى الأساسية والتكنولوجية:

- ما زالت المرافق والبنى الأساسية لبعض مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة لا تتفق مع المواصفات المطلوبة، ولا تلبي الزيادة الكبيرة في أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي.
- الحاجة إلى توفير خدمات الإنترنت السريع وخدمة النطاق العريض لمؤسسات التعليم العالي في المحافظات.

٤,٥,٢ التوجهات المستقبلية

- تطوير البنية الأساسية لتقنية المعلومات في مؤسسات التعليم العالي.
- دعم توظيف التقنيات الحديثة وتعزيزها لاستحداث نظام التعليم الإلكتروني في التعليم العالي، وتطوير القدرات والبنى الأساسية اللازمة.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا في إدارة الشؤون المالية والإدارية، وذلك انسجاماً مع توجهات الحكومة الإلكترونية.

الفصل السادس

الدراسات العليا

اهتمت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بطرح برامج للدراسات العليا لما لهذه البرامج من دور محوري وأساسي في بناء القدرات البحثية لتلك المؤسسات وتعزيزها؛ وذلك من خلال استقطابها للطلبة والباحثين لاستكمال دراساتهم العليا والقيام بأبحاثهم الأساسية والتطبيقية، فكما هو معلوم بأن الدراسات العليا تهدف في المقام الأول إلى إثراء المعرفة الإنسانية بفروعها كافة عن طريق الدراسات المتخصصة والبحث الجاد المتعمق للوصول إلى إضافات علمية وتطبيقية مبتكرة، وكذلك للكشف عن حقائق جديدة. كما تسهم هذه الدراسات في إعداد الكفايات العلمية والمهنية المتخصصة وتأهيلهم تأهيلاً عالياً في مجالات المعرفة المختلفة؛ وذلك لمسايرة التقدم السريع للعلم والتقنية ودفعهم إلى الإبداع والابتكار وتطوير البحث العلمي.

وقد جاءت التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- بتمويل ألف بعثة خارجية للدراسات العليا التخصصية في المجالات التي تحتاج إليها الدولة لتدعم هذا التوجه.

١,٦,٢ برامج الدراسات العليا

تأتي جامعة السلطان قابوس في مقدمة مؤسسات التعليم العالي الحكومية، التي قامت بطرح برامج للدراسات العليا، فمنذ بداية تسعينيات القرن الماضي طرحت الجامعة برامج لدراسة الماجستير وصل عددها في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م إلى (٦٠) برنامجاً أكاديمياً موزعاً بين ثمان من كليات الجامعة المختلفة، جدول (٢-٦-١). كما تطرح الجامعة بناءً على احتياجات بعض المؤسسات الحكومية برامج للدبلوم العالي (وهي برامج أكاديمية تخصصية بعد البكالوريوس مدتها سنتان)، وقد بلغ عددها في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م خمسة برامج في كليتي التربية، والآداب والعلوم الاجتماعية.

جدول (١,٦,٢)
البرامج الأكاديمية التي تطرحها جامعة السلطان قابوس لدرجة الماجستير وفق الكليات

الكلية	برامج الماجستير	
الآداب والعلوم الاجتماعية	اللغة العربية وآدابها	الاجتماع
	الدراسات المعلوماتية	العمل الاجتماعي
	اللغة الإنجليزية (ترجمة)	الجغرافيا
	الإعلام	التاريخ
	علم الآثار	
الاقتصاد والعلوم السياسية	إدارة الأعمال	العلاقات الدولية والدراسات الأمنية
	نظم المعلومات	
التربية	الإدارة التربوية	علم النفس التربوي
	مناهج تدريس العلوم	مناهج تدريس الرياضيات
	مناهج تدريس اللغة العربية	مناهج تدريس التربية الإسلامية
	مناهج تدريس الدراسات الاجتماعية	مناهج تدريس اللغة الإنجليزية
	علوم الرياضة	العلوم الإسلامية
الحقوق	القانون العام	القانون التجاري
	القانون الجزائي	القانون الخاص

العلوم الزراعية والبحرية	علوم الحيوان	العلوم البحرية والسمكية
	هندسة الموارد الحيوية والزراعية	إدارة التربة والمياه
	إنتاج النبات	علوم الأغذية والتغذية
	وقاية النبات	الاقتصاد الزراعي والدراسات الريفية
الطب والعلوم الصحية	الصيدلة السريرية (الاكلينيكية)	الكيمياء الحياتية والاحياء الجزيئية
	علم الأحياء الدقيقة	علم وبائيات الأمراض والإحصائيات الطبية
	علم وظائف الأعضاء	علم لتشريح البشري السريري
	الفيزياء الطبية	الكيمياء الحيوية السريرية
العلوم	الأحياء	علوم الأرض
	الكيمياء	الرياضيات البحتة
	الرياضيات التطبيقية	الإحصاء
	علوم البيئة	الفيزياء
	علوم الحاسب الآلي	علوم جيولوجيا البترول
الهندسة	الهندسة المدنية	هندسة الجيوماتيكس
	الهندسة المدنية (موارد المياه)	الهندسة الميكانيكية
	هندسة الكهرباء والحاسب الآلي	هندسة النفط والغاز الطبيعي
	الهندسة الصناعية	الهندسة الكيميائية والمعالجة التحويلية
	الهندسة البيئية	

وفي بداية الألفية الثالثة طرحت الجامعة أول برامجها لدراسة الدكتوراة، لتتوالى بعدها طرح برامج جديدة في كلياتها العلمية، وتبعتها الكليات الإنسانية بالجامعة ، وقد بلغ عدد البرامج الأكاديمية التي تطرحها الجامعة في درجة الدكتوراة (٣٠) برنامجاً أكاديمياً، موزعة على ست كليات، جدول (٢,٦,٢).

جدول (٢,٦,٢)

برامج درجة الدكتوراة المقدمة في جامعة السلطان قابوس في العام الأكاديمي ٢٠١٣/ ٢٠١٤م

الكلية	برامج الدكتوراه	
العلوم	الأحياء	الفيزياء
	الكيمياء	علوم الأرض
	الرياضيات	الحاسب الآلي
	الإحصاء	

الهندسة	الهندسة الكهربائية والحاسب الآلي	الهندسة الميكانيكية
	هندسة النفط	الهندسة الصناعية
	الهندسة المدنية	هندسة التصنيع الكيميائي
الطب والعلوم الصحية	الكيمياء الحياتية والأحياء الجزيئية	طب الأسرة والصحة العامة
	الوراثة	التشريح البشري والسريري
	وظائف الأعضاء	الأحياء الدقيقة والمناعة
	الأدوية والصيدلة السريرية	الأشعة والتصوير الجزيئي
العلوم الزراعية والبحرية	العلوم البحرية والسمكية	إدارة التربة والمياه
	علوم الأغذية والتغذية	علوم المحاصيل
	اقتصاد الموارد الطبيعية	
الآداب والعلوم الاجتماعية	اللغة العربية وآدابها	التاريخ
	دراسات المعلومات	
التربية	المناهج وطرق التدريس	

المصدر: جامعة السلطان قابوس

كما تطرح كلية الدراسات المصرفية والمالية ماجستير في إدارة الأعمال (MBA) وذلك بالارتباط الأكاديمي مع جامعة ستراثكلايد بالمملكة المتحدة.

وحرصت مؤسسات التعليم العالي الخاصة في السلطنة على طرح برامج في مجال الدراسات العليا لدرجة الماجستير وفي مختلف التخصصات الأكاديمية، جدول (٣,٦,٢).

جدول (٣,٦,٢)
برامج الماجستير المطروحة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/ ٢٠١٤م

التخصص الرئيس	المؤسسة التعليمية
الإدارة والتجارة	الجامعة العربية المفتوحة
	الكلية الحديثة للتجارة والعلوم
	جامعة صحار
	جامعة ظفار
	جامعة نزوى
	كلية ولجات للعلوم التطبيقية
	كلية الشرق الأوسط
	كلية مجان
	كلية مزون

التربية	الجامعة العربية المفتوحة
	جامعة صحار
	جامعة ظفار
	جامعة نزوى
الثقافة والمجتمع	جامعة صحار
	جامعة نزوى
العلوم الطبيعية والفيزيائية	الجامعة الألمانية للتكنولوجيا في عمان
الهندسة والتكنولوجيا المرتبطة بها	كلية كاليدونيان الهندسية
تكنولوجيا المعلومات	جامعة صحار
	جامعة ظفار
	جامعة نزوى
	كلية الشرق الأوسط
	كلية مجان
	كلية مزون

المصدر: مركز القبول الموحد

٢,٦,٢ طلبة الدراسات العليا

تستقطب مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة سنوياً المئات من الطلبة الراغبين في إكمال دراساتهم العليا داخل السلطنة، وقد بلغ عدد الدارسين في برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة (٤٢٠٤) طالبٍ وطالبة؛ ومثلت الإناث ما نسبته (٤٩٪). وبلغ عدد المقيدين ببرامج الدراسات العليا في المؤسسات الحكومية (١٨٩٧) طالباً وطالبة يمثلون ما نسبته (٤٥٪) من إجمالي الدارسين في برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة.

ومثَّل الطلبة المقيدون في البرامج التخصصية بعد البكالوريوس نسبة (١٣٪) من إجمالي المقيدين ببرامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي، وبلغت نسبة المقيدين لنيل درجة الماجستير (٨٣٪)، فيما مثَّل طلبة الدكتوراة (في جامعة السلطان قابوس) نسبة (٣٪) من إجمالي المقيدين ببرامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي، جدول (٤,٦,٢).

جدول (٤,٦,٢)

أعداد طلبة الدراسات العليا المقيدين في مؤسسات التعليم العالي وفق المؤسسة التعليمية والمؤهل المطلوب والنوع للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

مؤسسة التعليم العالي	شهادة تخصصية بعد البكالوريوس			ماجستير			الدكتوراة			الإجمالي العام
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
مؤسسات التعليم الحكومي	٢٢٦	٣٢٨	٥٥٤	٤٤٣	٧٧٦	١٢١٩	٥٦	٦٨	١٢٤	١٨٩٧
جامعة السلطان قابوس	٤٤	١٣٣	١٧٧	٣٩٧	٧٥٧	١١٥٤	٥٦	٦٨	١٢٤	١٤٥٥

كلية الدراسات المصرفية والمالية	١٨٢	١٩٥	٣٧٧	٤٦	١٩	٦٥	.	.	.	٤٤٢
مؤسسات التعليم الخاصة	.	.	.	١٤٢.	٨٨٧	٢٣.٧	.	.	.	٢٣.٧
الإجمالي العام	٢٢٦	٣٢٨	٥٥٤	١٨٦٣	١٦٦٣	٣٥٢٦	٥٦	٦٨	١٢٤	٤٢.٤
النسبة٪			٪١٣			٪٨٤			٪٣	١..

المصدر: مركز القبول الموحد

وتقوم مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة سنوياً بتخريج المئات من طلبتها من حملة الشهادات العلمية فوق الجامعية؛ فقد بلغت أعداد طلبة الدراسات العليا الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة للعام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٣م، (٩٣٣) خريجاً وخريجة، جدول (٥,٦,٢).

جدول (٥,٦,٢)

أعداد طلبة الدراسات العليا الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة وفق المؤسسة التعليمية والمؤهل الحاصل عليه والنوع للعام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٣م

المؤسسة التعليمية	المؤهل الحاصل عليه	ذكور	إناث	المجموع
مؤسسات التعليم الحكومية		١٢١	٢٢٩	٣٥.
جامعة السلطان قابوس	دكتوراة	٩	١.	١٩
	شهادة تخصصية بعد البكالوريوس	٢٩	٤٨	٧٧
	ماجستير	٨٣	١٧١	٢٥٤
مؤسسات التعليم الخاصة		٣٩٥	١٨٨	٥٨٣
	ماجستير	٣٩٥	١٨٨	٥٨٣
	المجموع الكلي	٣٩٥	١٨٨	٥٨٣
الإجمالي العام		٥١٦	٤١٧	٩٣٣

المصدر: مركز القبول الموحد

وتخرج في مؤسسات التعليم العالي الحكومية (٣٥.) خريجاً وخريجة من برامج الدراسات العليا، يمثلون ما نسبته (٣٨٪) من إجمالي خريجي هذه البرامج في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة. وتوزعت مخرجات مؤسسات التعليم العالي الحكومية على درجات عدة شملت الشهادات التخصصية بعد البكالوريوس، بنسبة بلغت (٢٢٪) من إجمالي الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الحكومية، وعلى درجة الماجستير بنسبة بلغت (٧٣٪)، فيما مثّل خريجو طلبة الدكتوراة من جامعة السلطان قابوس نسبة (٥٪) من إجمالي الخريجين من مؤسسات التعليم العالي الحكومية، في حين أسهمت مؤسسات التعليم العالي الخاصة في تخريج (٥٨٣) من حملة الماجستير، يمثلون ما نسبته (٦٢٪) من إجمالي الخريجين من برامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة. ومثلت الإناث ما نسبته (٤٥٪) من إجمالي خريجي الدراسات العليا من تلك المؤسسات.

٣,٦,٢ برنامج الألف بعثة

جاءت التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- في عام ٢٠١٠م بتخصيص مبلغ (١٠٠) مليون ريال عماني لبرنامج تنمية الموارد البشرية يُموَّلُ من خلاله (١٠٠٠) بعثة خارجية للدراسات العليا التخصصية في المجالات التي تحتاج إليها الدولة؛ للإسهام في رفد الاقتصاد الوطني بكوادر وطنية متخصصة ذات تأهيل عالٍ لسد الاحتياجات الفعلية بالوحدات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص، وبواقع (٢٠٠) بعثة سنوياً، ويستمر البرنامج لمدة خمس سنوات.

وقد اُختيرت الجامعات العالمية ذات السمعة الأكاديمية المعروفة لدراسة الطلبة فيها. أما بشأن التخصصات فتشمل مجالات متنوعة من التخصصات ذات الأولوية في خدمة خطط التنمية بالسلطنة، منها: في الطب والعلوم الصحية، والهندسة، والإدارة والتجارة والاقتصاد، وتقنية المعلومات، والقانون، كما خُصصت عدد من البعثات للهيئات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي.

وقد أُعلن عن الدفعة الرابعة من هذه البعثات في عام ٢٠١٤م لدرجة الدكتوراة والماجستير في عدد من التخصصات. وبلغ عدد المقيدين ببرنامج الألف بعثة (٤٧٩) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م للدفعات الثلاث لمختلف الدرجات العلمية، وما يزال عدد من الطلبة المرشحين لبرنامج الألف بعثة قيد إتمام إجراءات الالتحاق بالدراسة، شكل (١,٦,٢).

الشكل (١,٦,٢) أعداد الطلبة المقيدين ببرنامج الألف بعثة وفق الدرجة العلمية في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م

وتوزع المقيدون ببرنامج الألف بعثة على مختلف الدول الأجنبية، حيث مثَّل المقيدون الدارسون في المملكة المتحدة نسبة (٥٧٪) من إجمالي المقيدين في هذا البرنامج، شكل (٢,٦,٢).

شكل (٢,٦,٢) التوزيع النسبي للطلبة المقيدين ببرنامج الالف بعثة وفق بلد الدراسة في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م

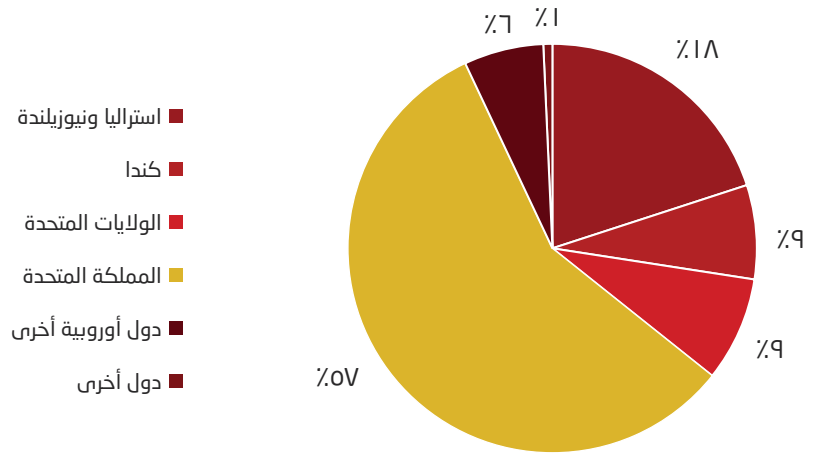

كما بلغ عدد الخريجين من برنامج الألف بعثة (١٤٧) طالباً وطالبة، وبلغ عدد حملة درجة الماجستير منهم (١٣٨) طالباً وطالبة.

٤,٦,٢ أبرز التحديات التي تواجه الدراسات العليا

- عدم توافر العدد الكافي من مساعدي التدريس مما يؤدي إلى زيادة العبء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس، وانعكاس ذلك على أنشطة البحث العلمي والإشراف على طلاب الدراسات العليا.
- قلة أعداد الطلبة الملتحقين ببعض برامج الدراسات العليا، واعتماد برامج أخرى للطلبة غير المتفرغين، مما قد يؤدي إلى صعوبة استمرار هذه البرامج.
- قلة منح الدراسات العليا المقدمة من مؤسسات القطاعين العام والخاص وغيرها.
- صعوبة الاحتفاظ بالأكاديميين المتميزين في ظل التنافس مع الجامعات الإقليمية.
- تنامي التنافس مع الجامعات في المنطقة على قبول طلبة الدراسات العليا.

٥,٦,٢ التوجهات المستقبلية

- ضمان توافق خطط البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.
- تطوير برامج الدراسات العليا بمؤسسات التعليم العالي في السلطنة، واستحداث برامج أكاديمية أخرى تستند على خصائص السلطنة البيئية والجغرافية والاقتصادية والقانونية وتتميز بها هذه المؤسسات عالمياً.

الفصل السابع

البحث العلمي والابتكار

اهتمت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بالبحث العلمي، وعملت على الارتقاء به وتفعيله ليؤدي الدور المنوط به كأحد أهم أنشطتها الأساسية، فقامت بإجراء البحوث والدراسات الأساسية والتطبيقية التي تخدم المجتمع، وعلى وجه الخصوص تلك الهادفة إلى إيجاد الحلول العلمية والعملية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

كما قامت تلك المؤسسات بربط البحوث والدراسات بالاحتياجات التنموية للمجتمع العماني، وعملت على إعداد أجيال من الباحثين والخبراء والعلماء العمانيين في مختلف جوانب العلوم والآداب والفنون بما يمكنهم من القيام بأعمال منهجية وإبداعية خلاّقة.

١,٧,٢ المراكز البحثية في مؤسسات التعليم العالي

تقوم مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بإنشاء مراكز للبحوث والدراسات المتخصصة لكونها رافداً مهماً لأنشطتها البحثية، وبيئة ملائمة توفر لأساتذتها وطلبتها في مرحلة الدراسات العليا البنية البحثية التي تمكنهم من القيام بدراساتهم وإجراء بحوثهم.

١,٧,٢ أ المراكز البحثية في جامعة السلطان قابوس

تضم جامعة السلطان قابوس تسعة مراكز بحثية تقوم بدور مهم في تنسيق جهود البحث العلمي في الجامعة وعلى مستوى السلطنة بوجه عام، وقد كان الهدف الرئيس من إنشاء هذه المراكز تفعيل النشاط البحثي في الجامعة، وتهيئة البنية التحتية اللازمة للقيام بهذه الأبحاث وفق الحقول البحثية التخصصية لتلك المراكز، وهي:

- **مركز الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية**

يهدف إلى تطوير الكوادر الوطنية المتخصصة في مجالات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية بما يمكنها من وضع الأسس لمنظومة بحثية فاعلة في الجامعة. ويقوم المركز بتدريس مقررات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في الجامعة، كما تمكن المركز من تطوير عدد من الشراكات الناجحة مع القطاع الصناعي والمؤسسات الحكومية.

- **مركز الدراسات العمانية**

تم إنشاء مركز الدراسات العمانية ليكون أداة لتقديم المعرفة الحديثة حول القضايا التاريخية والثقافية لسلطنة عمان، وذلك بغية إبرازها للمجتمع والعالم. ويقوم المركز بإجراء البحوث العلمية وتقديم الخدمات الاستشارية وتوثيق المعارف العمانية ونشرها والمحافظة عليها، كما يعمل في هذا الجانب بالتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة على المستويين المحلي والدولي لتشجيع البحوث العلمية المتعلّقة بسلطنة عمان، وتلك المتعلقة بمختلف قضايا الواقع العماني ومكوناته.

- **مركز الدراسات والبحوث البيئية**

إنَّ إجراء الدراسات والبحوث المهتمة بقضايا البيئة لرفع مستوى الوعي البيئي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي كان من أهم أهداف إنشاء هذا المركز، كما يسعى المركز -عبر المبادرات والبحوث العلمية المدروسة- إلى مساعدة مختلف الجهات الحكومية المعنيين بحماية الموارد الطبيعية في السلطنة وإدارتها بشكل مستدام يحفظ حقوق الأجيال القادمة.

- **مركز رصد الزلازل**

هو أحد أهم المراكز الوطنية؛ حيث يقوم بتنفيذ برنامج رصد الزلازل الوطني وإدارته وتطويره، بالإضافة إلى إجراء البحوث البينية، كما يتولى المركز رصد الزلازل التي تحدث في السلطنة وما جاورها من خلال العديد من محطات رصد الزلازل الموجودة في مناطق مختلفة في السلطنة، وقد قام المركز بتطوير برنامج توعوي حول الزلازل مخصص لطلبة المدارس والجامعات.

- **مركز أبحاث الاتصالات والمعلومات**

تتلخص رسالة المركز في الارتقاء بتقنيات المعلومات والاتصالات وتطويرها من خلال البحوث التطبيقية والخدمات الاستشارية والتدريب، ومن خلال تطوير علاقات قوية مع القطاع الصناعي والوزارات والمؤسسات التعليمية على المستويين المحلي والدولي.

ومن المتوقع أن يصبح مركزاً وطنياً متكاملاً لأبحاث الاتصالات والمعلومات يقدم خدمات البحوث والتنمية للقطاعين العام والخاص، إذ بالإضافة إلى مقره الرئيس في حرم الجامعة، يوجد لدى المركز مكتب آخر في مباني واحة المعرفة بمسقط وذلك لتسهيل التفاعل مع قطاع الصناعة.

- **مركز أبحاث النفط والغاز**

يهدف إلى إجراء البحوث النوعية في المجالات المتعلقة بصناعة النفط والغاز في عمان، ويسعى المركز إلى تعزيز مهنيّة الممارسين لهذه الصناعة من خلال برامج التطوير المهني التي تتضمن تنظيم دورات قصيرة، وعقد مؤتمرات، وتنظيم ورش عمل، وحلقات نقاش، ومحاضرات متخصصة.

- **مركز أبحاث المياه**

يقوم المركز بإجراء البحوث وتقديم التعليم المستمر ونشر المعرفة في العلوم المتعلّقة بالمياه، ويؤدي المركز دوراً حيوياً في التنسيق بين المرافق والخبرات البحثية في الجامعة وبين المؤسسات الأخرى ذات العلاقة على المستويين المحلي والدولي.

- **مركز التميز للتقنية الحيوية البحرية**

يقوم المركز بإجراء مشاريع بحثية تسهم في إيجاد فرص للاستفادة من المواد الخام البحرية العمانية بغية الاستغلال الأمثل لها. ويتجه المركز في بحوثه نحو بناء القدرات الوطنية المتخصصة، ويخطط للاستفادة القصوى من موارد عمان البحرية بما يكفل وجود تنمية بحرية عمانية مستدامة.

- **مركز البحوث الإنسانية**

يعمل المركز على استكشاف العلوم والقضايا والمشكلات التي تحتاج إلى توجيه اهتمام وطني خاص بها والقيام بالبحوث العلمية في جوانب العلوم الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والتجارية والقانونية. ويسعى المركز إلى أداء دور مهم ومبادر وداعم للدراسات والبحوث الإنسانية القائمة حالياً في سلطنة عمان، بغية تطويرها وإجراء المزيد من البحوث والدراسات في المجالات الإنسانية ذات العلاقة بالمجتمع العماني.

وفي العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م قامت المراكز البحثية التابعة لجامعة السلطان قابوس المشار إليها أعلاه بإجراء عشرة بحوث بتمويل بلغ (٨٠٧٩٧٧) ريالاً عمانياً، وأسهمت في تقديم ثماني استشارات بحثية للقطاعين العام والخاص، بلغت المبالغ المحصلة منها (٧٢٠١٩٧) ريالاً عمانياً.

١,٧,٢ ب مركز البحث العلمي بكليات العلوم التطبيقية

يعمل هذا المركز على تشجيع البحث العلمي وتطوير الجانب البحثي في هذه الكليات؛ نظراً لما يمثله هذا الجانب من أهمية في تنمية القطاع المعرفي والمهاري لدى الباحثين والمطلعين على هذه البحوث، كما يقوم بدعم أعضاء الهيئة التدريسية بكليات العلوم التطبيقية ومساندتهم من خلال التعاون في المراكز البحثية الأخرى في سلطنة عمان، حيث قام المركز خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤م بعدد من المشاريع والبرامج المختلفة التي كان لها إسهام واضح في مساندة الجهود البحثية التي تقوم بها كليات العلوم التطبيقية؛ وذلك في تسهيل مهمة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات خارج السلطنة. ويعكف المركز حالياً على إعداد اللوائح المتعلقة بتنظيم العمل البحثي في كليات العلوم التطبيقية، حيث لا تزال هذه اللوائح قيد الدراسة من قبل الجهات المعنية.

١,٧,٢ جـ مراكز البحث العلمي بالجامعات الخاصة

تضم جامعة نزوى ثلاثة مراكز بحثية، هي: مركز دارس للبحث العلمي والتطوير التقني، ومركز الخليل بن أحمد الفراهيدي للدراسات العربية، ومركز الخدمات الاستشارية وتطوير الابتكار، في حين يوجد بجامعة صحار مركز للبحوث البيئية.

٢,٧,٢ الكراسي البحثية في مؤسسات التعليم العالي

٢,٧,٢ أ كراسي السلطان قابوس العلمية

سعياً من السلطنة إلى إيجاد تفاهم متبادل بين الثقافات بما يعود بدوره على ثقافة السلام والتعاون بين الأمم، ودعماً للدراسات العلمية والبحثية لإثراء التراث العالمي؛ فقد تم إنشاء كراسٍ علمية باسم صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه - في جامعات عالمية مرموقة تختص بمجالات أكاديمية ثقافية، ودينية، وعلمية واقتصادية في مختلف دول العالم تحت إشراف وزارة التعليم العالي، وبلغ عدد كراسي السلطان قابوس العلمية (١٦) كرسياً في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م. وفي عام ٢٠١٣م تم نقل مهمة الإشراف على هذه الكراسي إلى مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم.

٢,٧,٢ ب الكراسي العلمية بجامعة السلطان قابوس

توجد بجامعة السلطان قابوس ثلاثة كراسي بحثية، وهي: كرسي المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في مجال التقنية الحيوية البحرية الذي أنشئ في عام ٢٠٠٣م. وفي عام ٢٠٠٧م أنشئ كرسي شل للدراسات الكربوناتية، كما يقوم مجلس البحث العلمي بتمويل كرسي بحثي في مجال تقنيّة النانو لتحلية المياه. وللجامعة توجّه لإضافة كراسٍ بحثية أخرى في مجالات مختلفة بتمويل داخلي وخارجي.

٧,٢,٢ جـ الكرسي البحثي بجامعة نزوى

يوجد بجامعة نزوى كرسي بحثي حول تطبيقات علوم المواد، ويهدف هذا الكرسي الممّول من قبل مجلس البحث العلمي إلى إعداد بحوث علمية وبرامج بإشراف جامعة كامبردج البريطانية، وبناء القدرات والسعة البحثية المحلية، وابتكار الملكية الفكرية وإدارتها لتحويل البحوث العلميّة إلى منتجات أو تأسيس شركات وبناء علاقات دولية في هذا المجال البحثي. ويعمل القائمون على هذا الكرسي على إنشاء وحدة جديدة في جامعة نزوى لتكون مسؤولة عن تسجيل براءات الاختراع والترخيص، والاستشارات ونقل التكنولوجيا والاتصال الصناعي.

٣,٧,٢ النشر العلمي والمؤتمرات العلمية

للهيئات الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة دور حيوي ومهم في تعزيز الحراك البحثي، بفضل ما يقومون به من بحوث وبفضل ما ينشرونه عن هذه البحوث من أوراق علمية وبحثية؛ إذ قام هؤلاء بنشر ما مجموعه (٢٠٦٤) بحثٍ، في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م. ومثلت البحوث المنشورة من قبل الأكاديميين بجامعة السلطان قابوس (٥٨٪) من إجمالي البحوث المنشورة من مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، بينما مثلت البحوث المنشورة من قبل الأكاديميين في الكليات والجامعات الخاصة ما نسبته (٣٣٪)، وتمكن الأكاديميون بكليات العلوم التطبيقية من الإسهام في نشر ما نسبته (٦٪) من إجمالي تلك البحوث، ثم الكليات التقنية بنسبة (٤٪). كما تقوم كلية الدراسات المصرفية والمالية بتقديم برامج لتطوير مهارات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس فيها، وتمكنت من نشر (١٥) بحثاً علمياً في المجلات والدوريات العلمية المحكمة، وشاركت بتقديم خمس أوراق بحثية في المؤتمرات العلمية.

وأسهم باحثو جامعة السلطان قابوس بشكل ملحوظ في النشر العلمي؛ فقد بلغ مجموع الأوراق البحثية المنشورة في مجلات علمية محكمة منذ عام ٢٠٠٠م وحتى عام ٢٠١٣م (٩٢٦١) ورقة بحثية. وفي العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م، تم نشر ما مجموعه (١١٨٨) ورقة بحثية في المجلات العلمية المحكمة.

وتعد المؤتمرات العلمية العالمية وورش العمل البحثية المتخصصة رافداً مهماً في تشجيع الحراك البحثي لدى الهيئات الأكاديمية ومساندهم، والباحثين ومساعديهم، وطلبة الدراسات العليا ومشرفيهم في مؤسسات التعليم العالي؛ إذ قامت مؤسسات التعليم العالي بتنظيم (٣٨) مؤتمراً علمياً عالمياً، وتمويلها خلال العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤، جدول (١,٧,٢). وقد بلغ مجموع الأوراق البحثية التي قدمتها جامعة السلطان قابوس في المؤتمرات العلمية منذ عام ٢٠٠٠م وحتى عام ٢٠١٣م (٦٦١) ورقة بحثية. وفي العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م، تم نشر ما مجموعه (٣١٨) ورقة بحثية في المؤتمرات العلمية.

كما تؤدي برامج الدراسات العليا – ومن خلال الدراسات والبحوث التي يقوم بإجرائها طلبة الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي – دوراً مهماً في بناء القدرات البحثية لدى هؤلاء الطلبة، فأثمرت في نشر (٣٨٤) بحثاً، منها (٢٤٢) بحثاً لطلبة الدراسات العليا بجامعة السلطان قابوس بنسبة بلغت (٦٣٪).

جدول (١,٧,٢)

البحوث المنشورة والمؤتمرات العلمية في مؤسسات التعليم العالي خلال العام الأكاديمي (٢٠١٣/٢٠١٤م)

البيان / المؤسسة التعليمية	البحوث المنشورة (طلبة الدراسات العليا)	المؤتمرات وورش العمل العلمية العالمية التي نظمتها وموّلتها المؤسسة	البحوث المنشورة (الأكاديميون)	المؤتمرات وورش العمل العلمية العالمية الممولة من خارج المؤسسة
الجامعات والكليات الحكومية	٢٤٢	١٧	١٣٨٨	١
جامعة السلطان قابوس	٢٤٢	١٧	١١٨٨	.
الكليات التقنية	.	.	٧٣	.
كلية الدراسات المصرفية والمالية	.	.	.	١
كليات العلوم التطبيقية	.	.	١٢٦	.
المعاهد الصحية والتمريض	.	.	١	.
الكليات والجامعات الخاصة	١٤٢	٢١	٦٧٦	٢٨
الإجمالي	**٣٨٤**	**٣٨**	**٢.٦٤**	**٢٩**

المصدر: مركز القبول الموحد

وفيما يتعلق بالمشاركة في المؤتمرات العلمية الخارجية، فقد شارك (٦٤٧) أكاديمياً من جامعة السلطان قابوس في حضور هذه المؤتمرات خلال العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م بزيادة بلغت ١١,٧٪ عن العام الذي سبقه؛ فقد مثّل الأكاديميون المنتسبون للكليات العلمية ما نسبته ٣٦,٩٪ من إجمالي عدد المشاركين، تلاهم الأكاديميون المنتسبون للكليات الإنسانية بنسبة ٣١,٤٪، في حين مثّل منتسبو المستشفى الجامعي نسبة ٢١,٨٪ من إجمالي المشاركين.

وتصدر بعض مؤسسات التعليم العالي مجلات علمية دورية محكمة؛ حيث تصدر جامعة السلطان قابوس مجلات علمية دورية محكمة في ستة تخصصات بحثية، بلغ ما تم إصداره منها منذ عام ١٩٩٦م وحتى عام ٢٠١٣م (١٠٧) إصدار، احتوت على (١١٧١) ورقة بحثية.

والجدول (٢,٧,٢) يبيّن أعداد المجلات العلمية الصادرة عن الجامعة وأعداد الأوراق البحثية المنشورة فيها في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م:

جدول (٢,٧,٢)
أعداد المجلات العلمية الصادرة عن جامعة السلطان قابوس وأعداد الأوراق البحثية المنشورة فيها في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م

المجلة العلمية	عدد الإصدارات	أعداد الأوراق البحثية
مجلة العلوم لجامعة السلطان قابوس	١	٨
مجلة البحوث للعلوم الزراعية والبحرية	١	٧
المجلة الطبية لجامعة السلطان قابوس	٤	٧٦
مجلة البحوث الهندسية	٢	١٦
مجلة الدراسات التربوية والنفسية	٣	٢٤
مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية	١	٨
الإجمالي العام	**١٢**	**١٣٩**

المصدر: جامعة السلطان قابوس

كما تصدر عن المديرية العامة لكليات العلوم التطبيقية ممثلة بمركز البحث العلمي، مجلة علمية محكمة سنوية باسم (المجلة العمانية للعلوم التطبيقية)، وقد تم الانتهاء من إصدار العدد الخامس من المجلة، متضمناً ستة بحوث علمية محكمة.

٤,٧,٢ تمويل البحث العلمي ودعمه

تتفاوت مؤسسات التعليم العالي من حيث تمويل أنشطتها البحثية ودعمها وهذا يتبع رؤية المؤسسة ورسالتها. وتقدم جامعة السلطان قابوس برامج المنح البحثية لتمويل نشاطها البحثي، الذي يشمل **المنح الخارجية** إذ بلغ عددها - في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ستة مشاريع بحثية، بمخصصات مالية بلغت نحو (١١٩,٢٤٧) ريالٍ عماني، **والمنح الداخلية** إذ بلغ عددها (٦٣) مشروعاً بحثياً، بمخصصات مالية بلغت قرابة (٥٣٦,١.١) ريالٍ عماني، **والمنح الاستراتيجية** إذ بلغ عددها (٦) مشاريع بحثية، بمخصصات مالية بلغت نحو (٤٨٧,٣٥٠) ريالٍ عماني، **والمنح المشتركة** إذ تم تمويل (٥) مشاريع بحثية بمبلغ وقدره (٩٠,٠٠٠) ريالٍ عماني.

وتقوم الجامعة بتقديم خدماتها الاستشارية لمؤسسات القطاعين العام والخاص؛ فقد بلغت في العام ذاته أعداد عقود مشاريع الخدمات الاستشارية (٣٠) عقداً، وبلغت المبالغ المتحصلة منها (١,٩٧٢,٨٥٨) ريالاً عمانياً.

وقد أسهم مجلس البحث العلمي في دعم حركة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وتنشيطها من خلال عدة برامج تتمثل في المنح المفتوحة، والمنح الاستراتيجية؛ إذ بلغت أعداد البحوث الممولة من قبل المجلس في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م (٥٦) بحثاً، منها (٣٤) بحثاً خصصت لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، مثّلت ما يقارب (٦١٪) من إجمالي البحوث التي تم تمويلها من قبل المجلس. كما تم تمويل (١٣) بحثاً لجامعة السلطان قابوس بنسبة بلغت (٢٣٪) من إجمالي البحوث الممولة من قبل المجلس، إضافة إلى تمويل (٦) بحوث لكليات العلوم التطبيقية بنسبة بلغت (١١٪) من إجمالي البحوث الممولة من قبل المجلس. وحصلت الكليات التقنية على تمويل لبحثين، والمعاهد الصحية والتمريض على تمويل لبحث واحد من قبل المجلس، بنسبة بلغت (٤٪) و(٢٪) على التوالي من إجمالي البحوث المموّلة من قبل المجلس، شكل (١,٧,٢).

شكل (١,٧,٢) البحوث المموّلة في مؤسسات التعليم العالي من برنامج المنح المفتوحة ٢٠١٣/٢٠١٤م

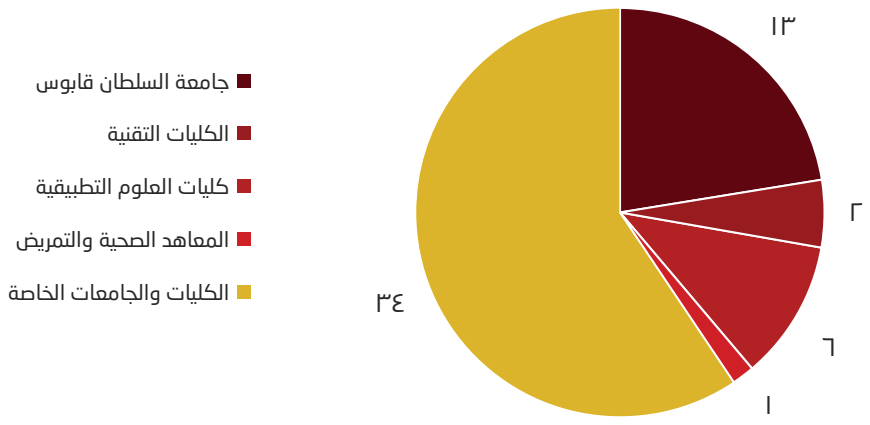

جدول (٣,٧,٢) أعداد المنح الدراسية المقدّمة من مجلس البحث العلمي ضمن المقترحات البحثية المعتمدة وفق المؤسسات التعليمية لعام٢٠١٣-٢٠١٤

المؤسسة التعليمية	الماجستير	الدكتوراة
جامعة السلطان قابوس	١٤	١٦
جامعة نزوى	٣	١
جامعة ظفار	٢	١
جامعة صحار	١	.
الجامعة الألمانية للتكنولوجيا	٣	١
المجموع	**٢٣**	**١٩**

المصدر: التقرير السنوي ٢٠١٤ م - مجلس البحث العلمي

المصدر: مركز القبول الموحد

ويقوم مجلس البحث العلمي بتقديم المنح الدراسية لدرجتي الماجستير والدكتوراة وذلك ضمن المقترحات البحثية المعتمدة؛ إذ بلغت أعداد المنح المقدمة من قبل المجلس لمؤسسات التعليم العالي بالسلطنة في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م (٢٣) منحة لدرجة الماجستير و(١٩) منحة لدرجة الدكتوراة، والجدول (٣,٧,٢) يوضح أعداد المنح وفق المؤسسة التعليمية.

ويشرف المجلس على برنامج دعم بحوث الخريجين؛ إذ بلغ عدد البحوث التي تم استقبالها ضمن البرنامج (١٨) مقترحاً بحثياً تمت الموافقة على تمويل (١٣) منها. ويقدم برنامج دعم بحوث الخريجين تمويلاً مالياً يصل إلى (٥٠٠٠) ريالٍ عماني كحد أقصى لكل فريق بحثي من طلبة الدراسات العليا، بالإضافة إلى حاملي الشهادات الجامعية دون الدكتوراة.

وضمن برنامجه لدعم بحوث طلبة الدبلوم والبكالوريوس الذين مازالوا على مقاعد الدراسة في مختلف مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، قام المجلس بتمويل (٦٩) مقترحاً بحثياً بتكلفة بلغت (١٥١٤٩٢) ريالاً عمانياً، والجدول (٤,٧,٢) يوضح أعداد البحوث المستلمة، وتلك التي تم تمويلها من المجلس وفق المؤسسة التعليمية.

جدول (٤,٧,٢)
أعداد البحوث المقدّمة والمعتمدة من مجلس البحث العلمي لطلبة المؤسسات الأكاديمية لعام ٢٠١٣-٢٠١٤م

المؤسسة التعليمية	البحوث المستلمة	البحوث الممولة
جامعة نزوى	٣٨	٢٥
جامعة السلطان قابوس	٢٢	١٩
جامعة صحار	١٢	١٠
جامعة الشرقية	٢	٢
كلية كالدونيان الهندسية	٧	٥
جامعة ظفار	١	١
كلية العلوم التطبيقية بالرستاق	١	١
الكلية التقنية العليا	٢	٠
كلّية عمان الطبية	٦	٦
المجموع	**٩١**	**٦٩**

المصدر: التقرير السنوي ٢٠١٤م - مجلس البحث العلمي

٥,٧,٢ الابتكار وريادة الأعمال في مؤسسات التعليم العالي

سعت مؤسسات التعليم العالي وأسهمت بشكل فاعل في ترسيخ ثقافة الابتكار وريادة الأعمال لدى طلبتها، واتخذت الإجراءات الداعمة لتأصيل ثقافة الابتكار وريادة الأعمال وتوفير الدعم والفرص المتاحة للتمويل والاستثمار في هذا المجال.

وتكللت جهود وزارة التعليم العالي - بصفتها الجهة المكلفة بمهمة تنفيذ قرار ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيح الشامخات، والمتمثل في «تقديم مقرر دراسي وأنشطة طلابية في ريادة الأعمال بمؤسسات التعليم العالي بالسلطنة» - بالنجاح باعتماد مجلس التعليم الموقر تدريس مقرر (ريادة الأعمال: إبداع وابتكار) مقررًا إلزامياً في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة جميعها بداية من العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م.

ويشرف مجلس البحث العلمي على مشروع واحة الابتكار وهو عبارة عن مشروع تشغيلي رائد لبث ثقافة الابتكار وروح المبادرة، ويعمل على دعم المبدعين المحليين عن طريق تمكين تحويل أفكارهم إلى أعمال تجارية من خلال التمويل والتوجيه وربط شبكات التواصل والمعرفة، وتسهيل عملية المتاجرة. ويتحقق ذلك من خلال أربعة برامج مساندة للابتكار ومتكاملة بشكل جيد، وهي: الابتكار الصناعي، والابتكار التعليمي، والابتكار الأكاديمي، وكذلك الابتكارات الفردية والمجتمعيّة لتعزيز الابتكار وتحفيزه في المؤسسات والمجتمع.

وفي جامعة السلطان قابوس تم إنشاء دائرة الابتكار وريادة الأعمال التابعة لعمادة البحث العلمي لتعمل على دعم الابتكارات العلمية، وتشجيعها كجزء مكمل لمنظومة البحث العلمي بالجامعة، ولتعزيز

تحقيق رسالة الجامعة في البحث العلمي وخدمة المجتمع، من خلال ربط نتائج البحوث العلمية بالمجتمع، وتوجيه الكوادر البحثية بالجامعة لخدمة متطلبات التنمية؛ حيث يرتكز تحقيق مهام هذه الدائرة على تأسيس علاقة وثيقة تربط الجامعة بالقطاعين الحكومي والصناعي، وفي هذا المجال تمكنت الجامعة من بناء حلقة وصل مع الجهات الحكومية ذات الصلة؛ كمجلس البحث العلمي، ووزارة التجارة والصناعة، والنادي العلمي بوزارة الدفاع، ووزارة التربية والتعليم، وهيئة تقنية المعلومات، وشؤون ديوان البلاط السلطاني، وواحة المعرفة مسقط، وحديقة النباتات والأشجار العمانية.

وفي عام ٢٠١٤م تم منح جامعة السلطان قابوس براءتي اختراع من المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع USPTO، كما تم إيداع ثلاثة اختراعات للتسجيل في مجال الهندسة الميكانيكية والتعلم الهندسي والبرمجيات. وأسهمت الجامعة في توفير حاضنة لتأسيس شركة التكنولوجيا المبتكرة للحلول التعليمية (إنوتك) الطلابية المتخصصة في تكنولوجيا التعليم والطباعة ثلاثية الأبعاد عن طريق برنامج سند، وتوفير الدعم اللوجستي لشركة (آيبكس) الطلابية المتخصصة في مجال التصميم وتقنية المعلومات. وقد حصلت الجامعة على عدد من الميداليات الدولية والمحلية في مجال ريادة الأعمال والابتكار. كما قامت الجامعة في عام ٢٠١٢م بتنظيم فعالية الإبداع: الجيل القادم بالتعاون مع برنامج دعم الابتكار التعليمي بمجلس البحث العلمي، وندوة الملكية الفكرية ضمن الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية.

ونفذت وزارة التعليم العالي بالتعاون مع مجلس البحث العلمي والجامعة المركزية للتمويل والاقتصاد بالصين حلقة عمل حول تذليل العقبات أمام ريادة الأعمال من خلال التعليم العالي في عام ٢٠١٣م، ضمت نخبة من المختصين وأصحاب الأعمال والصناعة بالسلطنة بالإضافة إلى خبراء عالميين في مجال تعليم ريادة الأعمال. وقد شارك مجموعة من الطلبة في مسابقة خلال حلقة العمل للمنافسة على أفضل أربعة مشاريع ريادية.

٦,٧,٢ أبرز التحديات التي تواجه البحث العلمي

- ندرة الكفاءات البحثية العمانية العالية التي يمكن أن تسهم في تعزيز البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وبناء القدرات البحثية.
- محدودية الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للبحث العلمي في الجامعات.
- ضعف إسهام البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الحاجة إلى نشر ثقافة البحث العلمي لدى بعض مؤسسات القطاعين العام والخاص.
- التنافس الشديد على استقطاب الأكاديميين المتميزين في البحث العلمي من قبل الجامعات المحلية والإقليمية والعالمية.

٧,٧,٢ التوجهات المستقبلية

- ضمان توافق خطط البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي مع الخطة الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي.
- زيادة السعة والجودة البحثية في الجامعات للارتقاء بها لتكون جامعات بحثية وفقاً للمعايير الدولية.
- إنشاء مراكز للتميز البحثي في مؤسسات التعليم العالي في مجال علمي تتميز به، وبما يوظف البحث العلمي في التنمية الاقتصادية للسلطنة.
- التوسع في برامج نشر الوعي بأهمية البحث العلمي والابتكار، ودورهما في مؤسسات التعليم العالي، وتشجيع التعاون والشراكة مع فئات المجتمع ذات العلاقة.
- إمكانية الاستفادة من التعاون القائم مع مؤسسات القطاعين العام والخاص لدعم أنشطة البحث العلمي.

- الاستفادة من مذكرات التفاهم الموقعة مع المؤسسات العلمية والبحثية الأخرى بما يخدم الخطة الاستراتيجية للبحث العلمي، بما في ذلك التسجيل والإشراف المشترك على طلبة الدكتوراة.
- دعم البنية الأساسية للبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.

الفصل الثامن

التعليم العالي وسوق العمل

تعد مؤسسات التعليم العالي في السلطنة مصدراً مهماً للموارد البشرية المؤهلة للالتحاق بسوق العمل؛ إذ ترفد مخرجاتها من التخصصات العلمية المختلفة مؤسسات القطاعين العام والخاص. كما تعمل هذه المؤسسات من خلال لجانها المشتركة مع القطاعين العام والخاص على بناء روابط متينة مع قطاعات الأعمال، وتقوم بتطوير برامجها الأكاديمية وتعديلها وفق متطلبات التنمية في السلطنة واحتياجات سوق العمل.

ونظراً لكون هذه الاحتياجات سريعة التغير في عالم يشهد قفزات نوعية متسارعة في عالم التكنولوجيا والأعمال واقتصاد المعرفة، تسعى مؤسسات التعليم العالي في السلطنة لإجراء مراجعة مستمرة لبرامجها الأكاديمية؛ لمواكبة ما تطرحه من برامج مع تلك الاحتياجات والمتغيرات.

وحرصت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة على الارتقاء بجودة مخرجاتها لتمكينها من المنافسة في أسواق العمل المحلية والخارجية؛ فأنشأت وحدات تعنى بضمان الجودة وضبطها، كما جرى ذكر ذلك تفصيلاً في الباب الثالث (الجودة في التعليم) من هذا التقرير. وسعت بعضها إلى الحصول على الاعتماد الأكاديمي لبرامجها -خاصة ذات الطبيعة المهنية – من مؤسسات الاعتماد الدولية المعروفة عالمياً في مجال التخصص.

ولم تكتف مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بتحسين مستوى مخرجاتها بما تقدم من إجراءات، بل سعت إلى تزويد مخرجاتها بالقدرات والمهارات التي يحتاجها سوق العمل؛ كالمهارات التنظيمية، ومهارات الاتصال والتواصل، والتفكير الناقد، والقدرة على تحليل المشكلات وحلها. كما عملت على تدريب طلبتها داخلياً وخارجياً، وجعلت بعضاً من ذلك متطلباً أساسياً لنيل درجتها العلمية في بعض التخصصات.

١,٨,٢ مراكز التوجيه الوظيفي في مؤسسات التعليم العالي

عملت العديد من مؤسسات التعليم العالي على إنشاء مراكز للتوجيه الوظيفي تهدف إلى توجيه الطلبة لاختيار وتخطيط مساراتهم المهنية، وتعريفهم بالمهارات المطلوبة بسوق العمل وكيفية صقلها، والسعي إلى إقامة علاقة دائمة ومتجددة مع قطاعات العمل المختلفة، بما يسهم في ربط تلك المؤسسات وتخصصاتها الأكاديمية بمتطلبات سوق العمل، ومد جسور التواصل مع خريجيها وقطاعات العمل المختلفة.

كما تقدم المراكز خدمة مراجعة السير الذاتية والمراسلات الوظيفية للطلبة، ومساعدتهم في تطويرها وتسويق مهاراتهم، والجلسات الإرشادية حول المقابلات الوظيفية، لتدريب الطلبة على كيفية الاستعداد والتحضير لها، وتزويدهم بالنصائح لاجتيازها بنجاح.

بالإضافة إلى ذلك تقدم المراكز عدداً من الخدمات المهمة لقطاعات العمل من أبرزها: تنظيم الفعاليات ومعارض الوظائف، وإقامة الحلقات النقاشية التي تجمع قطاعات العمل بالمختصّين في مؤسسات التعليم العالي.

٢,٨,٢ التدريب العملي في مواقع العمل

تهتم مؤسسات التعليم العالي بالسلطنة اهتماماً كبيراً بربط الدراسات النظرية للطلبة بحياتهم العملية؛ ففي جامعة السلطان قابوس يعد التدريب في مواقع العمل متطلباً أساسياً لنيل درجتها العلمية في بعض التخصصات. وتختلف فترة التدريب وأماكنها باختلاف تلك التخصصات، وتحرص الجامعة على قضاء طلبتها فترة تدريبهم العملي خارج السلطنة في مؤسسات دولية يشهد لها بالتميز في المجال الذي تخدمه.

وقد بلغ عدد طلبة الجامعة المتدربين في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م في داخل السلطنة وخارجها (٢٨٠٨) طالبٍ وطالبة، منهم (٢٦٢١) تدربوا في مؤسسات داخل السلطنة، و(١٥) طالباً وطالبة تدربوا في مؤسسات داخل السلطنة وخارجها، بينما تلقى (١٧٢) تدريبهم في مؤسسات دولية وعالمية خارج السلطنة.

كما تقوم كليات العلوم التطبيقية بتنظيم عديد من الورش والدورات والفعاليات التي تتعلق بتدريب الطلبة على ريادة الأعمال، وحثهم على التوجه الريادي من أجل جيل ريادي واعد، نذكر من تلك الفعاليات: ملتقى رواد الأعمال والحلقة النقاشية مع بعض رواد الأعمال، واللقاء المفتوح مع مؤسسات القطاع الخاص في نوفمبر ٢٠١٤م. بالإضافة إلى ذلك تم تأسيس نادٍ لريادة الأعمال ودعمه يعمل على مدار العام الأكاديمي، وتجري وزارة التعليم العالي حالياً مع بيت خبرة دولي دراسة لإنشاء حاضنات لريادة الأعمال بكلية من كليات العلوم التطبيقية الست.

ووضعت الكليات التقنية برنامجاً تدريبياً خاصاً بالجانب العملي للدراسة بها وهو التدريب على رأس العمل في مؤسسات سوق العمل، الذي يلتحق به كل طالب قبل تخرجه وبعد إنهائه للدراسات الأكاديمية، ويعد مقرراً إلزامياً لإنهاء متطلبات الدراسة. ومن أجل التأكد من جودة العملية التدريبية يوجد في كل كلية من الكليات التقنية قسم التدريب على رأس العمل يتعاون مع المديرية العامة للتعليم التقني بديوان عام وزارة القوى العاملة ومع منسقي التدريب بكل قسم، وذلك في سبيل إجادة التدريب وتطويره والمضي به قدماً بما يخدم مصلحة الطالب التقني. كما تتركز مهام قسم التدريب على رأس العمل في حصر أعداد الطلبة المتوقع تدريبهم والتنسيق مع مؤسسات سوق العمل لإيجاد مقاعد التدريب وفق تخصص الطالب، والتنسيق مع رؤساء الأقسام الأكاديمية ومنسقي ومشرفي التدريب من المحاضرين، بالإضافة إلى تنظيم الزيارات المتبادلة بين أعضاء هيئة التدريس والمسؤولين بالمنشآت الصناعية، وتشجيع إقامة الفعاليات المشتركة وغيرها من الأمور المتعلقة بالعلاقات الصناعية، وتطوير علاقة الكلية مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، وحفظ جميع البيانات المتعلقة بنشاط القسم في قاعدة معلومات، والإشراف على عملية مسح أنشطة المؤسسات، ودراستها ومواءمتها مع التخصصات والبرامج الأكاديمية. وبلغ عدد المتدربين في العام الأكاديمي ٢٠١٣-٢٠١٤م (١٥٤٤) طالباً وطالبة.

ويمثل التدريب على رأس العمل أحد أهم الركائز الأساسية لنظام التعليم والتدريب المهني؛ لذلك يعد تنفيذ برنامج خاص بالتدريب على رأس العمل بإحدى المؤسسات المتخصصة في مجال الطالب لمدة ١٢ أسبوعاً كاملاً، من متطلبات الحصول على الدبلوم المهني بعد النجاح في الاختبارات النهائية للدراسة.

٣,٨,٢ المواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل

لتعزيز المواءمة بين المخرجات وسوق العمل، تقوم مؤسسات التعليم العالي بمتابعة خريجيها؛ إذ بلغ عدد مخرجات تلك المؤسسات في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م، (١٨١٠١) خريجٍ وخريجة في مختلف صنوف العلم والمعرفة، منهم (٩٩٢١) خريجاً وخريجة تخرجوا من مؤسسات التعليم العالي الحكومية بنسبة قاربت (٥٥٪)، الجدول (١,٨,٢).

جدول (١,٨,٢)
أعداد الطلبة الخريجين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة حسب المؤسسة التعليمية والمؤهل الحاصل عليه والنوع للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤

المؤسسة التعليمية	المؤهل الحاصل عليه	ذكور	إناث	المجموع
مؤسسات التعليم العالي الحكومية		٤٨٠٣	٥١١٨	٩٩٢١
جامعة السلطان قابوس	بكالوريوس/ليسانس	١٠٠٣	١١٢٤	٢١٢٧
	دبلوم	٢	٣٩	٤١
	دكتوراة	٩	١٠	١٩
	شهادة تخصصية بعد البكالوريوس	٢٩	٤٨	٧٧
	ماجستير	٨٣	١٧١	٢٥٤
	المجموع الكلي	١١٢٦	١٣٩٢	٢٥١٨

الكليات التقنية	بكالوريوس/ليسانس	١١١٩	١٧٧٥	٢٨٩٤
	دبلوم	١٨٣٤	٦٩٢	٢٥٢٦
	دبلوم متقدم/تخصصي	١٣٤	١٤٣	٢٧٧
	المجموع الكلي	٣.٨٧	٢٦١.	٥٦٩٧
كلية الدراسات المصرفية والمالية	بكالوريوس/ليسانس	٦	١٢	١٨
	دبلوم	١٨	١٣٩	١٥٧
	شهادة تخصصية قبل البكالوريوس	.	١	١
	المجموع الكلي	٢٤	١٥٢	١٧٦
كلية العلوم الشرعية	بكالوريوس/ليسانس	٧٤	٩٨	١٧٢
	المجموع الكلي	٧٤	٩٨	١٧٢
معاهد العلوم الصحية والتمريض	بكالوريوس/ليسانس	١٧	٦٩	٨٦
	دبلوم	٣٨	٦٣	١.١
	دبلوم متقدم/تخصصي	١٧	٤٥	٦٢
	المجموع الكلي	٧٢	١٧٧	٢٤٩
كليات العلوم التطبيقية	بكالوريوس/ليسانس	٣٥٧	٦٦٥	١.٢٢
	دبلوم	٦٣	٢٤	٨٧
	المجموع الكلي	٤٢.	٦٨٩	١١.٩
مؤسسات التعليم العالي الخاصة		**٣١١٢**	**٥.٦٨**	**٨١٨.**
مؤسسات التعليم الخاصة	بكالوريوس/ليسانس	١٤٩٨	٢٨٩١	٤٣٨٩
	دبلوم	١.٤٦	١٧٧٩	٢٨٢٥
	دبلوم متقدم/تخصصي	١٧٣	٢١.	٣٨٣
	ماجستير	٣٩٥	١٨٨	٥٨٣
	المجموع الكلي	٣١١٢	٥.٦٨	٨١٨.
الإجمالي العام		**٧٩١٥**	**١.١٨٦**	**١٨١.١**

المصدر: مركز القبول الموحد

وتعد مسوحات الخريجين من أهم الأدوات المستخدمة لتقييم مخرجات نظام التعليم من حيث المعارف والمهارات والكفايات التي تؤهلها للانتقال إلى عالم العمل، ومعرفة مدى مواءمة برامجها وتخصصاتها مع متطلبات قطاعات العمل، فضلاً عما توفره هذه المسوحات من بيانات ومؤشرات ترصد مواطن القوة والضعف في نظام التعليم العالي مما يسهم في العمل على تطويره، وتخدم متخذي القرارات وواضعي السياسات ومؤسسات التوجيه الوظيفي والطلبة وأولياء أمورهم على حد سواء.

وحرصاً من وزارة التعليم العالي على متابعة مخرجات التعليم العالي، ومعرفة مدى مواءمة مخرجات نظام التعليم لمتطلبات سوق العمل من حيث التخصصات والمهارات والكفايات التي يمتلكها الخريجون؛ ونظراً لنجاح تطبيق مسح خريجي التعليم العالي للتعليم العالي الخاص في عام ٢٠١٠م، أنشأت الوزارة دائرة مسح الخريجين تتولى تنفيذ مسح خريجي مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، وكذلك خريجي برنامج البعثات الخارجية والدراسات العليا.

وتهتم جامعة السلطان قابوس بمتابعة مخرجاتها، من خلال تقديم عدد من الخدمات، منها تعزيز فرص التوظيف للخريجين والتواصل معهم.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها مؤسسات التعليم العالي في السلطنة لضمان جودة مخرجاتها، وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات التي تمكنهم من المنافسة في الحصول على الأعمال التي تناسب تخصصاتهم، إلا أنه ونتيجة لطبيعة احتياجات سوق العمل التي تتميز بسرعة التغيير في عالم يشهد قفزات نوعية متسارعة في عالم التكنولوجيا والأعمال واقتصاد المعرفة، أصبحت بعض مخرجات هذه المؤسسات باحثة عن عمل؛ نظراً لعدم قدرة القطاع الحكومي على استيعابها لتشبعه، وعزوف القطاع الخاص عن تشغيلها لنقص في ما يعرف بمهارات القرن الحادي والعشرين لدى الخريجين؛ كالتفكير الناقد والتواصل وروح المبادرة والعمل ضمن فريق، أو سعياً لليد العاملة الوافدة الأقل كلفة.

وفي هذا المجال قامت بعض مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بإجراء بعض المسوحات والدراسات، وذلك بهدف معرفة مدى استجابة برامج ومخرجات تلك المؤسسات لمتطلبات واحتياجات سوق العمل؛ ففي عام ٢٠١٠م قامت وزارة التعليم العالي بتنفيذ دراسة مسحية على خريجي (١٨) مؤسسة تعليمية خاصة، شملت خريجي ثلاثة أعوام أكاديمية من العام الأكاديمي (٢٠٠٣/٢٠٠٤م) إلى (٢٠٠٧/٢٠٠٨م).

وتقوم جامعة السلطان قابوس -بالتعاون مع بعض الجهات المعنية -بتنفيذ المشروع الوطني لمواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل في السلطنة؛ إذ يهدف المشروع إلى دراسة الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل العماني من مخرجات التعليم العالي، وإنشاء قاعدة بيانات متخصصة ومستمرة لربط التعليم العالي بسوق العمل، ودراسة تحقيق مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية والمجتمع.

وفي السياق نفسه أقر مجلس التعليم إنشاء المركز الوطني لأبحاث التعليم وسوق العمل الذي من المؤمل أن يقوم بدور فاعل وحيوي في تجسير الفجوة بين مخرجات التعليم في السلطنة وبين متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل فيها.

٤,٨,٢ أبرز التحديات التي تواجه التعليم العالي وسوق العمل

- عدم دقة البيانات والإحصاءات عن احتياجات سوق العمل للاستفادة منها في تحقيق المواءمة بين التعليم وسوق العمل.
- افتقار الخريجين إلى ما يعرف بمهارات القرن الحادي والعشرين؛ كالتفكير الناقد والتواصل وروح المبادرة والعمل ضمن فريق.
- قلة توافر الفرص التدريبية في مواقع العمل للطلبة خلال مراحل الدراسة المختلفة.
- ضعف الوعي بمبدأ الريادة والعمل الذاتي والتوجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٥,٨,٢ التوجهات المستقبلية

- تعزيز دور مراكز التوجيه الوظيفي وإنشاء مراكز في كل مؤسسة تعليم عالٍ لتقديم التوجيه والإرشاد الوظيفي لتهيئة الطلبة لمتطلبات قطاعات العمل.
- توعية الطلبة وتمكينهم للتوجه نحو العمل الخاص، وإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من التسهيلات التي توفرها الدولة لهذه المشاريع ودعمها.
- تطوير تنمية مهارات ريادة الأعمال ودعمها عند الطلبة في كل مستويات التعليم، ومد جسور العلاقة بين رواد الأعمال والأطراف ذات العلاقة لتقديم الدعم اللازم لهم.
- توفير التدريب في مواقع العمل للطلبة في جميع المراحل التعليمية، ووضع نظام يكفل فرص التدريب العملي.
- تفعيل دور المركز الوطني لأبحاث التعليم وسوق العمل لسد الفجوة بين مخرجات التعليم في السلطنة وبين متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل فيها.

الفصل التاسع

التعاون الدولي أو (الحراك الدولي)

عملت الوزارات والجهات الحكومية المشرفة على التعليم العالي، ومؤسسات التعليم العالي في السلطنة على تأسيس علاقات متينة وفاعلة مع جامعات ومؤسسات علمية عالمية مرموقة، تتميز بالسمعة الأكاديمية الطيبة والكفاءة البحثية الرصينة، إدراكاً منها بأهمية مثل هذا التعاون الأكاديمي الدولي لما له من أثر إيجابي في إبراز دورها كمؤسسات تعليمية وبحثية على المستويين المحلي والعالمي؛ فقامت بالتوقيع على عدد من المذكرات ورسائل التفاهم والاتفاقيات العلمية مع العديد من هذه المؤسسات والجامعات، وتبادلت معها الطلبة والباحثين والأساتذة في زيارات هدفت إلى نقل الخبرة والممارسات الجيدة في المجالات العلمية والبحثية. ويتيح الارتباط الأكاديمي للكليات الخاصة آفاقا للتعاون بينها وبين العديد من مؤسسات التعليم العالي الدولية.

١,٩,٢ مذكرات التفاهم

وقعت وزارة التعليم العالي عدداً من اتفاقيات التعاون ومذكرات التفاهم مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة خلال العام ٢٠١٤م ومنها: مذكرة تفاهم بين سلطنة عُمان ودولة فلسطين في مجال التعليم العالي، وملحق لمذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة التعليم العالي بسلطنة عمان ووزارة التعليم والتدريب بحكومة زنجبار، ومذكرة تفاهم في مجال العلوم والتعليم العالي بين السلطنة وبولندا.

كما حرصت وزارة القوى العاملة ممثلة بالمديرية العامة للتعليم التقني والكليات التقنية على بناء علاقات متميزة وتعزيزها مع مؤسسات تعليمية خارج السلطنة، وتطوير التعاون القائم على مبدأ المصالح المشتركة، وشمل هذا التعاون تدريب المحاضرين والفنيين والإداريين في الكليات التقنية وتأهيلهم، وتبادل النظم والبرامج والدراسات والبحوث والخبرات والمعلومات، وتبادل الزيارات بين المسؤولين والخبراء بقصد التعرف على تجربة المؤسسات الأخرى في مجال التعليم التقني والاستفادة منها، وتطوير المناهج والخطط التدريسية في الكليات.

كما تم عقد اتفاقيات تفاهم بين الوزارة و(١٤) جامعة في المملكة المتحدة، و(٦) جامعات في جمهورية ايرلندا، وجامعتين في ماليزيا، ووزارة التعليم في هولندا، والكلية التقنية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى ذلك، فقد قامت الوزارة مؤخراً بتوقيع مذكرة تفاهم مع وزارة التعاون والعمل والرعاية الاجتماعية بالجمهورية الإسلامية الإيرانية في مجالي التعليم التقني والتدريب المهني، وكلية تماسك التقنية، ومعهد التعليم التقني للخدمات التعليمية بجمهورية سنغافورة، ووزارة التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية، ووزارة التكوين والتعليم المهنيين بالجمهورية الجزائرية، وهنالك العديد من الاتفاقيات التي يتم دراستها والتفاوض بشأنها مع مؤسسات تعليمية وتقنية مختلفة في أستراليا وجمهورية الصين الشعبية وسنغافورة، وتهدف جميعها إلى تطوير قطاع التعليم التقني بالسلطنة.

وفي السياق نفسه؛ وقعت جامعة السلطان قابوس - عبر مكتبها للتعاون الدولي الذي يقوم بدور مهم في إدارة استراتيجيتها للتعاون الدولي وتنفيذها داخليا وخارجياً – على العديد من هذه الرسائل والمذكرات والاتفاقيات، جدول (١,٩,٢).

جدول (١,٩,٢)
مذكرات التفاهم والاتفاقيات التي وقعتها جامعة السلطان قابوس حتى عام ٢٠١٤م

م	الدولة	المؤسسة	نوع الاتفاقية
	الدول العربية		
	الإمارات العربية المتحدة	بلدية دبي	مذكرة تفاهم
	الإمارات العربية المتحدة	المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل	مذكرة تفاهم
	الكويت	معهد الكويت للأبحاث العلمية	مذكرة تفاهم
	البحرين	شركة سابر لشبكات السفر المحدودة للشرق الأوسط	رسالة تعاون
	دول آسيا		
	الصين	جامعة بكين	مذكرة تفاهم

	الصين	جامعة نينغشيا الطبية	رسالة إعلان نوايا
	اليابان	جامعة ريكيو	مذكرة تفاهم
	اليابان	معهد ناجويا التقني	رسالة تعاون
	اليابان	مركز التعاون الياباني والبترول	اتفاقية على مشروع مشترك
	كوريا الجنوبية	جامعة المعلومات والاتصالات	مذكرة تفاهم
	إيران	جامعة طهران	رسالة تعاون
	تايلند	جامعة الملك مونجت	رسالة تفاهم
	باكستان	المركز الدولي للعلوم الكيميائية والبيولوجية بجامعة كراتشي	مذكرة تفاهم
	كازاخستان	جامعة كازاخستان الوطنية الزراعية	رسالة تعاون
دول أوروبا			
	المملكة المتحدة	جمعية الحسابات القانونيين المعتمدين	مذكرة تفاهم
	المملكة المتحدة	جامعة ويلز، سوانزي	مذكرة تفاهم
	سويسرا	منظمة التجارة العالمية	رسالة تعاون
	فرنسا	جامعة بيري ماري كري	رسالة تعاون
	السويد	معهد كارولينسكا الطبية	رسالة تعاون
	ألمانيا	جامعة كييل	رسالة تعاون
	ألمانيا	جامعة هامبورغ	مذكرة تفاهم
	النمسا	جامعة جراز الطبية	رسالة تعاون
	تركيا	جامعة مرمرة	رسالة تفاهم
	تركيا	مرصد قنديلي للزلازل ومعهد البحوث بجامعة البوسفور	رسالة تعاون
	صربيا	مرصد فلكي بلغراد	رسالة تفاهم
	بيلاروسيا	جامعة بيلاروسيا الحكومية	مذكرة تفاهم
دول أمريكا			
	الولايات المتحدة الأمريكية	مختبر لورنس ليفرنس الوطني، جامعة كاليفورنيا	رسالة تفاهم
	الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة ولاية رايت، مدرسة بونشوفت الطبية	رسالة تفاهم
	الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة جونز هوبكنز	رسالة تعاون
	الولايات المتحدة الأمريكية	مختبر لورنس ليفرنس الوطني، جامعة كاليفورني	رسالة تعاون
	الولايات المتحدة الأمريكية	جامعة سانت جوزيف	رسالة تفاهم
	كندا	جامعة ويسترن	رسالة إعلان نوايا
دول أخرى			

	أستراليا	جامعة ملبورن	مذكرة تفاهم
	نيوزيلاندا	جامعة أوكلاند	رسالة تعاون

المصدر: جامعة السلطان قابوس

ويعد الارتباط الأكاديمي الذي هو أحد متطلبات الترخيص للكليات الخاصة شكلاً من أشكال التعاون الدولي؛ إذ إنه يتيح فرصة لبناء الأنظمة المؤسسية لبناء الجودة وتعزيز جودة البرامج الأكاديمية المقدمة في هذه المؤسسات، وإتاحة الفرصة للتعاون في المجالات العلمية والبحثية. وتجدر الإشارة إلى أن الجامعات الخاصة على الرغم أنها غير ملزمة بالارتباط الأكاديمي، إلا أن العديد منها يرتبط أكاديمياً بعدد من الجامعات العالمية، للأغراض والأهداف السابقة نفسها.

٢,٩,٢ برامج تبادل الطلبة والأساتذة والباحثين

تقوم جامعة السلطان قابوس من خلال مكتب التعاون الدولي بتنفيذ برنامج تبادل الطلبة والأساتذة والباحثين. ففيما يخص الطلبة توفر الجامعة فرص علمية للطلبة الدوليين للدراسة في سلطنة عمان والإقامة فيها لمدة فصل أو سنة على الأكثر؛ فقد بلغ عدد الطلبة المشاركين في العام الأكاديمي ٢٠١٣/ ٢٠١٤م (٣٨) طالباً وطالبة من الدول العربية والأوروبية والآسيوية وأمريكا الشمالية وأستراليا. أما برامج التبادل للباحثين والأساتذة فتستضيف الجامعة عدداً من الأساتذة الزائرين سنوياً للتدريس لفصل دراسي واحد، أو للقيام بإجراء بحوث علمية بالتعاون مع الهيئات الأكاديمية والبحثية في الجامعة. وقد بلغ عدد الباحثين (٣١) باحثاً وباحثة، وعدد الأساتذة الزائرين (٧) أساتذة خلال السنوات الثلاث الماضية. والشكلان (١,٩,٢) و(٢,٩,٢) يوضحان أعداد الطلبة والأساتذة الزائرين والباحثين الذين قامت الجامعة باستقبالهم خلال السنوات الثلاث الماضية:

الشكل: (١,٩,٢) عدد الباحثين والطلبة والأساتذة الزائرين لجامعة السلطان قابوس

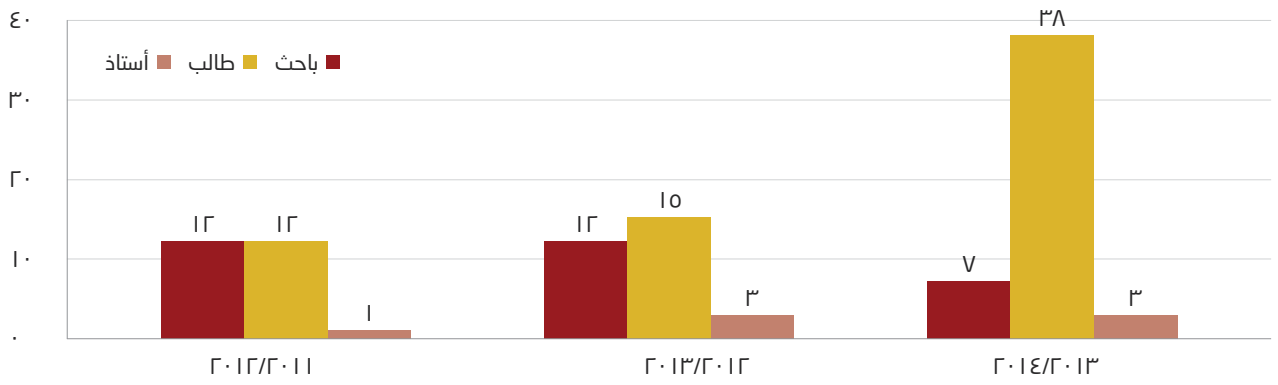

الشكل: (٢,٩,٢) عدد الباحثين الزائرين حسب الدول

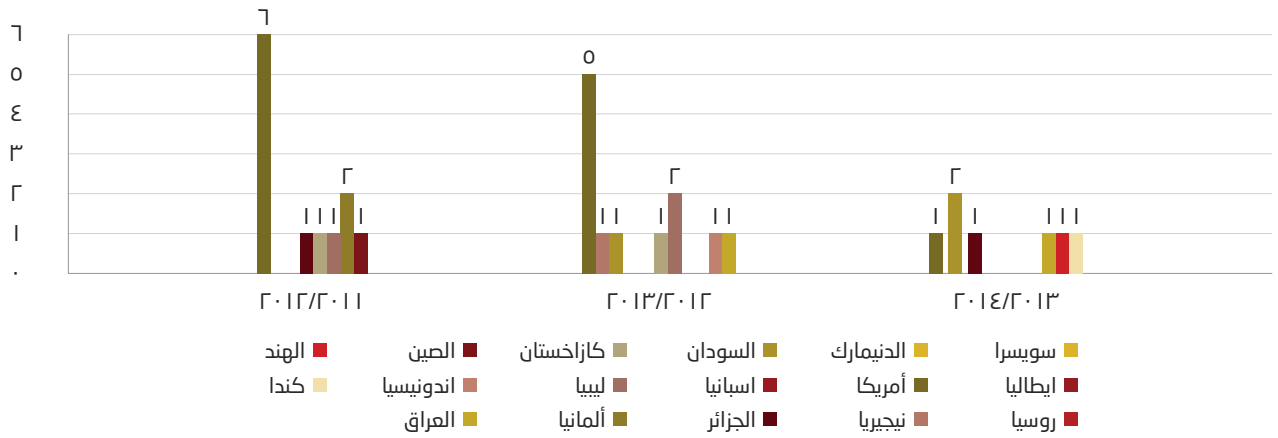

كما قامت كليات العلوم التطبيقية بإرسال مجموعة من طلبتها إلى عدد من الجامعات المختلفة في دول العالم لمدة شهر لتبادل الخبرات والمعارف في كل من: جامعة الأخوين في المغرب:(١٩) طالباً وطالبة، وجامعة تامبري في فنلندا:(٣٦) طالباً وطالبة، وجامعة وليفر هامبتون في بريطانيا:(٣٦) طالباً، وجامعة رميت في استراليا: (١٥) طالباً وطالبة.

٣,٩,٢ البرنامج العماني للتعاون الثقافي والعلمي

تقدم السلطنة عدداً من المنح الدراسية للطلبة من الدول الشقيقة والصديقة للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية في السلطنة؛ بهدف التواصل الإنساني والثقافي بينها ومختلف دول العالم، وذلك ضمن هذا البرنامج. فقد بلغ عدد البعثات المقدمة لعدد من طلبة الدول العربية والآسيوية والأفريقية (٢٤٦) بعثة دراسية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤م).

٤,٩,٢ المشاركات الدولية الأخرى

استضافت السلطنة عدداً من الاجتماعات والندوات الدولية ومن أبرزها:

١. اجتماع أكاديمية العالم للعلوم -تواس

عقد الاجتماع الخامس والعشرون لأكاديمية العالم للعلوم في المدة الزمنية ٢٦-٢٩ أكتوبر ٢٠١٤ م، الذي كان بالتعاون بين وزارة التعليم العالي، ومجلس البحث العلمي، وجامعة السلطان قابوس. وقد حضر المؤتمر ما يقارب (٥٠٠) من الباحثين، والمعنيين بالتعليم وراسمي السياسات. وقد شهد الاجتماع توزيع جوائز الأكاديمية على الفائزين بها وتوزيع الجوائز على الفائزين بالجائزة الوطنية البحث العلمي على الباحثين العمانيين. وقد أعلنت أفضل ستة مشاريع بحثية ضمن برنامج بحوث الطلبة الذي يقدمه مجلس البحث العلمي.

٢. الندوة الثانية للرواد العرب والأمريكان الباحثين في العلوم والهندسة والطب

نظمت السلطنة ممثلة في وزارة التعليم العالي ومجلس البحث العلمي وجامعة السلطان قابوس الندوة الثانية للرواد العرب والأمريكان في العلوم والهندسة والطب. وهدفت الندوة إلى تعريف الباحثين في الولايات المتحدة الأمريكية والباحثين بالدول العربية بالبيئة البحثية في السلطنة والفرص البحثية والمجالات التي يمكن استثمارها في الجوانب البحثية المختلفة، هذا إلى جانب إتاحة الفرصة للباحثين العمانيين في المؤسسات الأكاديمية المختلفة للاحتكاك بنظرائهم، سواء أكانوا من الدول العربية أم من الولايات المتحدة الأمريكية.

ولمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة العديد من المشاركات الدولية المتمثلة في المؤتمرات والندوات وزيارة الجامعات وورش العمل التي تهدف إلى تبادل الخبرات، والاستفادة من التجارب العالمية في المجالات البحثية والعلمية والإدارية والفنية.

٥,٩,٢ الملحقيات الثقافية

تعمل الملحقيات الثقافية على تعزيز التعاون مع مؤسسات التعليم العالي العالمية، والاطلاع على تجاربها في المجالات العلمية والبحثية. وتعمل الملحقيات على تذليل الصعوبات التي تواجه الطلبة العمانيين المبتعثين للدراسة خارج السلطنة من خلال الزيارات الميدانية للطلبة والجامعات، للاطمئنان على أوضاعهم والتواصل المباشر معهم وتشجيعهم على التحصيل العلمي، والمشاركة في الفعاليات والأنشطة التي تنظمها الجمعيات الطلابية.

٦,٩,٢ إصدار النشرة الإخبارية Norrag News باللغة العربية

نوراك هي شبكة بحثية دولية تعنى بسياسات التعليم والتدريب، وتعمل تحت مظلة المعهد العالي للدراسات الدولية في سويسرا. ومنذ تدشينها في عام ١٩٨٥م وطّدت الشبكة علاقاتها مع الباحثين

وراسمي السياسات والأكاديميين من مختلف دول العالم للجمع ما بين البحث العلمي والسياسات التعليمية، وتقديم المعرفة والتحليل النقدي لقضايا التعليم العالمية www.norrag.org. وقد مولت وزارة التعليم العالي بالتعاون مع نوراك إصدار النشرة الإخبارية Norrag News باللغة العربية، إيماناً منها بتعزيز التواصل بين الباحثين والأكاديميين وراسمي السياسات من الدول العربية في مجال التعليم والتدريب مع نظرائهم في دول العالم عبر الشبكات البحثية، مما يوفر لهم فرصة الاطلاع على الدراسات والتحليل النقدي لقضايا التعليم في مختلف دول العالم، ويتيح لهم فرصة الإسهام في الوقت نفسه في نشر مقالاتهم ودراستهم في نوراك نيوز، الأمر الذي سيساعد على تسليط الضوء على قضايا التعليم في المنطقة، وعلى تبادل الأفكار والخبرات بما يخدم قضايا التعليم والتدريب.

٧,٩,٢ أبرز التحديات التي تواجه التعاون الدولي

- الحاجة إلى الاستفادة المثلى من فرص التعاون المتاحة في مذكرات التعاون والتفاهم.
- الحاجة إلى تطوير الأنظمة واللوائح في بعض مؤسسات التعليم العالي، التي تشجع حراك الأساتذة والطلبة والباحثين.

٨,٩,٢ التوجهات المستقبلية

- تفعيل مذكرات التفاهم الموقعة مع الجامعات الأخرى.
- تطوير الأنظمة واللوائح في مؤسسات التعليم العالي لتنظيم حراك الأساتذة والطلبة والباحثين وتشجيعهم.
- متابعة المستجدات في الاتفاقيات الدولية بما يضمن تنفيذ السلطنة لالتزاماتها في هذا المجال.
- تهيئة البيئة المناسبة بالسلطنة لاستقطاب الباحثين والأساتذة والطلبة.

الفصل العاشر

الشراكة المجتمعية

تعد خدمة المجتمع الرسالة الثالثة لمؤسسات التعليم العالي بعد رسالتي التعليم والبحث العلمي، لذا وجهت طاقاتها نحو تعزيز مستوى الشراكة المجتمعية بتوفير آليات تدعم التنسيق والتعاون الكافي بينها وبين المؤسسات المجتمعية؛ للاستفادة من إمكانيات مؤسسات التعليم العالي ومواردها المعرفية والبحثية والبشرية في عملية تطوير المجتمع وتفعيل مؤسساته، وكذلك توجيه البحث العلمي لإيجاد الحلول للمشكلات التي قد تعاني منها قطاعات المجتمع المختلفة، من أجل ذلك حرصت مؤسسات التعليم العالي في السلطنة على بناء شراكة مجتمعية فاعلة مع جميع مكونات المجتمع المحلي، وسعت في تطوير هذه الشراكة وتوسيع مجالاتها، إيماناً منها بالدور المحوري الذي تلعبه في مسيرة التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عبر توفيرها ما يحتاجه المجتمع من كوادر بشرية قادرة على الوفاء بمتطلبات التنمية الشاملة.

فقامت بعض هذه المؤسسات بإنشاء وحدات ضمن هياكلها التنظيمية وأوكلت إليها مهام تهدف إلى بناء وتعزيز شراكتها المجتمعية وتوسيع مجالاتها وتطويرها؛ فكان لمراكز خدمة المجتمع في هذه المؤسسات دوراً بارزاً في تفعيل هذه الشراكة؛ حيث قامت هذه المراكز بتنظيم العديد من الدورات التدريبية وحلقات العمل والمحاضرات واللقاءات والندوات وورش العمل التخصصية للقطاعين العام والخاص، كما أدت اللجان المشتركة بين هذه المؤسسات ومؤسسات القطاعين العام والخاص دوراً مهماً في تعزيز التنسيق والتعاون المشترك، وفي مراجعة وتعديل بعض البرامج الأكاديمية ذات الطابع المهني التي تطرحها تلك المؤسسات وتطويرها؛ لتلائم متطلبات تلك القطاعات وحسب ما تقتضيه حاجة سوق العمل من مهارات، وفي المقابل أسهمت تلك القطاعات في توفير البيئة العملية المناسبة لتدريب طلبة مؤسسات التعليم العالي، وتمويل بعض الأنشطة التعليمية والمهنية فيها.

٢.١.١ مراكـز خدمة المجتمع والتعليم المسـتمر في مؤسسـات التعليم العالي

سعياً منها لتعزيز تواصلها مع مجتمعها المحلي، ومد جسور التعاون بينها وبين مؤسسات المجتمع المختلفة؛ قامت بعض مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بإنشاء مراكز ووحدات إدارية - مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر- ضمن هياكلها التنظيمية، وأوكلت إليها مهام تهدف إلى تقوية علاقاتها مع المجتمع من خلال تنفيذ برامج تخدم فئاته وشرائحه كافة ، وتسهم كذلك في نشر المعرفة العلمية والفنية والوعي التثقيفي بالقضايا التي تهم المجتمع؛ وذلك من خلال إقامة الدورات والبرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة.

واستجابة لمتطلبات المجتمع المحلي والقطاعين العام والخاص واحتياجاتهما، قامت هذه المؤسسات - عبر مراكزها لخدمة المجتمع والتعليم المستمر- بتنظيم (٢٧٨) دورة تدريبية، هدفت إلى رفع الكفاءة المهنية والفنية وبناء القدرات لبعض شرائح المجتمع، ويوضح الجدول (٢.١.١) أعداد الدورات التدريبية التي نظمتها مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة والمقدمة لخدمة المجتمع خلال العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م:

جدول (٢.١.١)
أعداد الدورات التدريبية التي نظمتها مؤسسات التعليم العالي خلال العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م

المؤسسة التعليمية	عدد الدورات التدريبية
الجامعات والكليات الحكومية	١٤٢
الكليات التقنية	٤٥
جامعة السلطان قابوس	٤٦
كليات العلوم التطبيقية	٣٣

كلية العلوم الشرعية	٥
معاهد العلوم الصحية والتمريض	١٣
الجامعات والكليات الخاصة	١٣٦
الإجمالي	٢٧٨

المصدر: مركز القبول الموحد

فقد أسهمت مؤسسات التعليم العالي الحكومية في تنفيذ (١٤٢) دورة تدريبية، مثّلت قرابة (٥١٪) من إجمالي عدد الدرات التدريبية التي نفذتها مؤسسات التعليم العالي في السلطنة لخدمة المجتمع.

وتؤدي جامعة السلطان قابوس دوراً فاعلاً في خدمة المجتمع من خلال تسخير جميع إمكانياتها التعليمية والبحثية والفنية لخدمته. ويتضح ذلك من خلال الأنشطة والفعاليات التي تنفذها الجامعة سنويًا للمجتمع، مستغلة ما تملكه من موارد بشرية ومادية وفنية، وتسخيرها لخدمة شرائح المجتمع وفئاته كافة. فقد قامت الجامعة وعبر مركز خدمة المجتمع والتعليم المستمر وبالتعاون مع مختلف وحدات الجامعة بتنظيم العديد من الدورات التدريبية وحلقات العمل والمحاضرات واللقاءات والندوات وورش العمل التخصصية للقطاعين العام والخاص؛ إذ بلغت في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م (١٠٨) دورة وحلقة عمل، قام بتنفيذها عدد من الأكاديميين من مراكز الجامعة ووحداتها المختلفة، وبلغ عدد من استفاد منها (٤١٨٣) مشاركاً ومشاركة.

كما تقوم كليات العلوم التطبيقية ومؤسسات التعليم العالي الخاصة بالعديد من الأنشطة والفعاليات التي تخدم المجتمع المحلي، مستفيدة من موقعها الجغرافي؛ حيث إن هذه المؤسسات تنتشر في محافظات السلطنة. وتتناول الأنشطة والفعاليات موضوعات تثقيفية وصحية واجتماعية موجهة لمختلف فئات المجتمع. ومن أبرز الأنشطة والفعاليات التي نفذت خلال عام ٢٠١٤م حلقة العمل الخاصة بتوعية معلمي الدراسات الاجتماعية بالتعاون مع وزارة السياحة في محافظتي جنوب الباطنة ومسندم هدفت إلى تعريف معلمي الدراسات الاجتماعية والتوجيه المهني بوزارة التربية والتعليم بأهمية القطاع السياحي، ودوره في الاقتصاد الوطني والفرص الوظيفية لمخرجات دبلوم التعليم العام. ومحاضرة توعوية عن صناعة السياحة لطلاب التعليم العام بولاية صحار، وقُدّمت محاضرة عن الإجادة في العمل ضمن برنامج نزوى لتطوير الكادر الطبي، وبرنامج ضبط الجودة، ومحاضرة عن فن ترويج المنتج وخدمة العملاء.

وتسعى الكليات التقنية إلى خدمة المجتمع من خلال انتهاج سياسة توجيه مشاريع وبحوث الطلبة والكوادر الأكاديمية نحو خدمة الصناعة والمجتمع بوجه عام؛ فقامت هذه الكليات بتصميم العديد من المشاريع للصناعة والمجتمع وإنجازها وتطويرها من أهمها: نظام سحب الأراضي للمديرية العامة للإسكان في محافظة الداخلية، ومشروع تقليل تكاليف ربط المحولات لشركة مزون للكهرباء، ومشروع ترتيل القرآن الكريم الإلكتروني لمدرسة تعليم القرآن.

وعلى صعيد مراكز ومعاهد التدريب المهني فقد تم من خلال المسار التدريبي الرابع الخاص بالدورات القصيرة إعداد برامج تدريبية وتأهيلية لتنمية المجتمع المحلي وإنجازها؛ وذلك بغرض تأهيل المواطنين في مجالات مهنية محددة يحتاجونها في بيوتهم وأماكن عملهم. كما تم إعداد وتنفيذ برامج تتعلق برفع كفاءة العاملين في سوق العمل، بما يؤدي إلى رفع إنتاجيتهم ومن ثم ترقيتهم في سلم وظيفتهم.

وتسهم الجامعات والكليات الخاصة بدور بارز في خدمة المجتمع، من خلال توظيف مختلف الإمكانيات المتوافرة لديها من المرافق والبنى الأساسية والبنية التكنولوجية والهيئات الأكاديمية؛ لتلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات في مختلف محافظات السلطنة.

كما تسهم مؤسسات التعليم العالي من خلال وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، لتوعية المجتمع بالعديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك تعريف المجتمع ببرامجها وفعالياتها المختلفة، وتغطية أنشطتها العلمية والثقافية والرياضية والفنية، وكذلك ما تصدره من نشرات صحفية وملاحق إعلامية، وذلك بالتعاون مع الصحف المحلية اليومية الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية. ويشارك العديد من أعضاء الهيئات الأكاديمية والفنية والإدارية العاملة في مؤسسات التعليم العالي في البرامج التلفزيونية والإذاعية خاصة تلك التي تناقش القضايا ذات الاهتمام المجتمعي. ومن أبرز هذه الأنشطة: إصدار وزارة التعليم العالي لملحق رؤى بالتعاون مع صحيفة عمان، كما تصدر جامعة السلطان قابوس نشرة المسار، وملحق أنوار الذي يصدر بالتعاون مع صحيفة الوطن، ونشرة Horizon، وصفحة البحث العلمي والمجتمع بالتعاون مع صحيفة الوطن وصحيفة Observer.

٢,١.,٢ مشاركة مؤسسات التعليم العالي في حل المشكلات المجتمعية

تقوم مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بدور بارز في مد جسور التعاون وتعزيز تواصلها مع المجتمع المحلي بمختلف قطاعاته، من خلال تقديم الاستشارات البحثية وتوفير المعلومات والمعونة الفنية لمؤسسات المجتمع بشرائحه كافة؛ وتمثل الحلول التي تتولى تقديمها هذه المؤسسات لأفراد المجتمع ومؤسساته ركيزة مهمة في بناء الشراكة المجتمعية وتعزيز التعاون بينها وبين المجتمع. وتتنوع البحوث والاستشارات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي في السلطنة للقطاعين العام والخاص تبعاً للتخصصات العلمية والبرامج الأكاديمية المطروحة فيها، وتبعاً لنوع المشكلة التي يعاني منها ذلك القطاع. وبفضل ما لدى هذه المؤسسات من طاقات بحثية معززة ببنية تحتية متطورة وداعمة لإجراء البحوث والدراسات للمشاكل التي يعاني منها المجتمع؛ فتقوم هذه المؤسسات بدور حيوي في نقل التقنية وتطويعها وفق احتياجات المجتمع المحلي، وتسخيرها لإيجاد الحلول الملائمة لبعض مشاكلاته أو قصرها لحل مشكلة محددة.

كما تقوم مؤسسات التعليم العالي في السلطنة بإجراء البحوث التطبيقية الموجهة لحل مشكلات قائمة في المجتمع المحلي، وتتميز هذه البحوث بكونها تحمل جوانب عملية تطبيقية، غالباً ما تؤدي إلى حلول لبعض المشكلات، ومن ثم تسهم في تعزيز العلاقة وتوثيقها بين هذه المؤسسات والمجتمع المحلي، الذي يعزز بدوره ثقة المجتمع بهذه المؤسسات.

وفي مجال الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي في السلطنة وقطاعات الإنتاج، فإنَّ أبرز جوانبها تتمثل في الاستفادة من مخرجات البحث العلمي ونتائجه في مؤسسات التعليم العالي لإيجاد الحلول المناسبة التي يعاني منها قطاع الإنتاج والصناعة، وكذلك الاستفادة من خبرات هذه المؤسسات، وإمكانياتها في تشكيل فرق العمل المشتركة للعمل على إنجاز مشاريع معينة تخدم جميع المستفيدين منها.

ومنذ عام ١٩٩٥م؛ تقوم جامعة السلطان قابوس - بفضل الإمكانيات البحثية المتوافرة لديها - بتقديم خدماتها الاستشارية لمؤسسات القطاعين العام والخاص، وتسهم هذه الأنشطة بفعالية في تعزيز شراكة الجامعة مع تلك المؤسسات، حيث قامت الجامعة خلال تلك الفترة بتقديم استشاراتها البحثية في مجالات بحوث الطاقة والمواد غير المتجددة، والبحوث المتعلقة بالصناعة، والبحوث البيئية والبيولوجية، والبحوث الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وبحوث المواد، وبحوث المعلومات ونظم الاتصالات، والبحوث الأساسية، وبحوث الحياة والعلوم الصحية والبحوث التعليمية.

وبلغ عدد عقود مشاريع الخدمات الاستشارية منذ ذلك التاريخ وحتى العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م (٤٢٢) عقداً، وبلغت المبالغ المتحصلة منها (١٦,٠١٦,٨٩٦) ريالاً عمانياً، وقد تم استغلال ما نسبته (٣٧,٨٪) من تلك المبالغ في القيام بأبحاث الطاقة والموارد غير المتجددة. ويوضح الشكل (٢,١,١) توزيع المشاريع الاستشارية التي نفذتها الجامعة خلال تلك الفترة وفق المجال البحثي.

الشكل (٢-١-١٠) أعداد المشاريع الاستشارية وفق المجال البحثي

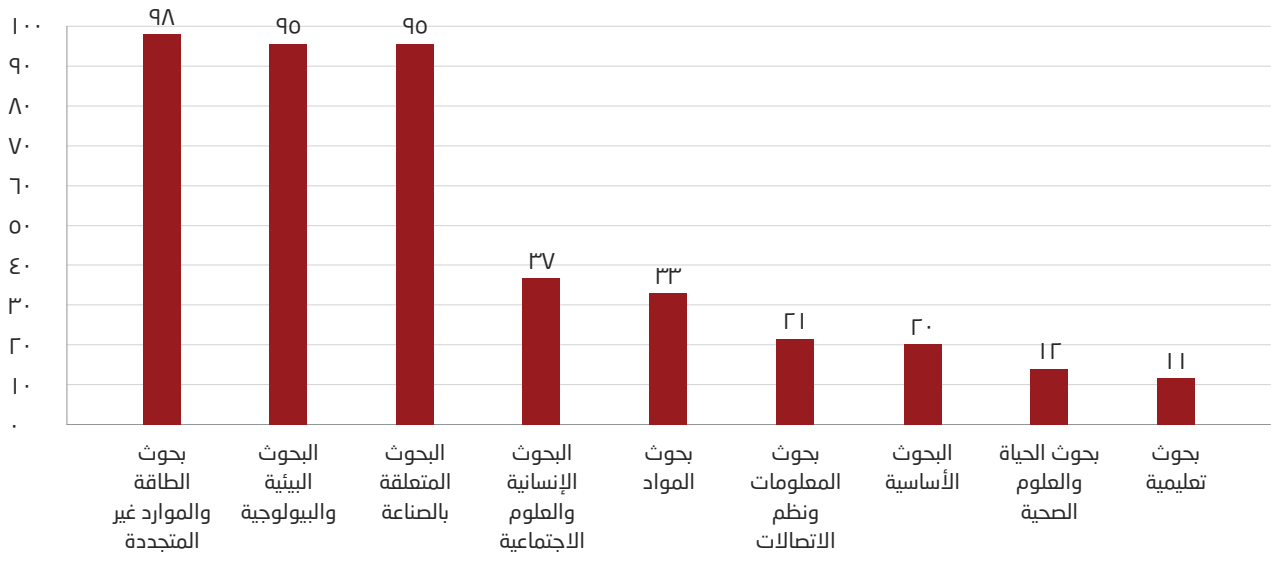

٢,١,٣ أبرز التحديات التي تواجه الشراكة المجتمعية

- نقص التوازن بين تنامي الطلب على الخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي مع زيادة التزاماتها التدريسية والبحثية.
- الحاجة إلى تعزيز وعي المجتمع بدور مؤسسات التعليم العالي في إيجاد الحلول المناسبة لمشكلاته.
- الحاجة لتشخيص احتياجات المجتمع ومتطلباته.

٢,١,٤ التوجهات المستقبلية

- تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال تسويق قدرات مؤسسات التعليم العالي وإمكانياته للمجتمع.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز دور مؤسسات التعليم العالي في تفعيل الشراكة المجتمعية.
- قيام مؤسسات التعليم العالي بدراسة احتياجات المجتمع ووضع الخطط الكفيلة لتلبيتها.

BioBlue
MICR

الباب الثالث

الجودة في التعليم

الفصل الأول

الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي ودورها في جودة التعليم

١,١,٣ إنشاء الهيئة وتابعيتها

شهد قطاع التعليم العالي في سلطنة عمان نمواً كبيراً خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد بدا هذا النمو واضحاً بعد صدور قرار الحكومة بالموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وذلك في منتصف تسعينيات القرن الماضي. ومن المعلوم أن هذا القرار قد جاء تلبية للحاجة الماسة لزيادة فرص التعليم العالي؛ لتتناسب مع النمو المضطرد في أعداد خريجي دبلوم التعليم العام، التي لم تتمكن مؤسسات التعليم العالي الحكومية من استيعابها في ذلك الوقت. ومع أن هذا النمو في أعداد مؤسسات التعليم العالي قد أسهم في توفير فرص التعليم العالي لأعداد كبيرة من الشباب العماني، إلا أن جودة التعليم العالي -الذي تقدمه هذه المؤسسات-بقيت هاجساً يراود الطلبة وأولياء الأمور وأرباب العمل، وأصبحت موضع اهتمام المعنيين في هذا المجال. ويأتي التركيز على جودة التعليم العالي؛ نظراً لأهمية حصول الخريجين على المستوى المطلوب من المعرفة والمهارات التي تُمكنهم من المنافسة في سوق العمل –المحلية والإقليمية والدولية-والإسهام الفاعل في النهضة الشاملة التي تشهدها السلطنة في مختلف المجالات، أو مواصلة الدراسة في الجامعات الجيدة، إن رغبوا في ذلك.

وبالرغم من أن مؤسسات التعليم العالي هي المسؤول الأول عن ضمان جودة البرامج التي تقدمها، إلا أن حكومة السلطنة أولت اهتماماً خاصاً بجودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تقدمها، وعملت على دعم هذه المؤسسات للارتقاء بمستوى الجودة، وذلك عن طريق وضع التشريعات المنظمة لعمل هذه المؤسسات والمراجعة الخارجية لأدائها وتقويمها من قبل جهات خارجية متخصصة؛ فعلى سبيل المثال، كان من ضمن التشريعات المنظمة اشتراط الحكومة – ضمن متطلبات الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة للعمل في السلطنة-أن يكون لكل كلية خاصة ارتباط أكاديمي مع إحدى الجامعات ذات الخبرة والسمعة الجيدة؛ كي توفر لها الدعم المطلوب في تقديم برامجها الأكاديمية، وبناء أنظمة الجودة الداخلية لديها. إضافة إلى ذلك، فقد أوكلت مهمة الإشراف على مؤسسات التعليم العالي الخاصة كافة إلى المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة بوزارة التعليم العالي.

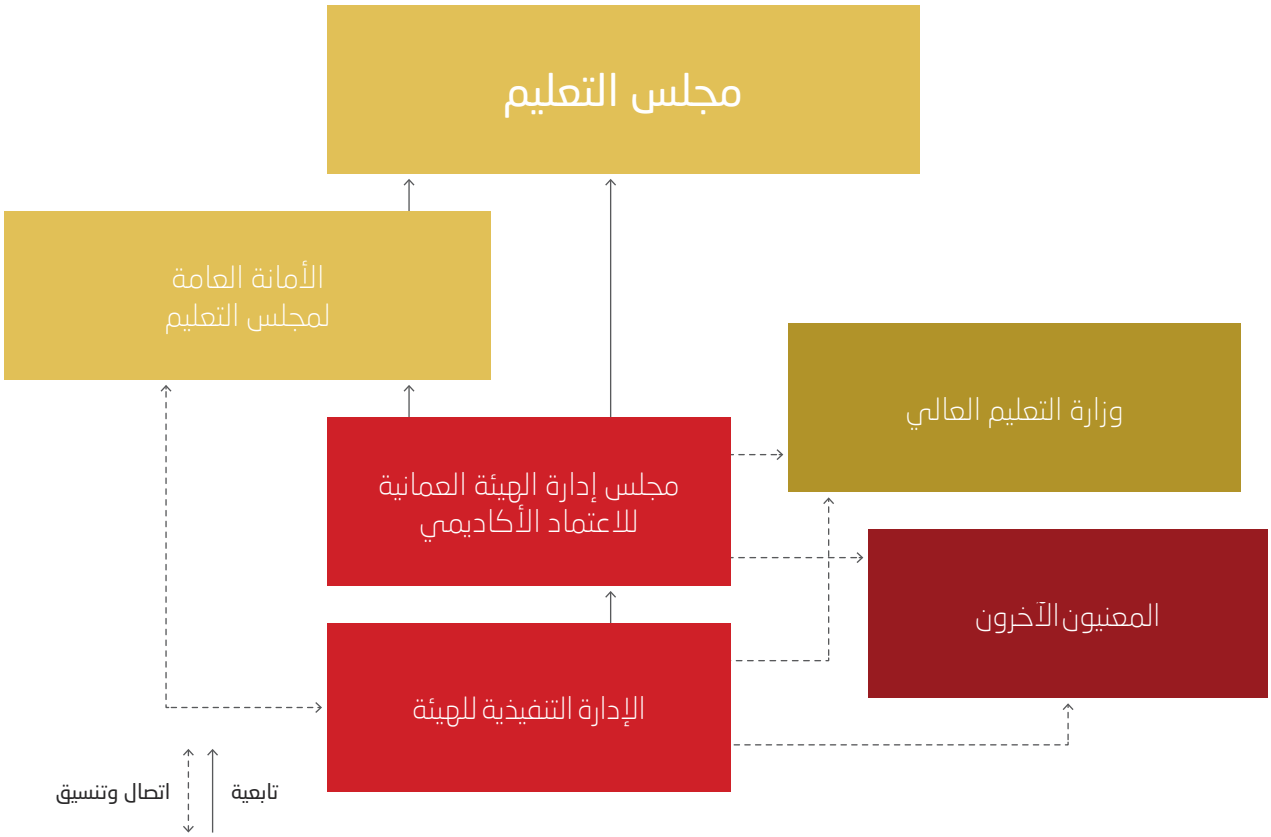

شكل (٣-١-١): تابعية الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وخطوط تواصلها مع الجهات المعنية بالتعليم

ولم يقتصر الاهتمام الحكومي -بجودة التعليم العالي-على اشتراط الارتباط الأكاديمي للكليات الخاصة بجامعات مرموقة، فقد صدر في مطلع الألفية الثالثة المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠٠١/٧٤) بإنشاء مجلس الاعتماد، ليكون الجهة الحكومية المتخصصة التي تُعنى بجودة التعليم العالي، وبذلك أصبحت السلطنة من أوائل الدول العربية التي أنشأت مؤسسة رسمية تعمل على مراجعة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها وتقويم أدائها واعتمادها. تلا ذلك، صدور المرسوم السلطاني السامي رقم (٢٠١٠/٥٤) بإنشاء الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، لتحل محل مجلس الاعتماد السابق، وتتبع مجلس التعليم، وتتمتع بالاستقلال الإداري والمالي اللازميْن للقيام بمهامها بشكل موضوعي ومحايد، تماشياً مع أفضل الممارسات المعمول بها في هذا المجال. ويوضح الشكل (٣-١-١) تابعية الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وخطوط تواصلها مع الجهات المعنية بالتعليم.

٣,١,٢ مهام الهيئة واختصاصاتها

لعل من أهم الأهداف المرجوة من إنشاء الهيئة، كجهة خارجية لضمان الجودة والاعتماد، هي العمل على تنظيم جودة التعليم العالي بالسلطنة والارتقاء به إلى المستوى الذي يحقق المعايير الدولية، وطمأنة الرأي العام إلى أن أداء مؤسسات التعليم العالي يخضع لنوع من المحاسبة العامة، بالإضافة إلى إطلاع الجمهورعلى جودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها، وذلك من خلال النشر العلني لتقارير عمليات المراجعة الخارجية المؤسسية والبرنامجية ونتائجها التي تقوم بها الهيئة. وبموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/٥٤) الذي حدد اختصاصات الهيئة، أصبحت الهيئة الجهة الوطنية المسؤولة عن وضع نظام وطني لاعتماد جميع مؤسسات وبرامج التعليم العالي الحكومية والخاصة في السلطنة وتنفيذه، إلى جانب مسؤوليتها في تطوير الإطار الوطني للمؤهلات، كما أنيط بالهيئة مسؤولية الحصول على الاعتراف من مجالس ضمان الجودة وهيئاتها في الدول الأخرى؛ لتمكين خريجي مؤسسات التعليم العالي العمانية من مواصلة دراستهم أو العمل في الخارج.

٣,١,٣ دور الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في إدارة جودة التعليم

من المعلوم أن المهام التي تشرفت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بحملها، بموجب المرسوم السلطاني الخاص بإنشائها، هي مهام واسعة وتتطلب العدد الكافي من الكادر الإداري والفني المتخصص لتنفيذها على الوجه الأكمل. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها الهيئة في الحصول على الموارد البشرية المطلوبة منذ تأسيسها، فقد كان مجموع عدد أفراد الكادر الإداري والفني في الإدارة التنفيذية للهيئة – عند إنشائها - لا يتجاوز ثمانية موظفين، إلا أنها عملت جاهدة على تنفيذ القدر الأكبر من المهام الموكلة إليها، وتمكنت من إنجاز العديد من هذه المهام، التي كان لها الأثر الإيجابي على قطاع التعليم العالي.

وقد سعت الهيئة إلى الاستمرار على النهج الذي بدأه مجلس الاعتماد (سابقاً) في التشاور المكثف، مع قطاع التعليم العالي والجهات المعنية الأخرى في السلطنة، بالإضافة إلى القياس المرجعي والتشاور مع الجهات الدولية المختصة في مختلف مراحل تصميم مشاريعها الأساسية وتنفيذها. ومع أن هذا النهج يعني الحاجة لوقت أطول لإنجاز بعض مشاريع الهيئة، إلا أن له إيجابيات متعددة. فالهيئة ترى أن إعطاء قطاع التعليم العالي دوره الحقيقي، وإشراكه في فعالياتها والاستفادة من التغذية الراجعة منه في التطوير والتحسين المستمرين لأنظمة الهيئة وأنشطتها، يضمن مواءمة أنشطتها لاحتياجات القطاع والمعنيين بالتعليم العالي في السلطنة. كما أن التشاور مع الجهات الدولية المختصة يساعد في الاستفادة من الممارسات الدولية الجيدة، وهذا كله يزيد من فاعلية عمل الهيئة.

وتعرض الفقرات الآتية ملخصاً للإنجازات الأساسية التي تمكنت الهيئة من تحقيقها، حتى نهاية العام ٢٠١٤م.

٣,١,٣ أ تنظيم جودة التعليم العالي بالسلطنة

عملت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي على تشجيع مؤسسات التعليم العالي للارتقاء بجودتها إلى المستوى الذي يحقق المعايير الدولية، وذلك من خلال: نشر ثقافة الجودة وترسيخها لدى قطاع التعليم

العالي، وتقديم الدعم للجهات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم العالي، كما هو مبين أدناه:

(١) نشر ثقافة الجودة وترسيخها

قامت الهيئة بالعديد من الأنشطة على هذا الصعيد، وذلك عن طريق النشر من خلال موقعها الإلكتروني، واللقاءات مع المعنيين في القطاع، وإقامة الندوات وورش العمل. ومن أمثلة الإنجازات في هذا المجال ما يلي:

- توفير عروض البرنامج الوطني للتدريب - الذي أعده مجلس الاعتماد (سابقاً) بهدف نشر ثقافة الجودة وتعميم الممارسات الجيدة في قطاع التعليم العالي- ونشر هذه العروض على الموقع الإلكتروني للهيئة.
- الاستمرار في تقديم الدعم للشبكة العمانية للجودة في التعليم العالي، التي أسهم مجلس الاعتماد في إنشائها بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، بهدف تبادل الخبرات والممارسات الجيدة بين مؤسسات التعليم العالي العاملة في السلطنة. كما قامت الهيئة باستضافة الموقع الإلكتروني للشبكة لبضع سنوات وإدارته.
- تقديم الدعم الأكاديمي واللوجستي للمؤتمر الإقليمي حول إدارة جودة التعليم العالي وتحسينها، الذي عقدته الشبكة العمانية للجودة في التعليم العالي في الفترة من ٢٠-٢١ فبراير ٢٠١٢م.
- تقديم الدعم لورش عمل الشبكة العمانية للجودة في التعليم العالي وأنشطتها المختلفة؛ كالحلقة النقاشية حول تدقيق الجودة، والحلقة النقاشية حول تنفيذ المعايير الوطنية للبرامج التأسيسية العامة، وورشة العمل حول تأسيس وحدات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.
- القيام بالعديد من الفعاليات والأنشطة الأخرى التي تهدف إلى نشر ثقافة الجودة، مثل: تقديم عروض عن كلٍ من: نظام الاعتماد المؤسسي، والنموذج الرباعي لضمان الجودة للدراسة الذاتية والمراجعة الخارجية (ADRI) لمختلف مؤسسات التعليم العالي.
- عقد العديد من اللقاءات مع عمداء مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة وممثليها، والإجابة على استفساراتهم المتعلقة باستعداداتهم لتطبيق المعايير الوطنية للبرامج التأسيسية، أو التحضير لعملية تدقيق الجودة، بالإضافة إلى تقديم العديد من العروض لممثلي مؤسسات التعليم العالي للتعريف بالنظام الوطني لإدارة الجودة.
- تحديث الموقع الإلكتروني لمجلس الاعتماد سابقاً؛ ليكون موقعاً رسمياً للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي www.oaaa.gov.om . وقد حرصت الهيئة على أن يوفر موقعها الالكتروني المعلومات اللازمة للتعريف بأنشطة الهيئة وفعالياتها، بناءً على المهام والمسؤوليات التي حددها المرسوم السلطاني السامي القاضي بإنشائها.
- تزويد الطلبة والباحثين في مجال ضمان جودة التعليم العالي بالمعلومات المطلوبة حول عمل الهيئة، والنتائج التي تتوصل إليها.

(٢) تقديم الدعم للجهات الحكومية ذات العلاقة بالتعليم العالي

عملت الهيئة، ومن قبلها مجلس الاعتماد، على التنسيق مع العديد من الجهات الحكومية التي تشرف على مؤسسات التعليم العالي، وتقديم الدعم اللازم لها سعياً لتوحيد الجهود للارتقاء بمستوى أداء مؤسسات التعليم العالي، ومن ثم تحسين مستوى مخرجاتها، ومن الأمثلة على الأنشطة التي قامت وتقوم بها الهيئة على هذا الصعيد ما يأتي:

- تقديم الدعم للجنة التنفيذية المشكلة من قبل مجلس التعليم وذلك بحكم عضوية الهيئة فيها.
- إبداء الرأي في العديد من لوائح التعليم العالي، كتلك المتعلقة بترخيص مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها، والترقيات الأكاديمية، وغيرها، وذلك من خلال عضوية الهيئة في لجنة

مؤسسات التعليم العالي العمانية، المشكلة من قبل وزارة التعليم العالي.

- تقديم الدعم الفني لمشروع النظام الإحصائي للتعليم العالي، وذلك عن طريق عضوية الهيئة في الفريق الذي شكلته وزارة التعليم العالي لتقديم الدعم الفني للمشروع.
- عقد لقاءات دورية مع المعنيين بالمديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة بوزارة التعليم العالي لتنسيق الجهود وتوحيدها، وتفادي التداخل في المهام مع المديرية المذكورة، وإحاطة كل جهة بما تقوم به الجهة الأخرى من أعمال ونشاطات.
- دعم الجهود الرامية إلى تطبيق "التصنيف المعياري للتعليم في سلطنة عمان" في مختلف القطاعات، وذلك بالتنسيق مع كلٍ من: وزارة التعليم العالي، ووزارة الاقتصاد الوطني سابقاً، ووزارة القوى العاملة، وهيئة تقنية المعلومات.
- دعم جهود دائرة معادلة المؤهلات بوزارة التعليم العالي في تحديد أسس الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي.
- تدريب بعض الموظفين من الوزارات المشرفة على مؤسسات تعليم عالٍ على عملية تدقيق الجودة ضمن الورش التدريبية للمراجعين الخارجيين المحليين (كوزارات التعليم العالي، والقوى العاملة، والصحة).
- عضوية الهيئة في لجنة تصنيف المؤهلات الفنية ومعادلتها مالياً المشكلة من وزارة التعليم العالي، بهدف إعداد مقترح تصنيف المؤهلات الأكاديمية والاحترافية والمهنية في سلطنة عمان، ومعادلتها مالياً.
- تقديم الدعم للفريق الاستشاري لتأسيس جامعة عمان، حيث تم عقد أكثر من اجتماع مع الفريق المذكور والرد على استفساراته بخصوص النظام الوطني لضمان جودة التعليم العالي المتبع في السلطنة.
- عضوية الهيئة في اللجنة المشكلة من قبل وزارة القوى العاملة لدراسة وتقييم شهادات الدبلوم المهني في المؤسسات التدريبية والتعليمية الخاصة.
- عضوية الفريق الفني الذي يعمل على تطوير الاستراتيجية الوطنية للتعليم في سلطنة عمان ٢٠٤٠م.

٣,١,٣ ب وضع نظام وطني لإدارة الجودة في التعليم العالي

عملت الهيئة، ومن قبلها مجلس الاعتماد، على التخطيط لوضع نظام وطني لضمان جودة التعليم العالي في سلطنة عمان. وحرصت الهيئة على أن يتضمن هذا النظام المكونات الأساسية لإدارة الجودة وأنظمة الاعتماد الأكاديمي، وتطويره بصورة مستمرة بناءً على الدروس المستفادة من تطبيقه، والمستجدات التي يشهدها قطاع التعليم العالي في السلطنة، والقياس المرجعي مع الأنظمة الدولية لضمان الجودة. ويوضح الفصل الثالث من هذا الباب العناصر الأساسية لهذا النظام.

٣,١,٣ جـ تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي

تُعدُّ عملية تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي من المهام الرئيسة للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي التي بدأها مجلس الاعتماد سابقاً في عام ٢٠٠٨م. ومن الأهداف الرئيسة التي تحققها هذه العملية: (أ) طمأنة الرأي العام إلى أن مؤسسات التعليم العالي تخضع للمحاسبة العامة، (ب) مساعدة مؤسسات التعليم العالي العاملة في السلطنة ودعمها للارتقاء بمستواها إلى تحقيق المعايير الدولية،(جـ) توفير معلومات للجمهور والمعنيين حول أداء مؤسسات التعليم العالي . ومن أهم ما تم إنجازه على هذا الصعيد ما يلي:

- وضع معايير لاختيار المراجعين الخارجيين ممن تستعين بهم الهيئة في عمليات الاعتماد المؤسسي، ووضع إجراءات اعتماد المراجعين المستوفين لهذه المعايير، وإدراجهم ضمن السجل الوطني للمراجعين الخارجيين المعتمد لدى الهيئة.

- إنشاء السجل الوطني للمراجعين الخارجيين ، ونشره على الموقع الإلكتروني للهيئة. وقد بلغ عدد المراجعين الدوليين - حتى تاريخ إعداد هذا التقرير - أكثر من (١٠٠) مراجع خارجي ، ينتمون لأكثر من (٢٠) بلداً. كما بلغ عدد المراجعين المحليين أكثر من (١٠٠) مراجع محلي، إضافة لتدريب المراجعين الخارجيين المحليين على عملية تدقيق الجودة.

- إصدار دليل تدقيق الجودة لمساعدة مؤسسات التعليم العالي في إعداد الدراسة الذاتية، والاستعداد لعمليات تدقيق الجودة، وإرشاد أعضاء فرق التدقيق التي تشكلها الهيئة للضوابط والإجراءات المطلوب اتباعها.

- تعريف قطاع التعليم العالي بدليل تدقيق الجودة، من خلال ورش عمل عقدت في مناطق مختلفة في السلطنة (مسقط، صحار، صلالة، نزوى). وقد هدفت تلك الورش إلى تدريب المشاركين على كيفية إعداد الدراسة الذاتية، وآليات جمع الأدلة وطرق تحليلها، والتعريف بإجراءات تدقيق الجودة.

- وضع جدول زمني لتدقيق جودة جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة العاملة في السلطنة. وقد تم وضع هذا الجدول بالتشاور مع مؤسسات التعليم العالي، وهو منشور على موقع الهيئة.

- البدء بعمليات رسمية لتدقيق الجودة في عام ٢٠٠٨م، والاستمرار في تنفيذ هذه العمليات، وذلك وفقاً للجدول الوطني لتدقيق جودة جميع مؤسسات التعليم العالي. وقد بلغ عدد المؤسسات التي تمت زيارتها ميدانياً – حتى نهاية عام ٢٠١٤م – (٥٧) مؤسسة، كما هو موضح في الجدول (٣,١,١).

- إعداد تقارير تدقيق الجودة للمؤسسات التي تم الانتهاء من زيارتها ميدانياً. وقد بلغ عدد التقارير الصادرة - حتى نهاية العام ٢٠١٤م – (٤٣) تقريراً، تم نشر (٣٩) منها على الموقع الإلكتروني للهيئة.

جدول (٣,١,١)
أعداد الزيارات التدقيقية للمؤسسات التعليم العالي

نوع التدقيق	رسمي			تجريبي			رسمي + تجريبي
نوع المؤسسة	حكومية (أ)	خاصة (ب)	المجموع أ+ب= ج	حكومية (د)	خاصة (هـ)	المجموع د+هـ= و	المجموع ج+و= ز
جامعة (ح)	١	٥	٦	٠	٠	٠	٦
كلية جامعية (ط)	٠	٤	٤	٠	١	١	٥
كلية/ معهد (ي)	٣٠	١٥	٤٥	٠	١	١	٤٦
المجموع ك =ح + ط + ي	٣١	٢٤	٥٥	٠	٢	٢	٥٧

٣,١,٣ د اعتماد مؤسسات التعليم العالي

يُعدُّ الاعتماد المؤسسي من المهام الرئيسة التي تعمل الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي على تحقيقها. وتتضمن هذه العملية الإجراءات اللازمة للتأكد من امتلاك المؤسسة للإمكانيات المناسبة، والقدرة اللازمة لطرح برامج أكاديمية عالية الجودة. ومن أهم ما تم إنجازه على هذا الصعيد ما يلي:

- وضع نظام مطور لاعتماد مؤسسات التعليم العالي، وذلك لتمكين مؤسسات التعليم العالي من الارتقاء بأدائها إلى المستوى الذي يؤهلها للحصول على الاعتماد المؤسسي. ويتكون نظام الاعتماد المؤسسي المطور - كما سيأتي بيانه في الفصل الثالث من هذا الباب - من مرحلتي تدقيق الجودة والتقويم مقابل المعايير المؤسسية.

- الانتهاء من المرحلة الأولى من الاعتماد المؤسسي: تدقيق الجودة لأكثر من ٩٠٪ من المؤسسات بنهاية العام ٢٠١٤م.
- إعداد تصور في نهاية العام ٢٠١٠م، لتطوير المعايير المؤسسية، وإجراءات التقويم مقابل المعايير؛ تمهيداً لتنفيذ المرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي وهي «التقويم مقابل المعايير المؤسسية».
- تشكيل لجنة استشارية، تمثل جميع مؤسسات التعليم العالي بواقع عضو واحد من كل مؤسسة، لتكون حلقة الوصل بين الهيئة والمؤسسات، لتمكين هذه المؤسسات من دراسة مسودات المعايير الناتجة عم مشروع تطوير المعايير المؤسسية وإجراءات التقويم مقابل المعايير، وتقديم التغذية الراجعة بشأنها، في مراحل المشروع كافة ؛ لضمان مواءمته للبيئة المحلية. وكذلك تشكيل فريق دولي لمراجعة المعايير وإجراءات التقويم، وإبداء الرأي بشأنها؛ لضمان تناغمها مع الممارسات الدولية الجيدة.
- إعداد المسودة الأولى من إطار التصميم الخاص بمفاهيم الاعتماد المؤسسي ومسودة المعايير المؤسسية وإجراءات التقويم مقابل المعايير، وتعميمها على قطاع التعليم العالي والمعنيين لدراستها، ثم مناقشتها في الندوة الوطنية التي عقدتها الهيئة في أكتوبر ٢٠١٣م، وأخذ التغذية الراجعة بشأنها.
- الاستفادة من التغذية الراجعة من قطاع التعليم العالي والمعنيين في السلطنة، ومن الفريق الدولي، في إعداد المسودة الثانية من المعايير المؤسسية وإجراءات التقويم، والتي تم الانتهاء منها في سبتمبر ٢٠١٤م.
- البدء بإجراءات التقويم التجريبي لاثنتين من مؤسسات التعليم العالي؛ لاختبار إجراءات التقويم، والتأكد من سلامتها وفاعليتها، قبل البدء بعمليات التقويم الرسمية. وقد عقدت الهيئة ورشة عمل تدريبية لكل من المؤسستين على انفراد؛ لتعريفهما بمعايير التقويم مقابل المعايير المؤسسية وإجراءاته.
- وضع جدول زمني لتقويم مؤسسات التعليم العالي العاملة في السلطنة، بحيث تبدأ الجولة الأولى للتقويم مقابل المعايير في عام ٢٠١٥م. وقد تم وضع هذا الجدول بناءً على الجدول الزمني لتدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي.

٣,١,٣ هـ اعتماد برامج التعليم العالي المحلية والاعتراف بالبرامج الأجنبية

يعدُّ اعتماد البرامج الأكاديمية من المهام الرئيسة للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وتهدف عملية اعتماد البرامج إلى طمأنة الرأي العام بأن البرامج الأكاديمية المطروحة في السلطنة هي عالية الجودة، وأن خريجيها يمتلكون المعارف والمهارات التي تمكنهم من المنافسة في سوق العمل المحلي والدولي والعالمي. ومن أهم ما تم إنجازه على هذا الصعيد ما يلي:

- وضع "المعايير الوطنية للبرامج التأسيسية العامة" بالتعاون مع وزارة التعليم العالي وجامعة السلطان قابوس؛ وذلك لسد الفجوة بين مخرجات التعليم العام ومتطلبات التعليم العالي. وقد تم وضع هذه المعايير بالاستعانة بخبرات دولية، وبالتشاور مع قطاع التعليم العالي في السلطنة، وذلك من خلال تشكيل الهيئة أربعة فرق عمل في مجال اللغة الإنجليزية والرياضيات وتقنية المعلومات ومهارات التعلم، والمعايير منشورة على موقعها الإلكتروني.
- تصميم نهج لاعتماد البرامج التأسيسية العامة يتكون من ثلاث مراحل، وهي: المرحلة الأولى: تصميم وتنفيذ مراجعة خارجية تركز على الجوانب التطورية للبرامج التأسيسية العامة (بمعنى تدقيق جودة هذه البرامج)، ولا تتضمن إصدار حكم عليها، و المرحلة الثانية: مراجعة المعايير الوطنية للبرامج التأسيسية العامة وتعديلها؛ لتتماشى مع المقاييس المرجعية الدولية، و المرحلة الثالثة: اعتماد البرامج التأسيسية العامة مقابل المعايير المعدلة.
- إعداد تصور لمشروع تطوير معايير اعتماد البرامج الأكاديمية، وإجراءات التقويم مقابل المعايير، يبين

مبررات المشروع، وفرص التحسين التي يتيحها بما فيها إمكانية (أ) تحديث المعايير الصادرة في عام ٢٠٠٤م؛ لتتناسب مع التطورات الحاصلة في التعليم العالي محلياً ودولياً، (ب) التشاور الموسع مع مؤسسات التعليم العالي والمعنيين، (ج) دعوة المؤسسات لاستخدام النموذج الرباعي للجودة (ADRI) في تحليل أنشطتها، (د) وضع آلية اتخاذ قرارات الاعتماد البرنامجي على أساس واضح وشفاف.

- الاستفادة من اللجنة الاستشارية، التي تمثل جميع مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، وكذلك الفريق الدولي، اللذين شكلتهما الهيئة، وتمت الإشارة إليهما أعلاه؛ من أجل تقديم التغذية الراجعة في مراحل المشروع كافة؛ لضمان مواءمته للبيئة المحلية، وتناغمه مع الممارسات الدولية الجيدة.
- إعداد المسودة الأولى من إطار التصميم الخاص بمفاهيم اعتماد البرامج الأكاديمية ومسودة معايير البرامج الأكاديمية وإجراءات التقويم مقابل المعايير، وتعميمها على قطاع التعليم العالي والمعنيين لدراستها، ثم مناقشتها في الندوة الوطنية التي عقدتها الهيئة في أكتوبر ٢٠١٣م، وأخذ التغذية الراجعة بشأنها.
- الاستفادة من التغذية الراجعة من قطاع التعليم العالي والمعنيين في السلطنة، ومن الفريق الدولي، في إعداد المسودة الثانية من معايير البرامج الأكاديمية وإجراءات التقويم، والتي تم الانتهاء منها في سبتمبر ٢٠١٤م.
- البدء بإجراءات التقويم التجريبي لاثنين من البرامج الأكاديمية المقدمين من مؤسستي تعليم عال؛ لاختبار إجراءات تقويم البرامج الأكاديمية، والتأكد من سلامتها وفاعليتها، قبل البدء بعمليات التقويم الرسمية. وقد عقدت الهيئة ورشة عمل تدريبية لكل من المؤسستين على انفراد، لتعريفهما بمعايير وإجراءات تقويم البرامج.

٣,١,٣ و تطوير الإطار الوطني للمؤهلات العلمية وتحديثه

من المعلوم أن الإطار الوطني للمؤهلات يعد مكوناً أساسياً من مكونات النظام الوطني لإدارة الجودة في التعليم في سلطنة عمان. وتأتي أهمية الإطار من كونه يستخدم من قبل جهات متعددة ولأغراض مختلفة. فمؤسسات التعليم، على سبيل المثال، تستفيد من الإطار الوطني للمؤهلات في وضع برامجها التعليمية وتطويرها. وجهات ضمان الجودة تستفيد منه في الترخيص للبرامج المقترح طرحها، وكذلك في اعتماد هذه البرامج، فيما بعد. أما الطلبة، فيساعدهم إطار المؤهلات في تطوير معارفهم ومهاراتهم، ثم يمكنهم من الانتقال العمودي من مستوٍ لآخر، كما يتيح لهم فرصة الانتقال الأفقي بين أنواع التعليم والتدريب المختلفة. أما أرباب العمل، فيتيح لهم الإطار إمكانية التعرف على مستوى ونوع المعرفة والمهارات التي يحصل عليها خريجو المؤسسات التعليمية المختلفة. كما أن إطار المؤهلات يساعد على تشجيع التعلم مدى الحياة ، والتطوير المهني للموظفين، بحيث يستطيع الموظف الارتقاء عمودياً من مستوٍ لآخر عن طريق التدريب، أو الخبرة العملية، أو عن طريق الحصول على مؤهل احترافي أو مهني.

وقد أعدت الهيئة، في عام ٢٠١٢م، مقترحاً لتطوير الإطار الوطني للمؤهلات العلمية كونه يقتصر على مؤهلات التعليم العالي الأكاديمية- ليصبح إطاراً شاملاً لمختلف أنواع المؤهلات (المدرسية والأكاديمية والمهنية والاحترافية)، وذلك تلبية للحاجة المحلية، وتماشياً مع الممارسات الدولية الجيدة في هذا المجال. وقد وافق مجلس التعليم الموقر في اجتماعه المنعقد في ١٧ مارس ٢٠١٤م على أن تقوم الهيئة بتطوير الإطار الوطني الشامل للمؤهلات. وبناءً على هذه الموافقة؛ شكلت الهيئة لجنة وطنية للإشراف على مشروع تطوير الإطار الوطني، ضمت في عضويتها عدداً من جهات الاختصاص والمعنيين في السلطنة. وعقدت لجنة الإشراف اجتماعين في عام ٢٠١٤م، عرضت خلالها مقترح الهيئة لتطوير الإطار الوطني للمؤهلات، والمفاوضات التي تجريها الهيئة للتعاقد مع بيت خبرة في هذا المجال.

٣,١,٣ ز التنسيق مع وزارة التعليم العالي بشأن أنشطة الهيئة

عملت الهيئة، ومن قبلها مجلس الاعتماد، على التنسيق والتشاور المستمرين مع وزارة التعليم العالي فيما يتعلق بالأنشطة التي تقوم بها في مجال تطوير إجراءات تدقيق الجودة والاعتماد المؤسسي

والبرنامجي وتحديثها ، ومن أوجه التنسيق التي يمكن ذكرها -على سبيل المثال- ما يأتي:

- عقد اجتماعات دورية مع المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة، من أجل التشاور وتنسيق الجهود وتفادي التداخل، في عمل الهيئة ووزارة التعليم العالي.
- عمل الهيئة مع وزارة التعليم العالي، والوصول إلى آلية مناسبة تقوم الوزارة بموجبها بمتابعة مؤسسات التعليم العالي الخاصة في تنفيذ التوصيات والتوكيدات الواردة في تقارير تدقيق الجودة؛ للتأكد من أن هذه المؤسسات ماضية في التنفيذ الفعلي لهذه التوصيات والتوكيدات.
- إشراك وزارة التعليم العالي في عمليات التشاور التي تقوم بها الهيئة مع الجهات المعنية في جميع مراحل مشروعي:

(أ) تطوير المعايير المؤسسية وإجراءات التقويم مقابل المعايير المؤسسية.

(ب) تطوير معايير البرامج الأكاديمية وإجراءات التقويم مقابل معايير البرامج الأكاديمية.

- إشراك موظفيْن من وزارة التعليم العالي في عضوية لجنة الإشراف على مشروع تطوير الإطار الوطني للمؤهلات.
- دعوة الهيئة لوزارة التعليم العالي لترشيح اثنين من موظفيها لعضوية فريق تطوير الإطار الوطني للمؤهلات.

٣,١,٣ جـ توقيع مذكرات الاعتراف مع المجالس المتخصصة الأجنبية

نص المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٠/٥٤) على أن أحد اختصاصات الهيئة يتمثل في«توقيع مذكرات الاعتراف المتبادل مع المجالس المتخصصة في الدول الأخرى لضمان جودة التعليم العالي»، ولكي تتمكن الهيئة مستقبلاً من تنفيذ هذا الاختصاص؛ فإنه من الضروري استكمال بناء العناصر الأساسية للنظام الوطني لإدارة الجودة، وهذا ما تقوم به الهيئة حالياً، بالإضافة لضرورة تعريف المجتمع العربي والدولي بأنشطتها ومدى رصانتها واستنادها إلى أفضل الممارسات الدولية، وذلك عن طريق: التعاون مع هيئات وشبكات ضمان الجودة وتوقيع مذكرات التفاهم معها، والبحث العلمي والنشر. وفيما يلي أهم الإنجازات التي تمكنت الهيئة من القيام بها على هذين الصعيدين.

(ا) التعاون مع هيئات وشبكات ضمان الجودة

حرصت الهيئة على بناء أواصر التعاون وتقويتها مع العديد من هيئات ضمان الجودة وشبكاتها في التعليم العالي، المحلية منها والإقليمية والدولية، إلى جانب المشاركة في فعاليات البعض منها. وللهيئة في تعاونها مع هذه الجهات أهداف عدة. فعلى الصعيد المحلي مثلاً، تقدم الهيئة الدعم للشبكة العمانية للجودة في التعليم العالي، بهدف نشر ثقافة الجودة وترسيخها لدى قطاع التعليم العالي في السلطنة. أما التعاون مع الهيئات والشبكات الإقليمية والدولية فيهدف إلى:

(أ) تعريف المجتمع الإقليمي والدولي بأنشطة الهيئة وفعالياتها.

(ب) تبادل الخبرات والتعرف على آخر المستجدات في مجال ضمان الجودة والاعتماد.

(ج) تسهيل الاعتراف المتبادل وتوقيع اتفاقيات التفاهم مستقبلاً مع هذه الجهات.

وفي هذا الإطار، وافق مجلس إدارة الهيئة في يونيو ٢٠١٣م على قيام الإدارة التنفيذية بالتواصل مع الجهات الخارجية لضمان الجودة والاعتماد، وإعداد مذكرات التفاهم معها ورفعها لمجلس الإدارة للمصادقة عليها. واستجابة لهذا القرار، تم التواصل مع المجلس الوطني لاعتماد التعليم التربوي بالولايات المتحدة الأمريكية (NCATE)، والاتفاق على مذكرة تفاهم لتبادل الخبرات، وتقديم الدعم لتطوير إجراءات الاعتماد وعملياته، وتقديم الدعم للأنشطة والمبادرات التي تقام لغرض التدريب والتطوير وبناء القدرات، وكذلك المشاركة في الورش وحلقات العمل المتعلقة بأنظمة الاعتماد. وقد صادق على المذكرة مجلس إدارة الهيئة، ووزارة الشؤون القانونية، ومجلس الوزراء الموقر، تمهيداً لتوقيعها من الجانبين، بعد أن تم تعديل اسم الجانب الأمريكي ليصبح مجلس اعتماد إعداد المدرسين.(CAEP) كما تم إعداد مذكرة تفاهم مشابهة مع الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة

التعليم والتدريب بمملكة البحرين، وتم التوقيع عليها من قبل الهيئتين العمانية والبحرينية، بعد موافقة الجهات المختصة في البلدين، وذلك في عام ٢٠١٤م.

(٢) البحث العلمي والنشر وتقديم العروض

لم تغفل الهيئة أهمية النشر العلمي المتضمن عرضاً وتحليلاً للفعاليات والنشاطات المختلفة التي تقوم بها. وقد تم نشر العديد من الأوراق في المجلات العلمية المحكمة والمؤتمرات وورش العمل المحلية والدولية. وقد هدفت الهيئة في نتاجاتها العلمية إلى:

(أ) مراجعة الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها وتحليلها بهدف التحسين المستمر.

(ب) اطلاع المجتمع المحلي والدولي على أنشطتها.

(ج) الحصول على التغذية الراجعة من الخبراء والمختصين فيما يتعلق بهذه الأنشطة.

(د) تسهيل الاعتراف المتبادل وتوقيع اتفاقيات التفاهم مستقبلاً مع هيئات ضمان الجودة في البلدان الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أن أوراق العمل والعروض التي تقدمها الهيئة - في المؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية- متوفرة على الموقع الإلكتروني للهيئة.

٣,١,٣ ط التواصل مع مجلس التعليم

دأبت الهيئة على تزويد مجلس التعليم العالي سابقاً بتقارير عن نشاطاتها ونتائج المراجعات التي تقوم بها - لمؤسسات التعليم العالي وبرامجها الأكاديمية- بالإضافة إلى نتائج عملها، والتحديات التي تواجه عملها، واستمرت الهيئة على هذا النهج في إرسال تقاريرها لمجلس التعليم، ومن الأمثلة على هذه التقارير ما يأتي:

- تقرير بعنوان «لمحات من مسيرة الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي»، تم تقديمه لمجلس التعليم في مارس ٢٠١٣م. وقد تضمن التقرير النتائج العامة لعمليات تدقيق الجودة، بالإضافة إلى إنجازات الهيئة، والتحديات التي تواجهها.
- تقارير تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي التي يتم إرسال نسخ منها لمجلس التعليم فور صدورها.
- إرسال نسخ من جميع إصدارات الهيئة من الأدلة الإرشادية، وتقارير الجودة، وأوراق العمل المنشورة، والعروض المقدمة من قبل الهيئة -حتى نهاية العام ٢٠١٤م – إلى الأمانة العامة لمجلس التعليم.

٣,١,٣ ي نشر نتائج تدقيق الجودة والاعتماد

تم نشر (٣٩) تقريراً من تقارير تدقيق الجودة بشكل علني على الموقع الإلكتروني للهيئة، بنهاية العام ٢٠١٤م. والعمل جارٍ على تدقيق جودة باقي مؤسسات التعليم العالي تباعاً، ووفق الجدول الزمني للتدقيق. ويوضح الجدول (٣,١,٢) أدناه أعداد مؤسسات التعليم العالي خلال مراحل التدقيق المختلفة والتقارير الصادرة عن الهيئة، حتى نهاية ٢٠١٤م.

جدول (٣,١,٢):
أعداد مؤسسات التعليم العالي خلال مراحل التدقيق المختلفة والتقارير الصادرة عن الهيئة بنهاية العام ٢٠١٤م

	عدد المؤسسات		عدد التقارير الصادرة		
البيان	رسمي	تجريبي	سري	علني	المجموع
المؤسسات التي صدر لها تقرير تدقيق واحد لكل منها	٤٠	٢	٤	٣٦	٤٠
المؤسسات التي صدر تقرير تدقيق واحد لمجموعة منها	١٣	٠	٠	١	١
المؤسسات التي ستصدر تقارير تدقيقها في الفترة (٢٠١٥-٢٠١٧م)	٧	٠	٠	٠	٠
المجموع الكلي	٦٠	٢	٤	٣٧	٤١

٣,١,٤ التأثير الناتج عن أنشطة الهيئة

من الصعب قياس التأثير المباشر لأنشطة الهيئة على مؤسسات التعليم العالي، دون الأخذ بالاعتبار الأحداث والتغيرات التي تمر بها هذه المؤسسات، نتيجة عوامل متعددة، والتي تؤثر هي الأخرى على مؤسسات التعليم العالي. ومع هذا فبالإمكان النظر إلى بعض مؤشرات التأثير المبنية على:

(١) رصد الهيئة لأهم المشاهدات العامة حول تأثير أنشطتها على مؤسسات التعليم العالي.

(٢) ورش العمل وأوراق العمل التي تنشرها مؤسسات التعليم العالي.

وقد بدا من هذه المؤشرات أن إنجازات الهيئة في وضع النظام الوطني لإدارة الجودة وتنفيذه، وما صاحبه من نشاطات، كان لها أثر إيجابي على قطاع التعليم العالي في السلطنة؛ فقد أسهمت الهيئة، عبر البرنامج الوطني لتدريب قطاع التعليم العالي، والدعم المستمر للشبكة العمانية للجودة في التعليم العالي، وتدريب المراجعين المحليين وإشراكهم في عمليات تدقيق الجودة، في ترسيخ ثقافة الجودة لدى القطاع، وبناء القدرات لدى مؤسسات التعليم العالي في مجال ضمان الجودة، إضافة إلى تعزيز مبدأ التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في مجال تبادل الخبرات.

كما ولدت عمليات تدقيق الجودة –التي تقوم بها الهيئة-زخماً لدى مؤسسات التعليم العالي لتطوير خططها الاستراتيجية، بالاستعانة بالخبراء في هذا المجال، وذلك في إطار سعيها للتحضير لعمليات تدقيق الجودة. ولم يقتصر الأمر على مؤسسات التعليم العالي الخاصة، بل إن الوزارات المشرفة على مؤسسات التعليم العالي الحكومية؛ كوزارة الصحة ووزارة القوى العاملة ووزارة التعليم العالي، قد بذلت هي الأخرى جهوداً واضحة في دعم المؤسسات المذكورة في تطوير خططها الاستراتيجية. كما أسهمت عمليات تدقيق الجودة في نشر ثقافة الدراسة الذاتية، وتطوير أنظمة ضمان الجودة الداخلية لدى مؤسسات التعليم العالي.

٣,١,٥ أبرز التحديات التي تواجه الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي:

لعل من أهم التحديات التي كانت ولا تزال تواجهها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي هو النقص الحاد في كادرها البشري، وخاصة الكادر الفني المتخصص في مجال ضمان الجودة والاعتماد. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هناك قلة في عدد المتخصصين في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي، وهذا ما أدى إلى صعوبة إيجاد الحلول المناسبة؛ نظراً لعدم توافر المحفزات المناسبة التي تستطيع الهيئة استخدامها في استقطاب المتخصصين من ذوي المؤهلات والخبرة المناسبة. وقد انعكس النقص

في الكادر البشري على أداء الهيئة بشكل واضح، حيث جاء تنفيذها لعدد من المهام الموكلة بها بشكل بطيء، لا يتناسب –في كثير من الأحيان-مع توقعات قطاع التعليم العالي والمعنيين الآخرين.

٦,١,٣ التوجهات المستقبلية

من أجل أن تتمكن الهيئة من القيام بمهامها بشكل فاعل، فإنها تعمل على أن تتضمن خطتها الاستراتيجية القادمة (٢٠١٦-٢٠٢٠م) هدفاً أساسياً يتعلق بملء الشواغر في هيكلها التنظمي، لضمان حصولها على الموارد البشرية المستدامة ذات التأهيل والتدريب المناسبين. كما ستتضمن الخطة هدف الحصول على الاعتراف من قبل الشبكة الدولية لهيئات ضمان جودة التعليم العالي (INQAAHE)، بحلول العام ٢٠٢٠م. وهذا ما سيدعم جهود الهيئة في توقيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل مع الهيئات الدولية لضمان الجودة والاعتماد، ويسهم بدوره في تسهيل انتقال الطلبة من المؤسسات العمانية إلى مؤسسات التعليم العالي الدولية.

وتعمل الهيئة جاهدة على المضي قدماً في تطوير ثلاثة من العناصر الرئيسة التي تم التعرض لها في هذا الفصل وتنفيذها، وهي: اعتماد مؤسسات التعليم العالي، واعتماد البرامج الأكاديمية، وتطوير الإطار الوطني الشامل للمؤهلات. ففي مجال الاعتماد المؤسسي والبرنامجي، ستستفيد الهيئة من التغذية الراجعة من قطاع التعليم العالي، والمعنيين في السلطنة، وفريق الخبراء الدوليين، بالإضافة لنتائج التقويم التجريبي مقابل المعايير في وضع المعايير النهائية (المؤسسية والبرنامجية) والإجراءات النهائية للتقويم مقابل المعايير. وتخطط الهيئة للقيام بنشر معايير الاعتماد المؤسسي والبرنامجي والأدلة الإرشادية، ثم تدريب المراجعين الخارجيين على عمليات التقويم مقابل المعايير، وتدريب قطاع التعليم العالي على المرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي، ووضع الجدول الزمني للمرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي؛ لتقوم الدفعة الأولى من مؤسسات التعليم العالي بتقديم طلبات التقويم مقابل المعايير المؤسسية في ديسمبر ٢٠١٥م/ يناير٢٠١٦م. كما تعمل الهيئة على وضع نظام ترتيب (مقارنة) لمؤسسات التعليم العالي وبرامجها، يستند لنتائج التقويم مقابل المعايير، ويكون خياراً بديلاً عن النظام المعمول به حالياً (Ranking)من قبل الجهات المختلفة. وسيمكن هذا النظام المستخدم من ترتيب المؤسسات والبرامج بناءً على الأولويات التي يختارها بنفسه.

وبالنسبة للبرامج التأسيسية العامة، تعمل الهيئة على تنفيذ النهج الذي اعتمدته، والمكون من ثلاث مراحل هي: تدقيق هذه البرامج دون إصدار حكم عليها بالنجاح والرسوب، ومراجعة وتعديل المعايير الوطنية للبرامج التأسيسية العامة لتتماشى مع المقاييس المرجعية الدولية، واعتماد البرامج التأسيسية العامة مقابل المعايير المعدلة.

أما فيما يتعلق بمشروع تطوير الإطار الوطني الشامل للمؤهلات، فقد بدأت الهيئة بالتواصل مع خبراء من تسعة بلدان، ليكونوا أعضاء في الفريق الدولي المزمع تشكيله. كما اتفقت مع الهيئة الأسكتلندية للمؤهلات (SQA) لتقديم الدعم اللازم للمرحلة الأولى من المشروع. وتسعى الهيئة إلى التشاور الموسع مع الجهات المعنية كافة، من خلال الجهات الممثلة في لجنة الإشراف على المشروع والمعنيين الآخرين، لضمان تلبية إطار المؤهلات للمتطلبات الوطنية.

وأخيراً، ستستمر الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في تقديم الدعم للشبكة العمانية للجودة في التعليم العالي، ومساعدتها في جهودها الرامية لنشر ثقافة الجودة، وتبادل الممارسات الجيدة، وكذلك تقديم الدعم والمساندة لها، لتتمكن من التسجيل والحصول على الاعتراف الرسمي -من الجهات المختصة في السلطنة - بوصفها جمعية مهنية لضمان جودة التعليم العالي.

الفصل الثاني

جودة التعليم المدرسي

تشرف وزارة التربية والتعليم على جُل التعليم المدرسي، إلا أنها ليست الجهة الإشرافية الوحيدة المنوطة بذلك، حيث إن هناك عدداً من الجهات المختلفة التي تشرف على التعليم المدرسي بأنواعه ومراحله كافة، كما ورد في الباب الأول من هذا التقرير، وقد تبنت وزارة التربية والتعليم عدداً من البرامج والمشاريع لتطوير جودة التعليم المدرسي وضبطها فنياً وإدارياً، ومن هذه البرامج ما يتعلق بالإشراف التربوي وتطوير الأداء المدرسي ومشروع نظام إدارة الجودة (الأيزو ١..٩: ٢..٨) وأدوات قياس جودة التعليم المدرسي في السلطنة، كما تواجه الوزارة عدداً من التحديات في مجال جودة التعليم المدرسي كما سيتم سردها في هذا الفصل.

١,٢,٣ الإشراف التربوي

ولضمان جودة التعليم المدرسي عمدت وزارة التربية منذ نشأتها إلى الاعتماد على نظام إشرافي متعدد الحلقات، يتمثل في إيجاد دائرة مركزية تتبعها أقسام إشراف تربوي على مستوى المديريات التعليمية. يعمل بهذه الدائرة والأقسام كادر فني متخصص وفق مستويات مختلفة؛ حيث يوجد لكل مادة دراسية مشرف عام على مستوى الوزارة، ومشرف أول بقسم الإشراف، وعدد من المشرفين بذات الأقسام يقومون بالمتابعة اليومية؛ لسير العملية التعليمية من حيث أداء المعلمين والمادة الدراسية في كل مدرسة من مدارس السلطنة. كما يقومون بعمليات تقييم المعلمين، وتقديم الدورات التدريبية اللازمة، والكثير من الأعمال الفنية والإدارية التي تناط بهم. يساعد المشرفين معلمون أوائل كمشرفين مقيمين بكل مدرسة وكل مادة يصل عدد معلميها ثلاثة أو أكثر، بحيث يحضرون حصص تدريسية لزملائهم في المدرسة، ومراجعة دفاتر التحضير ودفاتر الطلاب، ومستويات الأداء للمعلم والطالب الذي يمثل رافداً لخطط التنمية المهنية المدرسية والخارجية، كما يقوم مدير المدرسة ونائب المدير للشؤون الفنية بزيارات صفية للمعلمين وإعداد تقارير عن زيارتهم يطلع عليها المعنيون من الإدارات الوسطى والعليا في الوزارة.

٢,٢,٣ تطوير الأداء المدرسي

تم استحداث نظام تطوير الأداء المدرسي بناءً على القرار الوزاري (٢..٦/١٩)، ويستهدف النظام عمليات التعليم والتعلم والإدارة المدرسية، وقد تم تعميم النظام على جميع المدارس في العام الدراسي ٢.١٢/٢.١٣م، كأهم مشروع لتطوير العمل المدرسي وضبط جودته، ويركز النظام في الوقت الحالي على التقييم الذاتي للمدارس من خلال الكوادر العاملة بها، باستخدام أساليب علمية مقننة ويشترك في متابعة هذا النظام المشرفون التربويون والإداريون وأعضاء تقييم الأداء المدرسي ومتابعته في الوزارة والمديريات العامة بالمحافظات، وكذلك التقييم الخارجي عن طريق متخصصين في التربية من خارج المدرسة؛ للتعرف على مواطن القوة وأولويات التطوير، ومازالت الوزارة في دراسة تطبيق هذا النوع من التقييم ودراسة احتياجاته.

وفي عام ٢.١٣م تمت دراسة النظام ووضع هيكلة إدارية له، ووضع مقترح ليكون مركزاً يتمتع بإدارة شبه مستقلة، يتم تشكيلها من جهات معنية؛ لضمان توفير الصلاحيات اللازمة لتقييم المدارس ودعمها مع توفير الموارد اللازمة لما يتطلبه نظام ضبط الجودة والتقييم الخارجي وبناء القدرات والكوادر العمانية.

٣,٢,٣ مشروع نظام إدارة الجودة (الأيزو ١..٩: ٢..٨)

انطلاقاً من رؤية الوزارة وسعيها إلى تجويد البيئة التعليمية للإدارة والمعلمين والطلبة على نحو يكفل لهم التعاون لبناء جيل مجيد قادر على التعلم المستمر وعلى التعايش مع الآخرين، ويلبي متطلبات سوق العمل في إطار من الالتزام والمسؤولية، فقد قررت الوزارة اعتماد المواصفة القياسية الدولية (الأيزو ١..٩: ٢..٨) لتجويد العمل الإداري بالوزارة بعد عملية التشخيص التي نفذتها الوزارة في شهري يونيو ويوليو من العام ٢.١٠م بالتعاون مع خبراء في مواصفة الأيزو للوقوف على واقع العمل في ضوء متطلبات المواصفة.

ونظراً لحجم الوزارة وتداخل العمليات فيها فقد ارتأت الوزارة أن يتم إرساء نظام إدارة الجودة في المديرية العامة للتخطيط وضبط الجودة والمديرية العامة للشؤون الإدارية، والتقسيمات المناظرة لهما

بالمديريات/الإدارة التعليمية بالمحافظات كمرحلة أولى بدءًا من ٢٠١٢م ثم يتم التطبيق على جميع المديريات والأقسام بالوزارة وفق خطة توسع محددة.

وتأكيداً على حرص الإدارة العليا لإنجاح المشروع فقد عملت على توفير سياسة واضحة ومحددة للجودة مراعية كفاءة التنظيم الإداري والوظيفي، مع استمرار الرقابة على مراحل العمليات، إضافة إلى وجود نظام للمراجعة الدورية، ونظم تدريب عالية المستوى للعاملين لضمان جودة الأداء، وفي المرحلة الأخيرة لتطبيق المشروع على المديرية العامة للتخطيط وضبط الجودة والمديرية العامة للشؤون الإدارية في ديوان عام الوزارة ونظائرهما في المحافظات، قامت الوزارة في ٢٠١٤م بطرح مناقصة لاختيار شركة عالمية ومحايدة للتدقيق الخارجي على الوزارة والتأكد من استيفائها متطلبات المواصفة القياسية العالمية. وقد رست المناقصة على شركة متخصصة بالتدقيق الخارجي ذات صيت عالمي قامت بالتدقيق على الوزارة وحصلت الوزارة في نوفمبر ٢٠١٤م على شهادة الإشهاد بالمطابقة.

٤,٢,٣ أدوات قياس جودة التعليم المدرسي في السلطنة

يتم قياس مدى الفاعلية في الجوانب الفنية لتعلم الطلبة من خلال تحسين أدوات قياس أداء الطلاب، وكذلك من خلال المشاركة في الاختبارات الدولية حيث عمدت وزارة التربية والتعليم للاستفادة من المؤشرات العالمية عن طريق المشاركة في عدد من الدراسات والاختبارات الدولية لعل أهمها: الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم والقراءة، حيث تسهم المشاركة في هذه الدراسات في تزويد صانعي السياسات التربوية بمؤشرات تعمل على تحسين نوعية التعليم.

٤,٢,٣ أ قياس أداء الطلاب محلياً

تؤكد المناهج العمانية على مبدأ الإتقان في عملية التعلم، وذلك بمعالجة جوانب الضعف وتعزيز جوانب القوة في تعلم الطلبة، والارتقاء بأداء المتعلمين وإبراز مواهبهم وإبداعاتهم مما يتطلب تعدد أدوات التقويم، وتفعيل مبدأ «المتعلم محور العملية التعليمية التعلمية»، والتأكيد على ضرورة مشاركة المتعلم في عملية تعلمه وتقويم ذلك التعلم، والتركيز على تكامل المهارات والمعارف والمعلومات وتطبيقاتها المتعددة، وتنمية القدرات العقلية العليا للمتعلم، وتزويده بمجموعة من الكفايات والمهارات الأساسية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في البلاد، وتفعيل العلاقة بين المدرسة والأسرة والمجتمع.

ومن أحد الإجراءات التي قامت بها الوزارة في مجال ضمان الجودة من خلال قياس أداء الطلاب محلياً هي تنفيذ اختبارات وطنية، بدأ تطبيقها في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦م واستمر حتى العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠١٠م، والاختبارات الوطنية من الاختبارات التي تعد مركزياً على مستوى الوزارة لقياس مدى امتلاك الفئة المستهدفة من الطلبة للمهارات الأساسية التراكمية، ويتم تطبيقها على المستوى الوطني في بعض المواد الدراسية؛ لتحديد مستوى أداء الطلبة وقياس مدى تحقق الأهداف أو الكفايات الموضوعة في صف معين وما قبله من الصفوف، وبالتالي تقويم مدى صلاحية مفردات ذلك المنهج لضبط نوعية التعليم.

ولم يستمر تطبيق هذه الاختبارات حيث تمت ملاحظة تزامنها مع تطبيق العديد من البرامج في الحقل التربوي، منها: اختبارات التنمية المعرفية، واختبارات تيمس في العام ٢٠١١م والعام ٢٠١٥م، والحاجة إلى توفير كوادر وطنية قادرة على إعداد وإدارة مثل هذه الاختبارات بكفاءة عالية، وسوف يستأنف تطبيق هذه الاختبارات بعد استكمال البرنامج التدريبي للكوادر الوطنية، والذي قد بدأ تنفيذه من قبل بيت خبرة متخصص.

المركز الوطني للتقويم التربوي والامتحانات

جاء إنشاء هذا المركز بمباركة سامية من لدن حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، ومن المخطط أن يعمل على تجويد نظام التقويم التربوي والامتحانات، وأن يعالج الكثير من تلك التحديات التي تواجه الوزارة في مجال التقويم التربوي من خلال استراتيجية واضحة للعمل في مجال التقويم التربوي، وتطوير المواصفات الفنية للامتحانات بحيث تعتمد على معايير أداء واضحة مستنبطة

من معايير المناهج، وتوفير بيانات ومؤشرات إحصائية صادقة عن الأداء الحقيقي لتعلم الطلبة، ومن ثم توظيف هذه البيانات الإحصائية في إجراء بحوث ودراسات نوعية ومتخصصة، تساعد متخذي القرار في وضع السياسات التربوية المناسبة في المناهج وطرق التدريس وغيرها من المجالات ذات العلاقة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق جودة أفضل في مخرجات التعلّم. كذلك بناء قدرات الكوادر العمانية التي ستدير هذا المركز، وبناء قدرات اختصاصيين وفنيين ذوي خبرة في إعداد الامتحانات والاختبارات وإعداد الدراسات التقويمية بإشراف مدربين من مؤسسات دولية رائدة في مجال التقويم التربوي.

ومن إجراءات تأسيس المركز، قامت الوزارة بوضع (٤) مكونات رئيسة، وهي: الرؤية وبناء القدرات الفنية، وإطار المؤهلات المدرسية، والبحوث والتحليل الإحصائي، والمنصة الإلكترونية، حيث تم التعاقد مع هيئة المؤهلات الاسكتلندية (SQA) في عام ٢٠١٤م لتقديم الخدمات الاستشارية حول الرؤية وبناء القدرات الفنية للمركز، والمشاركة في بناء إطار وطني للمؤهلات المدرسية (NQF) بالتنسيق مع الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي؛ وذلك لربط إطار المؤهلات في السلطنة مع الأطر العالمية عن طريق الاعتراف المتبادل في السلطنة مع جميع الدول، كما تم التعاقد مع أهم الشركات الرائدة لتطوير التحليل الإحصائي والبحوث التقويمية وهي مؤسسة (PEARSON)، وستقوم هذه المؤسسة أيضاً بتقديم الخدمات الاستشارية في بناء المنصة الإلكترونية.

٤,٢,٣ ب المشاركة في الاختبارات الدولية

بدأت مشاركة وزارة التربية والتعليم في الدراسات الدولية في عام ٢٠٠٣م، من خلال المشاركة في بعض المسابقات الدولية أهمها:

الدراسات الدولية للعلوم والرياضيات (TIMSS)

وهي دراسة تُجرى على المستوى الدولي، وتُعنى بدراسة معارف التلاميذ ومهاراتهم وقدراتهم في الرياضيات والعلوم، وتقوم الجمعية الدولية لتقويم التحصيل التربوي (IEA)بتنظيمها والإشراف عليها، وهي تستقصي إنجازات التلاميذ في هاتين المادتين في مجموعة كبيرة من الأنظمة التعليمية في جميع أنحاء العالم، وقد صُممت الدراسة لتقيس الفروق بين النظم التعليمية الوطنية وتفسير هذه الفروق؛ وذلك للمساعدة في تطوير تعليم وتعلم الرياضيات والعلوم وتحسينهما في الدول المشاركة في هذه الدراسة الدولية. وتسهم هذه الدراسة في تحسين جودة التعليم وضبطها بالسلطنة من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف، منها: مقارنة تحصيل التلاميذ في الرياضيات والعلوم في أنظمة تربوية متباينة في خلفياتها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

الدراسة الدولية لقياس مهارات القراءة (PIRLS)

وهي اختبار دولي يقوم على أساس المقارنة لقياس قدرات طلبة الصف الرابع في مهارات القراءة بلغة الدراسة (اللغة الأم) وتحديد جوانب القوة والضعف لديهم، ومن ثم تطوير تلك المهارات والارتقاء بها، ويجري تطبيقها كل (٥) سنوات، وتشرف عليها الجمعية الدولية لتقويم التحصيل التربوي، وقد شاركت الوزارة فيها لأول مرة في عام ٢٠١١م. ومن جهود وزارة التربية والتعليم في هذا المجال رفع الوعي المجتمعي حول أهمية هذا النوع من الدراسات من خلال تفسير نتائجها في تطوير تعليم وتعلم الرياضيات والعلوم وتحسينهما ومهارات القراءة، كما قامت الوزارة باستحداث قسم للدراسات الدولية ليتبع دائرة «التنمية المعرفية والدراسات الدولية» بالمديرية العامة للتقويم التربوي، وذلك بالقرار الوزاري (٢٠١٤/٧٤٤)، وخلال العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م تم تشكيل فريق عمل مركزي لدراسة نتائج الدراسات الدولية، والاستفادة من توصياتها في تطوير المناهج وتدريب المعلمين.

٥,٢,٣ أبرز التحديات التي تواجه جودة التعليم المدرسي:

- وجود فروق في توزيع المسؤوليات والصلاحيات الفعلية عما هو وارد في الهيكل التنظيمي.
- تشعب الهيكل التنظيمي للوزارة وتوسعه؛ خاصة فيما يتعلق بمديريات ديوان عام الوزارة وما يناظرها من دوائر وأقسام في مديريات التربية والتعليم بالمحافظات.

- ازدواجية المهام وتداخلها في أكثر من جهة في الوزارة فيما يتعلق بنظم الجودة (دائرة الجودة، قسم ضمان الجودة في المديرية العامة للمدارس الخاصة، دائرة التدقيق الداخلي).
- التغييرات التي حصلت في الهيكل التنظيمي للوزارة، وفقاً للقرار (٢٠١٣/٣٩٥) الصادر يوم ٤ يونيو ٢٠١٣م التي اقتضت إعادة هندسة خارطة العمليات واتخاذ قرار بخصوص التقسيمات التي تقدم المشروع بشأنها.
- عدم وجود مركز مستقل يعنى بنظام تطوير الأداء المدرسي.
- عدم وجود تصنيف لمدارس السلطنة وفقاً لمعايير وطنية موحدة.
- تفاوت جدية المدارس في تفعيل نظام تطوير الأداء المدرسي، وتطبيقه بشكل صوري.

٦,٢,٣ التوجهات المستقبلية

- رغم كل التحديات التي مرّ بها مشروع نظام إدارة الجودة إلا أن الوزارة شهدت نجاحاً ملموساً في تطبيق النظام، والذي أثمر بالحصول على شهادة الأيزو في ٢٠١٤م، وامتداداً لذلك النجاح وتحقيقاً للأهداف المنشودة من المشروع فإن الوزارة تسعى إلى تطبيق النظام في جميع تقسيمات الوزارة في الخطة الخمسية التاسعة ٢٠١٦-٢٠٢٠م.
- تشكيل فريق تقويم خارجي مستقل لتقييم المدارس، وفقاً لمؤشرات علمية واضحة.
- وضع منظومة معايير شاملة لعمليات التعليم والتعلم والإدارة المدرسية، ومن ثم إيجاد نظام تصنيف واضح للمدارس.
- بناء نظام متكامل لتنظيم البيانات الناتجة عن التقويم الذاتي والخارجي، وربطها بنتائج وعمليات التقويم الأخرى المتعلقة بالأنشطة التربوية والتحصيل الدراسي والمبنى المدرسي ومعايير الصحة والسلامة، والخروج بتقرير متكامل عن جودة الأداء المدرسي على مستوى المدرسة والمديرية والوزارة.

الفصل الثالث

جودة التعليم العالي

١,٣,٣ المسؤولية عن جودة التعليم العالي في السلطنة

اقتصر تقديم التعليم العالي في سلطنة عمان على المؤسسات الحكومية حتى منتصف تسعينات القرن الماضي، كما تمت الإشارة إلى ذلك في الفصل الأول من هذا الباب. وقد كانت هذه المؤسسات تخضع للإشراف المباشر من قبل الجهات الحكومية المختلفة، التي أخذت على عاتقها مسؤولية ضمان جودة هذه المؤسسات، والبرامج التي تقدمها، والارتقاء بمستواها. وبعد أن اتخذت الحكومة قرار السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي، والبدء بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، أصبح لجهات الارتباط الأكاديمي، والجهات غير الحكومية الأخرى (المحلية والأجنبية) أدوار أكبر في دعم مؤسسات التعليم العالي؛ للارتقاء بمستوى أدائها ومساندتها في جهودها الرامية للتحسين المستمر. والشكل (١,٣,٣) أدناه يوضح الجهات الأساسية المسؤولة عن جودة التعليم العالي في السلطنة.

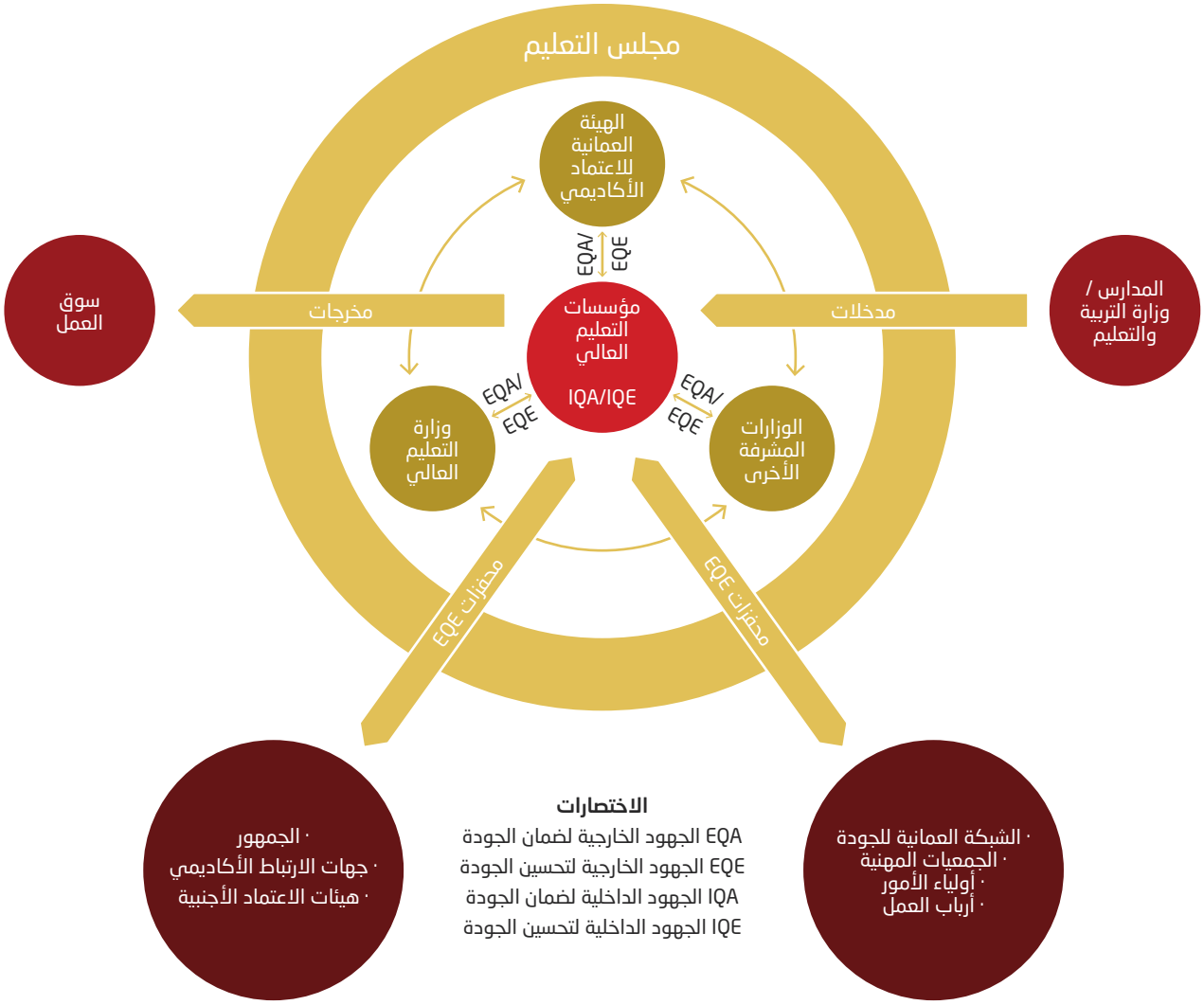

شكل (١,٣,٣): الجهات ذات العلاقة بضمان الجودة والارتقاء بمستوى التعليم العالي في السلطنة (رضوي، ٢٠١٤م)

وفيما يلي عرض لأدوار الجهات المختلفة ومسؤولياتها فيما يتعلق بجودة التعليم العالي، والمقسمة على صنفين: الجهات المسؤولة عن الأنظمة الداخلية لإدارة للجودة، والجهات المسؤولة عن – أو التي تدعم-النظام الخارجي لإدارة الجودة.

١,٣,٣ أ الجهات المسؤولة عن الأنظمة الداخلية لإدارة الجودة

من المعروف والمتفق عليه دولياً، أن المسؤولية الأولى عن ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي نفسها. وهذا ما تشير له بوضوح إرشادات

الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE, 2007). وقد استندت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي - ومن قبلها مجلس الاعتماد - في عملها على هذا المبدأ، الذي تمت الإشارة إليه في أول نظام وطني لضمان الجودة في التعليم العالي في السلطنة (OAC, 2004)، ثم عادت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي وأكدت هذا المبدأ مجدداً في إصداراتها الأخيرة (OAAA, 2014 a,b).

مؤسسات التعليم العالي

وبناءً على ما تقدم، فإن مؤسسات التعليم العالي، تعد المسؤولة الأولى عن ضمان الجودة المؤسسية وضمان جودة البرامج الأكاديمية التي تطرحها، والتحسين المستمر لأنشطتها. وفي هذا الإطار، قامت العديد من مؤسسات التعليم العالي بخطوات إيجابية للارتباط مع جهات خارجية، منها: مؤسسات أكاديمية، وجمعيات مهنية، وهيئات اعتماد دولية، وشبكات جودة محلية وأجنبية؛ للحصول على الدعم الذي تحتاجه في مجال ضمان الجودة.

وقد عملت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي على نشر ثقافة الجودة، والتعريف بالممارسات الجيدة من خلال البرنامج الوطني لتدريب مؤسسات التعليم العالي في مجال الجودة، الذي بدأه مجلس الاعتماد سابقاً، وكذلك عن طريق تقديم الدعم للشبكة العمانية للجودة في التعليم العالي، التي تسعى بدورها لنشر الممارسات الجيدة في قطاع التعليم العالي. إضافة إلى ذلك، سعت العديد من مؤسسات التعليم العالي -وبدعم وتشجيع من وزارة التعليم العالي –إلى إنشاء دوائر/ أقسام / وحدات لضمان الجودة، تناط بها مسؤولية بناء الأنظمة الداخلية للجودة في هذه المؤسسات، والقيام بالمراجعة الدورية للأداء، من أجل ضمان جودته والارتقاء المستمر بمستواها.

ومن ناحية أخرى، تعمل مؤسسات التعليم العالي للحصول على اعتماد -لبرامجها الأكاديمية - من هيئات اعتماد دولية متخصصة؛ وذلك للارتقاء بمستوى هذه البرامج من خلال تطبيقها للمعايير الدولية، بالإضافة إلى الحصول على الاعتراف الدولي بهذه البرامج، ومن ثم تمكين خريجيها من العمل أو مواصلة الدراسة خارج السلطنة. فعلى سبيل المثال، حصلت جامعة السلطان قابوس على اعتماد لبرامجها الهندسية والطبية، من جهات دولية متخصصة، وتسعى حالياً للحصول على اعتماد لكلية التربية. كما حصل عدد من الجامعات والكليات الخاصة على اعتماد لبرامجها الأكاديمية من جهات اعتماد دولية مختلفة، ويسعى عدد آخر من هذه المؤسسات للحصول على اعتماد دولي لبرامجها، إدراكاً منها لأهمية المراجعة الخارجية لبرامجها من جهات دولية مرموقة، وما يصاحب هذه المراجعة من تطوير لهذه البرامج، وانعكاس ذلك إيجابياً على هذه المؤسسات وخريجيها.

١,٣,٣ ب الجهات المسؤولة عن - أو التي تدعم - النظام الخارجي لإدارة الجودة

هناك العديد من الجهات الخارجية المسؤولة عن النظام الخارجي لإدارة جودة التعليم العالي في السلطنة. ويوضح الشكل (١,٣,٣) أهم هذه الجهات، بالإضافة إلى تلك التي تدعم النظام الخارجي لإدارة الجودة. وفيما يأتي عرض موجز حول دور أهم هذه الجهات.

الوزارات والجهات الحكومية المشرفة

تتعدد الوزارات والجهات الحكومية المسؤولة عن ضمان الجودة والإشراف على مؤسسات التعليم العالي العاملة في السلطنة والبرامج الأكاديمية التي تطرحها. ولوزارة التعليم العالي دور أساسي في الإشراف على العديد من مؤسسات التعليم العالي، فهي تشرف على جميع الكليات والجامعات الخاصة التي بلغ عددها – بنهاية العام ٢٠١٤م – (٢٧) مؤسسة تعليم عال. كما أن كليات العلوم التطبيقية، تتبع جميعها وزارة التعليم العالي أيضاً.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك عدداً من مؤسسات التعليم العالي تقع تحت الإشراف المباشر لوزارات وجهات حكومية أخرى؛ كالكليات التقنية (تشرف عليها وزارة القوى العاملة)، والمعاهد الصحية (تشرف عليها وزارة الصحة)، والكليات العسكرية (تشرف عليها وزارة الدفاع)، وكلية العلوم الشرعية (تشرف عليها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية)، وأكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة (تشرف عليها شرطة عمان

السلطانية)، وكلية الدراسات المصرفية والمالية (يشرف عليها البنك المركزي العماني).

الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي

تناول الفصل الأول من هذا الباب مهام الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، ودورها في جودة التعليم العالي. وقد أوضح المرسوم السلطاني بإنشائها بأن الاختصاص الرئيس للهيئة هو العمل على تنظيم جودة التعليم العالي بالسلطنة، بما يضمن له الاستمرار في المحافظة على المستوى الذي يحقق المعايير الدولية، وتشجيع مؤسسات التعليم العالي على تحسين جودتها الداخلية. وقد وضع المرسوم السلطاني اختصاصات محددة للهيئة، منها: اعتماد مؤسسات التعليم العالي في السلطنة، الحكومية والخاصة، واعتماد البرامج الأكاديمية التي تطرحها هذه المؤسسات، وتطوير الإطار الوطني للمؤهلات. وقد حصلت الهيئة، بموجب المرسوم السلطاني المشار إليه آنفاً، على الاستقلال الإداري والمالي؛ ضمانا لفاعلية عملها، وتماشياً مع الممارسات الدولية الجيدة المعمول بها في هذا المجال، التي تؤكد على أهمية استقلالية هيئات ضمان الجودة والاعتماد؛ من أجل أن تكون حيادية في قراراتها. وتعمل الهيئة على تنفيذ مهامها تحت الإشراف المباشر لمجلس التعليم، وبالتعاون والتنسيق مع وزارة التعليم العالي، والجهات الأخرى المشرفة على التعليم العالي.

مجلس التعليم

يُعدُّ مجلس التعليم المظلة التي تنضوي تحتها جميع الجهات المشرفة على التعليم، كما هو موضح في الشكل (١,٣,٣). والمجلس هو الجهة المسؤولة عن رسم سياسات التعليم بمختلف أنواعه ومراحله، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات. كما أن لمجلس التعليم اختصاصاً أساسياً في «متابعة مستوى جودة التعليم وتقييمه بجميع أنواعه ومراحله، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة كافة لضمان جودة مخرجاته»، بالإضافة إلى وضع استراتيجية التعليم والعمل على متابعة تنفيذها.

الجهات الأخرى

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن هناك جهات أخرى متعددة لها أدوار مهمة في الارتقاء بجودة التعليم العالي في السلطنة، كما هو موضح في الشكل (١,٣,٣). ومن هذه الجهات: الشبكة العمانية للجودة في التعليم العالي، والجمعيات المهنية، وجهات الارتباط الأكاديمي، وهيئات الاعتماد الأجنبية، وأولياء الأمور، وأرباب العمل، والجمهور.

٢,٣,٣ النظام الوطني لإدارة الجودة في التعليم العالي

نبذة عن تطوير النظام الوطني لإدارة الجودة

عملت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، ومن قبلها مجلس الاعتماد، على التخطيط لوضع نظام وطني لإدارة جودة التعليم العالي في سلطنة عمان، يتضمن المكونات الأساسية لهذا النظام، وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة التعليم العالي. وقد حرصت الهيئة على أن تقوم بالمراجعة الدورية لهذه المكونات بعد تنفيذها؛ من أجل تطويرها بناءً على الدروس المستفادة من التنفيذ، والمستجدات التي يشهدها قطاع التعليم العالي في السلطنة، والقياس المرجعي مع أنظمة ضمان الجودة. ومن أهم ما تم إنجازه على هذا الصعيد ما يأتي (الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، ٢٠١٣م):

- إجراء دراسة شاملة للأنظمة والقوانين المعمول بها في مجال التعليم العالي في سلطنة عُمان، وتقييم متطلبات قطاع التعليم العالي في مجال ضمان الجودة، وكذلك القيام بعمليات القياس المرجعي (Benchmarking) مع عدد من الأنظمة الدولية المعمول بها في هذا المجال، وذلك في عامي ٢٠٠٣/٢٠٠٤م. وقد تمخضت هذه الدراسة عن وضع تصور لإطار وطني عام لضمان جودة التعليم العالي في السلطنة.
- إعداد وثيقة «نظام متطلبات نظام ضمان الجودة في التعليم العالي في سلطنة عُمان» (OAC, 2004)، وذلك بالاستعانة بخبرات دولية، وبالتشاور مع المعنيين في الجهات الحكومية، ومع قطاع التعليم العالي. وقد تم إصدارها ونشرها في عام ٢٠٠٤م. وتضمنت الوثيقة العناصر الأساسية للنظام الوطني

لضمان الجودة في التعليم العالي، ومن أبرزها: الإطار الوطني للمؤهلات العلمية في سلطنة عمان، وإطار تصنيف مؤسسات التعليم العالي، ومعايير الممارسات الجيدة للاعتماد المؤسسي واعتماد البرامج الأكاديمية، بالإضافة إلى إجراءات وضوابط الاعتماد المؤسسي والبرنامجي.

- القيام بدراسة موسعة لتحليل احتياجات قطاع التعليم العالي في سلطنة عُمان (needs analysis)، وذلك في عام ٢٠٠٦م. وقد تضمنت هذه الدراسة ما يأتي (Razvi and Carroll, 2007):

(أ) مراجعة شاملة لوثيقة "متطلبات نظام ضمان الجودة في التعليم العالي في سلطنة عمان" والقرارات ذات الصلة، وكذلك مراجعة معايير ضمان الجودة وأنظمته المعمول بها لدى الهيئات الدولية لضمان جودة التعليم العالي، بما فيها إرشادات الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي، فيما يتعلق بالممارسات الجيدة.

(ب) التشاور مع المسؤولين في كل من وزارة التعليم العالي والوزارات الأخرى المشرفة على مؤسسات التعليم العالي، واستطلاع آراء المعنيين في قطاع التعليم العالي من خلال الزيارات الميدانية لمؤسسات التعليم العالي العاملة في السلطنة.

(ج) تحليل نتائج الاعتماد التي قام بها مجلس الاعتماد سابقاً استناداً إلى وثيقة "متطلبات نظام ضمان الجودة في التعليم العالي في سلطنة عُمان".

- وضع خطة "إدارة نظام ضمان جودة التعليم العالي في سلطنة عُمان"، التي تعرف اختصاراً بـ "خطة الجودة"، (OAC, 2006). وقد جاءت هذه الخطة بناءً على نتائج عملية تحليل الاحتياجات المشار إليها أعلاه. وقد تضمنت الخطة (١٢) هدفاً رئيساً لوضع العناصر الأساسية التي يتطلبها النظام الوطني لإدارة جودة التعليم العالي في السلطنة، وقد وردت تفاصيل هذه الخطة في الفصل الأول من هذا الباب.

- وضع نظام مطور لاعتماد مؤسسات التعليم العالي في العام ٢٠٠٧م، يتكون من مرحلتين، هما: (أ) تدقيق الجودة المؤسسية، و(ب) التقويم مقابل المعايير المؤسسية، بناءً على نتائج الدراسة التحليلية المشار إليها أعلاه.

مكونات النظام الوطني لإدارة الجودة

يتكون النظام الوطني الحالي لإدارة جودة التعليم العالي في سلطنة عمان، من الإجراءات الخارجية لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها واعتمادها، بالإضافة إلى الأطر الوطنية المساندة لهذه الإجراءات. وتشترك في وضع النظام الوطني لإدارة الجودة وتنفيذه كل من: الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، ووزارة التعليم العالي، وبإشراف من مجلس التعليم. ويتكون النظام من العناصر الأساسية الآتية:

- ترخيص مؤسسات التعليم العالي (تختص به وزارة التعليم العالي).
- اعتماد مؤسسات التعليم العالي (تختص به الهيئة)، ويتكون من مرحلتين:

(أ) المرحلة الأولى من الاعتماد المؤسسي: تدقيق الجودة المؤسسية.

(ب) المرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي: التقويم مقابل المعايير المؤسسية.

- ترخيص البرامج الأكاديمية (تختص به وزارة التعليم العالي).
- اعتماد البرامج الأكاديمية (تختص به الهيئة):

(أ) اعتماد برامج التعليم العالي والاعتراف بالبرامج الأجنبية.

(ب) اعتماد البرامج التأسيسية العامة.

- الإطار الوطني للمؤهلات العلمية في سلطنة عمان (تضعه الهيئة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي).
- إطار تصنيف مؤسسات التعليم العالي (تضعه الهيئة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي).
- إطار التصنيف المعياري للتعليم في سلطنة عمان (تضعه الهيئة بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي).
- نظام الاعتراض والتظلم (للهيئة ووزارة التعليم العالي).

وعلى الرغم من أن كلاً من الهيئة والوزارة تختص بوضع بعض عناصر النظام الوطني لإدارة الجودة في التعليم العالي وتنفيذها، إلا أن هناك تعاوناً وتنسيقاً مستمرين بين الجهتين في تطوير جميع هذه العناصر وتنفيذها؛ من أجل زيادة فاعلية النظام في تحقيقه للأهداف المنشودة منه. وفيما يلي عرض مختصر لمكونات النظام الوطني لإدارة الجودة.

٢,٣,٣ أ ترخيص مؤسسات التعليم العالي

تعد عملية الترخيص المؤسسي متطلباً أساسياً لمزاولة مؤسسات التعليم العالي لنشاطاتها في السلطنة، كما أنها تمثل الخطوة الأولى في ضمان جودة هذه المؤسسات، التي تسبق الاعتماد المؤسسي. وتتولى وزارة التعليم العالي إصدار تراخيص مؤسسات التعليم العالي الخاصة، بعد موافقة مجلس التعليم على إنشائها. ويحتوي دليل الترخيص المؤسسي – الصادر عن المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة بوزارة التعليم العالي – على الأسس المتبعة في إنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة، وآليات منح التراخيص لها، واللوائح والقوانين المنظمة لعملية الترخيص المؤسسي.

٢,٣,٣ ب اعتماد مؤسسات التعليم العالي

تتضمن عملية الاعتماد المؤسسي القيام بالإجراءات الضرورية للتأكد من أن مؤسسات التعليم العالي تمتلك الإمكانيات المناسبة والقدرة اللازمة لطرح برامج أكاديمية ذات جودة عالية. وقد عملت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي على استكمال وتطوير ما بدأه مجلس الاعتماد سابقاً في مجال اعتماد مؤسسات التعليم العالي، حيث إن الاعتماد المؤسسي شكل اختصاصاً رئيساً للمجلس سابقاً، كما هو الحال مع الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي.

وكان مجلس الاعتماد قد صمم نظاماً مُطوّراً للاعتماد المؤسسي قرر تطبيقه على مرحلتين متتابعتين هما: (أ) تدقيق الجودة المؤسسية، و (ب) التقويم مقابل المعايير المؤسسية.

وكما هو موضح في الشكل (٢,٣,٣)، فإن مؤسسة التعليم العالي يجب أن تحصل على الترخيص المؤسسي من الوزارة المشرفة –بعد موافقة مجلس التعليم-لتتمكن من مزاولة نشاطها في السلطنة. وبعد حصول المؤسسة على الترخيص المؤسسي، وتخرج الدفعة الأولى من طلبتها، تمر المؤسسة بعملية تدقيق الجودة (المرحلة الأولى من الاعتماد المؤسسي)؛ إذ يتم في هذه العملية النظر في إجراءات ضمان الجودة وآليات تحسين النوعية المعمول بها في المؤسسة المعنية، وتقويم فاعلية هذه الإجراءات بالمقارنة مع الأهداف التي رسمتها المؤسسة لنفسها، ومن ثم بيان قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وتطلعاتها، ومدى قدرتها على التحسين المستمر (OAC, 2008). ولا تتمخض عملية تدقيق الجودة عن نتيجة نجاح أو فشل للمؤسسة، بل ينتج عنها تقرير يتم نشره بشكل علني على الموقع الإلكتروني للهيئة، ويتضمن إشادات بمواطن القوة في أداء المؤسسة، وتوكيدات على الجوانب

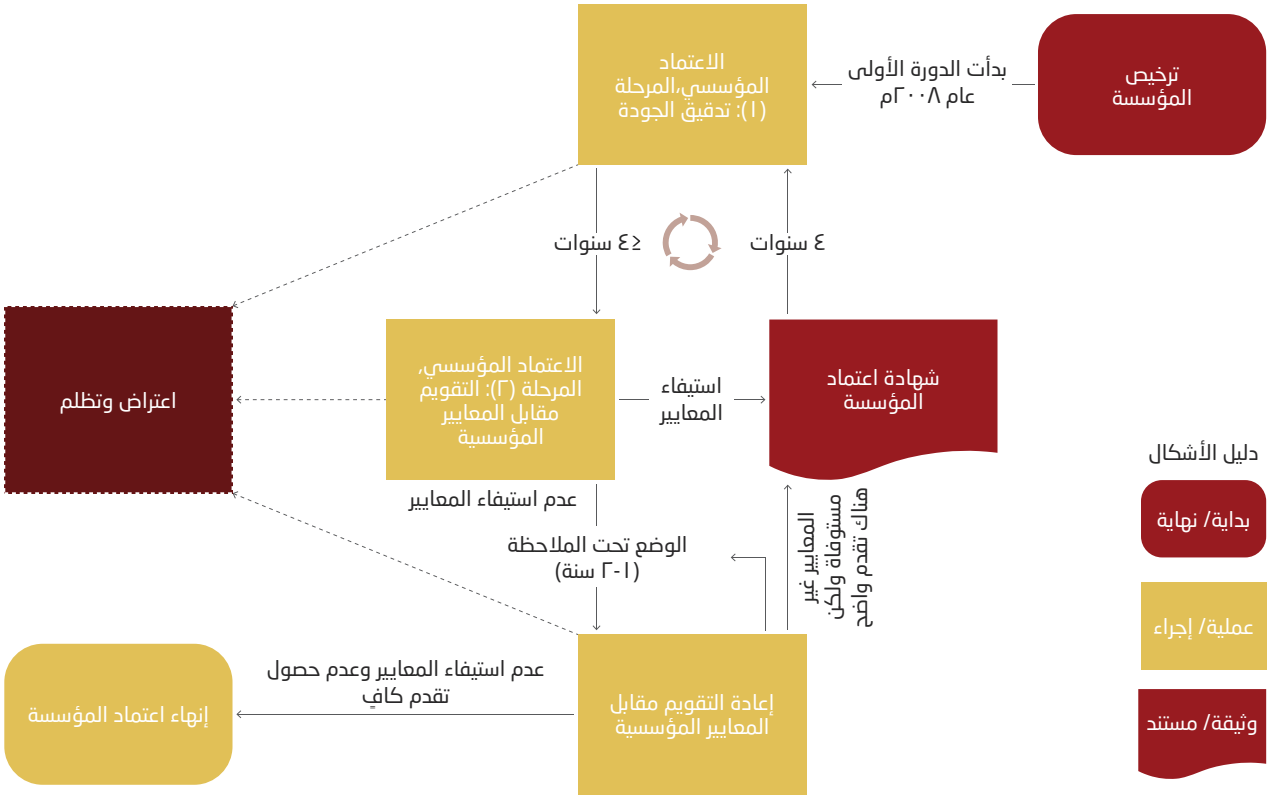

شكل (٢,٣,٣): اعتماد مؤسسات التعليم العالي (مجلس الاعتماد، ٢٠٠٩م)

التي تدعم جهود المؤسسة في التحسين، وتوصيات بتحسين الأداء في الجوانب التي لم تقم المؤسسة بمعالجتها بالشكل المناسب.

وبعد مضي أربع سنوات من تدقيق الجودة، تخضع المؤسسة لعملية التقويم مقابل المعايير المؤسسية (المرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي)، حيث يتم التحقق العملي من استيفاء المؤسسة لمعايير الجودة المؤسسية التي تضعها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي. وفي حال استيفاء المؤسسة للمعايير، يتم منحها صفة المؤسسة المعتمدة وتمنح شهادة الاعتماد. وبعد مضي أربع سنوات أخرى تخضع المؤسسة لتدقيق الجودة مرة أخرى، وهكذا دواليك. أما في حال عدم استيفاء المؤسسة لتلك المعايير، عندها توضع تحت الملاحظة لفترة محددة، بناءً على قرار من الهيئة. ثم تمر بمرحلة إعادة التقويم، فإذا كانت مستوفية للمعايير، تمنح صفة المؤسسة المعتمدة وشهادة الاعتماد؛ كي تعود وتنخرط مرة أخرى في دورة الاعتماد المؤسسي. أما إذا أخفقت في استيفاء تلك المعايير، فإن الهيئة تنهي عملية الاعتماد، وترفع توصية إلى الوزارة المشرفة عليها، ومجلس التعليم بإغلاق المؤسسة؛ حماية للطلبة والمجتمع من التعليم المتدني المستوى (مجلس الاعتماد، ٢٠٠٩م). ومن الجدير بالذكر أن نطاق الاعتماد المؤسسي - بمرحلتيه - يتضمن (٩) مجالات رئيسة (يحوي كل منهاعلى مجالات فرعية تصل بمجموعها إلى ما لا يقل عن ٧٥ مجالاً فرعياً) وهي:

- حاكمية المؤسسة وإدارتها.
- تعلم الطلبة بطريقة المقررات الدراسية.
- تعلم الطلبة بطريقة البرامج الأكاديمية البحثية.
- أبحاث الأكاديميين والخدمات الاستشارية.
- المشاركة في المجتمع المحلي والقطاع الصناعي.
- خدمات الدعم الأكاديمي.
- الطلبة وخدمات الدعم الطالبي.

- الموظفون وخدمات الدعم الوظيفي.
- خدمات الدعم العامة.

المرحلة الأولى من الاعتماد المؤسسي: تدقيق الجودة المؤسسية

من الأهداف الرئيسة التي تحققها تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي هي الآتي:

(أ) طمأنة الجمهور والمعنيين إلى أن مؤسسات التعليم العالي تخضع للمحاسبة العامة.

(ب) مساعدة ودعم مؤسسات التعليم العالي العاملة في السلطنة للارتقاء بمستواها إلى تحقيق المعايير الدولية.

(ج) توفير معلومات للجمهور والمعنيين حول أداء مؤسسات التعليم العالي.

وتبدأ عملية تدقيق الجودة قيام المؤسسة بدراسة ذاتية لأدائها في المجالات الفرعية المشار إليها أعلاه - بناءً على الأهداف التي رسمتها لنفسها في هذه المجالات الفرعية - وتقديم وثيقة الدراسة الذاتية للهيئة، تلي ذلك إجراءات التدقيق الآتية (الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، ٢٠١٣م):

- تشكيل الهيئة لفريق التدقيق، ويتم اختيار أعضائه من السجل الوطني للمراجعين الخارجيين المعتمد لدى الهيئة، وإخطار المؤسسة المراد تدقيقها بأسماء أعضاء فريق التدقيق المقترح، والتأكد من عدم وجود تضارب في المصالح لأي من أعضاء الفريق مع المؤسسة المراد تدقيقها.
- قيام فريق التدقيق بمراجعة «وثيقة الدراسة الذاتية» والوثائق الأخرى التي تقدمها المؤسسة وتحليلها، واجتماع فريق التدقيق؛ لمناقشة وثيقة الدراسة الذاتية والوثائق الأخرى المقدمة من المؤسسة، وتدوين النتائج الأولية التي توصل إليها الفريق.
- الطلب من المؤسسة بأن تزود فريق التدقيق بمستندات ووثائق أخرى، كأدلة إضافية للتحقق من صحة بعض ما ورد في وثيقة الدراسة الذاتية ثم قيام المنسق التنفيذي ورئيس الفريق (أو من ينتدبه) بزيارة المؤسسة (الزيارة التخطيطية)؛ لاستيضاح بعض الأمور والتخطيط للزيارة الميدانية.
- قيام فريق التدقيق بالزيارة التدقيقية للمؤسسة ومرافقها؛ لإجراء المقابلات والاطلاع على وثائق إضافية وجمع المزيد من الأدلة للتحقق من مصداقية ما ورد في وثيقة الدراسة الذاتية.
- إعداد تقارير تدقيق الجودة للمؤسسية، وتُرسل المسودة النهائية للتقرير للمؤسسة المعنية، وتُمنح مهلة أسبوعين للتقدم بطلب الاعتراض والتظلم -في حال رغبتها - قبل أن يتم إصداره علنياً.
- نشر تقرير تدقيق الجودة على الموقع الإلكتروني للهيئة.

المرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي: التقويم مقابل المعايير المؤسسية

من الأهداف الرئيسة التي تحققها عملية التقويم مقابل المعايير المؤسسية ما يأتي:

(أ) طمأنة الجمهور والمعنيين إلى أن مؤسسات التعليم العالي تخضع للمحاسبة العامة.

(ب) التأكد من قيام المؤسسات بالعمل على تنفيذ التوكيدات والتوصيات الصادرة عن الهيئة والمدرجة ضمن تقرير تدقيق الجودة الخاص بكل منها.

(ج) التحقق العملي من استيفاء المؤسسات لمعايير الجودة المؤسسية التي تضعها الهيئة، ومساعدتها على تحقيق هذه المعايير.

(د) توفير معلومات للجمهور والمعنيين حول أداء مؤسسات التعليم العالي.

وتتضمن عملية التقويم مقابل المعايير إجراءات مشابهة لإجراءات تدقيق الجودة من حيث قيام المؤسسة بإجراء الدراسة الذاتية، ولكن هذه المرة مقابل المعايير المؤسسية التي تضعها الهيئة

العمانية للاعتماد الأكاديمي في جميع المجالات الفرعية لنطاق الاعتماد المؤسسي الذي تمت الإشارة إليه سابقاً، ثم تقديم طلب التقويم مقابل المعايير للهيئة. وتقوم الهيئة بدورها بتشكيل فريق التقويم الذي يتحقق من استيفاء المؤسسة للمعايير المؤسسية، وتمنح صفة المؤسسة المعتمدة في حال استيفائها للمعايير، أما إذا لم تستوف المعايير فتوضع تحت الملاحظة لفترة محددة ثم يعاد تقويمها، كما تم بيان ذلك أعلاه.

وقد قامت الهيئة بتطوير معايير وإجراءات التقويم مقابل المعايير المؤسسية بناءً على المبادئ العامة الواردة في وثيقة إطار التصميم الخاص بمفاهيم الاعتماد المؤسسي (OAAA, 2014a).

٢,٣,٣ جـ ترخيص البرامج الأكاديمية

تمثل عملية ترخيص البرامج الأكاديمية الخطوة الأولى في ضمان جودة هذه البرامج، والتي تسبق الاعتماد البرنامجي. وتتولى وزارة التعليم العالي إصدار تراخيص البرامج الأكاديمية التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي الخاصة. ويحتوي دليل الترخيص المؤسسي - الصادر عن المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة بوزارة التعليم العالي - على آلية الترخيص البرنامجي لمؤسسات التعليم العالي القائمة وتلك التي تتقدم بطلبات الإنشاء.

ومن الجدير بالذكر أن طلبات ترخيص البرامج الأكاديمية تقدمها مؤسسات التعليم العالي للمديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة، والتي تحيلها بدورها لمتخصصين في المجال - من خارج الوزارة - لمراجعتها والتأكد من استيفائها لمعايير الترخيص قبل عرضها على لجنة متخصصة – تشمل في عضويتها متخصصين من مختلف الجهات الحكومية المعنية بالتعليم، ويرأسها سعادة وكيل وزارة التعليم العالي - للموافقة على ترخيصها.

٢,٣,٣ د اعتماد البرامج الأكاديمية

تطرح مؤسسات التعليم العالي في السلطنة نوعين من البرامج، الأول: يشمل برامج التعليم العالي التي تعتمدها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي بناءً على معايير عامة للبرامج الأكاديمية، والثاني: يشمل البرامج التأسيسية العامة، وهي برامج لا تحمل أي ثقل أكاديمي؛ كونها بمستوى التعليم المدرسي وليست برامج تعليم عال، ومصممة لجسر الفجوة بين مخرجات دبلوم التعليم المدرسي ومتطلبات التعليم العالي. وهذا النوع من البرامج يتم اعتماده من قبل الهيئة بناءً على المعايير الوطنية للبرامج التأسيسية العامة.

اعتماد برامج التعليم العالي والاعتراف بالبرامج الأجنبية

من الأهداف الرئيسة التي تحققها تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي:

(أ) طمأنة الجمهور والمعنيين إلى أن برامج التعليم العالي المقدمة في السلطنة هي ذات جودة عالية ومبنية على معايير رصينة ومستندة إلى الممارسات الدولية الجيدة.

(ب) تزويد مؤسسات التعليم العالي بالتغذية الراجعة التي تساعدها في تقديم برامج أكاديمية على مستوى عالٍ من الجودة، وتشجيعها على التحسين المستمر لهذه البرامج.

(ج) تزويد الجمهور والمعنيين بمعلومات موثوقة عن جودة البرامج الأكاديمية التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي العاملة في السلطنة.

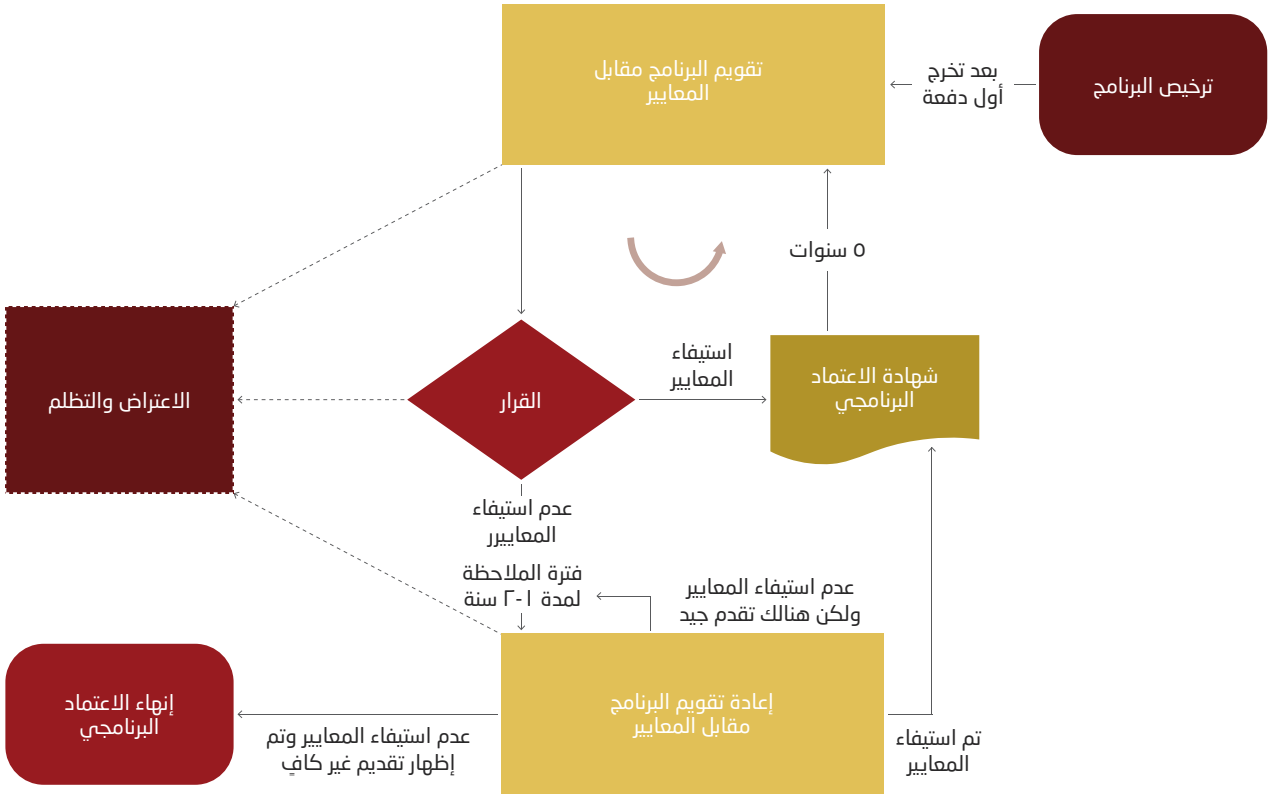

شكل (٣,٣,٣): اعتماد البرامج الأكاديمية التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي (رضوي، ٢٠١٤م)

وكما هو موضح في الشكل (٣,٣,٣)، فإن مؤسسة التعليم العالي يجب أن تحصل على الترخيص البرنامجي من (وزارة التعليم العالي إذا كانت مؤسسة خاصة) قبل أن تتمكن في طرح البرنامج، ثم يمر برنامج التعليم العالي بعملية التقويم مقابل المعايير البرنامجية، وذلك بعد تخرج الدفعة الأولى منه. وتتضمن عملية التقويم مقابل المعايير التحقق العملي من استيفاء البرنامج للمعايير التي تضعها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي. وفي حال استيفاء البرنامج للمعايير، يتم منحه صفة البرنامج المعتمد، ويمنح شهادة الاعتماد. وبعد مضي خمس سنوات يخضع البرنامج للتقويم مقابل المعايير مرة أخرى، وهكذا دواليك. أما في حال عدم استيفاء البرنامج لتلك المعايير، عندها يوضع تحت الملاحظة لمدة سنة أو سنتين بناء على قرار من الهيئة. وبعدها يمر بمرحلة إعادة التقويم، فإذا استوفى المعايير، يمنح صفة البرنامج المعتمدة وشهادة الاعتماد؛ كي يعود وينخرط مرة أخرى في دورة الاعتماد البرنامجي. أما إذا أخفق في استيفاء تلك المعايير، فإن الهيئة تنهي عملية الاعتماد، وترفع توصية إلى الوزارة المشرفة عليه بإغلاق البرنامج؛ حماية للطلبة والمجتمع من التعليم المتدني المستوى. وتبين وثيقة إطار التصميم الخاص بمفاهيم اعتماد البرامج الأكاديمية (OAAA, 2014) المبادئ العامة لتطوير عملية تقويم البرامج الأكاديمية وتنفيذها مقابل المعايير، وهي تشترك في العديد من المبادئ العامة لتنفيذ التقويم مقابل المعايير المؤسسية وتطويره الواردة أعلاه.

ومن المهم الإشارة هنا إلى أن معايير اعتماد برامج التعليم العالي، التي يجري العمل على وضعها من قبل الهيئة، هي معايير عامة بحيث يمكن تطبيقها على أي برنامج تعليم عالٍ أكاديمي (باستثناء برامج الطب البشري التي تنوي الهيئة اعتمادها بالتعاون مع مؤسسات اعتماد دولية). ومن أجل أن تتقدم المؤسسة بطلب اعتماد أي برنامج يجب أن تكون المؤسسة قد حصلت على الاعتماد المؤسسي من الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، وأن تكون هناك دفعة واحدة على الأقل من طلبة البرنامج قد تخرجت. كما أن إجراءات اعتماد برامج التعليم العالي الأكاديمي - التي يجري العمل على إعدادها حالياً - ستتضمن اعترافاً بالبرامج الأجنبية (المستوردة من الخارج) الحاصلة على اعتماد من البلد الأجنبي، وكذلك البرامج العمانية التي تحصل على اعتماد من هيئات اعتماد أجنبية.

اعتماد البرامج التأسيسية العامة

وضعت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي نهجاً لاعتماد البرامج التأسيسية العامة يتكون من ثلاث مراحل، وهي:

(١) تصميم مراجعة خارجية وتنفيذها تركز، على الجوانب التطورية للبرامج التأسيسية العامة (بمعنى تدقيق جودة هذه البرامج)، ولا تتضمن إصدار حكم عليها.

(٢) مراجعة المعايير الوطنية للبرامج التأسيسية العامة وتعديلها؛ لتتماشى مع المقاييس المرجعية الدولية.

(٣) اعتماد البرامج التأسيسية العامة مقابل المعايير المعدلة.

٢,٣,٣ هـ الإطار الوطني للمؤهلات العلمية

يتضمن الإطار الوطني للمؤهلات في سلطنة عمان والمعمول به حالياً مواصفات المستويات والمؤهلات الأكاديمية للتعليم العالي فقط، ولا يشمل المؤهلات المهنية أو الاحترافية. كما أنه لا يشمل التعليم المدرسي. ويتضمن الإطار ستة مستويات، مع توصيف لكل مستوى، من حيث الحد الأدنى للنقاط والساعات المعتمدة، كما هو موضح في الجدول (١,٣,٣) أدناه، بالإضافة إلى المخرجات المتوقعة لكل مستوى من حيث المعارف، والمهارات الإدراكية، والقدرات العامة.

جدول (١,٣,٣):
الحد الأدنى من الساعات المعتمدة حسب الإطار الوطني للمؤهلات

	المستوى	النقاط المعتمدة (الحد الأدنى)	الساعات المعتمدة (الحد الأدنى)	مسمى المؤهل	الحد لأدنى لمدة الدراسة
الدراسات الجامعية	المستوى الأول	١٢٠	٣٠	شهادة (Certificate)	سنة واحدة
	المستوى الثاني	٢٤٠	٦٠	دبلوم (Diploma)	سنتان
	المستوى الثالث	٣٦٠	٩٠	دبلوم متقدم (Advanced Diploma)	ثلاث سنوات
	المستوى الرابع	٤٨٠	١٢٠	بكالوريوس (Bachelor)	أربع سنوات
		١٢٠	٣٠	دبلوم عالي (دبلوم تخرج) (Graduate Dip)	سنة واحدة في المستوى الرابع
الدراسات العليا	المستوى الخامس	١٢٠	١٨-٣٠	دبلوم دراسات عليا (Post Graduate Dip)	سنة واحدة في المستوى الخامس
		١٥٠-١٨٠	٣٠-٤٥	ماجستير (Master)	سنة إلى سنتين بعد البكالوريوس
	المستوى السادس	٣٠٠	٧٥	دكتوراة (Doctorate)	سنتان إلى أربع سنوات بعد الماجستير

ويستخدم الإطار الحالي من قبل وزارة التعليم العالي كمرجع في عمليات ترخيص البرامج الأكاديمية، وكذلك من قبل الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في عمليات الاعتماد الأكاديمي، ومن قبل مؤسسات التعليم العالي في تصميم برامجها الأكاديمية. وتعمل الهيئة على تطوير إطار شامل لمختلف أنواع المؤهلات (الأكاديمية والمهنية والاحترافية)، وجميع مستويات التعليم (المدرسي والعالي)، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ، وزارة التعليم العالي ، وزارة القوى العاملة والجهات المعنية الأخرى، وبدعم من بيت خبرة دولي.

٢,٣,٣ و إطار تصنيف مؤسسات التعليم العالي

يتضمن إطار تصنيف مؤسسات التعليم العالي توصيفاً لأصناف مؤسسات التعليم العالي المختلفة؛ كالكليات والكليات الجامعية والجامعات، والإجراءات الخاصة بطلبات الانتقال من صنف لآخر. وقد صدر إطار التصنيف هذا ضمن «متطلبات نظام ضمان الجودة في التعليم العالي في سلطنة عُمان في عام ٢٠٠٤م »، وهو متوفر على الموقع الإلكتروني للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي. ويستخدم إطار تصنيف مؤسسات التعليم العالي كمرجع في عمليات تدقيق الجودة المؤسسية من قبل الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي للتأكد من استيفاء مؤسسات التعليم العالي لمتطلباته، كل وفق تصنيفها. وتعمل الهيئة حالياً على تطويره وتحديثه.

٢,٣,٣ ز إطار التصنيف المعياري للتعليم في سلطنة عمان

يصنف هذا الإطار التعليم بوجه عام إلى حقول واسعة يتميز كل منها عن الآخر على أساس المحتوى النظري والهدف من الدراسة، كما أن كل من هذه الحقول الواسعة مقسم على عدد من الحقول الضيقة، يتميز كل منها عن الآخر على أساس المحتوى النظري والهدف من الدراسة، وكل حقل ضيق ينقسم بدوره على عدد من الحقول التفصيلية التي تتميز عن بعضها على أساس الطرق والأدوات والمعدات المستخدمة بالإضافة إلى الهدف من الدراسة. كما أن هذا التصنيف ينظم ربط البرامج التعليمية بحقول التعليم، بحيث تسهل عملية جمع المعلومات الإحصائية عن أي برنامج تعليمي يطرح في السلطنة وربطه مع حقل التعليم الخاص به. و التصنيف المعياري للتعليم مفيد في جمع وترتيب وعرض البيانات الإحصائية المتعلقة بالتعليم على المستوى الوطني ومقارنتها بالمعلومات المتوافرة دولياً. ويستخدم التصنيف المعياري للتعليم في مجالات عدة منها: ترخيص مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها. والتصنيف متاح على الموقع الإلكتروني للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي.

٢,٣,٣ حـ نظام الاعتراض والتظلم

الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي عضو في الشبكة الدولية لهيئات ضمان الجودة في التعليم العالي، وتسعى للالتزام بجميع الممارسات الجيدة التي تقرها الشبكة، ومنها: إعطاء حق التظلم لمؤسسات التعليم العالي على نتائج العمليات الخارجية لضمان الجودة. وبناءً على ذلك؛ فإن ما يصدر عن الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي من نتائج عن عمليات ضمان الجودة والاعتماد التي تقوم بها، بما فيها تقارير المراجعة الخارجية، ونتائج الاعتماد المؤسسي والبرنامجي، قابلة للاعتراض والتظلم من قبل مؤسسات التعليم العالي. وقد وضعت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي نظاماً للاعتراض والتظلم، يوضح جميع الإجراءات المتعلقة بالموضوع، نشرته في دليل متوافر على موقعها الإلكتروني.

ومن الجدير بالذكر، أن قرارات ترخيص البرامج الأكاديمية التي تصدرها وزارة التعليم العالي تخضع لإمكانية الاعتراض من قبل مؤسسات التعليم العالي، وفق النظام المعمول به لدى الوزارة.

٣,٣,٣ أدوات قياس جودة التعليم العالي في السلطنة

من المعلوم أنه لا توجد آلية ومعايير محددة متفق عليها دولياً لقياس جودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها. ولكن توجد أدوات مختلفة لقياس جودة التعليم العالي ومقارنة أداء هذه المؤسسات. وهذه الأدوات متوافرة بشكل علني ليستطيع المعنيون الاستفادة منها.

ومن أدوات قياس جودة التعليم العالي المستخدمة دولياً هو حصول مؤسسات التعليم العالي وبرامجها على الاعتماد من الهيئات المتخصصة. وهناك العديد من هذه الهيئات، ولكنها تختلف في نطاق عملها والمعايير التي تستخدمها، ومدى رصانة إجراءاتها.

تعتمد سلطنة عمان على عدد من الأدوات أو المؤشرات التي يمكن الاستفادة منها في التعرف على جودة مؤسسات التعليم العالي وبرامجها. وكما هو مبين أدناه، فإن بعض هذه الأدوات منشورة بشكل علني، ومتاحة للجمهور للاطلاع عليها، والبعض الآخر يتم توزيعه بشكل محدود للجهات ذات العلاقة. وفيما يأتي عدد من الأدوات المتاحة لقياس جودة التعليم العالي في السلطنة:

تقارير تدقيق الجودة المؤسسية

توفر تقارير تدقيق الجودة التي تصدرها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي معلومات عن مدى فاعلية مؤسسات التعليم العالي في تحقيق أهدافها التي رسمتها لنفسها، وذلك في تسعة مجالات رئيسة - تتضمن ما لا يقل عن (٧٥) مجالاً فرعياً - هي نطاق الاعتماد المؤسسي الذي سبقت الإشارة إليه. وهذه التقارير منشورة - باللغة الإنجليزية - على الموقع الإلكتروني للهيئة، وتتضمن استنتاجات رسمية على شكل إشادات بمواطن القوة في أداء المؤسسة، وتوكيدات على الجوانب التي تدعم جهود المؤسسة في التحسين، وتوصيات بتحسين الأداء في الجوانب التي لم تقم المؤسسة بمعالجتها بالشكل المناسب (OAC, 2008). وتعمل الهيئة على نشر ملخصات هذه التقارير باللغة العربية.

نتائج التقويم مقابل المعايير المؤسسية

يَنتج عن عملية التقويم مقابل المعايير المؤسسية التي تقوم بها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي تقرير سري – يتم إرساله للمؤسسة وبعض الجهات الرسمية – ونتائج التقويم مقابل كل معيار من المعايير المؤسسية، وكذلك مقابل كل مقياس من المقاييس التي تتضمنها المعايير المؤسسية. وتكون هذه النتائج متاحة على الموقع الإلكتروني للهيئة. وتعمل الهيئة على وضع نظام ترتيب لمؤسسات التعليم العالي في السلطنة، يستند لنتائج التقويم مقابل المعايير المؤسسية، ويكون خياراً بديلاً عن النظام المعمول به حالياً من قبل جهات التصنيف المختلفة (panking). وسيمكن هذا النظام المستخدم من ترتيب المؤسسات بناءً على الأولويات التي يختارها بنفسه، وذلك من خلال الأوزان التي يضعها لكل مقياس من المقاييس.

نتائج التقويم مقابل معايير البرامج الأكاديمية

كما هو الحال مع التقويم المؤسسي، فإن عملية التقويم مقابل معايير البرامج الأكاديمية التي تقوم بها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي ينتج عنها تقرير سري - يتم إرساله للمؤسسة وبعض الجهات الرسمية - ونتائج التقويم (الكمية) مقابل كل معيار من معايير البرامج الأكاديمية، وكذلك مقابل كل مقياس من المقاييس التي تتضمنها هذه المعايير. وتكون هذه النتائج (الكمية) متوافرة على الموقع الإلكتروني للهيئة. وتعمل الهيئة على وضع نظام تصنيف للبرامج الأكاديمية في التعليم العالي في السلطنة، يستند لنتائج التقويم مقابل معايير البرامج.

أما بالنسبة لتدقيق جودة البرامج التأسيسية العامة، فإن المقترح أن يصدر التقرير الكامل -الذي ينتج عن عملية التدقيق - باللغة الإنجليزية، ويتم إرساله إلى مؤسسة التعليم العالي، بينما ينشر ملخص التقرير باللغتين العربية والإنجليزية على موقع الهيئة.

تقارير المتابعة من الوزارات المشرفة على التعليم

بعد أن تصدر الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي تقرير تدقيق الجودة وتسليم نسخ منه للمؤسسة، تقوم بنشره على الموقع الإلكتروني للهيئة، وكذلك إرسال نسخ ورقية لمجلس التعليم والجهات الحكومية الأخرى المعنية بالتعليم، ومن ضمنها الوزارة المشرفة على مؤسسة التعليم العالي التي تم تدقيقها. والمتوقع من الوزارة المشرفة أن تقوم بمتابعة المؤسسة وتقديم الدعم لها والتأكد من تنفيذها للتوصيات والتوكيدات الواردة في تقرير التدقيق. وتقوم الوزارات والجهات المشرفة على التعليم العالي بمتابعة تنفيذ للتوصيات والتوكيدات الواردة في هذا التقرير.

أما بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي الخاصة فإن وزارة التعليم العالي هي التي تشرف على أدائها. وبصدور تقرير التدقيق تطلب الوزارة من المؤسسة الخاصة تزويدها بخطة علاجية تبين كيفية استجابة المؤسسة للتوصيات والتوكيدات الواردة في التقرير، والمبالغ المخصصة لذلك، على أن تكون الخطة العلاجية معتمدة من جهة عليا في إدارة المؤسسة. وبعد فترة تقوم وزارة التعليم العالي بتشكيل فريق من المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة، يزور المؤسسة للمتابعة والتحقق الميداني من مدى تنفيذ المؤسسة لجميع التوصيات والتوكيدات الواردة في تقرير تدقيق الجودة الصادر عن الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، وإعداد تقرير رسمي بنتائج زيارة المؤسسة. ويكون توزيع التقرير محدوداً، حيث تقوم الوزارة بإرسال التقرير لمؤسسة التعليم العالي وبعض الجهات الحكومية – كالهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي – ولا يتم نشره بشكل علني.

مؤشرات الأداء لمؤسسات التعليم العالي

تعد مؤشرات الأداء إحدى الأدوات المهمة لقياس الجودة، وتوفير معلومات لصانعي السياسات ومتخذي القرار لوضع الخطط المبنية على الأدلة، وقياس مواطن القوة والضعف في نظام التعليم، واطلاع المجتمع والأطراف المعنية على مستوى التعليم، تلبية لمتطلبات الشفافية.

وقد طبقت وزارة التعليم العالي مشروع مؤشرات الأداء على مؤسسات التعليم العالي الخاصة؛ نظراً لأهميتها في تقييم مؤسسات التعليم العالي التي تشرف عليها ومتابعتها. وقد بدأ المشروع في عام ٢٠١١م، وتضمن (١١٦) مؤشراً، شملت البيئة التعليمية والتنظيمية للمؤسسة، والطلبة والهيئات الأكاديمية والبحث العلمي.

وقد وفر تحليل بيانات المشروع نتائجاً كثيرة وشاملة، ومعلومات واسعة تتعلق بمجمل أداء المؤسسات الخاصة، وفرص التطوير المنهجية الممكنة من نتائج المشروع. وقد عرضت نتائج المشروع في ندوة في ديوان وزارة التعليم العالي بحضور عمداء وبعض أعضاء الهيئات الأكاديمية من مؤسسات التعليم العالي، والهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي. وقد بدأت الوزارة في عام ٢٠١٤م بتطبيق مؤشرات الأداء على كليات العلوم التطبيقية، علماً بأن المعمول به حالياً هو أن نتائج مؤشرات الأداء الخاصة بكل مؤسسة تعليم عالٍ يتم تزويدها للمؤسسة نفسها ولا تنشر بشكل علني، ولكن النتائج الكلية ومعدلات الأداء للمؤسسات تكون متوافرة؛ لتتمكن كل مؤسسة من مقارنة أدائها مع المؤسسات الأخرى.

مسح الخريجين

تعد نتائج مشروع مسح الخريجين إحدى الأدوات المهمة لقياس الجودة، قد تم التطرق إليه في الفصل الخاص بالتعليم العالي وسوق العمل. علماً بأن نتائج هذا المشروع منشورة ومتاحة للجميع.

تقارير مراجعة الشركاء الأكاديميين

ترتبط العديد من مؤسسات التعليم العالي بجامعات شريكة من خارج السلطنة؛ من أجل الحصول على الدعم في المجال الأكاديمي وضمان الجودة. ويقدم أو يستضيف البعض من هذه المؤسسات برامج أجنبية، تصدر مؤهلاتها من الجامعات الأم خارج السلطنة. وتقوم بعض هيئات ضمان الجودة في البلدان الأجنبية بزيارة بعض المؤسسات المرتبطة أكاديمياً مع الجامعات الأجنبية؛ لإجراء أنشطة تدقيق جودة المؤسسات العمانية، باعتبار هذه الأنشطة جزءًا من عمليات تدقيق جودة الجامعات الأجنبية التي تمنح مؤهلات أكاديمية بالارتباط مع المؤسسات العمانية. وتقوم هيئات ضمان الجودة الأجنبية بإصدار تقارير تدقيق –علنية تنشرها على مواقعها الإلكترونية-تتناول جودة البرامج الأجنبية المقدمة في السلطنة. وتعد هذه التقارير من الأدوات التي يمكن من خلالها قياس جودة هذا النوع من برامج التعليم العالي في السلطنة.

نتائج الاعتماد من المؤسسات الأجنبية

سبقت الإشارة في هذا الفصل إلى أن بعض برامج التعليم العالي العمانية والأجنبية تحصل على اعتماد من هيئات اعتماد دولية، وتعلن للجمهور عن حصولها على هذا النوع من الاعتماد. ونتائج الاعتماد هذه يمكن اعتبارها من أدوات القياس لجودة برامج التعليم العالي في السلطنة، في حال صدورها من هيئات

اعتماد دولية مرموقة. علماً بأنَّ بعضاً من هذه الهيئات لها برامج للاعتماد خاصة وأخرى عامة، وتتميز برامج الاعتماد العامة بأنها أكثر شفافية فيما يتعلق بتوفير المعلومات عن إجراءات ونتائج الاعتماد. ومن الجدير بالذكر، أنه وبالرغم من أن الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي تشجع مؤسسات التعليم العالي على الحصول على الاعتماد الدولي لبرامجها من هيئات عريقة، إلا أن هذا النوع من الاعتماد لا يعد بديلاً عن الحصول عن الاعتماد من الهيئة.

٤,٣,٣ أبرز التحديات التي تواجه جودة التعليم العالي:

بالرغم من أن هذا الفصل تناول جودة التعليم العالي (والتعليم العالي يشمل كل أنواع التعليم الرسمي بعد التعليم المدرسي - وفق تعريف استراتيجية التعليم ٢٠٤٠م)، إلا أنه لم يتطرق لجودة التعليم المهني (وهو أحد أنواع التعليم العالي وفق التعريف المشار إليه). ومن الجدير بالذكر أن أحد التحديات الحالية لوضع نظام شامل لإدارة جودة التعليم العالي (بأنواعه كافة) وتنفيذه يتمثل في عدم وجود جهة خارجية لإدارة الجودة في التعليم والتدريب المهني. لذا، أوصت استراتيجية التعليم ٢٠٤٠م أن يتم توسيع صلاحيات الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي لتشمل التعليم المهني. ومن جهة أخرى، فإن من أهم التحديات التي تواجهها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي في القيام بدورها في الإسهام بتصميم الإطار الوطني وتنفيذه لإدارة الجودة في التعليم العالي (الأكاديمي) هو النقص في كادرها البشري، الذي تمت مناقشته في الفصل الأول من هذا الباب، بالإضافة إلى النقص الحاد في الموارد المالية للهيئة.

٥,٣,٣ التوجهات المستقبلية

إن تنفيذ التوصية الواردة في استراتيجية التعليم ٢٠٤٠م بخصوص توسيع صلاحيات الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي لتشمل أنواع التعليم العالي كافة (بما فيها التعليم المهني)، وإصدار التشريعات القانونية المتعلقة بهذا الأمر سيعطي الهيئة الأساس القانوني لتوسيع نطاق عملها ليشمل جميع أنواع التعليم العالي، بما فيها التعليم المهني. وتعمل الهيئة جاهدة للحصول على دعم الجهات المعنية في الحصول على الكادر البشري والموارد المالية التي تمكنها من المضي قدماً في الاستمرار بتطوير العناصر الرئيسة وتنفيذها للنظام الوطني لإدارة الجودة في التعليم العالي، وبالسرعة التي تتماشى مع تطلعات قطاع التعليم العالي والمعنيين في هذا المجال.

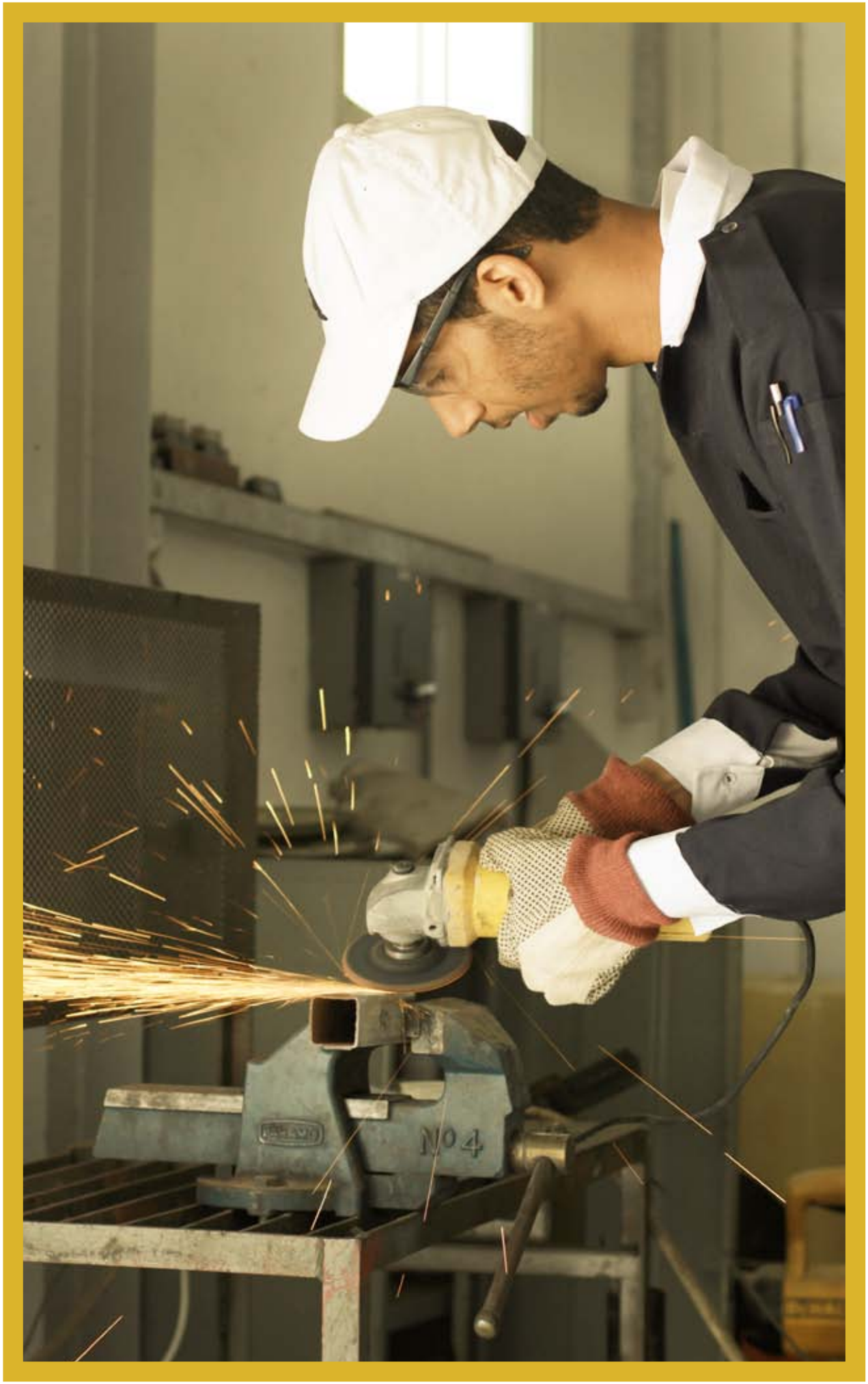
No 4

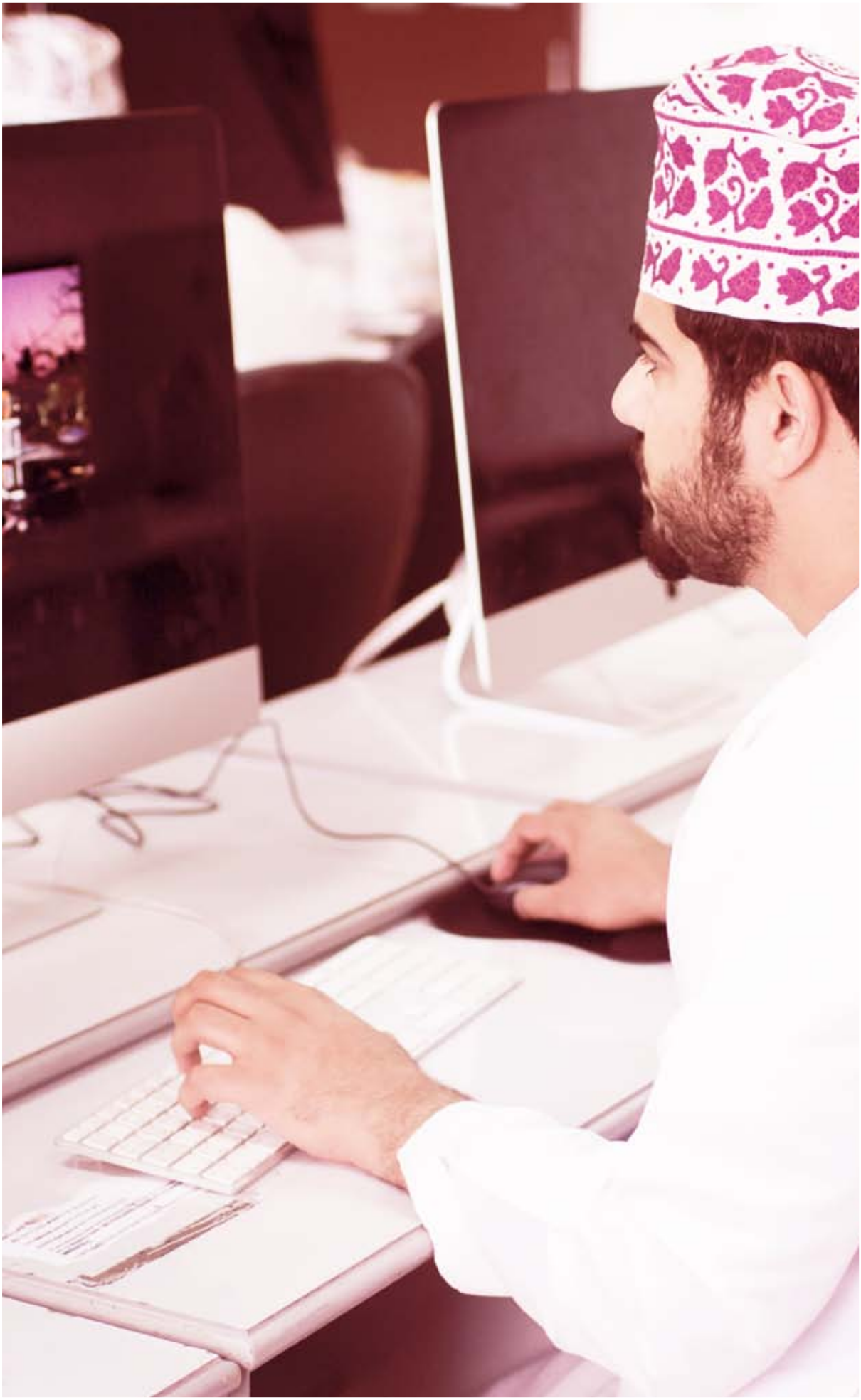

الباب الرابع

تمويل التعليم

منذ بداية النهضة المباركة أولت الحكومة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – اهتماماً كبيراً بتنمية الموارد البشرية وتطويرها، وتهيئة مختلف الظروف المناسبة لتأهيلها وتدريبها على النحو الذي يمكنها من استثمار قدراتها ومؤهلاتها في تحقيق التنمية المستدامة. وبما أن التعليم والتدريب هما الأداتان الرئيستان للتنمية البشرية، فقد حظيتا بعناية خاصة ضمن خطط الحكومة ومشاريعها الطموحة، تمثلت في نشر برامجهما وتوسيعها وتنويعها؛ بهدف إتاحة فرص الاستفادة المثلى منها للمستفيدين كافة من أبناء الوطن، وخصصت الموارد المالية اللازمة لدعمهما في خطط التنمية الخمسية المتعاقبة.

١,٤ موازنة قطاع التعليم

تشمل موازنة قطاع التعليم : الإنفاق الحكومي على التعليم المدرسي والتعليم العالي (جامعة السلطان قابوس، ووزارة التعليم العالي، والمؤسسات التعليمية التابعة لوزارة القوى العاملة، ووزارة الصحة)، وجهات أخرى تشمل: مجلس التعليم، والهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، ومجلس البحث العلمي، والمجلس العماني للاختصاصات الطبية، ومشروع جامعة عمان، ومعهد الإدارة العامة.

شكل(١,٤)إجمالي الإنفاق والإنفاق الجاري على التعليم خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤م

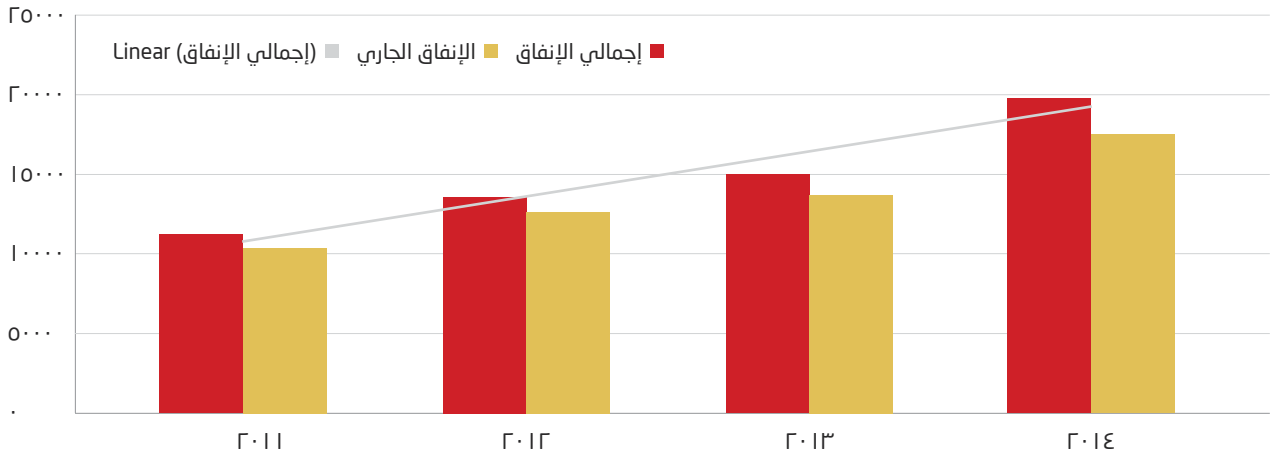

ارتفع إجمالي الإنفاق على التعليم خلال السنوات الأربع الأولى من الخطة الخمسية الثامنة. فقد ارتفع إجمالي الإنفاق على التعليم من (١١٦,٩) (مليار ومائة وستون مليوناً وتسعمائة ألف ريال عماني) في عام ٢٠١١ م إلى (١٩٨٣,٥) (مليار وتسعمائة وثلاثة وثمانون مليوناً وخمسمائة ألف ريال عماني) في عام ٢٠١٤م ، كما هو موضح في الشكل (١,٤). وقد مثلت نسبة النفقات الجارية (٩١٪) و(٨٨ ٪) من إجمالي الإنفاق على التعليم في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤ م على التوالي.

وتراوحت نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأربع الاولى للخطة الخمسية الثامنة ما بين (٤,٤٪) في عام ٢٠١١م و (٦,٣٪) في عام ٢٠١٤م . بينما بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي ما بين (١٠,٨ ٪) في عام ٢٠١١ و (١٣,١٪) في عام ٢٠١٤م، كما في الجدول (١,٤).

جدول (١,٤)
نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي وجملة الإنفاق الحكومي

البيان	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م
نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي	٤,٤	٤,٧	٥,٠	٦,٣
نسبة الإنفاق على التعليم من جملة الإنفاق الحكومي	١٠,٨	١٠,٣	١٠,٧	١٣,١

المصدر: الحسابات الختامية السنوية وزارة المالية + بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات - ٢٠١٤م

٢,٤ الإنفاق على التعليم المدرسي

بلغ إجمالي الإنفاق على التعليم المدرسي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤م) ٣٩٩٤,٣ (ثلاثة مليار وتسعمائة وأربعة وتسعون مليوناً وثلاثمائة ألف ريال عماني)، وهو ما يمثل (٦٦٪) من إجمالي الإنفاق على التعليم خلال الفترة نفسها، كما هو موضح في الشكل (٢,٤). ومثّل الإنفاق الجاري (٩٥,١٪) من إجمالي الإنفاق على التعليم المدرسي خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٤م).

شكل (٢,٤) التوزيع النسبي لجملة الإنفاق على التعليم خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤م

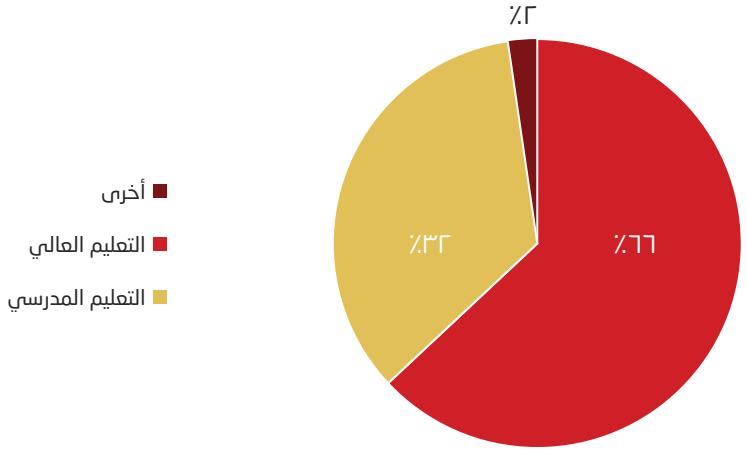

شهد الإنفاق على التعليم المدرسي اتجاهاً متصاعداً خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤م)، فقد ارتفع من (٧٨٩,١) (سبعمائة وتسعة وثمانون مليوناً ومائة ألف ريال عماني) في عام ٢٠١١م ليصل إلى (١,٣١٦) (مليار وثلاثمائة وستة عشر مليون ريال عماني) في ٢٠١٤م. وشهد الإنفاق الجاري زيادة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤ م)، إذ ارتفع من (٧٤٢,٤) (سبعمائة واثنان وأربعون مليوناً وأربعمائة ألف ريال عماني) في عام ٢٠١١م ليصل إلى (١٢٥٣,٩) (مليار ومائتان وثلاثة وخمسون مليوناً وتسعمائة ألف ريال عماني) في عام ٢٠١٤م. ويلاحظ إنَّ نسبة الإنفاق الجاري التي تمثل الرواتب والأجور للمعلمين والإداريين تمثل نسبة عالية من إجمالي الإنفاق المدرسي، مما يشير إلى عدم الكفاءة في توزيع الموارد المالية. كما في الجدول (٢,٤)

جدول (٢,٤)

إجمالي الإنفاق على التعليم المدرسي ونسبة الإنفاق الجاري منه

السنة	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	الإجمالي
إجمالي الإنفاق على التعليم المدرسي (مليون ر.ع)	٧٨٩,١	٩٢٣,٥	٩٦٥,٧	١٣١٦	٣٩٩٤,٣
نسبة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق على التعليم المدرسي	٩٤,١	٩٤,٧	٩٦,.	٩٥,٣	٩٥,١

المصدر: الحسابات الختامية السنوية وزارة المالية - ٢٠١٤م

وتراوحت نسبة الإنفاق على التعليم المدرسي من الناتج المحلي الإجمالي ما بين (٣,. – ٤,٢٪) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤م)، وبلغت في المتوسط (٣,٤٪) . أما نسبة الإنفاق على التعليم المدرسي من إجمالي الإنفاق الحكومي فقد تراوحت ما بين (٧,٣ ٪ – ٧, ٨ ٪) خلال الفترة نفسها، وبلغت في المتوسط (٧,٤٪)، جدول (٣,٤).

جدول (٣,٤)

نسبة الإنفاق على التعليم المدرسي من الناتج المحلي الاجمالي ومن الانفاق الحكومي

السنة	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي	٣,٠	٣,١	٣,٢	٤,٢
النسبة من إجمالي الانفاق الحكومي	٧,٣	٦,٨	٦,٩	٨,٧

المصدر: الحسابات الختامية السنوية وزارة المالية + بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات - ٢٠١٤م

٣,٤ الإنفاق على التعليم العالي

يشمل التعليم العالي كما ورد سابقاً جامعة السلطان قابوس ، ووزارة التعليم العالي، والمؤسسات التعليمية التابعة لوزارة القوى العاملة ، ووزارة الصحة . وبلغ إجمالي الإنفاق على التعليم العالي خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٤م) (١٩٤٠,٩) (مليار وتسعمائة وأربعون مليوناً وتسعمائة ألف ريال عماني)، وهو ما يمثل (٣٢٪) من إجمالي الإنفاق على التعليم خلال الفترة ذاتها.

وشهد الإنفاق على التعليم العالي نمواً خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة الخمسية الثامنة؛ فقد بلغ (٣٥٥,٦) (ثلاثمائة وخمسون مليوناً وستمائة ألف ريال عماني) في عام ٢٠١١م وارتفع ليصل (٦٢٥,٩) (ستمائة وخمسة وعشرون مليوناً وتسعمائة ألف ريال عماني) في عام ٢٠١٤م. ومثّل الإنفاق الجاري قرابة ٧٧,٣٪ من الإنفاق على التعليم العالي خلال الأربع الأعوام الماضية.

جدول (٤,٤)

إجمالي الإنفاق على التعليم العالي ونسبة الإنفاق الجاري منه

السنة	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	الإجمالي
إجمالي الإنفاق على التعليم العالي (مليون ر.ع)	٣٥٥,٦	٤٤٧,٢	٥١٢,٢	٦٢٥,٩	١٩٤٠,٩
نسبة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق على التعليم العالي٪	٨٣,٩	٨٠,٢	٧٤,٧	٧٣,٦	٧٧,٣

المصدر: الحسابات الختامية السنوية وزارة المالية - ٢٠١٤م

وتوزع الإنفاق على التعليم العالي بنسب متفاوتة على الجهات التي يشملها خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤م) ، فقد بلغ نصيب جامعة السلطان قابوس ما نسبته (٤٠,٩٪) ، ونصيب وزارة التعليم العالي (٣١٪)، ووزارة القوى العاملة (٢٥٪)، ووزارة الصحة (٣,٢٪)، شكل (٣,٤).

شكل (٣,٤) التوزيع النسبي للإنفاق على التعليم العالي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤م

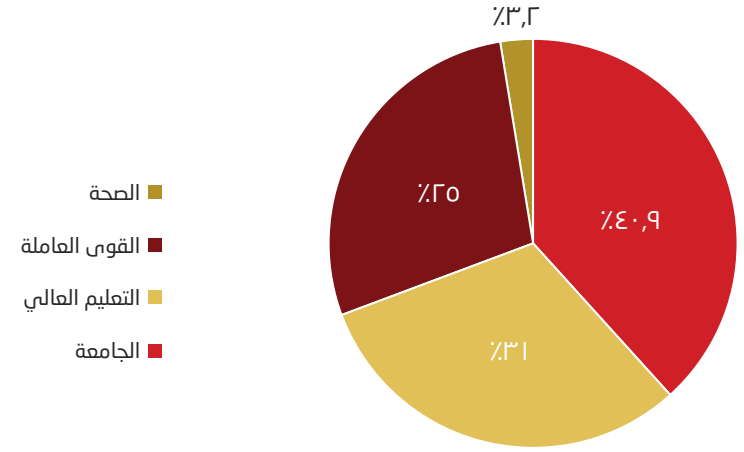

وتراوحت نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي ما بين (١,٤٪ – ٢٪) خلال الأعوام الأربعة الأولى من الخطة الخمسية الثامنة، وبلغت في المتوسط (١,٦٪)، في حين تراوحت نسبة الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي الإنفاق الحكومي ما بين (٣,٣٪ – ٤,١٪)، وبلغت في المتوسط (٣,٦٪) خلال الفترة نفسها.

جدول (٥,٤) نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي ومن الإنفاق الحكومي

السنة	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م
النسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٪	١,٤	١,٥	١,٧	٢
النسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي ٪	٣,٣	٣,٣.	٣,٧	٤,١

المصدر: الحسابات الختامية السنوية وزارة المالية + بيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات - ٢٠١٤م

٤,٤ دور القطاع الخاص في الاستثمار بالتعليم

يسهم القطاع الخاص في الاستثمار بالتعليم من خلال إنشاء المؤسسات التعليمية الخاصة التي تسهم في تخفيف العبء المالي على الميزانية العامة للدولة. وقد شجعت الحكومة القطاع الخاص في الاستثمار بالتعليم من خلال تقديم حزمة من الحوافز تمثلت في توفير المنح والإعفاءات الضريبية وغيرهما.

على مستوى التعليم المدرسي؛ فقد بلغ عدد المدارس الخاصة في السلطنة (٤٦٨) مدرسة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤م مقارنة مع (٣٨٧) مدرسة في العام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢ م، أي بزيادة قدرها (١٢٪). وبلغ عدد الطلبة المقيدين بالمدارس الخاصة (٨٩٢٧٥) طالباً وطالبة، وعدد المعلمين (٧١٦٨) معلماً ومعلمة في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤ م.

أما بالنسبة للتعليم العالي؛ فقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة (٢٧) مؤسسة تضم سبع جامعات، وعشرين كلية وكلية جامعية في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م . وتتوزع مؤسسات التعليم العالي الخاصة على محافظات السلطنة، وهي تمثّل قرابة (٤٧٪) من إجمالي مؤسسات التعليم العالي (دون احتساب المؤسسات العسكرية). كما بلغ عدد الطلبة المقيدين فيها (٥٩٥٨٥) طالباً وطالبة في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م ، وهو ما يمثّل نحو (٥١٪) من إجمالي الطلبة المقيدين بالتعليم العالي داخل السلطنة، في ذلك العام. وتقدم هذه المؤسسات برامج لمؤهلات الدبلوم والبكالوريوس، كما يقدم بعضها برامج في مؤهل الماجستير. ويعد برنامج البعثات الداخلية أحد وسائل الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة حيث يتم توفير ما يقارب (٩٦٣٨) بعثة سنوية.

وتسهم بعض المؤسسات الصناعية في تمويل التعليم العالي من خلال توفير منح وبعثات داخلية لخريجي دبلوم التعليم العام؛ للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة داخل السلطنة، ومنح بعثات خارجية للدراسة خارج السلطنة.

٥,٤ أبرز التحديات التي تواجه تمويل التعليم

يواجه تمويل قطاع التعليم العديد من التحديات التي تؤثر على الارتقاء بجودته، ومن أبرز هذه التحديات:

- انخفاض كفاءة استغلال الموارد المالية، ويتضح ذلك من انحياز النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية؛ فقد استحوذت أجور المعلمين والإداريين على نحو (٩٥ ٪) من جملة الإنفاق على التعليم المدرسي، ورواتب الهيئات الأكاديمية والأكاديمية المساندة والإدارية في التعليم العالي قرابة (٧٨٪) من إجمالي الإنفاق على التعليم العالي.

- اعتماد قطاع التعليم على الحكومة كمصدر رئيسي للتمويل. وتعمل الحكومة على توفير التمويل اللازم لقطاع التعليم ضمن موازناتها السنوية. وتشير إحصاءات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أنَّ نسبة إيرادات النفط والغاز تمثِّل (٨٦٪) من إجمالي الإيرادات الحكومية في عام ٢٠١٣م.
- على الرغم من جهود الجامعات في سلطنة عمان للعمل على الانتقال إلى نموذج الجامعة المنتجة التي تولد موارد مالية إضافية، وتقلل من اعتمادها على الحكومة من خلال تحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات بحوث إنتاجية في مجالات العمل والخدمات المختلفة إلا أن صغر سوق العمل يعيق ذلك.

٦,٤ التوجهات المستقبلية

- في ظل المتغيرات الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط فإنه يتطلب إيجاد تمويل مستقر وطويل الأجل وتوفير بدائل أخرى لقطاع التعليم.
- تعزيز دور القطاع الخاص في دعم التعليم العالي والتوسع فيه.

GEOMAX

الباب الخامس

إدارة وحوكمة التعليم

١.٥ مرجعية إدارة وحوكمة التعليم في السلطنة

يُستخدم مصطلح «الحوكمة» في أغلب الأحيان بمعناه الواسع للإشارة إلى ممارسة السلطة من قبل الجهات المعنية بالموارد البشرية والاقتصادية والاجتماعية لدولة أو نظام ما. ويشير المصطلح إلى النظام الكُلّي لاتخاذ القرارات والعمليات التي تُمثّل الإطار العام للأداء ومراقبته، والمخرجات والنتائج التي يحققها أي قطاع حكومي أو شركة تجارية أو مؤسسة.

ويقصد بالحوكمة في التعليم في هذا التقرير هي صياغة سياسات تعليمية سليمة؛ بحيث تضمن الاستخدام الفاعل للموارد لتوفير خدمات تعليمية ذات جودة عالية، وتعمل على تطوير عمليات الإدارة الفاعلة التي تسمح بالرقابة العامة على تقديم الخدمات التعليمية وجودة تعلم الطلبة، ومساءلة مقدمي الخدمات، وتشجيع التقدير العام للمدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى.

وتعد الحوكمة والإدارة الفاعلة عنصرين مهمين لضمان جودة التعليم وتحقيق الغايات التربوية التي ينشدها أي نظام تربوي، ويمكن تحديد أثر الحوكمة في تجويد التعليم من خلال عناصر حددها التقرير الوطني لجودة التعليم في سلطنة عمان (٢٠١٢، ص٢٠٧) في جوانب أهمها:

- صياغة سياسات تربوية سليمة.
- تخصيص موارد مالية لتوفير خدمات تعليمية تتصف بالجودة العالية، وضمان الاستخدام الفاعل لهذه الموارد.
- تطوير ممارسات إدارية تسمح بالإشراف المجتمعي على تقديم الخدمات التعليمية وعلى جودة تعلم الطلبة.
- خضوع الجهات التي توفر الخدمات التعليمية للمحاسبية.
- تشجيع احترام المواطنين للمدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى وتقديرهم لها.

وهناك عدد من مبادئ الحوكمة ذات صفة عالمية منها: المحاسبية، ووضوح الرؤية، والكفاءة، والفاعلية.

ويمكن الإشارة هنا إلى أن النظام الأساسي للدولة يعد مرجعاً قانونياً مهماً في ترسيخ البنية التشريعية والتنظيمية للتعليم في سلطنة عمان. لقد أوضح النظام الأساسي للسلطنة والصادر بالمرسوم السلطاني رقم (١٩٩٦/١.١) في مادته (١٣) عدداً من المنطلقات الرئيسة ذات الصلة بالنظام التعليمي في السلطنة، ومن بينها:

- التعليم ركن أساس لتقدم المجتمع، ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه.
- يهدف التعليم إلى رفع المستوى الثقافي العام وتطويره، وتنمية التفكير العلمي وإذكاء روح البحث، وتلبية متطلبات الخطط الاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد جيل قوي في بنيته وأخلاقه، يعتز بأمته ووطنه وتراثه، ويحافظ على منجزاته.
- توفر الدولة التعليم العام وتعمل على مكافحة الأمية وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بإشراف من الدولة ووفقاً لأحكام القانون.

ويمكن الإشارة هنا إلى أنَّ النظام التربوي يستمد توجهاته التربوية أيضاً من خلال وثيقة "فلسفة التعليم في سلطنة عُمان" حيث وضعت هذه الوثيقة في بداية عام ١٩٧٨م، ويتم تطويرها ومراجعتها على الدوام لتواكب التوجهات الفكرية والتطويرية للنظام التربوي في السلطنة. وتعد هذه الوثيقة مرجعاً رئيساً لرسم سياسات التعليم وخططه في السلطنة، ومحركاً نحو تحقيق غاياته الكبرى وأهدافه العامة، كما أنها تمثل موجهاً لعمليات التطوير المستمرة لمنظومة التعليم في كل المراحل والمستويات. كذلك تعتبر فلسفة التعليم قاعدة رصينة للنظام التعليمي بالسلطنة تتميز بطابع الشمول والتكامل والأصالة والمعاصرة والتجديد، متضمنة موجهات تحقيق النمو المتكامل للمتعلم روحياً ونفسياً

وفكرياً وخلقياً وجسمانياً واجتماعياً، وكذلك لتعزيز المواطنة والهوية العُمانية لديه، فضلاً عن السعي لتعريف المتعلمين بالتزاماتهم الدينية، والاجتماعية، والقانونية في علاقاتهم المتنوعة مع أنفسهم ومع الآخرين، وذلك بما يقدم إليهم من تعليم عالي الجودة، متضمناً برامج تعليمية وأكاديمية ومسارات متنوعة للتعليم، تسهم في صقل مهارات المتعلم وكفاياته بما يتواكب ومتطلبات التنمية المستدامة.

وترمي فلسفة التعليم إلى تكوين الإنسان المؤمن بالله تعالى، والمتمسك بمبادئ الدين الإسلامي وقيمه، والمخلص لوطنه وسلطانه، والقادر على فهم مجريات العصر وحسن التعامل معها، والممتلك لمهارات التفكير العلمي، المسهم في التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة بالمجتمع العُماني. وتنطلق فلسفة التعليم في سلطنة عُمان من مصادر وأسس متينة، تعتبر دعائم راسخة لبناء الأجيال وإعدادهم للمستقبل، ومرتكزات رئيسة للأهداف التعليمية العامة التي يعمل النظام التعليمي على تحقيقها، آخذة في الاعتبار المتغيرات المعاصرة، وواقع المجتمع العماني وطموحاته في استشراف المستقبل، وتلبية احتياجاته الراهنة والمستقبلية، وذلك بالاستفادة من الاتجاهات العالمية المتطورة، والخبرات والنماذج التعليمية الرائدة، والتي تشكل نسقاً جديداً ومتطوراً للمضي قدماً بالنظام التعليمي والرقي بمنظومته الواسعة، وتحسين أداء مؤسساته وجودة نواتجه.

وقد بنيت فلسفة التعليم في سلطنة عُمان على عشرة مصادر رئيسة تتصف بالموثوقية والمرونة والقابلية للتجديد، متضمنة ستة عشر مبدأً، تمتزج في علاقة تفاعُلية، تنبثق عنها مجموعة من الأهداف التعليمية العامة، والتي ستعمل منظومة التعليم بجميع عناصرها ومؤسساتها على تحقيقها على أرض الواقع، وتفعيلها في حياة المتعلمين، وفي مسيرة نماء المجتمع وتقدمه.

وجاء في (تقرير تقييم نظام التعليم ٢٠١٣م) ومن مؤسسات القطاع المدني والتي تعد جهات رقابية، مجلس عمان الذي يشمل مجلسي الدولة والشورى، أصبح يمارس دوراً مهماً ومتزايداً في متابعة النظام التعليمي ومراجعته، حيث تعمل وزارة التربية والتعليم بشكل وثيق مع المجلس في مناقشة وتوضيح مستجدات العمل التربوي في السلطنة، بالإضافة إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة الذي يشرف على الوحدات الإدارية بموجب المرسوم السلطاني (٢٠١١/٢٧)، ويعمل على متابعة الوزارات من خلال دقة الإجراءات المالية والإدارية المتبعة في مختلف جوانب العمل التربوي.

وتوجد ثلاثة مستويات للحوكمة ذات صلة بالطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات التعليمية في سلطنة عُمان ولها تأثير جوهري فيها، وهي كالآتي:

- المستوى الأعلى للحوكمة: الحوكمة على المستوى الوطني (مجلس التعليم، والوزارات المعنية بالتعليم، والأجهزة المعنية الأخرى).
- المستوى المتوسط للحوكمة: (الوزارة المعنية والأجهزة التابعة لها).
- المستوى الأدنى للحوكمة: المستوى المؤسسي.

٢,٥ مجلس التعليم

يختص مجلس التعليم برسم السياسة العامة للتعليم بمختلف أنواعه ومراحله، والعمل على توجيه التعليم بما يتفق والسياسة العامة للدولة ومتطلبات التنمية الشاملة، وبما يؤدي إلى تحقيق الأهداف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للسلطنة. كما يقوم المجلس على متابعة مستوى جودة التعليم وتقييمه بجميع أنواعه ومراحله، واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان جودة مخرجاته ومراجعة خطط التعليم وتطويرها، ومراجعة المناهج والبرامج التعليمية وتطويرها، ووضع الآليات المناسبة لتحقيق التكامل بين مخرجات التعليم، واقتراح مشروعات القوانين المتعلقة بالتعليم، ومتابعة القوانين وأنظمة التعليم النافذة والعمل على تحديثها وتطويرها. وتنظيم قبول الطلاب في التعليم العالي بمختلف أنواعه ومراحله، والموافقة على إنشاء مؤسسات التعليم بمختلف أنواعه ومراحله في إطار السياسة العامة للدولة قبل منح الترخيص بإنشائها من الجهات المختصة.

وجاء إنشاء مجلس التعليم في عام ٢٠١٢م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٤٨) ليحل محل مجلس التعليم العالي. ويرأس المجلس وزير ديوان البلاط السلطاني، ويضم في عضويته كل من: وزير التعليم العالي، ووزير التربية والتعليم، ووزير القوى العاملة، ووزير الخدمة المدنية، والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط، والأمين العام لمجلس البحث العلمي، والرئيس التنفيذي للهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي، والأمين العام لمجلس التعليم، ورئيس إحدى الجامعات الحكومية، ورئيس إحدى الجامعات الخاصة، وثلاثة من ذوي الفكر والمكانة العلمية، وعضوين يمثلان القطاع الخاص.

ويعقد المجلس بناءً على نظامه ما لا يقل عن أربعة اجتماعات سنوية لمناقشة الموضوعات والمسائل المتعلقة بقطاعات التعليم ومراحله وأنواعه كافة، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها واعتماد السياسات التي سينتهجها القطاع خلال المرحلة القادمة.

وقام المجلس بتشكيل لجنة تنفيذية منبثقة عنه برئاسة الأمين العام للمجلس وعضوية عدد من أعضائه، إضافة إلى بعض المختصين ممن يرشحهم أصحاب المعالي والسعادة أعضاء المجلس لتمثيل جهاتهم. وقد أنيط بهذه اللجنة عدد من الاختصاصات والمهام، ومنها:

- تحضير الموضوعات المراد عرضها على مجلس التعليم من الجهات ذات العلاقة.
- دراسة الموضوعات المحالة للجنة وإبداء الرأي الفني حولها تمهيداً لرفعها للمجلس.
- تحليل الدراسات المقدمة لمجلس التعليم وتقييمها، والقيام بتقديم المرئيات والتوصيات والتصورات في هذا الشأن.
- دراسة التقارير الدورية عن متابعة وضع التعليم بالسلطنة، ومقارنته مع أفضل الممارسات في الدول الأخرى وإبداء الرأي حولها.
- اقتراح تصورات لتطوير التعليم وتحديث القوانين والنظم وآليات العمل المتعلقة به.
- إبداء الرأي حول ما يتم تقديمه من مشاريع تتعلق بنوعية المؤسسات التعليمية والبرامج والتخصصات التي يمكن استحداثها في المستقبل.

وقد نفذ مجلس التعليم مشروع إعادة هيكلة منظومة التعليم التي جاءت استجابة للتوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان المعظم؛ إذ أكد جلالته في خطابه السامي في أثناء الانعقاد السنوي لمجلس عمان لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢م أهمية التعليم، وضمان جودة مخرجاته، وضرورة مراجعة سياساته وخططه وبرامجه بما يواكب المتغيرات المتسارعة التي يشهدها الوطن. وقد تضمنت الدراسة خمسة محاور رئيسة تم من خلالها تقويم منظومة التعليم، وتحديد أبرز التحديات التي تواجهها، وتقديم مجموعة من المقترحات لمواجهة تلك التحديات.

وقد أنجز مجلس التعليم الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠م في إطار المهام المكلف بها وقد تضمنت الاستراتيجية خمس استراتيجيات فرعية: استراتيجية إدارة التعليم، واستراتيجية التحاق الطلبة وتقدمهم عبر المراحل التعليمية وقطاعات العمل، واستراتيجية بناء الجودة في التعليم، واستراتيجية البحث العلمي والتطوير، واستراتيجية تمويل التعليم. وأعدت خطة تنفيذية للاستراتيجية تضمنت تحديد أولوية تنفيذ التوصيات والجهات المسؤولة عن تنفيذها، والنتائج المتوقعة، ومؤشرات لقياس التنفيذ والإطار الزمني للبدء والانتهاء.

وأشرف مجلس التعليم أيضاً على إعداد وثيقة جديدة لفلسفة التعليم في السلطنة ووضع قانوني التعليم المدرسي والتعليم العالي وعدد من المشاريع التطويرية الأخرى، وعقد المجلس ندوة وطنية للتعليم خلال الفترة ١٤ـ ١٦ أكتوبر ٢٠١٤م، عرضت فيها المشروعات التي أعدها المجلس بهدف توسيع المشاركة المجتمعية لإثراء مشاريع التطوير القائمة، وعرض رؤية لمستقبل التعليم في السلطنة وبلورتها.

٥,٣ قانونا التعليم

وجه مجلس التعليم كلاً من: وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي بإعداد قانون للتعليم المدرسي وقانون للتعليم العالي؛ لوضع أطر عامة تحكم العلاقة داخل المنظومة التعليمية، وتربط بين التعليم المدرسي والعالي من جهة، والمجالس والهيئات المختصة بالتعليم من جهة أخرى.

وقد أعدت وزارة التربية والتعليم قانون التعليم المدرسي بالتشاور مع المعنيين بالعمل التربوي، يهدف إلى تطوير البنية التشريعية والتنظيمية التي تكفل بيئة تربوية محفزة وداعمة لثقافة الإبداع والتجديد في مختلف المستويات الفنية والإدارية، ويستجيب لمتطلبات النظام التعليمي وللحاجات المستجدة للمتعلم ولمقتضيات المرونة والكفاءة التي تستلزمها إدارة النظام التعليمي في القرن الحادي والعشرين.

ويضم مشروع قانون التعليم المدرسي عشرة أبواب، شملت جوانب مختلفة منها: متطلبات القبول في مراحل التعليم المختلفة، وبرامج التربية الخاصة، والمناهج، والتقويم التربوي، والتعليم العالي الخاص، وبيئة التعلم، ومواصفات المبنى المدرسي، وتمويل التعليم، إضافة الى جوانب تتعلق بالهيئة التعليمية من حيث رخصة مزاولة مهنة التعليم، والمتطلبات الأساسية لمتابعة أوضاع الهيئة التعليمية وإدارة شؤونها.

وعملت وزارة التعليم العالي على إعداد مشروع متكامل لقانون التعليم العالي الذي يغطي التعليم التقني، والتطبيقي، والمهني (الحكومي والخاص) بالإضافة إلى الإجراءات التي تنظم مؤسسات التعليم العالي من حيث الإنشاء والتخصصات والبرامج والجودة، بما يخدم مسيرة قطاع التعليم العالي في السلطنة. وقد روعي في كتابة مواد القانون ديمومة القانون، والبعد عن تضمينه أية أحكام تفصيلية، وقصر نصوصه على الأحكام الأساسية العامة والضرورية، لمعالجة مختلف الموضوعات التي يتناولها، وتفويض اللوائح التنفيذية والتنظيمية في معالجة الأحكام التفصيلية المتصلة بأحكامه.

ويضم قانون التعليم العالي سبعة فصول تتناول أهداف التعليم العالي، ومؤسسات التعليم العالي الذي يُعنى بتنظيم عملها من حيث إنشائها وإلغائها وآلية طرح البرامج الأكاديمية بالإضافة إلى تنظيم عمل المجالس واللجان بها والأمور الإدارية والمالية التي تنظم العمل، والبعثات والإعانات الدراسية، وتنظيم شؤون الابتعاث الداخلي والخارجي في مرحلة الدراسة الجامعية والدراسات العليا، والمؤهلات العلمية ومعادلة الشهادات وشروط وإجراءات معادلة المؤهلات الدراسية ومعايير الاعتراف بمؤسسات التعليم العالي، والجزاءات والعقوبات التي تقع على مؤسسات التعليم العالي في حالة مخالفتها لأحكام القانون.

ومن المتوقع أن يؤسس قانون التعليم العالي لقاعدة تشريعية موحدة لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، وكذلك يتبع ذلك لائحة تنظيمية لهذا القانون ولوائح داخلية منبثقة ومبنية على الأسس والمعايير التي بني عليها القانون واللائحة التنظيمية.

٤,٥ إدارة وحوكمة التعليم المدرسي

وفقاً لمستويات الحوكمة الثلاثة ذات الصلة بالطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات التعليمية في سلطنة عُمان التي تم ذكرها سابقاً؛ فإنَّ حوكمة التعليم المدرسي تتم كما يلي:

الحوكمة على المستوى الوطني: تخضع الخدمة المدنية التي تقع وزارة التربية والتعليم ضمنها لمجموعة من النُظم واللوائح التي تحدد شروط التعيين والتوظيف والسلوك والممارسة في جميع مناحي الجهاز الحكومي. ويخضع قطاع التعليم لهذه النُظم واللوائح وليس مستقلاً عنها، ويعد ذلك عاملاً مهماً في تصميم طرق الارتقاء بمستوى جودة التعليم بصورة ملائمة لسلطنة عُمان.

كما تنظم أوضاع المعلمين والهيئات التدريسية الوظيفية وحقوقهم المالية بموجب قانون وطني يعرف باسم «قانون الخدمة المدنية»، الذي صدر في عام ٢٠٠٤م. ويندرج تحت مظلة هذا القانون الموظفون العمانيون العاملون في القطاع الحكومي العام كافة. علماً بأن هناك جهوداً قائمة بشأن إعداد قانون خاص بالهيئات التدريسية ينظم حقوق والتزامات العاملين في السلك التربوي.

ويشترك مع وزارة التربية والتعليم عدد من الجهات الحكومية الأخرى في وضع الأطر العامة للسياسة التعليمية، ويأتي من بين الشركاء الرئيسين للوزارة في هذا الجانب وزارة المالية، التي تقوم بمراجعة متطلبات الخطط التربوية وبرامج التوسع الكمي والنوعي للخدمة التعليمية، واعتماد المخصصات المالية اللازمة بعد موافقة الحكومة.

وكون العملية التعليمية ومخرجات النظام التعليمي في السلطنة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بباقي البرامج التربوية والتأهيلية في المجتمع؛ فإنه يمكن الإشارة إلى أن مؤسسات حكومية أخرى كوزارة التعليم العالي ووزارة القوى العاملة ووزارة الصحة وجامعة السلطان قابوس جميعها مؤسسات تشترك في صياغة مشهد النظام التعليمي بمراحله المختلفة.

الحوكمة على المستوى المتوسط: الوزارة والأجهزة التابعة لها: إن ترجمة التزام الحكومة بنظام تعليمي متطور يقع على عاتق وزارة التربية والتعليم التي تعمل من خلال أجهزتها التخطيطية المختلفة على تنفيذ التوجهات الحكومية وخطط التنمية المرتبطة بالقطاع التعليمي. وحتى تترجم وزارة التربية والتعليم التزاماتها بنشر مظلة التعليم وتجويد مخرجاته كانت وبالتوازي مع السياسات الحكومية تنفذ برامجها من خلال خطط تنموية خمسية؛ فقد بدأت الخطة الخمسية الأولى في عام ١٩٧٦م وتوالت بعدها الخطط التنموية في البلاد، وتعمل وزارة التربية والتعليم حالياً على تنفيذ خطتها الخمسية الثامنة (٢٠١١-٢٠١٥م).

ولقطاع التعليم سمات المنظومة المستقلة والمنفصلة عن غيرها (المستوى الأدنى للحوكمة وتتمثل في مهمة محددة للقطاع وهي: التعليم، ومصادر مالية مخصصة للقطاع، وموظفون معينون للعمل فيه)، ويتصف النظام بمرونة إدارية محدودة في عملية اتخاذ القرارات؛ فالمدارس والمديريات العامة للتربية والتعليم بالمحافظات تتمتع بقدرة محدودة على إدارة موازناتها المالية.

وعلى المستوى المتوسط فإن وزارة التربية والتعليم تقوم بتطبيق خططها التربوية من خلال اعتماد وتطوير نظام إداري فاعل ومرن لتطبيق تطوير التعليم وفق هيكلها التنظيمي. فمنذ بواكير الإعداد لخطة تطوير التعليم في عام ١٩٩٥م شهدت وزارة التربية والتعليم تطويراً مستمراً في هيكلها التنظيمي، سواء على المستوى المركزي في ديوان عام الوزارة، أو على مستوى المديريات التعليمية؛ لضمان أن التنظيمات الهيكلية والإدارية في الوزارة قادرة على تنفيذ خطة تطوير التعليم في السلطنة.

ويضم الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم (١٣) مديرية عامة، تتوزع على القطاعات الإدارية والفنية في ديوان عام الوزارة، إضافة إلى (١٠) مديريات، وإدارة تعليمية بالمحافظات. ويمكن الإشارة إلى أن التجديد مستمر للهيكل التنظيمي للوزارة، حيث شهد جملة من التعديلات التي قصد بها مواكبة مستجدات التطوير التربوي والتناغم مع متطلبات العمل سواء على المستوى المركزي، أو على مستوى المحافظات. فخلال السنوات التي أعقبت البدء بخطة تطوير التعليم تم استحداث مديريات ودوائر جديدة، مثل: المركز الوطني للتوجيه المهني، ومكتب متابعة وتقييم الأداء، ودائرة شؤون المراجعين، ومكتب البرامج التعليمية الدولية، ودائرة برامج المواطنة التي استحدثت في عام ٢٠١٢م، وذلك استجابة للأهمية الكبيرة لقضايا تربية المواطنة كأحد الكفايات الرئيسة التي يحتاجها المتعلم في القرن الحادي والعشرين. أما على مستوى المديريات التعليمية فإن الهيكل التنظيمي للوزارة يشير إلى وجود عشر مديريات عامة، وإدارة تعليمية واحدة في محافظة الوسطى. تتولى هذه الإدارات الإشراف على سير العملية التعليمية في مدارس السلطنة كافة، ويمكن بإيجاز الإشارة إلى مسؤولياتها على النحو الآتي:

- تطبيق جميع سياسات وقرارات الوزارة.
- تطبيق توجيهات الوزارة ذات العلاقة بموضوعات، مثل: شؤون الطلبة، والمناهج، والكتب الدراسية، والتقويم التربوي، ومحو الأمية.
- إعداد الخطة التعليمية للمحافظة التعليمية وإعداد الموازنة السنوية.
- جمع البيانات الإحصائية لترسل إلى الدوائر ذات العلاقة بالوزارة.

- توزيع المعلمين والمشرفين على المدارس.
- الإشراف على أداء الهيئات التدريسية والإدارية وتقويم ذلك الأداء.
- متابعة الموضوعات ذات الصلة بتنفيذ برامج التطوير.
- توفير خدمات الدعم التي تطلبها الخدمات التعليمية في المنطقة.
- التنسيق مع الجهات المعنية بوزارة الصحة لتوفير خدمات الصحة المدرسية.

إن الهيكل التنظيمي لوزارة التربية والتعليم، وجملة الضوابط التي تحكم علاقة القطاعات المختلفة بدءًا بالمدارس ومروراً بالمديريات التعليمية وصولاً إلى ديوان عام الوزارة توضح أن النظام التعليمي في السلطنة يعتمد بشكل أساسي نظاماً مركزياً في إدارة وتوجيه السياسة التربوية. ولما كان النظام المركزي عنصراً ضرورياً في إدارة النظام التعليمي خلال العقود الأولى من النهضة التعليمية في سلطنة عمان فإن السنوات العشرالأخيرة شهدت محاولات للتحول التدريجي نحو اللامركزية. وقد اتخذت جملة من الخطوات في هذا الشأن، من أمثلتها: مضامين القرار الوزاري رقم (٢٠٠٩/٢١) الذي منح المدارس جملة من الصلاحيات في إدارة برامجها التربوية، كما أن المديريات التعليمية منحت جملة من الصلاحيات ترتبط بأمور إدارة الامتحانات العامة، وإجراءات تعيين المعلمين، وتنفيذ البرامج التدريبية للمعلمين ممن هم على رأس عملهم. كما صدر مؤخراً القرار الوزاري رقم (٢٠١٣/٦٦٧) والمتضمن إعطاء صلاحيات إدارية ومالية واسعة لخمس محافظات تعليمية بالإضافة إلى المديرية العامة للكشافة والمرشدات، والمركز الوطني للتوجيه المهني. هذه الإجراءات تعكس حرص وزارة التربية والتعليم على الانتقال التدريجي من النظام المركزي إلى اللامركزي.

ومع إدراك الكثير من التربويين لأهمية إعطاء المدارس والمديريات التعليمية المزيد من الصلاحيات الفنية والإدارية وهو التوجه الذي سيتوسع بشكل تدريجي خلال المرحلة المقبلة فإن اعتماد نظام لا مركزي بشكل كامل هو أيضاً أمر تكتنفه بعض التحديات. هذه التحديات يلخصها التقرير المشترك بين وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي (٢٠١٢م، ص ٢١٤) في الآتي...غير أن ذلك لا يعني أن تطبيق اللامركزية لا تواجهه بعض المحاذير، وتشمل أوجه القصور في هذا الجانب إمكانية فقد مضامين الرسائل التي يراد إيصالها إلى الجهات المستهدفة عند إرسالها من المركز إلى الوحدات الإدارية بالمحافظات. وتشمل أيضاً عملية اتخاذ القرارات على مستوى المحافظات عندما تكون مختلفة عن سياسات الحكومة المركزية والضغوطات السياسية المحلية التي قد يكون من الصعوبة مقاومتها في جوانب مثل بناء المدارس وتعيين المعلمين».

الحوكمة على المستوى المؤسسي: تحدد اللوائح والنظم الإدارية السياسات الخاصة بالنظام التعليمي في السلطنة، حيث تدار المدارس من قبل مدير المدرسة بالإضافة إلى كادر إداري مساعد، وذلك وفق تلك اللوائح والأنظمة التشريعية المنظمة لسير العمل.

١,٤,٥ أبرز التحديات التي تواجه إدارة وحوكمة التعليم المدرسي

تواجه الوزارة عدداً من التحديات في مجال الحوكمة، تتمثل في مركزية النظام التعليمي لذا بدأت بتطبيق اللامركزية في بعض جوانب النظام الحالي، وللنظام اللامركزي بعض أوجه القصور، منها: إمكانية فقدان مضامين الرسائل التي يراد إيصالها إلى الجهات المستهدفة، وكذلك عملية اتخاذ القرارات على مستوى المحافظات قد تختلف عن السياسات الحكومية المركزية، وكذلك تعدُّ الإدارة الذاتية للمدارس تحدياً آخر يواجه الوزارة؛ إذ يتوقع من مديري المدارس الإشراف على المعلمين، وتنظيم جهود المدرسة في عملية التدريس، وإعداد خطة عمل مبنية على التقرير الشامل لتقويم الأداء المدرسي، إضافة إلى واجباتهم الأخرى في إدارة مدارسهم.

٢,٤,٥ التوجهات المستقبلية

ومن التوجهات المستقبلية للوزارة في هذا المجال تبني إطار عام جيد لتطوير سياسات تربوية مشتركة بين جهات مختلفة، وكذلك توسيع قاعدة اللامركزية من خلال منح المحافظات التعليمية صلاحيات أكبر في تنفيذ بعض المهام، على أن تقوم الوزارة بإجراء عمليات تقويم منتظمة لمبادرات المحافظات وتدقيق حساباتها، ومن توجهات الوزارة أيضاً بناء قدرات القيادات المدرسية من خلال تنفيذ برامج نوعية يقدمها المركز التخصصي للتدريب المهني للمعلمين، حيث يحتاج مديرو المدارس إلى رفع الوعي بكيفية ممارسة القيادة التربوية بشكل فاعل وإلى تدريب في مجال الجودة، لتطوير مهاراتهم في عدة مجالات، منها: تطوير جودة التدريس، وإدارة الموارد البشرية والإدارة المالية، وتفعيل التعاون مع المدارس الأخرى، والمجتمع المحلي، والوعي الإداري والقانوني، وتحديد الأهداف والتقويم والمحاسبية.

٥,٥ إدارة وحوكمة التعليم العالي

تتم إدارة التعليم العالي في السلطنة وحوكمته من عدة وزارات وجهات، تنضوي جميعها تحت مظلة مجلس التعليم. تتولى كل من: وزارة التعليم العالي إدارة وحوكمة كليات العلوم التطبيقية، والجامعات والكليات الخاصة، وبرامج الابتعاث. وتتولى وزارة القوى العاملة إدارة وحوكمة الكليات التقنية، وتتولى وزارة الصحة إدارة وحوكمة المعاهد الصحية، وتتولى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إدارة وحوكمة كلية العلوم الشرعية، ويتولى البنك المركزي العماني إدارة وحوكمة كلية الدراسات المصرفية والمالية. أما جامعة السلطان قابوس فهي هيئة مستقلة.

الحوكمة على المستوى الوطني تختلف التشريعات واللوائح التنظيمية تبعاً للوزارات والجهات المشرفة على التعليم العالي. ففي الوقت الذي يضع قانون الخدمة المدنية النظم واللوائح التي تحدد شروط التعيين والتوظيف في الجهات الحكومية؛ فإن الوزارات والجهات التي تشرف على التعليم العالي لا تعمل جميعها به بل لها نظمها ولوائحها الخاصة، مثل: جامعة السلطان قابوس تتمتع باستقلالية تامة في إدارة شؤونها الأكاديمية والإدارية والمالية. وكليات العلوم التطبيقية لها لائحة خاصة بالتعيين والتوظيف فيها.

وتعمل الجهات المشرفة على التعليم العالي على صياغة الأطر العامة لسياسات التعليم العالي بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة، مثل: وزارة التربية والتعليم حيث إن مخرجات نظام التعليم المدرسي تمثل مدخلات نظام التعليم العالي، ووزارة المالية التي تقوم باعتماد المخصصات المالية الحكومية للتعليم العالي، والمجلس الأعلى للتخطيط الذي تأتي خطط التعليم العالي ضمن خطط التنمية الخمسية التي يقوم بوضعها، ووزارة التنمية الاجتماعية لتوفير التعليم العالي كخدمة اجتماعية لفئات معينة.

الحوكمة على المستوى المتوسط وفقاً للجهات المعنية بالتعليم العالي:

جامعة السلطان قابوس: تدار من قبل مجلس الجامعة، الذي ترأسه وزيرة التعليم العالي ورئيس الجامعة نائباً لها، ويضم أعضاءً من الجهات المعنية بالتعليم والبحث العلمي والقطاع الخاص، ويختص برسم السياسة العامة للجامعة واتخاذ ما يراه لازماً لتحقيق أهدافها؛ فيقوم بإقرار الخطط المستقبلية لتطوير الجامعة على نحو يستجيب للطلب المتزايد على التعليم الجامعي، كما يقوم باعتماد الخطط الاستراتيجية للجامعة وميزانيتها السنوية، والموافقة على مشروعي اللائحتين التنفيذية والمالية ومشروعات لائحة شؤون الطلاب واللوائح الأكاديمية بالجامعة.

ويتولى رئيس الجامعة إدارة الجامعة وتنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الجامعة في مجالات التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، ويساعده في ذلك ثلاثة نواب: للشؤون الأكاديمية وخدمة المجتمع، وللدراسات العليا والبحث العلمي، وللشؤون الإدارية والمالية. ولرئيس الجامعة عدد من المستشارين يتم تعيينهم بناءً على مصلحة العمل.

ويعمل المجلس الأكاديمي في الجامعة على اقتراح السياسة العامة للتعليم والبحث العلمي في الجامعة، واقتراح مشروعات لائحة شؤون الطلاب واللوائح الأكاديمية، وتنظيم الشؤون المتعلقة بالدراسة والبحث العلمي والطلاب وهيئة التدريس والامتحانات والدرجات والشهادات العلمية وغيرها من المهام.

وتحرص الجامعة على مراجعة هيكلها التنظيمي وتعديله بهدف تحقيق كفاءة إدارية أفضل، تمكنها من أداء مهامها بكفاءة وفاعلية.

وزارة التعليم العالي: تتمثل اختصاصات وزارة التعليم العالي في تنفيذ السياسات المعتمدة للتعليم العالي والبحث العلمي في ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطورات العلمية، واقتراح السياسات والإشراف على مؤسسات التعليم العالي التابعة لها وتلك التي تسند إليها. وتدير وزارة التعليم العالي ست كليات للعلوم التطبيقية وبرامج البعثات الخارجية والداخلية، وتشرف على الجامعات والكليات الخاصة.

تتم إدارة كليات العلوم التطبيقية من خلال مجلس أمناء - برئاسة وزيرة التعليم العالي وعضوية ممثلين من عدد من الجهات الحكومية والقطاع الخاص - يعمل على رسم السياسات والاستراتيجيات والرقابة على الكليات. كما يتولى المجلس الأكاديمي للكليات الذي يضم عمداء الكليات الست وممثلين عن الهيئات الأكاديمية وضع الخطط التي تتعلق بالمناهج الدراسية، وتطوير العملية التعليمية التعلمية، ووضع اللوائح المتعلقة بشؤون الهيئة الأكاديمية والطلبة. وينظم العمل بكليات العلوم التطبيقية المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/٦٢) ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠١٠/١٣) إضافة الى وجود لوائح تعنى بالشؤون الأكاديمية والترقيات العلمية والبحث العلمي وشؤون الطلبة. ومنحت الكليات بعض الصلاحيات في إدارة شؤونها الإدارية والمالية في إطار التوجه نحو الاستقلالية والإدارة الذاتية.

وتشرف وزارة التعليم العالي من خلال المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة على مؤسسات التعليم العالي الخاصة. وقامت الوزارة بوضع الأنظمة والتشريعات واللوائح التنظيمية والتنفيذية لعملية إنشاء وترخيص هذه المؤسسات والإشراف عليها، ووضع الضوابط لمعايير ضمان الجودة فيها، فضلاً عن تنظيم علاقتها بالمؤسسات الأخرى في المجتمع. وتتمثل الأنظمة والتشريعات واللوائح في:

- المرسوم السلطاني رقم (٩٦/٦٨) بشأن إنشاء كليات ومعاهد خاصة.
- المرسوم السلطاني رقم (٩٩/٤١) بإصدار نظام الجامعات الخاصة ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٩٩/٣٦).
- المرسوم السلطاني رقم (٩٩/٤٢) بشأن الكليات والمعاهد العليا الخاصة وصدرت اللائحة التنفيذية بالقرار الوزاري رقم (٢٠٠٠/٣٤).
- مجموعة من القرارات الوزارية التي تنظم ضوابط شروط منح الأراضي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة، وشروط وضوابط تقديم المنح الداخلية للجامعات الخاصة.

ويتولى مجلس الإدارة ومجلس الأمناء في كل جامعة / كلية خاصة وضع اللوائح الداخلية لتشغيل الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية وإدارتها. ويضم مجلس أمناء الجامعة في عضويته ممثلاً لوزارة التعليم العالي. ومن الملاحظ أن عدداً غير قليل من الجامعات والكليات الخاصة لم تشكل مجلساً للأمناء بعد.

وتتم إدارة برامج البعثات الداخلية والبعثات الخارجية للدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا من قبل المديرية العامة للبعثات، وفق اللوائح والنظم والتشريعات لعملية الابتعاث.

وزارة القوى العاملة: تدير وزارة القوى العاملة سبع كليات للتقنية، وستة مراكز للتدريب المهني ومعهدين لتأهيل الصيادين. وتتم حوكمة وإدارة التعليم التقني من قبل مجلس أمناء الكليات التقنية الذي يرأسه وزير القوى العاملة، ويضم في عضويته ممثلين عن الجهات الحكومية المختصة، وممثلين عن القطاع الخاص، واللجان القطاعية المشتركة للتعمين، ولدى المجلس صلاحيات ومسؤوليات واسعة لإقرار

النظام التعليمي للكليات، وتحديد مستويات الدراسة ومناهجها التعليمية والتدريبية، واعتماد سياسات ومعايير القبول بالكليات واعتماد اللوائح الداخلية التنظيمية والفنية والمالية والإدارية اللازمة لسير العمل بالكليات وإقرار برامجها التعليمية وخطط عملها وتعزيز نشاط البحث العلمي بالكليات بالتعاون مع منشآت القطاعين العام والخاص وغيرها من المهام.

وزارة الصحة: تشرف وزارة الصحة من خلال المديرية العامة للتعليم والتدريب على (١٣) معهداً صحياً، تضم معاهد للعلوم الصحية والتمريض والصحة العامة.

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: وتشرف على كلية العلوم الشرعية التي تتبع مكتب معالي الوزير، وتخضع الكلية في مجال التعليم العالي للأنظمة واللوائح الصادرة من الجهات المختصة بالدولة.

البنك المركزي العماني: ويشرف على كلية الدراسات المصرفية والمالية التي تحظى بدعم من البنوك التجارية.

أما على المستوى المؤسسي فإن الجامعات والكليات والمعاهد تحكمها اللوائح التنظيمية الخاصة بها، وعادة ما تتم إدارة الجامعات والكليات من قبل رئيس الجامعة أو عميد الكلية، ويتولى المجلس الأكاديمي للجامعة / الكلية ومجالس الأقسام العلمية، إدارة العملية التعليمية مثل اقتراح البرامج الأكاديمية والخطط الدراسية، ومراجعة نتائج الامتحانات ومناقشتها وإقرارها، ودراسة اقتراح الاحتياجات من أعضاء الهيئة التدريسية والوظائف الأخرى، وتنظيم البحث العلمي وتشجيعه واقتراح سبل تطويره.

١,٥,٥ أبرز التحديات التي تواجه إدارة و حوكمة التعليم العالي

- يعد تعدد الجهات التي تشرف على مؤسسات التعليم العالي الحكومية من أبرز التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي الذي أدى إلى ضعف في التخطيط الاستراتيجي له، وتشتت الجهود، وعدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية.
- الحاجة إلى توفير البيانات والمؤشرات الإحصائية لصياغة السياسات التعليمية.
- تعزيز الاستقلال الإداري والمالي لمؤسسات التعليم العالي الحكومية، مما يسهل تلبية احتياجاتها الإجرائية والأكاديمية.
- وفي ظل غياب التوصيف الدقيق لمسؤوليات ومهام مجالس الإدارة ومجالس الأمناء والإدارة التنفيذية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة تواجه هذه المؤسسات تحدياً في إدارة شؤونها الإدارية والأكاديمية، يتمثل في التداخل في صلاحيات مجالس الإدارة ومجالس الأمناء، مما يتطلب تجديد التشريعات وتحديد الأطر لحوكمة النظام الإداري والأكاديمي في التعليم العالي الخاص.

٢,٥,٥ التوجهات المستقبلية للتعليم العالي

- تحديد جهة تقوم بدور المنظم للتعليم العالي بشقيه الحكومي والخاص من خلال تطبيق التشريعات والنظم التي تؤطر عمله ومراقبة تنفيذها.
- النقل التدريجي للصلاحيات الإدارية والمالية لمؤسسات التعليم العالي؛ تمهيداً لمنحها الإدارة الذاتية مع وضع تشريعات للمساءلة الإدارية والمالية للمؤسسات التعليمية.
- إصدار قانون التعليم العالي ليؤسس قاعدة تشريعية موحدة لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.

الخاتمة

الطريق نحو المستقبل

في عام ٢٠١٢م، تم تأسيس المجلس الأعلى للتخطيط، الذي يهدف إلى وضع الاستراتيجيات والسياسات اللازمة؛ لتحقيق التنمية المستدامة في السلطنة، وإيجاد الآليات التي من شأنها تطبيق تلك الاستراتيجيات والسياسات، وصولاً إلى تحقيق التنوع الاقتصادي، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية المتاحة.

وفي إطار هذ التوجه وضع مجلس التعليم الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠م، التي ستكون موجهاً أساسياً لسياسات تطوير قطاع التعليم وخططه بالسلطنة خلال الخطط الخمسية المستقبلية؛ لتحقيق رؤيتها نحو بناء موارد بشرية تمتلك القيم والمعارف و المهارات اللازمة للعمل والحياة، مما يمكّنها من العيش منتجة في عالم المعرفة، ومؤهلة للتكيف مع متغيرات العصر، ومحافظة على هويتها الوطنية وقيمها الأصيلة، وقادرة على الإسهام في رقي الحضارة الإنسانية.

وسوف يعمل المجلس على متابعة الوزارات والجهات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتعليم ٢٠٤٠م، من خلال الآليات التي حددتها الخطة التنفيذية لها، ويعمل على تقويمها ومراجعتها بصورة دورية؛ للتأكد من انسجامها مع المتغيرات المحلية والعالمية، وكذلك لمعالجة العقبات التي قد تعترض تطبيقها.

كما سيعمل المجلس على ضمان تنفيذ ما ورد في وثيقة فلسفة التعليم في السلطنة، وقانوني التعليم المدرسي والتعليم العالي.

ويتزامن صدور هذا التقرير لمجلس التعليم مع اعتماد الأمم المتحدة الأهداف العالمية للتنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠م، في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية سبتمبر ٢٠١٥م، التي ترمي للبناء على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠م. تتكون أهداف التنمية المستدامة من (١٧) هدفاً، وجاء التعليم في الهدف الرابع الذي ينص على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع. وقد أنجزت هذه الأهداف من خلال اجتماعات متواصلة على مدى عامين ومشاركة واسعة من مختلف بلدان العالم ومنظمات المجتمع المدني. وتجدر الإشارة إلى أنّ سلطنة عمان كانت إحدى محطات هذه الاجتماعات؛ حيث استضيفت في الاجتماع العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠١٤م، الذي عقدته اليونسكو، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وصدر البيان الختامي، أو ما يعرف باتفاقية مسقط الذي أكّد المشاركون فيه على أنّ التعليم يُمثل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان ويتعيّن وضعه في طليعة جدول أعمال التنمية العالمية للفترة ما بين عام ٢٠١٥م، وعام ٢٠٣٠م.

وحرصاً من السلطنة على التزامها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، سوف يسعى مجلس التعليم للعمل على متابعة تحقيق هدف التعليم وغايته المحددة خلال خمسة عشر عاماً قادماً.

اللجنة الإشرافية لإعداد تقرير مسيرة التعليم في سلطنة عمان

١. سعادة الدكتور/ سعيد بن حمد الربيعي	رئيساً
٢. الدكتورة/ هناء بنت محمد أمين	عضواً
٣. الدكتور/ سالم بن رضا رضوي	عضواً
٤. الدكتور / أحمد بن محمد الهنائي	عضواً
٥. الدكتور / عبدالحكيم بن هلال الإسماعيلي	عضواً
٦. الدكتور/ سالم بن زويد الهاشمي	عضواً
٧. الفاضل/ جابر بن حمد الغنيمي	عضواً
٨. الدكتور / سعيد بن عامر الغنيمي	عضواً
٩. الفاضل / خالد بن حمد الغيلاني	عضواً
١٠. الفاضلة/ رحمة بنت سعيد الهدابية	عضواً ومقرراً

فريق عمل كتابة وصياغة وإخراج تقرير مسيرة التعليم في سلطنة عمان

١. الدكتور/ سالم بن زويد بن سليم الهاشمي	رئيساً
٢. الدكتورة/ هناء بنت محمد بن أمين	عضواً
٣. الدكتور/ سالم بن رضا بن رضوي	عضواً
٤. الدكتورة / سعاد بنت مبارك بن سعيد الفورية	عضواً
٥. الفاضل / نعمان بن محمد بن سيف الرحبي	عضواً
٦. الفاضلة / منى بنت حبراس بن شبير السليمية	عضواً
٧. الفاضل/ محمد بن عيسى بن سيف الراشدي	مقرراً

www.educouncil.gov.om

educounciloman omaneducouncil

omaneducouncil omaneducouncil